الحرية

وصراعها مع السلطة!

د. فوزي

وثائق ونصوص



وصراعها مع السلطة

أحمد فوزي



الطبعة الأولى
١٩٨٦

تصميم الغلاف : الفنان سلمان الشهد

نضد الكتاب الكترونيا بالليزر
في الدار العربية للطباعة

مطبعة الديواني - بغداد
هاتف : ٨٨٧٦١٩٧

تقديم ... وتذكير

طلبت الى صديق العمر ، اخي الاديب والمفكر العربي الاستاذ محي الدين اسماعيل. ان يدبّج بيراعه المبدع ، مقدمة لهذا الكتاب ، لأنه واكب مسيرة «الجريدة» منذ صدورها وحتى يوم حجبتها السلطة الغاشمة انذاك – محرراً اولا لها ، ومترجماً لأهم حقولها . فكتب – متذكراً تلك الايام الهامة والساخنة في تاريخ عراقنا الحديث – يقول :

اخي الحبيب الاستاذ الباحث احمد فوزي ..

تحية صادقة ،وبعد :

لقد قرأت مسودة كتابكم الجديد «الجريدة ..وصراعها مع السلطة» فأعادتني الذكريات إلى الامس الغابر.. كما اعجبت اعجاباً عميقاً ، لابد ان اعرب لكم عنه ، بالمنهج الذي اتبعتموه في عرض تاريخ هذه الصحيفة ، التي احللتموها في موقعها الذي تستحقه من تأريخ الصحافة في قطرنا ، ومن موقعها في صراعها مع سلطة العهد الملكي في العراق .

لقد كان منهجك – يا اخي العزيز – منهجاً يثير الاعجاب والتقدير ، حيث هو منهج حي جعل من كتابك هذا ، صفحات مقتطعة من ذلك العهد ، بكل ما تمتلكه هذه الصفحة من ابعاد . وبكل ما تمتلكه ايضاً من اثر على القارئ . يشده شداًالى تلك الايام الخوالي ليستخلص منها مغزى حركتها وتفاعل الأحداث فيها .

واني لأشكر لك – يااخي في العناء والمعاناة – انك قدمت لي هذه الصفحات لأسترجع من خلالها تلك الصفحة الرائعة التي تصّور كفاح ذلك الجيل الذي نذر نفسه لشرف الكلمة ونبل الحرف . فكان جديراً بأن يحتل مكانه هذا بين من يستحقون ان يكونوا صوىً وعلامات على الطريق – الطريق الصاعد نحو الحرية والتحرر ،وتحرير الكلمة من كل الاصفاد التي فرضت عليها ، والاغلال التي كبلوها بها ..

لابد لي – اخي العزيز – ان اعرب لك بصدق عن اعجابي الاعمق بمنهج بحثك هذا ، اذ لابد أنك عانيت ما عانيت ، من ملاحقة كل التفصيلات ومفردات هذه الصفحة التاريخية من نضال الكلمة النبيلة ، الكلمة الشريفة ، الكلمة الرافضة للاغلال والاصفاد والقيود .

ومرة اخرى اقولها لك بصدق اخوتنا الباقية على الايام بالرغم مما حملته الايام من هوج الرياح. وعواصف التغيير - ان كتابك هذا. هو احدى تلك الصفحات الباقيات التي لابد ان يرجع اليها المؤرخ والباحث والقارىء من ابناء جيلنا الراهن. ليعرف ما معنى عناء الامس. ومامعنى المعاناة. عندما يلزم المرء نفسه. فالالزام والالتزام قيمتان رفيعتان تكلف المرء ما تكلف.. تكلفه الجهد.. تكلفه العرق والدموع والاوجاع.. ولكن من وراء ذلك كله تقدم له ألقاً يهتدي به في ظلمة الطريق . كما تقدم له يقيناً . هو الفجر البهيج الذي يخرجه من الظلمات الى النور .

فما اصدق صفحاتك يا اخي! وما اعمق تأثيرها على النفس. لا سيما ان كان القارئ ممن عرف تلك التجربة الغنية التي خضناها والحمد لله. بهمة المتجرد لأنبل غاية! ولقد عرفتك في تلك الايام شاباً نذر نفسه ليسهم في خلاص الكلمة من اصفادها، واطلاق الحرف من اساره ..

اني لأسترجع تلك الايام . فأذكر انكم بدأتم الاعداد لجريدة «الجريدة» ، ولقد كنتُ انذاك منغمساً في عمل صحفي ادبي في صحيفة «الحياد» التي كان يصدرها المرحوم الاستاذ السيد صادق البصام . وأذ اعلمني المرحوم الاستاذ فائق السامرائي بذلك .. ولقيتك في ذلك المبنى الواقع في «جديد حسن باشا» من بغداد . احسست بأني ينبغي ان اشارك الى جانب السامرائي والى جانبك . فان ما بيننا لأكثر من صلة . واكثر من تعاطف ، فغادرتُ عملي في صحيفة «الحياد» والبصام يرفع سماعة الهاتف على السامرائي ليعتب عليه بأنه يعمل على اغراء محرريه للعمل في «الجريدة» واني لأتذكر بأعتزاز رحابة صدر البصام وهو يلتفت إليّ ويقول : «انهم هناك اقرب اليك مني .. انا افهم ذلك ..فأذهب اليهم .. وليبارك الله مسعاك» في ذلك المبنى الذي لاأعلم موقعه اليوم . بعد ان تغيرت كل معالم بغداد ، حيث كانت الصحف تصدر هناك في «جديد حسن باشا» و«الحيدر خانة» التقينا . وبدأنا العمل . وكان عملاً مثيراً حقا .. كان مثيراً من حيث اننا لم نكن نعلم - نحن ابناء ذلك الجيل ونحن في مطلع شبابنا - ان في وسعنا ان نهز قوائم عرش الطاغوت .. ان ذلك وحده كان يملؤنا فخراً وزهواً ، وكان احساساً عميقاً بتأكيد الذات .

أنحن فعلاًقادرون على ان نسهم كل هذا الاسهام ؟! يالروعة تلك الايام .. ويااللنشوة التي كانت تستبد بنا ونحن نعمل طوال تلك الليالي بدأب . نعجب له اليوم ، ونعجب بأنفسنا مُذ ان بدأنا ..!

من خلال عملنا في «الجريدة» عرفنا حقيقة كبرى ، يجب ان نسجلها اليوم لأنفسنا وللاخرين . تنطوي على اروع مضمون . تلك الحقيقة هي :كم للكلمة من اثر؟ ! .. كم للكلمة من دور هائل عندما يقف التاريخ ليسجل احداث الانعطافات الكبرى؟ ! .. عندما يقف التاريخ لينصت الى هدير الكلمة وهي تشق المرحلة لتبلغ محجتها ؟ !.
هذه الحقيقة - لم نكتشفها اليوم . ولكنك - يا اخا العناء والمعاناة - قد احسنت الاداء ،

واجدت رسم الصورة بكل تفصيلاتها وقسماتها ، حتى ليكاد المرء ان يلمس بيده اجواء ذلك العهد ، ويتنسم عبق كلمة الامس ، وهي تناضل قوة كانت تبدو وكأن رسوخها هو الرسوخ الابدي ، بيد ان الكلمة كانت اقوى من كل ما كانوا يظنون .

ماذا يمكن ان يقال في هذه الصفحات التي انطوت على حقائق قد لايعلمهاابناء هذا الجيل ، ممن جاءوا بعدنا ، ولكن شرف الكلمة لابد ان يسجل ، ونبل الحرف لابد ان يبجّل .

اعادني كتابك هذا الى تلك الايام الماضية .. تذكرت كيف كنا نعمل ونحن افراد قلائل ، شباب مزهو بنفسه ، وقد يكون له الحق في ذلك الزهو انذاك .. تذكرت كيف نعمل الساعات الطوال ، ونكتب الصفحات الطوال نبحثُ ، ونستقصي ، ونقابل الناس ، ونسخر من حكام الامس . وليس في ايدينا سوى سلاح واحد ، هو سلاح الكلمة .. وهنا ما اصدق الكلمة التي اطلقها الرئيس القائد صدام حسين : «للكلمة والبندقية فوهة واحدة» .. هذا الكلمة التي نقرأها اليوم . فتؤكد حقيقة الامس ، كما تؤكد حقيقة كل يوم .

صفحات كتابك هذا ، اعادتني لذكريات الماضي يوم ان كنا نطأ عتبة الحياة لاول مرة ، وكلنا ثقة بالنفس . اذ ما كان يومذاك من أمرٍ قادر على ان يهز اقدامنا الثابتة على الارض التي نقف عليها . فالثقة بالنفس اعلى قيم كل امرئ يقدم على هدف مقدس بعيد ، ومحجة دونها الألم والتعب والدموع ، والدم احيانا .. !

في تلك الايام عرفتك ، ورافقتك ، فما عرفتُ فيك الا ذلك الشاب المؤمن بقدسية قضية امته ، وما عرفت فيك سوى ذلك الشاب الذي ما كان ليؤمن الا بالهدف المقدس لأمةرفعت انبل القيم واقدسها على مدى التاريخ .

صور تتلاحق في الذهن .. صور يأخذ بعضها برقاب بعض .. كيف كانت البداية ؟ ! ..

البداية كانت وكأنها الفجر الزاهر الذي حطمنا فيه يومذاك السدود والقيود في وجه الكلمة الحرة بكل قدسيتها ونبلها وسموها .. ولكننا كنا نحمل شيئا من الحلم ، هو سر قوتنا في تلك الايام ..

أتعجب اذ اقول لك : لقد كنا نحمل شيئاً من الحلم ؟ ! .. بلى .. كنا حقاً نحلم .. كناحقاً تستبد بنا قيم هي اقرب الى الحلم منها الى الواقع ..

فالعمر قصير ، عمر الزهرة،وعملنا على صفحات «الجريدة» .. كان حلماً بهيجاً .. وما أمر ذلك اليوم الأخير ، يوم ان التقينا وقد ابلغنا استاذنا السامرائي بان «الجريدة» قد اغلقت بأمر من السلطة !

كيف نخرج الى الشارع ؟ ! .. والى اين ؟ ! .. وكيف يمكن ان نكتب . وان نكافح – وان نعمل من دون «الجريدة» ؟ ! ..

لقد كانت «الجريدة»بالنسبه لنا ، قضية كبرى ، اذ أنطوت على نضال الكلمة ضد الطاغوت ، وهذا ما كنا نبحث عنه ..

الوجوم والصمت يسودان ذلك المبنى القديم . وينظر الواحد منا في وجه الاخر .. أحقاً

انتهت «الجريدة» ؟ ! .. أحقاً لن يكون بعد اليوم ذلك اللقاء الغني في تلك الامسيات الحافلة ؟ !.. وذلك التوقع العذب من ان الكلمة التي نكتبها ستأخذ مكانها في مدرجة التاريخ ؟ ! ..

اني، وانا اقرأ صفحات كتابك يا اخي، لاذكر كم من الحزن العميق الصامت ران على انفسنا ، ونحن نتلقى نبأ نهاية «الجريدة» ، ينظر الواحد منا الى الاخر ويتساءل : هل يودع بعضنا بعضا ؟ ! .. ثم اين سيكون بعد ذلك اللقاء ؟ ! ..

انها لتجربة مترعة بكل احاسيس الانسانية ، تلك التجربة التي خضناها سوية ، في تلك الفترة الموجزة التي عرفنا فيها كيف تهتز عروش الطاغوت امام سحر الكلمة وقوتها ؟ ! ..

اخي العزيز الاستاذ احمد فوزي ..

اني لاشكر لك انك قد اخترتني اول من يطّلع على مسودات كتابك هذا ، فأن ما بيننا لأوثق مما يدفع بك الى ان تقدم هذه الصفحات الى غيري ، واني لأشكر لك ثقة نابعة من التجربة الغنية ، تجربة تلك الايام الخوالي – يوم ان بدأنا نعرف عظمة الحرف ، فالكلمة وحدها هي الباقية ، يوم ان يزول كل شيء ، ويعنو كلّ شيء للزمن ، وينحني للتاريخ من اجل الكلمة الجريئة .

اخيراً ..كلمة صادقة اقدمها اليك – بعد ان استعرضت هذه اللوحة الثرية من تاريخنا الغني بعظيم الاعمال .. انها ليست كلمة الثناء، وليست كلمة الشكر، وليست كلمة المجاملة .. بل هي كلمة اعتراف بان كتابك هذا صفحة صادقة من التاريخ ، وان اعتزازي بما كتبت هو اصدق ما يمكن أن اقول بانه ارفع من الثناء ، وما تحمل الفاظ المجاملة العابرة ..

انها حقاً من الصفحات الباقيات ، واقولها لك يارفيق الذكريات ، بكل مرارتها وحلاوتها، الصدق هنا هو أقوى من كل شيء، فليبق كتابك هذا صواة او علامة على الطريق ، يؤكد عظمة الكلمة الجريئة في عهد يعرف نبل الكلمةوابعادها ، ويعرف كيف يكتب التاريخ من جديد، بريشة طهرها النضال والدأب على العمل الصادق، والالتزام الامثل .. فتحية من القلب الى القلب .

بغداد في ١٩٨٥/١٢/١٠

محيي الدين اسماعيل

هكذا كانت البداية

لعل من اعسر الامور على المؤرخ ان يختار نقطة البدء التي ينطلق منها لتغطية بحثه وتحليله . فالتاريخ سلسلة متصلة الحلقات ياخذ البعض منها برقاب بعض . انك لن تجد حدثاً معزولاً عن خلفية عميقة من الاحداث .. ليست هناك احداث معلقة في الفراغ . التاريخ وحدة متكاملة ، وحدة عضوية . لن يكون بوسعك ان تمس بعضاً منها دون ان تتعرف على البعض الاخر .

هذه الوحدة التاريخية ، هي موطن الصعوبة في الخيار الذي على المؤرخ ان ينطلق منه . فازاء النظريات التي دأبت على تفسير التاريخ ، لم يكن بوسعنا ان نعزل حدثاً عن منطلقاته الاولى .. وهكذا كنت حيال صعوبة وعسر شديدين عندما بدأت اضع الملامح الاولى لخطة هذا الكتاب ، ذلك ان العراق كان طوال عهود مديدة مسرحاً لاحداث متلاحقة لم تنفصم حلقاتها قط ، بل كانت الحلقة الواحدة تسلم الى الحلقة التي تليها ، وكان تاريخ العراق ، بمجمله وجملة تركيبه ، بناء يتكئ البعض منه على البعض الاخر ، بل يتدرج في تركيبته من خلال الاحداث هذه .

انني ازاء تسجيل صفحة واحدة من صفحات عراقنا الحديث – صفحة واحدة لاغير – بيد اني وانا ارجع الى اوراقي ومسوداتي اجد نفسي مضطراً على نحوٍ او اخر ، للرجوع الى خلفيات تاريخية كانت هي الباعث والحافز التاريخي لهذا الحديث او ذاك مما انا بصدد تدوينه .

في النظرة الاولى – او النظرة العجلى – يبدو ان تسجيل هذه الصفحة يسير غير متشابك . ولكنه لدى اعادة النظر . يمكن ان يتصل بجذور متواشجة شديدة التعقيد . تمس هذا الطرف او ذاك . حتى لايكاد الحدث هذا الذي أردت ان يكون منطلق البحث عندي : مغلفاً باحداث هي من صنع تاريخ.

أبوسع المؤرخ ان يحوّل احداث التأريخ الى عناصر اولية يطهرها في بوتقه مختبره ، ليعلل ويحلل ؟ ..

أبوسع المؤرخ الملتزم ازاء فكرة التاريخ ، والالتزام بتسجيل ابعاده ان يكون ذا نظرية قادرة على العزل والتحليل والتعليل ؟ ..

بداية هذه الصفحة عندي لن تكون البداية ، ولا بأي وجه من الوجوه ..

البداية هي الصورة المرتسمة في وطننا العربي على اوسع ساحاتها منذ ان بدأ الافق الجديد يرتفع رويداًرويداً ، مشرقا حيناً . وكدراً حيناً اخر ، مليئاً بالامل حيناً . ومفعماً بالاحباط واليأس في البعض الاحايين . تأخذنا النشوة اناً ، واناً نرتد الى انفسنا شبه يائسين او بائسين ..

ولكن ، على اية حال : كانت هناك صورة ، على كل ما تنطوي عليه من اشراقة او قتامة او كدر تمتد على مسرح وطننا العربي .. ومضة من هنا . وظلمة من هناك .. تطلع على مجهول هنا . وتعامل مع حقائق معلومة من هناك .

الوطن العربي بأسره . كان انذاك يمتلأ بما لا نهاية له من التناقضات التي خلقتها الظروف الموضعية والذاتية.. خلقتّها القرون السالفة . وابتدعتها القوى المضادة لحركة التاريخ سواء منها ما كان من صميم الساحة وبنائها، أم ما كان من قوى خارجية تمتد من وراء الحدود ؟ !

هذه الصورة ، لا مناص من ان اضعها امامي ، وانا اكتب هذه الصفحة اليسيرة من صفحات نضالنا الوطني . انها في الحقيقة صفحة لا غير، ولكنها تمتلك في الصميم جميع عناصر الدفع التاريخي لتلك الحقبة التي أصورها واضع اللمسات واللمحات في لوحتها العريضة ذات الابعاد الاربع ، ان لم تكن ذات الابعاد الثلاثة !.

البعد الرابع هنا هو الزمن ، كتيار يمس الوعي ، يطور الحركة ، ويرفع من القدرة على صنع الحدث ، يزيد من أمكانية توجيه الحدث نحو الغاية المنشودة .

هكذا كنت حيال هذه الصفحة التي اورخ لها ، مضطراًان ارجع الى خلفية ما انطوت عليه هذه الصفحة من احداث .

في تلك الايام التي انا بصدد تاريخها . تماثلت امامنا لوحة الوطن العربي بكل ما كانت تنطوي عليه من عناصر السلب والايجاب .

مع اختيار نقطة البدء، في تسجيل هذه الصفحات ، لابد لي ان احدد معلمة تاريخية هامة . انعكست على الصحافة الوطنية في العراق بصورة عامة ، وعلى وجه التخصيص في الصحيفة التي أورخ لها واتناول تقليب صفحاتها اليوم : جريدة «الجريدة» .

نقطة البدء .. لابد ان تكون تقسيم فلسطين . وما اعقب ذلك من احباط مريع من جانب . ومن صمود وتحدٍ من جانب اخر . من هنا نشأ الصراع الوطني المرير الذي انسحب على فترة الخمسينات بين السلطة والقوى الوطنية بوجه عام .

في تلك الفترة . تكتلت جميع القوى المستسلمة المحبطة عقلياً ونفسياً وايديولوجياً ، لتكّون جبهه واحدة ازاء القوى الوطنية دون تمييز ، ودون فوارق ايديولوجية . بل كان الصراع ليس صراعاً تكتيكياً لتذهب وزارة . وتحل مكانها وزارة اخرى ، بل كان الصراع قد اخذ شكلاً استراتيجياً حاسماً . القوى المستسلمة والقوى المضادة تقف متناقضة ، تناقضاً عميقاً وجذرياً ، مع هذه القوى التي كانت تمثل الامل والايمان بقدرة الشعب على مواجهة هذا التحدي ، الذي انطوى في صميمه على تحديات ثانوية وفرعية . يحملها وينطوي عليها التحدي الاكبر بقيام الكيان الصهيوني .

ومن هنا – من جدلية هذا الصراع يبرز لنا التفسير الايسر والاسهل في معنى الاساليب ومغزى الوسائل التي اتبعها الحكم واستخدمتها السلطة لتقف في وجه التيار الوطني المتصاعد .

ان بعض المؤرخين لهذه الفترة يعتبرون عام ١٩٤٩ كان اسوء فترة شهدتها هذه الحقبة في صراع قوى السلطة، او التسلط – ان شئت الدقة في التسمية – مع القوى الوطنية والقومية بوجه عام .

بيد ان تحديد مثل هذا التاريخ تعوزه الدقة، فنقطة البدء في تدهور الوضع ونشوء الازمة الكبرى في الحكم في العراق ، واستشراء الصراع بين الحكم والقوى الصاعدة، كان مع بداية التقسيم، وظل الخط البياني لهذا الصراع يتصاعد دون توقف ، حتى بلغ ذروته بانهيار الحكم الملكي .

حقاًان عام ١٩٤٩ كان من اسوء الفترات التي شهدتها الحركة الوطنية في العراق ، ففيه انطوت – واكاد اقول بشكل مطلق – جميع الحريات التي يتمتع بها المواطن في ادنى مستوياتها، ولكن الخط البياني تصاعد مع تصاعد حمى هذا الصراع . وبقيت السلطة تؤزم الوضع ، وتتناقض مع العناصر الوطنية والقوى القومية في جميع الساحات والميادين .

في تلك الفترة كان لابد للصحافة الوطنية ان تخوض المعركة وتنزل الى الميدان .
وأتسعت ساحة المعركة وميادينها مع اتساع المخططات التي وضعتها السلطة لتنفيذها في المنطقة ، فبعد ان تمت موءامرة قيام الكيان الصهيوني في فلسطين ، ومع الانقلاب السوري الذي تم على يد سامي الحناوي في ١٤ اب ١٩٤٩ - طرحت مشاريع جديدة للمنطقة منها مشروع الوحدة مع سوريا . وكان هذا المشروع احد المشاريع العديدة التي كان يلوّح بها الاستعمار كلما سنحت الفرصة لذلك. ان مسالة اقامة اتحاد عراقي سوري بمخطط استعماري ، هو احدى الحلقات الاخرى التي كانت تخطط لها الامبريالية وتحاول تنفيذها ، كلما لاحت في الافق امكانية لذلك . وفي الحقيقة ان الاتحاد العراقي السوري كحلقة من حلقات هذا المخطط . انما يؤلف دائرة استراتيجية في المنطقة . بعد ان بانت للامبريالية احتمالات متغيرات بالخط الاستراتيجي الجنوبي ، الذي يمتد من قلب افريقيا ممتداً الى جنوب الجزيرة العربية ليبلغ شبه القارة الهندية حتى الشرق الاقصى . وكانت في تلك الفترة قد انبثقت قوى ما اسمي «بالمارد الافريقي» قد انطلقت في حركات كينيا والماوماو . والتململ في منطقة الكونغو . والتأهب العربي في جنوب الجزيرة العربية والمتغيرات العديدة التي طرات في شبه القارة الهندية - كل ذلك جعل الامبريالية تعيد النظر في خطوطها الاستراتيجية . فكان شبه اصرار على اقامة حلقة جديدة من حلقات الاستراتيجية الامبريالية في منطقة الشرق الاوسط ، تمتد لتشمل منطقة شرقي البحر الابيض المتوسط ، تدعمها السرية الامبريالية المتقدمة ، المتمثلة في الكيان الصهيوني على ارض فلسطين .
كل هذه كانت متغيرات جديدة ادخلت في حساب الامبريالية عناصر جديدة اضطرتها الى اعادة النظر في كل المخططات الاستراتيجية التي وضعت عقب الحرب العالمية الثانية في هذه المنطقة .
وكانت الامبريالية تدعمها الحكومات المحلية الرجعية ، وقد وضعت في حسابها ان تكون الحلقات الاستراتيجية الجديدة التي اندفعت الى الشمال ، اي الخط الافريقي العربي الهندي مع ساحة المحيط الهندي اي من منطقة الشرق الاوسط منحدراً الى الجنوب ، بدلا من ان يكون في الجنوب متصاعداً نحو منطقة الشرق الأوسط .
وفي الحقيقة والواقع ان حساب الامبريالية وحسابات الحكومات الرجعية المحلية قد قلبت وادخلت عليها تعديلات كثيرة خلال هذه الفترة ، وتصاعدت عملية تغيير الحسابات الاستراتيجية أكثر من مرة خلال فترة نشوء هذه المتغيرات .
فقد شهدت هذه الفترة أكثر من مشروع يطرح اناً بعد اخر ، على ان القوى الوطنية المتمثلة بجميع الأحزاب المتناقضة مع الامبريالية والرجعية ، كانت قد دخلت في أكثر من معركة ، في هذه الساحة او تلك .
وأننا هنا لايعنينا ان ندخل في تفصيلات هذه المعركة السياسية الكبرى بين الامبريالية والرجعية من جانب ، والقوى الوطنية والقومية من جانب اخر ، الا بقدر ماانعكس ذلك على الصحافة الوطنية كدائرة عامة ، اختص منها جريدة (الجريدة) التي نشأت في ظروف شديدة التعقيد ، سريعة المتغيرات .
وكانت هذه الصحيفة التي تمثل قطاعاً في الرأي العام الوطني في العراق ، صوتاً من بين اصوات كثيرة ، عاشت فترة قصيرة ، ولكنها مليئة بالاحداث .. غنية بالحركة ، عنيفة في صدامها مع السلطة ، من قمتها حتى ادناها .
ولكي نسجل للتاريخ ان جريدة (الجريدة) هي احدى الجرائد القلائل التي ألمتّ باطراف الصراع ، وعبّرت عنه بجرأة وصراحة تكاد تكون منقطعة النظير ، من بين الصحف الاخرى العلنية التي كانت تسري عليها تشريعات الحكم انذاك .
فقد بدأت الصراع أول مابدأته ، متناولة جذور معضلة الحكم في العراق ، وقد كنا انذاك نعتبر الحكم في العراق وحدة لاتجزئة فيها ، تتمثل في البلاط والسلطة السياسية والقضائية والتنفيذية ، وأنها تنبع من منبع

واحد، وان الصدام مع السلطة في موقع واحد ، لابد ان يُسلمنا الى الصدام مع السلطة، في جميع المواقع والميادين .

لذلك كان صراع هذه (الجريدة) القصيرة العمر ، صراعاً مع قمة الحكم مع كل ماتمثله من اذرع تطاولت على حق الشعب في الحياة الحرة الكريمة .

ولقد كانت افتتاحية «الجريدة» الأولى في عددها الأول خلاصة يسيرة لمسيرتها القصيرة التي عبّرت فيها عن نوعية هذه المسيرة وعن وجهتها ..

وفيا يلي نص هذه الافتتاحية التي كتبها الاستاذ فائق السامرائي رئيس تحرير «الجريدة» وصدرت صباح يوم الأحد ٢٧ ايلول ١٩٥٣ :

«في ديجور هذا الحاضر اللعين الذي استشرى فيه الفساد وتفشت الرشوة، ودبت عوامل الأنحلال الخلقي في المجتمع . وفي واقع أليم كهذا الذي نحياه ، حيث انحطت القيم الأنسانية في نظر الفئة الحاكمة ، حتى لم تعد تتورع من أرتكاب افظع الجرائم واشنعها، من تعذيب المتهمين وتقتيل السجناء في وضح النهار ، مما لم يسبق له مثيل في المجتمعات البدائية والقبلية التي عرفتها العصور الواغلة في القدم .

وفي فترة مظلمة حالكة من تاريخنا السياسي التي لم تعد تتورع فيه الجهات الاجنبية والسفارات والبعثات من التدخل في شؤون الحكم ، وبشكل سافر ملحوظ .

في هذا الحاضر الاليم، وفي واقع ذليل كهذا، يشع بصيص أمل من بين ركام هذه الاسواء والمفاسد ، ذلك الأمل هو في هذا الجيل الصاعد وعزمه وتصميمه على الكفاح والنضال من أجل حياة حرة كريمة، وماهذه «الجريدة» الا لسان هذا الجيل الصاعد تستلهم مادتها وخططها من حياته وخططه ، وتستنير في معالجتها مشاكل البلد من نبراس وعيه المتنامي، فهي جريدة اخذت على عاتقها لتكون صورة صادقة لهذا الجيل في آماله والأمه ، وفي مشاعره واحاسيسه ، وفي مضاء عزمه ، وصبره على المكاره ، وجلده على الكفاح، مهما طال الاجل ، حتى تحول هذا البصيص الخافت الى شعلة متأججة تنير معالم الطريق الى الغد المأمول !

ونقطة البدء في رسالة هذه «الجريدة» هي النضال من أجل اشاعة المفاهيم الديمقراطية في البلاد ، تلك المفاهيم القائلة بأن الشعب هو مصدر السلطات ، وأن السيادة للشعب ، واقامة حكومة الشعب من الشعب والى الشعب . وان العرش هو رهن هذه السيادة الشعبية ، يملك ولايحكم، والمواطنون سواسية امام القانون، وان الحرية لايمكن ان تتجزأ، وان العقيدة السياسية بمنزلة العقيدة الدينية، اذ يجب ان تكفل الحرية لتلك كما تكفل لهذه، وان الحجر على العقائد السياسية جريمة في عصرنا الحديث، لاتقل فضاعة عن جريمة الحجر على العقائد الدينية .

وستواصل «الجريدة» دعوتها في أن يكون عهد المليك الجديد ، عهداً جديداً بكل معنى الكلمة . عهداً تقطع فيه الصلة بين هذا الأمل الباسم الذي يساور النفوس، وبين الماضي القريب بالآمه ومتاعبه ومشاكله ومارافقه من عنت وأرهاق، وان يفتح العراق في ظل المليك الجديد صفحة جديدة لاصلة لها بالصفحة القاتمة الماضية المليئة بالمآسي والفواجع ، من اضطهاد للمواطنين ، وتكبيل للحريات، وسلب لحقوق الشعب ، وهدر لكرامته ، وما اُقيمت فيه من أحكام عرفية ومعتقلات ومشانق وغير ذلك من وسائل بعيدة كل البعد عن مفاهيم الديمقراطية التي ارتضاها العراق نظاماً لحكمه واساساً لبيعته الجديدة .

وترى «الجريدة» بعد ذلك ان من أولى واجباتها مواصلة الدعوة لتأميم النفط ، لأن هذه المشكلة ليست مشكلة اقتصادية بحتة ، بل هي فوق ذلك مشكلة سياسية، فلقد كانت شركات النفط ومازال تتدخل في شؤون الحكم ، كما اثبت ذلك سجل شركة النفط الانكليزية الايرانية والوثائق التي اعلنت في ايران، والتي

جاءت مؤيدة لهذه الحقيقة، وقد كشفت احداث ايران الاخيرة في اقصاء مصدق وقيام حكم زاهدي الانكلو اميركي، هذه الحقيقة سافرة لكل من كانت تساوره من شكوك وريب في هذه الحقيقة الواقعة. لذلك فأن سيادة العراق لن تحقق كاملة، ولن يتحرر العراق من هذا التدخل الاجنبي، الا اذا تحرر من شركات النفط ومن سلطانها المطلق الشامل!

ولن تتوان «الجريدة» عن حرب الاقطاع حرباً لاهوادة فيه، فلن يقوم في العراق حكم ديمقراطي سليم، لو ظل الاقطاع باسطاً ظله الرهيب على البلاد ليقيم حكومة، في ضمن حكومة، ودولة، في ضمن دولة لأن الاستعمار لن يجد له مكانا يعشش فيه، الا من هذا الوكر الدامس الرهيب.

تلك هي خطوط سريعة لخطة «الجريدة» ورسالتها، ومن نافلة القول التأكيد بأن مقدار مانستطيع تحققه من هذه الاهداف رهين تأييد الشعب ونصرته، والعون الذي يلمسه من هذا الجيل الصاعد، الذي هي لسانه الناطق، فهي منه واليه، والله الموفق والمعين وعليه الاتكال، انه نعم المولى ونعم النصير».

في هذه الافتتاحية شخّصت جملة من القضايا الاساسية، في مقدمتها ان العراق يمر في فترة ديجور مظلم استشرى فيه الفساد، وتفشت الرشوة ودبت عوامل الانحلال الخلقي في المجتمع وانحطت القيم الانسانية، وكانت في رأي «الجريدة» ان البدء في رسالتها يجب ان يكون هو النضال من اجل اشاعة المفاهيم الديمقراطية في البلاد، وان الشعب هو مصدر السلطات وان السيادة للشعب، واقامة حكومة الشعب من الشعب والى الشعب. وان العرش هو رهن هذه السيادة الشعبية.

أذن فالجريدة كانت ايذاناً بصراع مع السلطة، مع قمتها حتى الجذر.

وفي تلك الفترة لم نكن متفائلين كل التفاؤل بأن مسيرة الجريدة ستكون طويلة، ولكن الايمان الذي كان يدفعنا نابع من ان المسيرة مهما تكن قصيرة، الا أنها بكل معنى من المعاني سترسخ قاعدة من القواعد العديدة التي يناضل من اجلها هذا الشعب لادامة هذا النضال.

اننا لم نكن واثقين من اننا سنخوض معركة طويلة من خلال هذه الجريدة.

ولكن الامر الذي اعتمدناه، ان نقول في حيز من الزمن مهما يكن ضيقا، الا انه سيؤثر وسيفعل فعله بين مثقفي ذلك الجيل وجماهيره التي تتطلع الى صوت يرتفع بآماله، ويعرب عن آلامها..

لذلك ايضا، كان مولد هذه «الجريدة».!!

كان مولدها قصة اخرى!

قصة.. فيها من الطرافة الشيء الكثير..!

كنتُ ظهر يوم ٩ ايلول ١٩٥٣ ألج باب مديرية الدعاية العامة التي كانت تقع في الجانب الخلفي من مبنى وزارة الداخلية في السراي «القشلة» متوجهاً نحو مكتب الاستاذ مدحت الجادر - مميز المطبوعات انذاك - لزيارته زيارة خاصة..

وبينا كنت اسير في ردهات (الداخلية).. فأذا بساعي مديرية الدعاية وموزع نشراتها وكتبها السيد ابراهيم، المعروف والمشهور بـ «ابراهيم دعاية» يناديني باشاً، ويهجم عليّ بكل فرحته مهنئاً..!

وقفت مشدوهاً.. من تهنئة «ابراهيم دعاية» هذه..!

- أستاذ احمد.. الأمر الوزاري وقعّه الوزير قبل قليل، وخرج من مكتبه.. اهنئك واتمنى لك الموفقية.. وأيدك على الحلاوة..!

فغرت فاهي، وانطلقت علامات الاستفهام تتراقص امام عيني، متسائلا في قرارة نفسي:

- عن اي شيْ يتحدث هذا ؟ ! ..وما هو «الموضوع» الذي يستحق كل هذا التهنئة الحارة ، وطلب «الحلاوة» .. ؟ !

قبل ان افيق من التساؤلات الذاتية ، استمر «ابراهيم دعاية» في كلامه قائلاً :

- الامر الوزاري بمنحك الامتياز لدى الاستاذ مدحت الجادر الان ، فاذهب لتسلمه ..

وأردف ضاحكا يقول ، وهو يؤشر فاركاً اصابع يده اليمنى : -

- ولا تنسى الحلاوة .. ياأستاذ !

توجهتُ مسرعاً نحو غرفة الاستاذ الجادر ، وما كدتُ أدخلها ، حتى وقف الرجل وراء مكتبه ، ماداً يده ليصافحني قائلاً :

- تهانينا القلبية وتمنياتنا لكم بالتوفيق والنجاح .

ثم اردف قائلاً ، قبل ان يبدر مني تفوه اوكلام : - الامر الوزاري بمنحك الامتياز موجود الان امامي ، بعد ان وقعّه معالي وزير الداخلية .. وقد اعجبني اسم «الجريدة» الذي اطلقته على الجريدة ..

وهنا .. ادركت ان «شيئاً» قد حصل ..!

- ما هو هذا «الشيْ» ؟ ! ! هل هو ألتباس في «الاسم» .. ام ألتباس في «الموضوع» ؟ !

قلت للاستاذ الجادر: أرجو ان تسلمني «الأمر» لطفاً ! !

وفتح الاستاذ الجادر الاضبارة التي امامه . واخرج نسخه منها ، وقال لي :

- هذا نسختكم ..

وقرأتها ..

فقد كانت فعلاً امراً وزارياً موقعاًمن قبل وزير الداخلية حسام الدين جمعة ، ينص على «منح السيد احمد فوزي عبد الجبار المحامي امتياز جريدة يومية سياسية جامعة باسم «الجريدة»على ان يكون مدير مسؤولاً لها» ..

- كيف حدث هذا..؟!!» هذا ما قلته في قرار نفسي . وخطرت تواً في ذهني خاطرة : لماذا لا اطلب اضبارة «المعاملة» لأرى من الذي تقدم بطلب «الامتياز» نيابة عني ؟ !

رفعت رأسي عن الامر الوزاري .. بعد ان قرأته مثنى وثلاث ورباع ، وقلت للاستاذ الجادر :

- هل تسمح بان تريني اضبارة المعاملة ، لكي اكون على بيّنة من الروتين الذي تمَّ فيه منح الامتياز ؟ !

ناولني الاستاذ الجادر الاضبارة بكاملها .. وفتحتها ، واللهفة تهز كياني وتشدني شداً قوياً لمعرفة «الاوليات» ..

شاهدت ورقة بيضاء .. كُتب فيها طلب منح الامتياز . موجهاً الى «معالي وزير الداخلية» مذيلاً باسمي وتوقيعي والتاريخ .

أمعنت النظر . مدققاً في الخط.. وعرفت انه خط الاستاذ فائق السامرائي ، وان التوقيع المذيل باسمي ، وهو شبه توقيعي تماماً ، بل نسخة طبق الاصل منه .. ! !

عندئذٍ فقط ادركت «كل شيْ» ! ودسست «الامر الوزاري» في حقيبة يدي الجلدية ، وتوجهت بخطى مسرعة ، نحو مكتب المحاماة الذي اشارك الاستاذ السامرائي فيه .

ولمحني الاستاذ السامرائي ، وانا ادخل عليه بكل تساؤلاتي .. واطلقها ضحكة عالية أهتز لها جسمه البدين ، ثم قال:

- لابد انك علمت بالأمر .. !

قلت : نعم ولكن - ياابا نزار - كان من الافضل ان تخبرني بذلك .. فلولا تصرفي « الحكيم» في مديرية

الدعاية ، لكانت «الفضيحة» قد صرخت باعلى صوتها على هذا «المقلب» غير المتوقع .. ولكنا حديث المجالس والاندية !

قال باسماً : اجلس – ودعني اروي لك حكاية ماجرى ، وليكن هذا سراً بيننا :

–كنت قد زرت صباح اليوم السيد حسام الدين جمعة بمكتبه بوزارة الداخلية ، وهو كما تعلم صديقي منذ زمن بعيد – وقد اخبرني بان السيد جميل المدفعي رئيس الوزراء مصمم على الاستقالة ، بعد ان زعزعت بوزارته الثقة بها حادثة سجن بغداد ، وانه سيرفعها الى الملك خلال بضعة ايام .. فقلت للسيد حسام الدين مازحاً : مادامت الوزارة ستستقيل ، وانت الاخر خارج معها ، فلماذا لاتسجل «حسنة» واحدة في حياتك بالنسبة لي ، وتمنحني امتياز جريدة سياسية يومية .

اجابني حسام الدين جمعة جاداً : لا .. ليس بمقدوري ان امنحك انت بالذات امتياز أية جريدة .. فان «البلاط» سوف لايغفر لي ان فعلت ذلك .. وهذا مستحيل .. !

واخذ حسام الدين جمعة يكرر : هذا مستحيل .. مستحيل !

قلت له : اذا كنت خائفاً من «البلاط» في ان تمنحني امتياز جريدة .. اذن امنحنا الامتياز باسم شخص غيري ..

قال حسام الدين جمعة بعد ان اطرق رأسه يفكر ملياً : – زين .. ماعندي مانع .

وكان يظن – في اعتقادي – من انه بهذا يكسب بعض الوقت للتهرب من التزامه ، وانه كان يظن ان «الطلب» بمنح الامتياز عندما يقدم له بوصفه وزيراً للداخلية ، تكون الوزارة قد استقالت ، وخرج من المسؤولية .

ولكني فاجأته ، عندما تناولت ورقة بيضاء وسطّرت فيها طلباً باسمك ، ووقعته بمثل توقيعك – الذي اعرفه – وقدمتها اليه .

وبدت على وجه حسام الدين جمعة موجة من الاستغراب والتعجب ، عندما قرأ الطلب الذي قدمته اليه .. فقال متسائلاً والانبهار يطغي على محياه :

– ومن يكون .. المحامي احمد فوزي عبد الجبار ؟ !

قلت له : انه شاب قومي ، قد تخرج في كلية الحقوق قبل اشهر قليلة وانه يمارس المحاماة في الوقت الحاضر .

قال حسام الدين ، وابتسامة باهتة تلف وجهه :

– هكذا .. أنت ياابا نزار تضعني دائماً امام الواقع ، وفي زاوية لااستطيع الافلات منها .

وتناول قلمه ، وكتب على الطلب الذي تقدمت به بأسمك ، بكلمة «موافق ويجرى اللازم» .

ودق الجرس على سكرتير مكتبه ، وناوله الطلب ، وقال له بان يرسله الى مديرية الدعاية العامة لاصدار الامر بذلك .

وقلت للسكرتير بدوري ضاحكاً : ارسله من فضلك فوراً ، قبل ان «يقلب» معالي الوزير .

وفعلاً .. لم تمض نصف ساعة من الزمن ، حتى جاء «الامر الوزاري» مطبوعاً بنسخ عديدة ، لكي يوقعه الوزير .

ووقعَ حسام الدين جمعة وزير الداخلية النسخ العديدة المطبوعة على الألة الناسخة ، وهو يبتسم ابتسامة غامضة ، ويقول :

– مبروك .. وشايفين الخير .

وخرجت من عنده ، وفي يدي نسخة من «الامر الوزاري» بمنحك امتياز جريدة يومية سياسية ، وانا

اكاد لااصدق ما حدث .. !

وانهى الاستاذ فائق السامرائي حكايته ،قائلاً :

- هذه هي ياعزيزي قصة ما جرى هذا اليوم ..

ثم اردف قائلاً ، والابتسامة تطغي على وجهه المكتنز لحماً :- والان .. وقد اصبح امتياز «الجريدة» باسمك ، فمن حقك قانونياً ان تتنازل لي عنه ، على ان تبقى انت مديراً مسؤولاً عن الجريدة .

قلت مستغرباً : تعني .. تريد ان تبقيني تحت طائلة القانون وتحت «ساطور» السلطة الحاكمة .

قال : انك لاتزال في ريعان الشباب .. و «علبتك تتحمل» ..

وفعلاً ، تقدمت بعد أستقالة وزارة جميل المدفعي ، وغداة تشكيل الدكتور محمد فاضل الجمالي وزارته الاولى ، بطلب الى وزارة الداخلية اتنازل فيه عن «ملكية» الامتياز الى الاستاذ فائق السامرائي ، وبقيت محتفظاً بـ «المدير المسؤول» للجريدة .

وهكذا .. اصبح فائق السامرائي – بعد اسبوع من منح الامتياز – وفي اليوم التالي لخروج صديقه حسام الدين جمعة من وزارة الداخلية – صاحب «الجريدة» ورئيس تحريرها .. !

اما انا .. فقد احتفظت بلقب «سكرتير تحرير(الجريدة)ومديرها المسؤول » منذ اليوم الاول لصدورها ، حتى قرار تعطيلها .. وتحملت – من ذلك – ما تحملت من : عنتٍ ، واضطهاد ، وتحقيق ، ومحاكمات، طيلة الثلاثة اشهر لحياة جريدة «الجريدة» !

° °

والاستاذ فائق السامرائي .. شخصية بارزة في تاريخ العراق الحديث .. وعلامة مميّزة في نضاله القومي . لعب دوراً هاماً ومؤثراً على المسرح السياسي ، والبرلماني، والقانوني ، والصحفي ، والدبلوماسي .

ويندر ان تجد شخصاً جمع هذه المزايا ، في آن واحد ..

ولنلقِ نظرة على تاريخ ومسيرة هذا الرجل ، الذي ترأس هذه «الجريدة» وقاد سياستها بكل حنكة وجرأة واخلاص :

فقد ولد عام ١٩٠٨م في مدينة العمارة ، حيث كان والده السيد عبد الكريم الحاج خضير ، مديراًللاملاك السنية والاوقاف في العهد العثماني . وعند نقل والده الى البصرة مديراً للاوقاف ، درس في المدرسة الامريكية فيها ، وعلى عهد الحكم الوطني درس في المتوسطة الرسمية في «السيف» وانتقل الى بغداد ، ودرس في الثانوية فيها . وفي العام ١٩٢٧ طرد من المدرسةلانه قاد المظاهرات المعروفة «بمظاهرات النصولي» ، وصدر عفو عنه من الملك فيصل الاول ، فأعيد الى المدرسة . وفي عام ١٩٢٨ طرد من المدرسة للمرة الثانية ، حيث قاد مظاهرات ضد قدوم «الفرد موند» الصهيوني ، وقد دخل كلية الحقوق بعد نجاحه في الامتحانات العامة . وفي عام ١٩٣١ سيق الى محكمة الجزاء بتهمة قيادة المظاهرات ضد المعاهدة البريطانية – العراقية ، وحكم عليه بالسجن ستة اشهر . وفي عام ١٩٣٢ – وهو في السنة الاخيرة بكلية الحقوق – كان يرأس تحرير جريدة «الاستقلال» لصاحبهاعبد الغفور البدري .

وعن طريق البدري تعرّف – في تلك الفترة – على ياسين (باشا) الهاشمي ، الذي كان كثير التردد على جريدة «الاستقلال» والذي تربطه بصاحبها صلات شخصية وسياسية في آن واحد .

ومن طريف مايروى ان الاستاذ السامرائي قد دخل على الاستاذ البدري في مكتبه ليراجعه في بعض شؤون الجريدة .. وكان ياسين باشا جالساًفي مكتب البدري ، فنظر الى السامرائي – وكانت يداه ملوثتين بالحبر ، وقميصه عليه بقع من الحبر – فضحك وقال يداعب هذا الشاب البدين ، ويقول : لماذا لاتغير ملابسك .. وما هذه بقع الحبر عليها ؟ !

فاجابه السامرائي مبتسماً – على الفور : – الحمد لله ان البقع في ثيابنا ياباشا – وليست في شرفنا .. ! !
وتمثّل له ببيت من الشعر العربي القديم بهذا المعنى ، فاعجب به ياسين الهاشمي .. منذ هذه الحادثة العابرة توثقت الصلة بينهما ، وبقيت مستمرة الى ان أُرغم الهاشمي على مغادرة العراق عقب انقلاب بكر صدقي ، الى سورية .

وكان الاستاذ السامرائي يغتنم فرصة اللقاء بالهاشمي الكبير ، كلما مرّ بسورية في تلك الايام .

وفي عام ١٩٣٣ عيّن الاستاذ فائق السامرائي سكرتيراً لوزارة العدلية (العدل) .

وفي عام ١٩٣٦ عيّن مديراً لشؤون العمال . فاصدر اول قانون للعمال في العراق .. وكانت معارضة صدور مثل هذا القانون في تلك الايام – عنيفة من قبل السلطات ، اذ اعتبرت صدور قانون للعمال ، يهدد مصالح السلطة الحاكمة ..ولكن السامرائي – عن طريق الاستعانة بكثير من اصدقائه في بعض مناصب الدولة – قد استطاع ان ينجح في اصدار هذا القانون . وقام – في هذا العام – بتمثيل العراق في مؤتمر العمل الدولي في جنيف .

وفي عام ١٩٣٧ ، وفي عهد وزارة جميل المدفعي ، أُبعد الى «زاخو» مع غيره من الساسة .

وفي عام ١٩٣٨ عيّن مديراً عاماً للدعاية والاذاعة ، ثم فصل في نفس السنة ، وأعيد تعيينه سكرتيراً لوزارة الشؤون الاجتماعية .

وفي عام ١٩٣٩ عيّن مديراً للبلديات والتنظيم ، وظل يشغل هذا المنصب حتى عام ١٩٤١ ، عندما نشبت الحرب العراقية البريطانية ، وكان احد العناصر التي وقفت الى جانب حكومة رشيد عالي الكيلاني ، واسهم اسهاما كبيراً فيها وفي احداثها . وفي اليوم التالي لدخول القوات البريطانية وعودة (الامير) عبد الاله الى بغداد ، أُلقي القبض عليه في داره في الصليخ .

وظل في المعتقل خمس سنوات لغاية عام ١٩٤٦ . وقد قضى تلك الفترة في المعتقلات : (الفاو ، ومستشفى تذكار مود في البصرة ، والعمارة) يقرأ كتب التراث والكتب السياسية التي تصل اليه سراً ، وقد اختمرت في ذهنه واذهان رفاقه في المعتقل فكرة انشاء حزب سياسي قائم على المبادئ القومية والدعوة للوحدة العربية .. وفعلاً عند خروجه من المعتقل اشترك في تأسيس حزب الاستقلال ، واختير – بعدها – اميناً عاماً للحزب .

ويحكي لنا الاستاذ فائق السامرائي – قصة حياته ، فيقول : «كان مولدي في عام ١٩٠٨ في مدينة «العمارة» – جنوب العراق – أذ كان والدي يعمل هناك .. وموطننا في مدينة سامراء . واصل اسمها «سر من رأى» وقد اطلق عليها هذا الاسم المعتصم بالله الخليفة العباسي ، الذي بناها قبل الف عام لتستوعب الجند الذين ازدحمت بهم بغداد . ومن اسم «سامراء» اخذت اسرتي ، واخذت انا لقب«السامرائي» .

وفي البصرة ، ميناء العراق ، واكبر المدن بعد بغداد ، قضيت معظم شبابي ، كان والدي يعمل فيها مديراً للاوقاف ، ثم ترك وظيفته وعمل بالمحاماة ، وظل محامياً حتى أخر حياته .. كانت طفولتي عادية ، طفل شغوف بالاطلاع ، أبرز ما يميزه ، كرهه الشديد للانكليز والاحتلال .

وعن هذه الفترة ، كتبتُ صفحات في مذكراتي ، اصف فيها محلة «القبلة» او «محلة النقيب» –كما تسمى احيانا – والتي يقع فيها دار والدي ودار خالي السيد اسماعيل ، وقد عشتُ ذكريات جميلة .. ومن أجمل ما سجلته في مذكراتي عن هذه الفترة ، هي ذكرياتي عن شهر رمضان ، وكيف كانوا يتزاورون والفوانيس بأيديهم في الليل ، ويخرج الناس جماعات جماعات الى «مسجد النقيب» ، الذي مازال قائماً هناك ، وهو مسجد صغير ولكنه واسع الفناء ، يزدحم فيه المصلون ، ويخرجون بعد ذلك من المسجد الى مجالسهم ، اذ

كانت المجالس في البصرة ظاهرة عامة يتحدثون فيها عن امور دنياهم ، وعما يرتكبه جنود الاحتلال البريطاني من جرائم وموبقات ، في تلك الايام .

وكانت اول مدرسة التحقت بها هي «المدرسة الامريكانية» الابتدائية ، ومنها انتقلت الى مدرسة حكومية في «السيف» .. ومما اذكره في تلك الفترة من حياتي ان السيد طالب «باشا» النقيب ، قد اصطدم مع سلطة الاحتلال البريطاني ، وكانت داره مقابلة لدار والدي ودار خالي . وكانت صلتنا به وثيقة ، فأحسست بالتعاطف معه . وقد ألقيت اكثر من خطبة اهاجم فيها سلطةالاحتلال البريطاني ، وأدعو الى عودة السيد طالب باشا النقيب من منفاه في هنجام . وقد عرفت بين زملائي بأنني أحسن القاء الخطابة ، وكنت من المعدودين في القاء الخطب والاناشيد المدرسية .

.بعد ان أنتهيتُ من دراستي الابتدائية سافرت بمفردي الى بغداد للالتحاق بالمدارس الثانوية ، ولكن سرعان ما طردت من المدرسة حيث قدتُ مظاهرة كبيرة عند زيارة الصهيوني «الفرد موند» لبغداد .. قد تعرضت انا وفئة من زملائي في المدرسة الى الماء الساخن الذي انصب علينا من خراطيم المياه من فرقة الاطفاء التي هاجمت مظاهرتنا في ذلك الوقت .

وأذكر يومها التهديدات التي اسمعوني اياها لكي اقلع عن قيادة المظاهرة . ومن هذه التهديدات قرار بفصلي من المدرسة ، ولكني لم ابال ، وشجعني زملائي الذين كانت تتأجج في نفوسهم نار الثورة على الانكليز والصهاينة ، وكثيراً ما كنا نجلس سوياً نتدارس مختلف القضايا العالمية ، رغم اننا كنا عندئذٍ لانتجاوز الرابعة عشرة .

وفصلت من المدرسة الثانوية ، وعدتُ الى البصرة . وقررتُ ان اكافح بمفردي واعلمُّ نفسي بنفسي .. ولكن المدرسة عادت فقررت اعادتي وزملائي الذين فصلتهم .

وهكذا عدنا الى بغداد لنواصل الدراسة والكفاح .. وأنهيتُ دراستي الثانوية سنة ١٩٢٧ فالتحقت بكلية الحقوق ، وكان نوري السعيد قد أرتمى في احضان الانكليز .. وادركنا ان نوري سينتهي نهاية سيئة ككل حاكم ضعيف يرضى بالتبعية والذل .

وعندما عقد نوري السعيد معاهدة سنة ١٩٣٠ مع الانكليز قمنا بمظاهرة كبيرة نستنكر فيها تبعيتنا للانكليز واستعملت الحكومة الاسلحة النارية في قمع تلك المظاهرة التي اشترك فيها الطلبة مع الجماهير ، ولم يتمكن رجال البوليس من قمعها .. الا بعد مجهود عنيف ، وبعد ان قتل عدد كبير من المتظاهرين ، وزج بي في السجن وقضيت فيه ستة اشهر .

ولما خرجت من السجن عدت الى الكلية ، وأتممت دراستي ، ونلت ليسانس الحقوق عام ١٩٣٢ . ثم عُينتُ سكرتيراً لوزارة العدل وبقيتُ في ذلك المنصب حتى عام ١٩٣٦ عندما عينتُ مديراً لمكتب العمل .

وفي ذلك العام سافرت الى جنيف ومثلت العراق في مؤتمر العمل الدولي ، وعدت لأجد قراراً باعادتي الى وزارة العدل ، ومضت سنة كاملة وأنا في الوزارة حتى تولى رئاسة الحكومة جميل المدفعي ، وكانت حكومته اكثر ارتماء في احضان الانكليز من حكومة نوري السعيد .. وكان جميل المدفعي ينوي ان يوقع العراق في هاوية لايخرج منها ابداً . وقمنا بتنظيم حركة ضد تلك الوزارة ، فصدر قرار بفصلي من عملي وابعادي الى «زاخو» على الحدود التركية العراقية ، وهناك كتبت صفحات من مذكراتي وقد عنونتها بعنوان : «قال لي الجبل» ، ثم اكملت فصولاً اخرى منها في منفاي الثاني الى شمالي الوطن في «حلبجه» . وكان معتقلنا في «زاخو» من أسوأ المعتقلات التي رأيتها في حياتي ، فهو منطقة جبلية موحشة ..وقد سجنت واعتقلت وتنقلت بين جميع المعتقلات وسجون العراق ، حتى اصبحت خبيراً فيها !

وبلغنا نبأ استقالة وزارة المدفعي وعدت الى بغداد وعينت مديراً للدعاية والاذاعة حتى عام ١٩٣٨ . ثم

فصلت نفس العام ، ثم اعيد تعييني سكرتيراً عاماً لوزارة الشؤون الاجتماعية ، وبعدها عينت مديراً عاماً للبلديات والتنظيم حتى عام ١٩٤١ . ذلك العام الذي غيرت حوادثه الكبيرة مجرى حياتي .

وأهم تلك الحوادث هي الحرب العراقية البريطانية عام ١٩٤١ . ومنذ ان قامت تلك الحرب حتى ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ . وانا انتقل بين المعتقلات . وقد عانيت من الرقابة وتحديد الاقامة الشئ الكثير .

وكنت على صلة «بتنظيم الضباط الاحرار» منذ فترة مبكرة من عمر هذا التنظيم . وكنت قد اقترحت على «الضابط الاحرار» عدم التسرع بتنصيب رئيس للجمهورية ، بعد اسقاط الملكية ، واستحداث «مجلس للسيادة» يشترك فيه ثلاثة من ذوي الماضي الوطني النظيف ، وهي فكرة مستمدة من «الترويكا» —القيادة الجماعية الثلاثية —وكنت قد أعددت مسودة لمذكرة تختص باقامة «مجلس السيادة» هذا ، وانا في «الخرطوم» في احد الاجتماعات التي تخص مهنتي كمحام .

وأعود فأقول ان نوري السعيد قد أقسم الا يتمتع أحد – ممن اشتركوا في الحرب العراقية البريطانية عام ١٩٤١ – بحياته ، وأخذ يتفنن في تعذيب واعتقال كل من اشترك فيها .

وبعد ثورة ١٩٤١ مباشرة اعتقلت وارسلت الى مدينة الفاو على الخليج العربي ، وظللت هناك خمس سنوات بأكملها .. وكنت اقضي وقتي في القراءة والكتابة ، وساعدتني فترة الاعتقال على مزاولة تلك الهواية المحببة الى نفسي ، فضلاً عن سماع الموسيقى الكلاسيك التي اهواها .

وبعد السنوات الخمس في الفاو ، نقلت الى معتقل «نقرة السلمان» ثم نقلت الى معتقل «العمارة» حتى جاءت سنة ١٩٤٥ وانتهت الحرب العالمية الثانية واغلقت جميع المعتقلات اجبارياً ، ولم ينس نوري السعيد ، بل حدد اقامتي في البصرة . وعشت تحت الرقابة في البصرة ستة اشهر ، ثم ذهبت الى بغداد ، وانا مراقب ايضاً .

وتألف بعد ذلك حزب الاستقلال ، فكنت نائب رئيسه ، ثم اصبحت عضواً في مجلس النواب عن مدينة سامراء . وبعدها مثلت العراق في مؤتمرات دولية في روما واسطنبول ، حتى عام ١٩٥٢ عندما فوجئت باعتقالي من قبل حكومة الجنرال نورالدين محمود – في معسكر ابو غريب .

وفي عام ١٩٥٣ اصدرت جريدة «الجريدة» وكنت رئيساً لتحريرها ، وكانت من اعنف الصحف السياسية انذاك ، ولم يتسع صدر وزارة الجمالي لها ، فأصدرت أمرها بغلقها والغاء امتيازها .

وظللت طليقاً ، أمارس المحاماة وأكتب المقالات في بعض الصحف والمجلات السياسية ، حتى جاء عام ١٩٥٦ عندما حدث العدوان الثلاثي على مصر ، وقامت الاحزاب الوطنية والقومية بمظاهرة لتأييد مصر ، فساقوني الى المحكمة العسكرية وحكم عليّ بالابعاد الى مدينة «حلبجة» على الحدود العراقية الايرانية .

وبقيت معتقلاً سبعة أشهر – ثم عدت الى بغداد ، وانتخبتُ نقيباً للمحامين . وبعدها مثلت العراق في مؤتمر المحامين العرب في دمشق ثم في المؤتمر الاسيوي الافريقي للحقوقيين . وظللت اعمل بالمحاماة حتى ١٤ تموز ١٩٥٨ عندما قام جيش العراق وشعبه بثورته المجيدة .

ولكن قبل سقوط الملكية ، واندلاع ثورة تموز المجيدة ، كانت صلتي بنوري السعيد قد بلغت ذروة التأزم .. ومما أذكره ان السيد حكمة سليمان قد دعاني في احد الايام الى تناول العشاء في داره في الصليخ ، اذ كانت تربطني به صلة صداقة عريقة . فذهبت الى داره هناك . وبعد فترة من الوقت فوجئت ان نوري السعيد كان هو الاخر مدعواً على العشاء ووصل الى الدار ، فتصافحنا في فتور ، وجلسنا صامتين . وقد حاول السيد حكمة سليمان ان يخفف من توتر الجو . وعند جلوسنا على مائدة العشاء ، أخذ نوري السعيد يهاجم الحركة الوطنية ، ويعرّض بنا جميعاً ، وتجاوز حدوده في الالفاظ النابية . واراد مرة اخرى السيد حكمة سليمان ان يلطف الجو ، ولكن نوري السعيد أستمر في تحديه ، فضربت المائدة بيدي ، وحاولت قلب المائدة عليه .

وبعد فترة قليلة زارني السيد حكمة سليمان في البيت زيارة تهدئة ومجاملة ، وأحسست من زيارته انه يحاول اصلاح ذات البين بيني وبين نوري السعيد ، وأحسست أيضاً ان هناك عرضاً وزارياً من نوري السعيد عليّ . وبعد بضعة ايام جاءني الى الدار السيدحكمة سليمان على غير موعد ، فعلمت ، وانا موقن ، بان زيارته تأكيد لعرض يتقدم به نوري السعيد اليّ . فأعتذرت عن استقباله بحجة اني لست في الدار ، وخوفاً من الحاح حكمة سليمان غادرت بغداد وأقمت فترة أكثر من شهرين في سامراء .

ثم جاءت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ واعتقدنا جميعاً ان عهد التبعية قد انتهى الى غير رجعة ، وعاد العراق الى الحضيرة العربية ، بلداً مستقلاً متضامناً مع بقية الدول العربية ، يؤمن بالحياد الايجابي ، والتعايش السلمي ، وحرية الشعوب ، ويستنكر الاستعمار والتبعية وتلقي الاوامر من الدول الكبرى .

وقمت اذ ذاك بدوري السياسي في تلك الثورة قبلت ان أكون سفيراً للعراق لدى مصر على تلك الاسس ، رغم ان قرار تعييني سفيراً لم يكن الا لابعادي عن العراق ، كما اوضحت ذلك في كتاب استقالتي الذي قدمته بعدئذٍ الى عبد الكريم قاسم .

وعدتُ بعد زوال حكم قاسم ، وبعد ثورة ١٤ رمضان ، الى بغداد ، لأمارس المحاماة من جديد .

وأنتخبت عام ١٩٦٧نقيباً للمحامين ، وقد اجتمع في بغداد في تلك الايام المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب ، فأعدّت النقابة كل مايقتضي لهذا الاجتماع من وسائل واساليب لراحة الاعضاء المجتمعين وتسهيل مهمتهم» .

وفي الايام الاخيرة من حياته ، ظل الاستاذ فائق السامرائي – يتنقل بين بغداد والقاهرة – حتى وافته المنية في مسكنه في بغداد – بعد مرض عضال عجز الطب عن علاجه ، اذكان مصاباً بالسرطان في رئته اليمنى في ١٧ / ٥ / ١٩٧٩ .

واستقر جثمانه في مقبرة اجداده واسلافه من قبائل سامراء المقيمين في بغداد ، في الشيخ معروف الكرخي . وأقيمت الفاتحة على روحه في جامع المرادية .

وقد نعاه الاستاذ مظهر فهمي العزاوي نقيب المحامين قائلاً :

«تنعى نقابة المحامين بمزيد من الآسى واللوعة الاستاذ فائق السامرائي نقيب المحامين الأسبق ، اذ وافاه الاجل المحتوم من مرض كان يعانيه من فترة . والنقابة اذ تنعى فقيدها الراحل تبتهل الى الباري جلت قدرته ان يسكن الفقيد فسيح جناته ، وان يلهم ذويه وزملائه ومحبيه ومقدري فضله وعلمه جميل الصبر وحسن العزاء ، وأنا لله وانا اليه راجعون» .

° ° °

وكان من ابرز محرري «الجريدة» – المحرر الاول – الاستاذ محيي الدين اسماعيل .. فالاستاذ محيي الدين هو ابن السيد اسماعيل عبدالله ينتمي الى نفس القبيلة التي ينتمي اليها الاستاذ فائق السامرائي – رئيس التحرير – (البوباز) . وقد ولد في البصرة عام ١٩٢٦ ، اذ كان والده انذاك يدير بعض الاملاك الزراعية في محافظة البصرة ، وقد تلقى دروسه الابتدائية في البصره وكذلك المتوسطة . وبعد وفاة والده انتقلت اسرته كلها الى بغداد . وكانت قبل ذلك تتردد ما بين بغداد والبصرة . وأكمل تعليمه الثانوي في الثانوية المركزية ببغداد . وارسلته اسرته لتعلم اللغة الانكليزية في الجامعة الوطنية في عاليه بلبنان . وعند عودته للعراق ، كان العراق انذاك يغلي بالحياة السياسية والحركة الوطنية التي كانت قد تفجرت تواً بعد نهاية الحرب العالمية الثانية . وقد عني بالادب بصفة خاصة وكذلك بالصحافة والترجمة . وقد انضم الى مواكب الادباء من الشباب الوطنيين في ذلك الوقت ، وأسهم في عدد من المقالات في مجلة (الاداب) البيروتية و(الرسالة) المصرية لأحمد حسن الزيات . كما أسهم بالكتابة في عدد من الصحف العراقية ، واذ وجد الاستاذ صادق البصام الذي كان يصدر

جريدة (الدفاع) المعارضة للحكم انذاك ، شاباً قادراً على ان يسهم في الكتابة والمشاركة في الصحافة الوطنية ، أشركه عن طريق الاستاذ عبد القادر البراك – الصحفي المعروف – فشارك بالكتابة في صحيفة (الدفاع) وبعد ذلك في صحيفة (الحياد) . وعند صدور جريدة «الجريدة» طلبه الاستاذ فائق السامرائي للعمل فيها ، فشارك مشاركة واسعة في التحرير والترجمة . وقد تسببت كتاباته في (الجريدة) في طرده من مجلس الاعمار الذي كان موظفاً فيه، ويشرف عليه – انذاك السيد ارشد العمري – نائب رئيس مجلس الاعمار .
وكان الاول من بين من تقدموا للامتحان باللغة الانكليزية في هذا المجلس . وبعد ذلك عمل مترجماً في وزارة الشؤون الاجتماعية . وعمل في الوقت نفسه محرراً اساسياً في جريدة (الحرية) التي كان يصدرها الاستاذ قاسم حمودي . كما شارك ايضاًفي ترجمة المقالات في جريدة (لواء الاستقلال) ، وبقي يعمل في حقل الصحافة والادب والترجمة حتى اندلعت ثورة ١٤ تموز المجيدة ، فعين سكرتيراً لوزير الشؤون الاجتماعية اللواء الركن ناجي طالب – اذكان من الشباب الذين على صلة وثيقة بالحركة الوطنية ومناوأة الحكم الملكي وعلى صلة بتنظيم الضباط الأحرار.وبعد التيار القاسمي طرد مع من طردمن الشباب القومي المؤمن ، وطورد من قبل السلطات انذاك فهرب الى الكويت ثم لجأ الى مصر . وبقي هناك فترة ، ثم عاد الى بغداد بعد نهاية العهد القاسمي . وبقي ينشر المقالات الادبية والفكرية في مختلف الصحف والمجلات . وبعد ثورة ١٧ تموز المجيدة عين رئيس تحرير لمجلة «العراق اليوم» الصادرة باللغة الانكليزية ببغداد . وكتب عدداً من المقالات باللغة الانكليزية عن الحضارة العربية والفكر العربي .واصدر عدداًمن الكتب من بينها «رحلة الى أقصى الفجر» – وهو مجموعة من المقالات الادبية والفكرية . وكذلك كتاب «من ملامح العصر» – وهو دراسات فكرية وادبية ايضاً . وكتاب «توينبي» – وهو دراسة في فكر هذا المؤرخ العظيم . وكتاب «للعاصفة لا للريح» – وهو مجموعة من الدراسات الفكرية والسياسية . كما كلف بترجمة رواية الأستاذ عبد الامير معلة «الايام الطويلة» فترجمها الى اللغة الانكليزية ، وصدرت في لندن بجزئين .

بالاضافة الى ذلك ، عمل ملحقاً صحفياً ومديراً لمكتب وكالة الانباء العراقية في كل من القاهرة وبيروت . وقد واصل الكتابة الادبية في عدد من امهات الصحف والمجلات في اللغتين العربية والانكليزية . وتولى وظيفة معاون مدير عام دائرة الرقابة . ثم مديراً عاماً للاعلام الخارجي في وزارة الثقافة والاعلام ..

ولايزال الاستاذ محي الدين اسماعيل مواظباً في رفد الثقافة العربية بافكاره الواسعة النيرة .



الاستاذ محي الدين اسماعيل والمؤلف – في مطلع عام ١٩٨٦



المرحوم الاستاذ فائق السامرائي

الجريدة

جريدة يومية سياسية

صاحبها ورئيس تحريرها

فائق السامرائي

سكرتير تحريرها و مديرها المسؤول

المحامي

محمد فوزي عبد الجبار

الادارة : في شارع المتنبي

التلفون { التحرير : ٣١٩٦
الادارة : ٧٠٠٣ «ثلاث شعب»

صندوق البريد : ٣٥١

مسجلة بدائرة البريد برقم : ٤٣٨

بدل المشاركة

في بغداد —/٤ دنانير
في العراق ٥٠٠/٤ دنانير
في خارج العراق —/٥ دنانير

الاعلانات

٢٥٠ فلسا عن العقدة الواحدة

والاعلانات الدائمة يتفق عليها مع الادارة

أيام .. واجواء

كانت وزارة جميل المدفعي السابعة قد قدمت استقالتها يوم ١٥ ايلول ١٩٥٣ .. وقد قيل بأن إستشارات قد دارت ، الهدف من ورائها تقليل حدة الصراع بين القوى الوطنية والقومية من جهة ، والسلطة والبلاط من جهة اخرى ..!!

لذا كان البحث يجري عن العثور على شخص لم يكن من رؤساء الوزراء السابقين ، وممن لم يحترق سياسياً بعد ..!

فقد كانت الاجواء السياسية انذاك مشحونة الى اقصى حد ، وتنذر باحتمالات كثيرة ، لاسيما بعد ان القى المستر تشرشل خطابه المعروف في مجلس العموم البريطاني في الحادي عشرمن أيار ١٩٥٣ . الذي تناول فيه بالتفصيل سياسة وزارته الخارجية ، والذي قال فيه : ان من سوء الطالع ان الصلح لم يعقد بعد بين اسرائيل والدول العربية ، وانه منذ صدور وعد بلفور عام ١٩١٧ كان ومازال من مؤيدي الصهيونية . وأكد ان الجيش الاسرائيلي هو الان اقوى جيش في الشرق الأوسط ..

في تلك الايام كان الدكتور محمد فاضل الجمالي رئيساً لمجلس النواب العراقي ، وأذ أحست السلطة والبلاط ان استياءاً جماهيرياً شاملاً قد عمَّ الاقطار العربية بما فيها العراق ، وجه الدكتور محمد فاضل الجمالي بأعتباره رئيساً لمجلس النواب العراقي برقية احتجاج الى رئيس مجلس العموم البريطاني ، قال فيها :

«ان الخطاب الذي ألقاه السير ونستون تشرشل في مجلس العموم بتاريخ ١١ أيار ١٩٥٣ كان له اسوء الأثر في الاوساط العربية عامة ، والعراقية خاصة ، قد اتخذ البرلمان العراقي قراره بالاجماع بتاريخ ١٩ مايس يستنكر هذا الخطاب الذي يتحيّز فيه المستر ونستون للصهيونية هذا التحيّز المغرض ، ضارباً عرض الحائط حقوق العرب ببلادهم فلسطين ، تلك الحقوق التي اقرتها الشرائع السماوية ، والمبادي الانسانية ، والعهود والمواثيق الدولية .

ان خطاب السيد ونستون يصدع كل العلاقات التي تربط بريطانيا بالعراق والعالم العربي ، ويهدد السلام والاستقرار في هذه البقعة من العالم ، راجياً نقل استنكار البرلمان العراقي الى اعضاء مجلسكم المحترمين والى أعضاء الحكومة البريطانية» .

اما رئيس مجلس العموم البريطاني ، فيبدو ان رده كان موجزاً الى اقصى حد، اذ قال فيه انه تسلم البرقية وأطلع الحكومة عليها .

وهنا رأت الحكومة العراقية ان تبعث بمذكرة احتجاج على هذه التصريحات ونشرت ذلك في بيان رسمي ، اشارت فيه الى حيرة الحكومة العراقية واستغرابها في تفسيره القصد من الخطاب الذي القاه ونستون تشرشل ، لاسيما وانه جاء في آونة خيّمت فيها على الوضع العالمي عوامل الكدر وعدم الاستقرار ، وان الحكومة العراقية

لانجد في هذا الخطاب سوى مخالفة صريحة لروح ونص معاهدة التحالف العراقية البريطانية .

هنا ، لابد ان نتوقف قليلاً لنتسآءل : ان كان حقاً ان حكومة جميل المدفعي قد أخذت هذا الموقف بمحض ارادتها وبقناعتها الكاملة، في ان خطاب ونستون تشرشل يمثل تناقضاً مع خط الوزارة المدفعية او غيرها انذاك ؟ !

هنا تقع بين القاء خطاب ونستون تشرشل بتاريخ ١١ أيار ١٩٥٣ وبين ارسال الدكتور الجمالي برقيته ، التي استندت الى قرار البرلمان العراقي بتاريخ ١٩ مايس ، فترة تزيد على الشهر ، تلتها مباشرة مذكرة السفارة العراقية في لندن المرسلة الى وزير الخارجية البريطانية بعد ظهر يوم ١٩ مايس ١٩٥٣ .

والحقيقة ان هذه الفترة التي تزيد على شهر ، هي فترة تُثير التساؤل . فأذا كان حقاً ان موقف وزارة المدفعي والبلاط انذاك موقفاً متناقضاً مع ما ادلى به ونستون تشرشل ، كان بالامكان ان تتخذ سبل اسرع من ذلك ، والا يترك هذا الامر هذه الفترة التي تقرب الاربعين يوماً تقريباً ؟!

اني هنا لاأود ان ابحث او انقّب عما جرى في هذه الفترة وراء الكواليس السياسية في العراق ، فقد يكون بعض مانستخلصه رجماً بالغيب او استقصاءات ينقصها الدليل ، ولكن من مجمل هذه القصة يبدو ان شيئاً ماقد جرى وراء تلك الكواليس السياسية، ولعل شيئاً قد حدث في البلاط ، وبين البلاط والحكومة ، والحكومة البريطانية انذاك .

بيد ان مايمكن ان نجمله من كل هذه القصة، هو ان إعداداً مقصوداً كان قد رتب لمجيء الدكتور الجمالي رئيساً للوزراء، وان مقدمة ذلك هو هذه البرقية وبيان الاحتجاج العراقي على اثرها من قبل السفارة العراقية الى وزارة الخارجية البريطانية .

هل كان كل ذلك تمثيلاً لدور أُعدت فصوله في الخفاء ؟.. اننا لانعلم ذلك على وجه اليقين، وليس بين ايدينا من الوثائق والاسانيد مايمكن ان يدعم استنتاجاتنا، ولكن على اية حال ، ان هذا الفصل الاخير، واعني به برقية الاحتجاج من الدكتور الجمالي ، كانت وبوضوح شديد ، مقدمة لتسلمه مسؤولية الحكم في العراق يومئذ .

واننا لو استعرضنا الوضع والاجواء السياسية التي كانت تسود العراق في تلك الايام لوجدنا ان احداثاً عديدة كانت قد وقعت وهزت الرأي العام العراقي من اقصاه الى اقصاه .

في تلك الفترة كانت الامور في ايران تتطور تطوراً سريعاً ضد الشاه وحكمه ازاء القوى التي كان يقودها الدكتور مصدق، فهبطت طائرة الشاه الخاصة في مطار بغداد يوم ١٦ آب ١٩٥٣ ، وقد قيل بان الحكومة العراقية قد قامت بتكريم الشاه تكريماً غيرعادي ، مما اضطر الدكتور مصدق الى استنكار ذلك . وكانت في تلك الفترة قد نشطت وكالة المخابرات الامريكية نشاطاً غير عادي من اجل اسقاط حكومة مصدق الذي وصفته الاجهزة الامريكية بـ «الزعيم البكّاء» .

وفي تلك الفترة ايضاً، اثار مااتخذته وزارة نور الدين محمود بكبت الحريات وسحقها مازالت قائمة ، وان القوى الوطنية والقومية قد بدأت تتحرك من اجل الرد على تلك الاجراءات العرفية والتعسفية، فقد رفع حزب الاستقلال وحزب الوطني الديمقراطي مذكرتين الى رئيس الوزراء جميل المدفعي في وزارته السادسة تتضمنان شجب الاحكام العرفية وعدم شرعية الغاء الاحزاب السياسية التي اقدمت عليها حكومة نور الدين محمود، ثم ان حكومة جميل المدفعي كانت قد بدأت بنقل المسجونين خلال فترة نور الدين محمود، من سجن بغداد الى سجن بعقوبة وهو السجن الذي أعدّ لهؤلاء المسجونين خصيصاً، ثم ان حادثة اخرى قد وقعت في سجن الكوت في ليلة الثالث من ايلول ١٩٥٣ ذهب ضحيتها عدد من القتلى والجرحى ، وتحركت القوى الوطنية والقومية بشكل مكثف في هذه الفترة، وكانت كل الدلائل تشير الى ان جميل المدفعي لم يعد بوسعه ان يستمر

في حكومته، اذ بدأت التناقضات تتفجر بشكل واضح بينه وبين هذه القوى المتصاعدة .

هنا يبدو لكل من يمعن النظر انه قد أُعدّت وزارة الجمالي مقدماً، وان ماجرى لم يكن سوى محض اخراج لوزارة الجمالي وتسنمه سلطة الحكم في العراق ، على أمل ان يقلل من حدة التناقض والتضاد ، اللذان كانا يتفاقمان بين السلطة والشعب، ويومئذ كانت برقيته الشهيرة الى رئيس مجلس العموم البريطاني ومذكرة الاحتجاج المعروفة الى وزارة الخارجية البريطانية، اذ كان يخّيل للبلاط ان القبول بمجيئ الدكتور الجمالي رئيساً للوزراء يتضمن حلاً للمعضلة المتفاقمة، لاسيما وان هناك مؤشرات تشير الى ان النشاط الامريكي في المنطقة والذي تزايد تزايداً خطيراً قد اقترن بمجيئ الجمالي، الذي قيل بان واشنطن ترضيه وترضى عنه .. اما قدر ذلك من خلال ما جرى، وما تمَّ، فيترك لصفحات اخرى يكتب في تاريخ هذه الفترة .

اذن كانت الاجواء في العراق على اقصى توترها وتشنجها السياسي عندما استلم الدكتور الجمالي مسؤولية الحكم في العراق بتاريخ ١٧ ايلول ١٩٥٣ ، وكانت بعض العناصر التي دخلت الى وزارته هي عناصر جديدة وشابة ، قيل بانها قادرة على أن تؤدي مالم يستطع ان يؤديه الجيل الاقدم ..!

وكانت البداية التي ارادت السلطة من ورائها ان تكسر حدة التصادم والتضاد بينها وبين القوى الوطنية والقومية هو الغاء الاحكام العرفية، وبذلك صدرت الارادة الملكية في اليوم الخامس من شهر تشرين الاول ١٩٥٣ وعقب ذلك مباشرة اذاع الجمالي بياناً بهذه المناسبة وعد فيه باعادة الحريات العامة الى الشعب ، واعادة الحياة السياسية الى سيرتها الطبيعية، ثم تعهد الجمالي بأن وزارته ستدرس بكل اهتمام كل مايتعلق بالاحكام العرفية وماينتج من اعلانها من تعطيل الحياة الحزبية وفرض الرقابة على الصحف. ثم اعلن في بيانه هذا رفع الرقابة عن الصحف تمهيداً للخطوات الاخرى التي تتعلق بهذا الموضوع .

اما بشأن بعث الحياة الحزبية فانه تعهد ايضاً ان يعالج الغموض الذي ورد في نص مرسوم الادارة العرفية الى ديوان التفسير الخاص . كما وعد الى جانب ذلك بان يعيد الحقوق، وان يترك المجال واسعاً للحريات والحقوق .

وبتاريخ ٢٤ ايلول ١٩٥٣ اعلن نص القرار لديوان التفسير الخاص بالغاء قرار تعطيل الاحزاب .

وهنا ، بدأت الاحزاب السياسية بممارسة نشاطها مرة اخرى، كما ان اجراءات قد اتخذت لمعالجة العسر المالي الذي كانت تعاني منه البلاد . وافتتح مجلس الامة يوم اول كانون الاول ١٩٥٣ الذي جرى انتخابه في عهد حكومة نور الدين محمود والذي اطلقت عليه «الجريدة» «مجلس الجنرال» .

وكان خطاب العرش الذي القاه الملك فيصل الثاني بعد توليه مهامه الدستورية في مايس ١٩٥٣ خطاباً فيه من الوعود المسرفة بصدد استثمار امكانيات العراق المادية والبشرية، وزيادة الانتاج والدخل القومي، ونشر الملكية الزراعية الصغيرة ، والتوسع في الخدمات الاجتماعية للدولة، وتعديل قوانين الضرائب بحيث توزع اعباء الدولة على المكلفين توزيعاً عادلاً يناسب مدخولاتهم ، وزيادة حصة الايدي العاملة من الدخل القومي لتنمية المنظمات النقابية ، وتحقيق حد ادنى من الاجور ، ومعالجة مستوى الرواتب في الجهاز الحكومي ، والوعد بتشريع مرسوم خاص بالانتخاب المباشر ، واعادة النظر في مناهج التعليم بتوجيهه توجيهاً وطنياً وقومياً وخلقياً ، وبذل الجهود الخاصة في التعليم المهني والصناعي والفني، كما أكد على المشاريع التي كانت في طور الانشاء .

كل ذلك قد قيل مع مجيئ وزارة الجمالي وفي الايام الاولى من حياتها .. وان ذلك هو الذي يدعونا الى القول ، بان «الاخراج» ونعني به اخراج وزارة الجمالي ، كان فيه شيئ من الدقة والتصميم ، وان مجيئه كان مقصوداً لبتر التناقضات التي تفاقمت انذاك ، ولم يكن مجيئه محض لعبة ديمقراطية على الطريقة التقليدية، وانما كان تصميماً يخفي شيئاً ماكشفت عنه الاحداث فيما بعد ، عندما بدأت التناقضات ذاتها تستفحل وتتفاقم بين وزارة الجمالي وبين القوى الوطنية والقومية في تلك الفترة .

وفي الحقيقة والواقع ان ماكان قد جرى وراء الكواليس السياسية في تلك الفترة ، لم يكن بعيداً كل البعد عن تصور القوى الوطنية والقومية وقياداتها . فلقد وضع في الحساب هذا الشيء الذي تم الاتفاق عليه وراء الكواليس . ولكن بالرغم من ذلك كان على هذه القوى ان تغتنم فرصة الاسترخاء السياسي الذي فرض فرضاً على الحكومة والبلاط . ومن بين الفرص التي اهتبلتها القوى الوطنية والقومية في تلك الفترة هي صدور جريدة «الجريدة» التي نؤرخ لها هنا في هذه الصفحات .

كنا نعلم ان الفترة ستكون قصيرة جداً ، وان ضربة تالية تعدها السلطة لهذه القوى ، ولكننا كنا نعلم يقيناً ان السلطة كانت قد انهكتها الاحداث بعد وزارتي نور الدين محمود وجميل المدفعي ، وانها هي الاخرى قد تقطعت انفاسها . وانها بحاجة الى فترة تستجم فيها ..

وهكذا كان مولد «الجريدة» في فترة من ادق فترات الصراع السياسي في العراق ..

لذلك فان ماانعكس عليها ، انما يمثل مضامين اهم فترة في تاريخ العراق الحديث ، او من اهمها على الاقل في العهد الملكي .

اذن ، فقد كانت الاجواء جميعها ملبّدة بغيوم كثيفة في المنطقة بأسرها .

كانت بريطانيا انذاك تحاول ان تضع مخططات استراتيجية جديدة بالمنطقة بالتعاون مع الولايات المتحدة ، ذلك ان بريطانيا كانت قد بدأ ميزانها في اتخاذ القرار بالنسبة للمنطقة يخف وزنه ، وبدأت قراراتها تضعف ، كما بدأت واشنطن تعد نفسها بشكل واضح للدخول بزخم اكبر الى المنطقة ، واننا كما سلف القول ، لانريد في هذه الصفحات ان نحلل ونعلل ، بقدر مانبتغي تسجيل الاحداث كما هي ، بيد ان مجيء الجمالي الى رئاسة الوزارة كان ايذاناً ، بشكل او بآخر ، بان الولايات المتحدة تحاول ان تدخل المنطقة بثقل اعظم !

كانت حركة الدكتور مصدق الثورية قد انهارت وانتهت الى تلك المأساة المحزنة ، ووقف الرجل العجوز صانع تلك الحركة الثورية في قفص الاتهام ، تستعرضُ آماله التي ذهبت ادراج الرياح ! ولقد تلقى من عملاء الاستعمار الانكلوا اميركي شتى الاتهامات من وراء قفص الاتهام ، وكانت مطابخ الامبريالية تعد العدة لطرح مشاريع ، ظاهرها وحدوي ، وباطنها الهيمنة الامبريالية في المنطقة .

وفي مصر ، كان كل شيء يشير الى تصاعد الصدام بين القوى الثورية الصاعدة والاستعمار البريطاني ، الذي كان انذاك يتشبث بكل وسيلة للالتفاف حول ثورة ٢٣ يوليو «تموز» ١٩٥٢ . وانه بالرغم من ان الامور لم تكن قد تبلورت بعد في مصر ، الا ان دلالات عدة كانت تؤكد ان صداماً محتوماً سيقع في مصر بين بقايا السلطة البريطانية والقيادة الجديدة التي تسلمت مقاليد الحكم في مصر .

وقد اتبع الاستعمار البريطاني مختلف الاساليب بما فيها اساليب بالية فات عليها الزمن ، من اجل التشبث في البقاء ، ونذكر بهذا الصدد ان قيادة القوات العسكرية البريطانية كانت قد اثارت مع السلطات المصرية انذاك مشكلة نوع اللباس الذي ترتديه القوات البريطانية في مصر ..

في تلك الفترة كان انطوني ايدن وزير الخارجية البريطانية يقضي فترة نقاهة في اليونان . وفي الحقيقة اننا نشك كثيراً في أن الفترة كانت فترة نقاهة ، بقدر ماهي فترة استجمام سياسي ، اراد فيها ان يرقب الامور التي كانت تتطور سريعة في مصر ، وان يرصدها عن كثب !

وكان الاتفاق الاولي أن تنسحب القوات البريطانية عن مصر في غضون ست سنوات ، وان المفاوضات كانت تجري بين الجانبين على قدم وساق .

اما على المستوى الدولي ، فقد كان الاتحاد السوفياتي قد بدأ مرحلة سياسة استراتيجية جديدة ، بعد انتهاء الحكم الاستاليني الذي اغلق الاتحاد السوفياتي واقام – على حد تعبير تشرشل – على حدوده ذلك الستار الحديدي المشهور .

وفي هذه الفترة كانت الولايات المتحدة قد بدأت مواجهة استراتيجية جديدة ، اسمتها «سياسة الاحتواء» وكان كل شيءٌ يشير انذاك الى ان قيام الكيان الصهيوني سيكون رأس الحربة في الهيمنة الامريكية في المنطقة، وقد كرسّت واشنطن ذلك بمزيد من الدعم لهذا الكيان ، الامر الذي زاد من حدة التناقضات وابلغها درجة عالية من السخونة بين القوى الوطنية والقومية ، وبين العوائق الامبريالية التي كانت تمتد الى المنطقة ببطء ولكن بتصميم .

في هذه الفترة كانت الحرب الكورية قد انتهت، وان الولايات المتحدة التي بدت زعيماً غير منازع للعالم الامبريالي، بدأت فعلاً بتخطيط واضح لاقامة وتنفيذ سياسة «المعاهدات الثنائية للدفاع المشترك» . وكانت فعلاً قد انجزت في اب ١٩٥١ معاهدتها الثنائية مع الفلبين، ثم مع استراليا ونيوزيلاندا في عام ١٩٥١ ، ثم مع اليابان في ايلول ١٩٥١ .

اذن كانت واشنطن قد اعدّت نفسها حتى قبل ذلك التاريخ ، اي حتى قبل نهاية الحرب الكورية ان تنفذ سياسة الاتفاقات الثنائية للدفاع المشترك .

فسياستها في الشرق الاقصى كانت قد اقيمت على هذا الاساس واتخذت في عام ١٩٥٣ ، بعد نهاية الحرب الكورية، مواقع معززة لها في هذه المنطقة، ومانفذتها بالنسبة للشرق الاقصى كانت مصممة على تنفيذه في الشرق الاوسط .

هنا ، خلال هذه الفترة التي شهدت احداثاً وتخطيطات عديدة من وراء الكواليس الدولية ، تحولت بريطانيا الى «مستشار» او «خبير» لواشنطن بحكم تجربتها في المنطقة التي هي اطول بما لايقاس بالنسبة لتجربة الولايات المتحدة .

وهكذا كان الاتفاق بين بريطانيا والولايات المتحدة قد استقر على ماسمي انذاك «بالحزام الواقي» .

والحزم الواقي ، وان كان تعبيراً تردد عام ١٩٥٤ ، الا ان مشاورات بريطانيا والولايات المتحدة ونشاط انطوني ايدن في تقديم المشورة البريطانية لواشنطن ، كان قد بدأ قبل ذلك بكثير !

ولايستبعد ان تكون النصائح البريطانية ، قد اخذ ببعضها من قبل واشنطن، مع تعديلها ووضعها في موازين دولية اوسع على الطريقة الامريكية، ذلك ان فارقاً كبيراً يميز النظرة الاستعمارية البريطانية عن النظرة الاستعمارية الامريكية ، يمكن ايجازها بان الاستراتيجية البريطانية الامبريالية قائمة على تجزئة المناطق ومعالجتها كمفردات معزولة عن بعضها البعض، اما الاستراتيجية الامريكية الامبريالية فقائمة على الجمع والتطويق واقامة الاحزمة والاطواق، ولعل «الحزام الواقي» الذي تردد كتعبير للاستراتيجية الامبريالية في ذلك الوقت ، كان خبرة بريطانية، ولكن بصيغة امريكية ، لانه يقع ضمن استراتيجية وصيغ الاطواق والاحزمة الدولية الامبريالية .

هكذا كانت القوى الوطنية والقومية في العراق تواجه مخططات جديدة في صيغتها وفي تنفيذها ، اذ لم يكن الامر انذاك امر صراع مع السلطة العميلة ومن يقف ورائها او مع البلاط ، وانما كانت المواجهة قد اخذت صيغها الدولية في مسرح اوسع كان على القوى الوطنية والقومية ان تواجهه بعقلية جديدة وذهنية قادرة على استيعابه . وهنا لابد لنا من ان نعترف بان القوى الوطنية والقومية بحكم تجربتها وطبيعة صراعها المحلي ، لم تكن مؤهلة تأهيلاً عملياً وفعلياً لمثل هذه المواجهة . وان كنا نسجل للتاريخ بان جريدة «الجريدة» قد حاولت بشكل او بآخر ، وفي حدود الامكان ، ان تطرح صيغ الاستيعاب الجديد لطبيعة الصراع مع الامبريالية التي بدأت تنفذ سياسة الاطواق والاحزمة الاستراتيجية الكبرى في المنطقة ، لاسيما بعد ان اصبح لها موقف امبريالي متقدم في المنطقة ، هو الكيان الصهيوني .

من هنا – ومن خلال استعراضنا للفترة الوجيزة التي عاشتها جريدة «الجريدة» يمكن ان نتلمس العلائم

الأولى لهذا المنطق الجديد الذي كان على القوى الوطنية والقومية ان تستوعبه، اذا مارادت حقاً مواجهة فعلية مع مخططات الامبريالية الكبرى.

وكان في رأي واشنطن ان تبدأ فعلاً وفوراً باحتواء العراق احتواء امريكياً، بعد ان بدأ العجز البريطاني عن تحقيق هذا الاحتواء. وكان من رأي واشنطن تقديم المعونة الامريكية للعراق وتسليمه تسليماً يخدم مصالح الاحلاف والاطواق والاحزمة الامريكية الاستراتيجية.

هكذا كانت الاجواء – كما اوجزناها ايجازاً شديداً .. ذلك ان موضوعنا في هذه الصفحات هو متابعة تاريخ جريدة «الجريدة» وموقعها من الصراع السياسي من تلك الفترة، بالرغم من قصر عمرها، ومن الضغوط التي مارستها السلطة عليها بكل وسيلة من الوسائل، الى ان انتهت بعد ان ثبتت القناعة الكاملة لدى السلطة انه لامجال لاية تسوية مع هذا المنطق الجديد الذي بدأته «الجريدة» من خلال تعليقاتها وصراعها مع السلطة على اكثر من جبهة واحدة.



أقرأ على الصفحة الخامسة:



اسرار الموقف الوزاري ... هل كان المدفعي مخيراً في تقديم إستقالته ..؟

حكمة اليوم

الجريدة

موجز الانباء العالمية

رسالة «الجريدة»

أمس بدأت المحاكمات السياسية في القاهرة

محكمة الثورة تعقد اولى جلساتها

ابراهيم عبد الهادي ينكر التهم الموجهة اليه

ويطلب تأجيل الجلسة الى موعد آخر

على الطريقة الاستقراطية



هل بدأ الامريكان ينفضون أيديهم من زاهدي

بعد ان قضوا منه وطرا ؟!

الولايات المتحدة تتوقع ثورة في اذربيجان

العدد الاول من الجريدة

المقال السياسي

والتناقضات المحلية والدولية

لقد تطورت اساليب الصحافة وتكنيكها خلال العشرين سنة الماضية ، تطوراً كبيرا ، بحيث تغيرت معالم الصحافة تغيراً اساسياً خلال هذين العقدين من السنين . فلم تعد الصحافة مقتصرة ، لا هنا في الوطن العربي ولا في العالم كله ، على التأكيد في الاهمية السياسية على المقال الافتتاحي السياسي ، بل تنوعت الكتابة تنوعاً كبيراً خلال هذه الفترة الاخيرة ، فكل ما يكتب في الصحيفة اليوم ، هو جزء تقتطع اهميته من المقال الافتتاحي ، الذي ينطوي على الاهمية الكبرى والاساسية في الجريدة .

فالمقال السياسي الافتتاحي في الجريدة ، هو الذي يقرر طبيعتها ووجهتها ، لاسيا في تلك الفترة التي صدرت فيها جريدة «الجريدة» ، وكان القارئ يتلمس المقال الافتتاحي اول ما يتلمس في أية صحيفة يقراؤها ليعرف الطبيعة والوجهة لصحيفته .

اما الان وبعد ظهور مصطلح «الصحافة الجديدة» في مطلع الستينات ، فقد توزعت الاهمية بين المقال الافتتاحي وغيره من الموضوعات والريبورتاجات والانباء والقصص الصحفية ، وما الى ذلك مما يكتب وينبث هنا وهناك في صفحات الصحيفة الواحدة .

كانت الصحيفة في تلك الايام ، تُذكر اول ماتُذكر ، بمقالها الافتتاحي .. اما في هذه الايام ، فالى جانب المقال الافتتاحي توجد معالم للصحيفة الواحدة مبثوثة في تضاعيفها ، وان الخبر الذي ينشر ، او التعليق الذي يكتب فيها ، لابد ان يكون منسجماً مع وجهة الصحيفة وهدفها .

واني لاأزعم ان «الجريدة» قد اختطت خطة مايسمى «بالصحافة الحديثة» في كتابة الريبورتاج ، أو توجيه الخبر ، أو كتابة القصة الصحفية ، او الكاريكاتور ، او التعليقات ، او الوخزات ، ولكني أستطيع القول أن «الجريدة» كانت منذ عددها الاول تحاول ان تقدم نفسها للقارئ بشكل منسجم في كل ماتكتبه ، حتى في الخبر الدولي ، او في التعليق على مشاكل السياسة الدولية ، فضلاً عما تتناوله من احداث محلية أو عربية .

هذا في الوقت الذي كانت فيه معظم الصحف انذاك تعتمد الخبر الدولي اعتماداً على مايردها من مصادر الاخبار الدولية . ومثال ذلك ، ان «الجريدة» قد بدأت صدورها والدكتور محمد مصدق كان قد دخل قفص الاتهام في ايران .

فالاخبار التي كانت ترد حول محاكماته ، مصدرها الوكالات الغربية التي كانت تقف بلاشك ، موقفاً متحيزاً ضده ، لذا فتحرير «الجريدة» كان مضطراً لصياغة الخبر بما ينسجم مع خطة «الجريدة» وهدفها . وما ينطبق على هذا الموضوع ينطبق على شتى المواضيع الاخرى والقضايا الاساسية في العالم .

وهنا لابد لنا ان نسجل للتاريخ ، ان جريدة «الجريدة» كانت في تلك الفترة قد أتخذت موقف المراقبة لأحداث مصر وتطورات الموقف فيها دون ان تتخذ قراراً نهائياً بهذا الشان ، هذا بالرغم من انها كانت اجمالاً تقف في صف الثورة دون أن تعطي رأياً نهائياً في الصراع الذي كان يدور في قمة القيادة المصرية انذاك . على ان الموقف الاساسي الذي اتخذته ، والذي هو في صلب موقفها الوطني والقومي ، هو انها مع الجلاء الفوري للقوات البريطانية .

ومرة اخرى ، لابد لنا من تسجيل هذه الحقيقة للتاريخ ، هو ان القيادة المصرية انذاك كانت تبدو وكأنها غير حاسمة في مسألة الجلاء . وكان هذا الموقف ينبعث لسبب او لاخر ، ولكن «الجريدة» كانت حاسمة في موقفها . وكانت ترى ان كل تلكؤ في مسألة الجلاء هو تفريط في حق مصر والامة العربية ..

لذلك كانت في هذا المجال ايضاً تحاول ان تصوغ الاخبار بما يتفق مع رأيها في فورية الجلاء عن مصر وتحرير القناة .

لقد بدأت «الجريدة» ايامها الاولى وكانت المشكلة الاساسية التي تهم القطر العراقي ، هي مسألة الحياة السياسية في القطر ، والمجلس النيابي ، وموقف ديوان التفسير الخاص حول الحياة السياسية والادارة العرفية .

ولقد بدأت «الجريدة» مسيرتها ، وكان الصراع مستتباً في القطر لاعادة حياة سياسية على اسس جديدة ، والغاء مافرضته الادارة العرفية في البلاد .

وهنا نشرت «الجريدة» بتاريخ ٢٩ ايلول ١٩٥٣ مذكرة حزب الاستقلال الى رئيس واعضاء ديوان التفسير الخاص . وفيما يلي نصها :

«في هذه المحنة التي تعرضت لها حقوق الشعب وحرياته ، علمنا ان مجلس الوزراء قرر تأليف ديوان لتفسير الفقرة الثامنة من المادة الرابعة عشرة من مرسوم الادارة العرفية رقم ١٨ لسنة ١٩٣٥ وتقرير ما اذا كان النص المذكور يخوّل قائد القوات العسكرية صلاحية اصدار أمر بحل الاحزاب السياسية أم لا ؟ . لذلك نتقدم لديوانكم المحترم بعض وجهة نظرنا راجين ان تكون موضع بحثكم عند مناقشة هذا الموضوع .

ولعل من الخير ان نورد بعض النصوص القانونية ذات العلاقة بالموضوع ، ومنها :

١ – ماجاء في المادة الثانية من القانون الاساسي ، من ان شكل الحكم «نيابي» ، ولايخفى بان لنظام الحكم النيابي مفاهيم واسساً ومميزات ، واهم هذه جميعاً وجود الاحزاب التي لايجوز ان يقضي عليها موظف بطريقة استبدادية .

٢ – المادة الثانية عشرة من القانون الاساسي وتنص على مايلي : «للعراقيين حرية ابداء الرأي والنشر والاجتماع وتأليف الجمعيات والانضمام اليها ضمن القانون»

وواضح ان يكون القانون الصادر من المشرّع نفسه رامياً الى صيانة هذه الحريات كان مخالفاً للدستور ، فكيف الحال اذا حاول موظف هدرها بأمر من عنده ؟

٣ – المادة (١٢٠) من القانون الاساس التي تنص على مايلي : «في حالة حدوث قلاقل ... أو حالة خطر من غارة عدائية على أية جهة من جهات العراق ، للملك السلطة بعد موافقة مجلس الوزراء على اعلان الاحكام العرفية بصورة موقته ... »

فالاحكام العرفية انما تعلن عند الضرورة القصوى وبصورة موقتة في حالة حدوث «القلاقل» والخطر من «غارة عدائية» ، وعندئذٍ تمنح الادارة العرفية صلاحيات تعالج بها حالة الخطر الطارئة على ان تتجنب أية محاولة للتوسع في استغلال هذه الحالة الاستثنائية استغلالاً يؤدي الى تعطيل احكام الدستور وخلق ديكتاتورية تتنافى مع نظام الحكم المقرر وتقضي نهائياً على حقوق الشعب وحرياته الدستورية .

ومهما يكن من امر «الضرورة تقدر بقدرها» فلا يجوز مطلقاً ان يمارس قائد القوات صلاحيات لم يمنحها قانون الادارة العرفية نفسها .

٤ – المادة الرابعة من قانون تأليف الجمعيات رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٢ وهي التي اشارت الى تأليف الجمعية «بأذن الحكومة» ، والمادة العاشرة من القانون المذكور وهي التي نصت على ان «لوزير الداخلية ان يبطل الرخصة» الممنوحة للجمعية في حالات معينة «على ان يكون للجمعية حق الاعتراض على ذلك ورفعه الى مجلس الوزراء» .

وبصرف النظر عن اعتقادنا بان النصوص المذكورة قد تجاوزت الحدود الدستورية التي ضمنت حرية تكوين الجمعيات ، فان هذه النصوص نفسها قد قيدت وزير الداخلية بشروط في استعمال صلاحيته في تعطيل الحزب او الجمعية ، وليس من هذه الشروط ماينطبق على الاحزاب التي قرر قائد القوات حلها ، بدليل شمولها لجميع الاحزاب التي كانت قائمة بما فيها الحزب الحاكم ، يضاف الى ذلك ان قرار وزير الداخلية بتعطيل الحياة الحزبية معرض للاستئناف لدى مجلس الوزراء ، وتلك اضعف الضمانات التي ضمنها الدستور . وفوق ذلك كله فان القانون لم يعترف بحالة اسمها «حل الاحزاب» وانما نص على حالة واحدة لتعطيل الحزب وهي «إبطال الرخصة» ، وكرر هذا التعبير حتى في حالة تجميد الحزب نفسه بعدم ممارسته اي نشاط ، الى حد عدم عقد الحزب «اجتماعين عامين على الاقل خلال مدة سنتين على التوالي» .

٥ – نصت المادة الرابعة عشرة من مرسوم الادارة العرفية بفقراتها المذكورة ادناه على انه «يجوز لقائد القوات العسكرية ان يتخذ باعلان او بأوامر كتابية او شفوية التدابير الاتي بيانها :

(١) سحب الرخص بحيازة السلاح .

(٢) الامر بمراقبة الصحف والنشرات الدورية قبل نشرها وايقاف نشرها .

(٣) منع اي اجتماع عام وحله بالقوة ، وكذلك منع اي نادٍ أو جمعية او اجتماع وحله بالقوة» .

ويتبين من نصوص الفقرات المذكورة ان المرسوم قد خوّل «سحب الرخص» بحيازة السلاح . وحين تطرق الى الجمعيات تطرق الى «الحل بالقوة» وهذا يقتصر على الاجتماعات دون الجمعيات نفسها ، لانه لايتصور حل النادي او الحزب بالقوة ، بل يكون تعطيل اي منها بأمر ولهذا الامر تعبير قانوني أورده المشرّع في قانون الجمعيات وهو «ابطال الرخصة» كما أورد مرسوم الادارة العرفية نفسه تعبير «سحب الرخصة» بحيازة الاسلحة كما اسلفنا .

ولايمكن افتراض الجهل لدى المشرّع بحيث يقول «بالحل بالقوة» عندما يعني «إبطال الرخصة أو سحبها» فليس من صلاحية قائد القوات حل الاحزاب او ابطال رخصتها ، وانما صلاحيته مقتصرة على حل اجتماعاتها بالقوة عند الاقتضاء .

ان مما يلاحظ ان الفقرات المذكورة اعلاه وغيرها مما احتوته المادة (١٤) المذكورة من مرسوم الادارة العرفية كلها خولت قائد القوات العسكرية اتخاذ تدابير بوليسية يراد منها مجابهة حالة استثنائية مؤقتة بمقدار دوام تلك الحالة الاستثنائية ، حتى ان المادة المذكورة اجازت لمجلس الوزراء تضييق صلاحيات القائد العام من جهة ، ومن جهة الاخرى اشترطت للترخيص له باتخاذ اي تدبير اخر ان يكون «مما يقتضيه صون الامن والنظام العام في كل الجهة التي اعلنت فيها الاحكام العرفية او في بعضها» .

فاذا جاز لقائد القوات اعتبار اجتماعات الحزب خطرة على الأمن فله حل هذه الاجتماعات بالقوة ، واذا وجد ان جريدة من الجرائد الحزبية او غيرها تخل بالأمن والنظام العام فله ايقاف نشرها ، اما تعطيل الحزب او حله او ابطال رخصته او الغاء امتيازات الصحف ، كل ذلك ليس من التدابير الآنية التي لابد منها لصيانة

الامن والنظام العام . فاذا تجاوز قائد القوات صلاحياته فلا يكون هذا التجاوز حجة للتمسك بقراره ، بل قراره باطلاً من اساسه ، بل ان اوامره البوليسية حتى التي خول حق اصدارها تسقط من ذاتها بمجرد انتهاء الاحكام العرفية .

يتضح من جميع ماتقدم ان قائد القوات العسكرية بحله جميع الاحزاب السياسية تجاوز جميع صلاحياته ، وجاء أمره بشكل شاذ لايجد له سنداً قانونياً ، بل لايجد لتعبيره «حل» الاحزاب مكاناً في اي قانون ذي علاقة ، وبذلك هدر حريات المواطنين وحقوقهم في تكوين الجمعيات منذ الليلة الاولى لاعلان الاحكام العرفية . ثم هدر امتيازات الصحف وهي ملكية لم يجز القانون الاساسي مصادرتها .

هذه هي وجهة نظرنا في هذا الموضوع معززة باحكام القانون الاساسي وقانون الجمعيات ومرسوم الادارة العرفية عرضناها على ديوانكم المحترم ، والله الهادي الى سواء السبيل .

وتفضلوا بقبول مزيد الاحترام .

بغداد في ٢٨ ايلول ١٩٥٣ المصادف ١٨ محرم الحرام ١٣٧٣ محمد مهدي كبه

رئيس حزب الاستقلال

وفي تلك الفترة كانت احدى المشاكل الاساسية التي تعاني منها البلاد هي مشكلة العسر والغلاء . وانسجاماً مع خطتها ، فقد دأبت «الجريدة» على طرح القضايا الساخنة التي تمس حياة الشعب . فنجد مثال ذلك انه في الوقت الذي كانت فيه الحكومة تعاني من الحرج الكبير ازاء هذه المشكلة المستفحلة والتي كانت تحاول عدم مناقشتها علناً ، كانت «الجريدة» تنشر وتعكس هذا الموضوع بصراحة وجرأة .

فقد كتبت بتاريخ ٢٩ أيلول ١٩٥٣ ، وفي ذات العدد الذي نشرت فيه مذكرة حزب الاستقلال الى رئيس واعضاء دون التفسير الخاص ، مقالاً تحت عنوان : «النفط ، النعمة التي انقلبت الى نقمة» . قالت فيه :

«الى جانب المشكلة السياسية التي يعانيها العراق من جراء تسلط الشركات النفطية والتي لا خلاص للعراق منها الا بتأميم نفطه . نقول الى جانب هذه المشكلة السياسية فان هناك مشاكل كثيرة تتفرع عنها وعن المشكلة الاقتصادية ، ومن هذه المشاكل التلاعب بحسابات النفط تلاعباً يجعل من الصعب جداً على الحكومة العراقية معرفة ارباح الشركة الحقيقية ومحاسبتها على اساس هذه الارباح . واخر ما حدث في هذا الباب من «لصوصية» سافرة عرفت بها الشركات النفطية المحتكرة ، ان ارتفاع اسعار النفط في الاسواق العالمية ، لم يقابله اي ارتفاع في حصة العراق على الاطلاق . فلقد طرأت على الاسعار الاساسية للنفط الخام في الاشهر الثلاثة الاخيرة زيادة عامة بلغت (٢٥) سنتاً امريكياً . وبدأت هذه الزيادة «شركة نفط فيليبس» احدى الشركات المستقلة الكبرى ، اذ ادخلتها على اسعار النفط الخام في عدد من مناطق الانتاج الاميركية المهمة في شرق جبال روكي ، وسرعان ما انتشرت هذه الزيادة في جميع مراكز الانتاج في منطقتي الخليج ووسط القارة الامريكية ، وما لبثت ان انتقلت الى المنتجين في البحر الكاريبي ، وها هي الان تظهر في ارتفاع اسعار النفط الخام في الشرق الاوسط بصورة عامة . ويبلغ الان السعر المقرر للنفط الخام في شرق تكساس ٢٫٩٠ (دولارين وتسعون سنتاً) تسليم الحقل ، وهو يمثل سعر النفط الخام في خليج المكسيك بالولايات المتحدة الامريكية . وغالباً ما ترتبط به اسعار النفط الخام في مناطق الانتاج الرئيسية الاخرى . اما اسعار النفط الخام في الشرق الاوسط فتعتمد على اسعار موانئ خليج البصرة ، وهذه الاخيرة قد ارتفع معظمها (ما عدا العراق) ارتفاعاً يتراوح بين (١٧) سنتاً و (٢٥) سنتاً في البرميل الواحد ، اذ بلغ سعر النفط الخام في الكويت (١٫٧٢) الى (١٫٧٥) دولار واثني وسبعين سنتاً الى دولار وخمسة وسبعون سنتاً . وبلغ النفط الخام

في المملكة العربية السعودية سعراً يتراوح بين (١٫٩٣) الى (١٫٩٧) دولار وثلاثة وتسعون سنتاً الى دولار وسبعة وتسعون سنتاً .

واذا اضفنا الى هذه الزيادة المحسوسة في ارتفاع اسعار النفط الانخفاض الذي حدث في اجور الشحن البحري ، نجد ان حصة العراق يجب ان تزيد بما يزيد عن (٢٠ بالمائة) مما هي عليه الان .

فما الذي قامت به الحكومة العراقية لحد الان لايقاف شركة النفط عند حدها ، ومنع تلاعبها ، بغية سلب العراق حتى هذه الحصة الضئيلة التي حصل عليها ، والتي صورتها الدعايات الكاذبة انها تبلغ نصف الارباح ؟!

عندما عقدت اتفاقات النفط على تلك الصورة المخجلة ، اكد السيد نوري السعيد (عاقد الصفقة) بان حصة العراق لن تقل بحال من الاحوال عما يحصل عليه اي قطر مجاور ، كما ان كل ما تتوصل اليه ايران من حقوق ، فان العراق سيحصل عليها حالاً . وقد توصلت ايران بالرغم من النكسة التي اصيبت بها ، وبالرغم من هذا الحكم المزيف الانكلو امريكي الذي جاء بفضل الله زاهدي الى كرسي الحكم خلافاً لارادة الشعب الايراني ، بالرغم من ذلك كله فان بريطانيا وامريكا اعترفتا بالامر الواقع ، واقرتا مبدأ التأميم ، وان كل ما يطلبانه هو النظر في أمر تعويض شركة الانكلو ايرانيان ، وبيع النفط الايراني في الاسواق العالمية . فهل يستطيع العراق ان يطالب شركات النفط بتحقيق ما زعمه عاقد الاتفاقية من التوصل الى ما توصلت اليه ايران ، فيطالب بتأميم النفط العراقي والدخول في مفاوضات على غرار المفاوضات الدائرة اليوم بين ايران وبريطانيا تتناول التعويض والبيع لاغير .

بل هل يستطيع العراق ان يحصل على هذه الزيادة التي يستحقها والتي حصلت عليها المملكة العربية السعودية نفسها ؟!

ان شركات النفط تعامل الدول التي اوقعها طالعها السيء تحت سلطانها بلصوصية سافرة ، ولن تجد هذه الدول حلاً الا في تأميم نفطها والقضاء على هذه الشركات الاستعمارية الاحتكارية»

وفي بعُدٍ اخر من الابعاد التي عُنيت بها «الجريدة» انها عاشت فترة روح «باندونغ» .

فكتبت ، وفي ذات العدد ، رسالة لمراسلها في الولايات المتحدة مقالاً تحت عنوان : «هل تشهد الامم المتحدة تكتلاً جديداً قوامه الدول الصغرى ؟» ، تناولت فيه الوضع في العالم الثالث بمناسبة انعقاد الدورة الثامنة للجمعية العامة للامم المتحدة ، اذ كان جدول اعمال الجمعية يواجه مشكلات جديدة بعد انتهاء الحرب الكورية التي كانت قد توقفت قبل ذلك التاريخ باسابيع قلائل . وها جمت في هذا التعليق سياسة التمييز العنصري في حكومة جنوبي افريقيا . واكدت في مقالها هذا على روح التضامن الاسيوي الافريقي .

وهكذا كانت تحاول «الجريدة» في مجمل العدد الواحد ان تقدم صورة عن موقفها ازاء القضايا القطرية والعربية والدولية .

واستمر تأكيد «الجريدة» على مسألة اعادة النظر في القانون الاساسي العراقي ، وما ينبغي ان يتم في الظروف المستجدة انذاك .

واستمرت حملة «الجريدة» بهذا الاتجاه ، فنشرت مقالاً افتتاحياً تحت عنوان : «الطوارئ بعد الاحكام العرفية» بقلم الاستاذ محمد صديق شنشل ، في عددها المرقم (٤) الصادر في ٣٠ أيلول ١٩٥٣ . جاء فيه :

«لماذا لجأت الحكومة الى ديوان تفسير خاص لتفسير المقصود من الفقرة الثامنة من المادة (١٤) من مرسوم الادارة العرفية ، ومعرفة ما اذا كان لقائد القوات حل الاحزاب أم له فقط معالجة ما تقتضيه حالة طارئة بحل الاجتماعات بالقوة ؟

أن الاحزاب أنما طلبت الغاء ذلك القرار ، وهو أمر لايحتاج الى اكثر من ايعاز الحكومة لقائد القوات

باصدار قرار يلغي به قراره السابق ، فلجوء الحكومة الى تفسير ، يدل على انها غير قادرة على ان توعز لقائد القوات بذلك ، فكيف تكون الحكومة قادرة على اعلان الغاء الاحكام العرفية ؟. هذا السؤال يتردد اليوم على كل لسان . ويجيب البعض بان الحكومة ستظل تماطل في رفع كابوس العرفي عن الناس حتى تجد لنفسها او لمن يخلفها عذراً (استبقاء الاحكام العرفية) كما حدث ذلك في عهد الوزارة المدفعية السابقة ، فان تعذر خلق مثل هذا العذر في حادث يدبر في السجون او مظاهرة يقوم بها بضعة اشخاص ، فان على الحكومة قبل الغاء العرفي ان تستصدر مرسوماً للطوارئ يكون «اداة جديدة للارهاب» بعد ان رثت اساليب العرفي واصبح اسمه وحده مثيراً للناس !

ومما يلفت النظر ان لائحة لتشريع قانون للطوارئ كانت قد احيلت منذ سنوات الى المجلس النيابي ، فلم تجد لها قبولاً لدى النواب ، بالرغم من توافر اكثرية حكومية تصدع بما تؤمر به ، فهذا الذي أبته مجالس النواب باكثريتها المذكورة ، يراد من الوزارة القائمة ان تتحمل وحدها مسؤولية تشريعه !. وتحتوي تلك اللائحة احكاماً تبيح ايجاد معتقلات دائمة حتى ايام السلم ، واحكاماً اخرى أشد وطأة من احكام مرسوم الادارة العرفية !. ولن يدهشنا ان يقف هذا المجلس النيابي نفسه باكثريته المعلومة موقفاً غير مشجع لاقدام الوزارة على هذه الخطوة ، كما فعل اخ له من قبل تجاه لائحة قانون المطبوعات التي جاءت بها وزارة توفيق السويدي !. بل كما فعل هذا المجلس نفسه تجاه لائحة قانون الجمعيات التي اتخذت الوزارة المدفعية من تشريعها ذريعة لتأجيل البت في اعادة الحياة الحزبية والغاء الاحكام العرفية ، فقضت تلك الوزارة نحبها ، غير مأسوف عليها – قبل ان يشرّع المجلس تلك اللائحة ، حيث وضعت على «الرف» وخلفت تلك الوزارة هذا «الذكر العطر» المنبعث من تركها كابوس الاحكام العرفية يخنق انفاس المواطنين !

لم تتخبط الحكومات بهذه التشريعات الرجعية التي توجد حالة دائمة من «الخوف» في قلوب الناس ، يمتزج بها ضرب من النقمة لا تلبث ان تنفجر ،فيتناسى الحاكمون كون هذه النقمة نتيجة لذلك الضغط الذي لجأوا اليه واحكموا اسبابه بمختلف الطرق الشاذة المنافية لاحكام القانون الاساسي ونظام الحكم البرلماني المقرر فيه !

لقد جربت جميع طرق «الحكم الشاذة» ، ولكن تجربة الحكم الصحيح القائم على احترام حقوق الشعب وحرياته الدستورية مازالت تجربتها «ممنوعة» في العراق ، كأنما كتب على العراقيين ان تنظر اليهم الحكومات نظرة فيها الكثير من الريبة والاستعداد للبطش !. لانها تجد في نفوس العراقيين نزعة قوية الى الحرية ، والى الحكم الصالح ، فيحكم نفسه بنفسه ولمصلحته وليس لمصلحة فئة تتحكم بمقدراته وتعبث بها ما وجدت الى العبث سبيلا ، او هذه النزعة الحرة في نفوس ابناء الشعب تبعث تلك الريبة في نفوس الحاكمين !

لماذا لاتتبدل اساليب الحكم تبدلاً يجعلها اقرب الى مصلحة الشعب وحقوقه واكثر انسجاماً مع نزعة الحرية المتمكنة من قلوب ابنائه . ان تبديل اساليب الحكم أيسر بكثير من اضعاف نزعة الحرية في قلوب العراقيين ، وقد رأينا أثر الضغط والقهر والارهاب معكوساً ، فما زال العراقيون أشد تطلعاً للحرية كلما ذاقوا مرارة الاحكام الشاذة . وشعب هذا هو مزاجه الحر لايمكن ان يحمل على تقبل الاوضاع الشاذة مهما احكم موجهوها اساليب فرضها على الناس .

لو ان الحكومة القائمة أحسنت تفهم نفسية الشعب العراقي وما انطوت عليه من اباء وعزة وكرامة ، لبادرت الى الغاء قرار حل الاحزاب ، والى اعلان الغاء الاحكام العرفية ، وتجنبت التورط باستصدار مرسوم للطوارئ، لان الذين يوصون اليها بابقاء الاحكام العرفية واطالة أمد تعطيل الحياة الحزبية ، ويريدون حملها على استصدار مرسوم للطوارئ، انما يسعون الى ذلك كله ليبرهنوا للشعب على ان المستوزرين جميعاً ضده ، وانه لافرق بين الشيخ والشاب منهم ، ولابين «المحاربين القدماء» والطامحين «الجدد» في ميدان الضغط على الحريات !

ان كل يوم يمر على هذه الوزارة تتحمل مسؤوليات جديدة فيه على تفريطها بحق الشعب واكراهه على تحمل الاحكام العرفية الشاذة ، ويتيح لمن يهمه العبث بالوزارة وبالشعب معاً الايحاء بخلق تشريعات غير دستورية كمرسوم الطوارئ ، ولا علاج لهذا الوضع في غير المبادرة الى الغاء الاوضاع الشاذة دون تورط باي تشريع أرهابي جديد» .

وأستمر صراع القوى الوطنية والقومية مع السلطة من اجل استعادة حرية التعبير السياسي ، الى ان اصدر ديوان التفسير الخاص قراره الذي قضى بان الحل للحياة الحزبية لايدخل ضمن الصلاحيات الممنوحة لرئيس الحكومة او من يخوله في حالة الاحكام العرفية ..

ونظراً لاهمية ذلك في مسألة تقييم الدور الذي قامت به جميع القوى الوطنية والقومية في هذا المجال ، والذي أسهمت فيه «الجريدة» بشكل مرّكز منذ اليوم الاول لصدورها .. ونظراً لاهمية هذا الحدث في تلك الفترة وقيمته التاريخية ، فقد نشرته «الجريدة» في عددها المرقم ٥ الصادر بتاريخ ١ تشرين الاول ١٩٥٣ .. وفيما يلي نصه :

«في الساعة التاسعة زوالية من صباح أمس اجتمع ديوان التفسير الخاص في مبنى محكمة تمييز العراق برئاسة السيد انطوان شماس نائب رئيس محكمة التمييز وعضوية السادة حسن رضا وعبد الجبار التكرلي وحمدي صدر الدين اعضاء محكمة تمييز العراق ويوسف الكيلاني وكيل وزارة الخارجية وجلال خالد واحمد السعدي مدير المالية العام . وبعد مناقشات استغرقت عدة ساعات توصل الديوان الى قرار بالاكثرية ، لان السيد احمد السعدي مدير المالية العام كان مخالفاً لقرار الاكثرية ، وانفضت الجلسة في منتصف الساعة الواحدة من بعد ظهر أمس .. وفيما يلي نص القرار :

بناء على قرار مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٤ ايلول ١٩٥٣ ، على اقتراح الوزير المختص لتشكيل ديوان التفسير الخاص برئاسة السيد انطوان شماس نائب رئيس محكمة التمييز وعضوية السادة حسن رضا وعبد الجبار التكرلي وحمدي صدر الدين اعضاء محكمة التمييز ويوسف الكيلاني وكيل وزارة الخارجية وجلال خالد مدير الداخلية العام واحمد السعدي مدير المالية العام لتفسير الفقرة الثامنة من المادة الرابعة عشر من مرسوم الادارة العرفية رقم ١٨ لسنة ١٩٣٥ التي نصت على «منع أي اجتماع عام وحله بالقوة وكذلك منع اي نادٍ او جمعية او اجتماع وحله بالقوة» . وقد جاء هذا النص بعد بحث هذه المادة عما يجوز لقائد القوات العسكرية ان يتخذ من التدابير التي عددت في فقرات المادة المذكورة الا ان هذه الفقرة ، اي الفقرة الثامنة لوحظ فيها غموض ، اذ جاءت فيها كلمة «وحله» مرتين ، الاولى كانت عن الاجتماع في صدر الفقرة ، والثانية جاءت بعد عبارة «منع أي ناد او جمعية او اجتماع وحله بالقوة» ، فهل يقصد بكلمة «وحله» الثانية حل الاجتماع فقط او حل النادي والجمعية ايضاً ، هذا من جهة ، ومن جهة اخرى ان حالة الغاء الاحكام العرفية وما يطرأ بعد الالغاء على تدابير قائد القوات العسكرية التي اتخذها اثناء نفاذ الاحكام العرفية ، فهل ان مجرد الغاء الاحكام العرفية يؤدي الى عودة النادي او الجمعية الذي اتخذ التدبير بحله الى سابق وضعه قبل اعلان الاحكام العرفية ، أم يجوز ذلك التدبير منهياً لشخصية النادي او الجمعية الحكمية ، اي مبطلاً لرخصتها ؟

فقد أجتمع الديوان ، وبعد المداولة في الموضوع ، قرر بالاكثرية مايأتي :

١ – ان المراد من عبارة «منع أي ناد او جمعية ...» هو اصدار الامر بايقاف اعمال النادي او الجمعية لضمان عدم قيام ذلك النادي او تلك الجمعية بنشاط ما قد يخل بالأمن العام . اما الحل بالقوة فهو عمل مادي يراد به استخدام القوة تنفيذاً لأمر المنع ، ويشمل تفريق الاجتماعات الخاصة او العامة التي ينظمها

النادي او الجمعية واخراج المجتمعين من الاجتماع .

اما الحل بمعنى انهاء الشخصية المعنوية للنادي او الجمعية وتصفية ممتلكاتها . فلا يدخل ضمن نطاق هذه النصوص التي تهدف الى اتخاذ تدابير احتياطية لصيانة الامن العام فقط .

٢ – وفي حالة الغاء الاحكام العرفية تعود النوادي والجمعيات الى ما كانت عليه قبل بيان قائد القوات العسكرية بلواء بغداد ولايعتبر البيان منهياً للشخصية الحكمية للنادي او الجمعية .

التواقيع

شرح مخالفة العضو احمد السعدي :

أخالف رأي الاكثرية للاسباب الاتية :

١ – ان المراد بحل النادي او الجمعية هو ابطال كيانها ومحو شخصيتها المعنوية لامجرد فض الاجتماع ، وذلك لان معنى الحل ، نقيض العقد ، ويراد به لغة وفقهاً النقض والابطال . فاذا فهمنا الحل على هذا الوجه يتضمن ان نقول ان النادي او الجمعية ينتقض كيانها ولايبقى لها وجود بعد الحل وفق الفقرة (٨) من المادة الرابعة عشرة من مرسوم الادارة العرفية رقم ١٨ لسنة ١٩٣٥ .

٢ – يؤيد ما ذكر انفاً ان الفقرة المذكورة من المرسوم استعملت كلمتي «المنع» و «الحل» وهما غير مترادفتين . ولكل منهما معنى غير معنى الاخرى . «فالمنع» هو تشتيت الاجتماع وتفريقه ، و «الحل» رفع كيان النادي او الجمعية من اساسه ، ولهذا لايصح ان يقال ان المنع والحل كلاهما ينصرفان الى تفريق الاجتماع فقط ، لان ذلك يتحقق بكلمة «المنع» وتبقى عندئذٍ كلمة «الحل» الواردة في المرسوم معطلة. خلاف ماهو ظاهر من نص المرسوم .

٣ – ان ابطال رخصة النادي او الجمعية أثر من اثار الحل ، ومن مستلزمات التبعية التي تتحقق بدون حاجة الى النص عليها في أمر الحل.

فحاصل رأيي ، ان الحل بمقتضى المرسوم الانف الذكر، البيان بمعنى انهاء كيان النادي او الجمعية وزوال شخصيتها المعنوية ، ولهذا فان الغاء الاحكام العرفية لايؤدي الى عودة النادي او الجمعية الى سابق عهدها ، لان الحل انهى كيانها وزوالها من الوجود ، فلا تعود لها شخصيتها الزائلة، وتتوقف عودتها الى الوجود على صدور رخصة جديدة وفق احكام قانون الجمعيات

٣٠ – ٩ – ١٩٥٣

احمد السعدي

مدير المالية العام

° ° °

لقد سبق ان أشرنا ، الى ان احدى المشكلات التي كانت تواجهها القوى الوطنية والقومية هو الفساد الذي استشرى في جهاز الدولة ، وقد أخذت الصحف الوطنية والقومية ومنها «الجريدة» على عاتقها فضح ما خفي من أمور الفساد ، ومن صوره ، وفضحها ، واعلانها ، والتأكيد على ضرورة احداث تغيير شامل في اجهزة الدولة وتطهيرها .

ولقد كانت وزارة الدكتور الجمالي بحكم الاهداف التي جاءت من اجلها ، فقد تظاهرت بانها قد استجابت لهذه المطالب ، او لهذا المطلب الذي يقع في مقدمة المطالب الوطنية في تلك الفترة . فشكلت لجان أسميت «بلجان التطهير» ، على ان «الجريدة» كانت تعلم وبشكل قاطع ان استجابة حكومة الجمالي لهذا المطلب كان نوعاً من التصرف والمسلك السياسي الذي يستهدف تجميع القضايا ، وتخفيف حدة التناقضات ، وهو هدف اساسي من اهداف حكومة الجمالي التي جاءت في اعقاب طغيان الاحكام العرفية وصرامتها ، وحل الاحزاب ، ووقف الحياة الدستورية ، وكم الافواه ، والقاء الشباب القومي في السجون والمعتقلات .

ان استجابة حكومة الجمالي لهذا المطلب كان حلقة من حلقات امتصاص النقمة التي كانت قد تفاقمت بشكل خطير منذ نهاية عمر وزارة نور الدين محمود .

وهكذا ، كان لابد «للجريدة» من ان تتخذ موقفها الواضح الصريح ازاء ما أسمي بـ «التطهير» .

وبهذه المناسبة ، كتب الاستاذ فائق السامرائي - رئيس التحرير - مقالاً افتتاحياً في العدد المرقم (٧) الصادر في ٤ تشرين الاول ١٩٥٣ تحت عنوان : «التطهير .. بعض اعضاء لجان التطهير بحاجة الى تطهير» قال فيه :

«طلعت علينا الوزارات المختلفة باللجان المؤلفة من قبلها لدرس اضبارات الموظفين وتقديم التقارير والتوصيات بشأنها تمهيداً لفصل من يستحق الفصل منهم نزولاً عند رغبة الوزارة في تطهير جهاز الدولة .

ومن يطلع على اسماء بعض اعضاء لجان التطهير ، لامفر له من ان تتملكه خيبة الامل ، لان هؤلاء هم انفسهم في حاجة الى التطهير ، وان هذا البعض يجب ان يكون في رأس قائمة التطهير .

ان الوهن والضعف الذي اصاب الجهاز الاداري لايعالج بهذه التدابير المُبتسرة ، بل يجب ان يعالج معالجة جذرية فعالة ، وانه لمن القسوة ، لا بل من الظلم الفادح ان تصيب «القرعة» صغار الموظفين ممن لا ظهير لهم ، ويترك كبارهم يسرحون ويمرحون لمجرد ان لهم من القوة والنفوذ ما يجعل الوزارة عاجزة على ان تمد لهم يداً .

ان العاجزين والعابثين والفاسدين معروفون للخاص والعام ، وان سلوكهم وسمعتهم تلوكها الالسن ولايحتاجون الى درس للملفات او تأليف للجان ، وان كل وزير يعرف الشي الكثير عن سلوك هؤلاء الموظفين ، فاللجوء الى هذه التدابير انما يراد به أحد أمرين : اما اشغال الرأي العام فترة من الزمن ثم تنتهي هذه الجعجعة فاذا هي عاصفة في فنجان ، واما ان يكون الموظفون الصغار «كبش الفداء» وبذلك تكفي الوزارة نفسها شر القتال !

وهذان الامران لاينسجمان مع العدل ولا مع المهمة الملقاة على عاتق الوزارة ، في هذا اليوم الذي بلغت الشكوى من سوء الحال عنان السماء ، وتنادى الناس بوجوب وضع حد لهذا الفساد والافساد الذي يكاد يقضي على كل بقية باقية من أمل في اصلاح هذه الحال التي تتردى يوماً بعد يوم .

ان فصل مئات من صغار الموظفين لن يفيد في شئ ولن يضع حداً للفساد ، بل ان فصل عدد من «الرؤوس» المعروفين بالحظوة والنفوذ سيلقي الرعب في قلوب اولئك الذين تسوّل لهم نفوسهم استغلال مناصبهم الحكومية للاثراء غير المشروع والكسب الحرام .

وهذه «الرؤوس» معروفة لدى رئيس الوزراء ولكل وزير ضمن وزارته ، ولكنهم جميعاً لايجرؤن على التحرش بها ، لان كل «رأس» منها انما يستند الى رجل من الطبقة الحاكمة التي وان اختلفت فما بينها الا انها متفقة على كل حال في رعاية مصالح وأصهار ومنسوبي بعضهم للبعض الاخر ، عملاً بالقول العامي المأثور : «يوم لي ويوم لك»

وعن هذا السبيل امتلأ الجهاز الاداري بالعاجزين والفاسدين الذين لم يتورعوا عن اقتراف الاثام مازالو مدركين ان ليس هناك قوة تستطيع ان تزحزحهم عن مراكزهم !

لقد آن لنا ان ننهج نهجاً سوياً فنعالج امورنا معالجة جذرية ، لان سياسة «التهدئة» فضلاً عن كونها سياسة عقيمة فانها اضرت بالغ الضرر في المصلحة الوطنية ، لانها تؤدي بالنتيجة الى خيبة أمل تزيد من حدة التوتر وتزيد من اقتناع الناس بعدم الجدوى من هذه السبل الديمقراطية ، مما يضطرهم للجوء الى طرق هي والسبل الديمقراطية والدستورية على طرفي نقيض ، وفي ذلك ما فيه من خطر محدق وشر مقيم» .

ثم عادت «الجريدة» مرة اخرى لتنشر مقالاً افتتاحياً كتبه (ابو ثائر)(**) في عددها المرقم (٢٢) الصادر في ٢١ تشرين الاول ١٩٥٣ تحت عنوان : «حديث التطهير !» ، قال فيه :

«اعلنت الحكومة عن تأليف لجنة قوامها السادة محمد علي محمود نائب رئيس الوزراء ، وصادق كمونة وزير الدولة ، ومحمد شفيق العاني وزير الدولة ايضاً ، وعهدت اليها مهمة تطهير جهاز الدولة من العناصر الفاسدة ، وحددت صلاحياتها في النظر باضبارات المدراء العامين والموظفين ذوي الدرجة الاولى . كما طلبت الى الوزراء الباقين الانضمام الى اللجنة حينما تقوم اللجنة بدراسة اضبارات وسيرة الموظفين في جميع الوزارات . ولم يشر بيان الحكومة الى الصلاحيات التي ستتمتع بها اللجنة حينما تدين اي موظف كبير باستغلال نفوذه في الاثراء غير المشروع او السرقة او الاحتيال على قوانين الدولة، لاسيما في الشؤون المالية كأمور المناقصات والتعهدات وغيرها ، والذي علمناه ان هذه الصلاحيات قد حصرت بمجلس الوزراء فقط .

لانريد ان نعيد ونكرر ما قلناه ان الفساد قد دبَّ في هيكل جهاز الدولة وراح يمرح ويرتع فيه متغلغلاً الى ابسط واعمق مظاهر العمل الروتيني، محتمياً بمفسدين وسراق ومرتشين (كبار) كان الكثير منهم وفي اغلب الاوقات ينهضون باعباء توجيه جهاز الدولة والسيطرة عليه سيطرة قاسية . وقد طالبنا في مختلف مناسبات الحديث عن التطهير بضرورة (جز) هذه الرؤوس الكبيرة وانقاذ جهاز الدولة من شرورها واثامها، ذلك لان الاصلاح يجب ان يبدأ من الاساس والقواعد ، اذ متى ما اجتثت هذه الرؤوس الكبيرة الفاسدة فنكون بذلك قد فتحنا السبيل الى اقامة جهاز نظيف مخلص يستند على (قواعد) من النزاهة والاخلاص . ولانغالي اذا قلنا ان اجتثاث هذه العناصر الفاسدة سيشمل جانباً كبيراً جداً من جهاز الدولة، اذا ما علمنا بأن مساهمة هذه العناصر في افساد جهاز الدولة لمدة طويلة قد خلق (كادراً) واسعاً من المرتشين والفاسدين والمثرين بصورة غير (شرعية) ، ولكننا نعتقد ان عملية التفتيش في الاضبارات عقيمة جداً ، اذ لايغرب عن البال بان المدراء العامين المشكوك بسيرتهم كان لهم من الحنكة و (الدعاميات) القوية ما جعلهم من القوة والقدرة في عدم تسويد اضباراتهم . ونحن نراهن اللجنة بأنها سوف لن تعثر على اية (مدقة) سوداء في اضبارات هؤلاء الموظفين الكبار ، بل بالعكس فانها ستصدم بألف كتاب وكتاب من الشكر والثناء .. وعندها سوف لن يتوفر لديها اي دليل او أية قرينة يمكن ادانة هذا الموظف او ذاك بها ! !

هذه ناحية ، من نواحي متعددة . وهناك نقطة اخرى جديرة بالعناية والاهمية ، وهي ان اغلب هولاء السراق (الكبار) قد اتبعوا اساليب مفضوحة في رفع الشبهة عنهم وابعادهم عن الوقوع تحت طائلة المحاسبة والقانون . مثال ذلك تسجيل ثرواتهم النقدية وممتلكاتهم بأسماء «زوجاتهم» و «بناتهم» و «اصهارهم» او «اولادهم» .. والقسم الاعظم من هؤلاء الفاسدين والمفسدين قد اودعوا غالبية ثرواتهم في البنوك الاجنبية ، لاسيما في سويسرا ونيويورك . وقد تحاشى القسم الكبير منهم ايداع «المسروقات والمنهوبات» في البنوك الانكليزية لاسباب لانعتقد انها خافية على كل لبيب وكل ذي عين بصيرة .

نحن نعتقد ان هذه اللجنة وغيرها من اللجان الفرعية سوف لن تفي بالغرض الذي وجدت من اجله ، ثم ان اللجنة نفسها لن تستطيع اداء عملها وسط هذه الظروف المحبوكة حبكاً جيداً ، لذلك فنحن نقترح على الحكومة ان تشكل لجنة واسعة تضم اعضاء نشيطين من الشباب المشهور بسمعته الحسنة في مجلس النواب العراقي ، واعضاء اخرين من كبار الحكام النزيهين واعضاء اخرين من اعضاء الاحزاب الوطنية ، وان تعهد الى هذه اللجنة القوية كافة الصلاحيات القانونية في التحقيق والتوقيف واصدار الاحكام في الطرد والسجن وما الى هناك من العقوبات الاخرى ، وكعامل مساعد لهذه اللجنة في اداء مهمتها اداءاً صحيحاً يجب ان يصدر بها مرسوم خاص لاعطائها الصلاحيات الكامنة في ممارسة اعمالها باجراء تحري شامل يتعدى الاضبارات

(**) وهو الاسم المستعار الذي كان الشاب الكاتب عبد الرزاق محمد ينشر مقالاته تحته .

ويشمل الكشف عن الاساليب الجهنمية التي اشرنا اليها في مطلع الكلمة، حينما يحاول المرتشون والمفسدون والعجزة الكبار التحايل على القانون والخلاص من العقاب. نحن نصر على تطهير جهاز الدولة من هذه العناصر الفاسدة. واحلال الشباب المخلصين محل هولاء العاجزين والمفسدين. ولن يرض الشعب بغير هذا الاجراء بديلا»

ثم تساءلت «الجريدة» في عددها المرقم (٢٩) الصادر في ٢٩ تشرين الاول ١٩٥٣ في مقالها الافتتاحي الذي نشر تحت عنوان «هل هناك خطة لتطهير الجهاز الاداري من الاكفاء النزيهين؟!» قائلة:

عندما أعلنت الوزارة الحاضرة عن رغبتها في تطهير الجهاز الاداري قوبل هذا التصميم بارتياح شامل من مختلف الاوساط والهيئات على اختلافها، لان الناس ضاقوا ذرعاً بتسليط المرتشين والفاسدين على مختلف فروع الدولة ومراكزها. وأملوا في ان يتخلص هذا الجهاز من العناصر غير الكفوءة والفاسدة واحلال ذوي الكفاءة والاخلاص والنزاهة محلهم. الا ان بعض التعيينات الجديدة قد ألقت في نفوس المتتبعين لمجريات الامور ظلال الشك والريبة من صدق هذه النوايا. فالذي يريد تطهير الجهاز الاداري لايمكن ان يقدم على تعيين بعض افراد عرفوا بسوء السيرة والسلوك وفصلوا من جراء اتهامات كانت موضع النظر في المحاكم، وصدرت بها قرارات مازالت محفوظة في الاضابير. الا ان الناس مع ذلك لم يفقدوا ثقتهم نهائياً، اذ علقوا الامر على لجان التطهير التي تألفت، وظنوا ان هذه اللجان ستأخذ على عاتقها تصفية هذه التركة المثقلة التي تسلمتها الوزارة، وذلك بأقصاء العاجزين والفاسدين، ولكن من المؤسف حقاً ان تظهر بوادر اخرى جديدة تشير الى ان «الاعتبارات الشخصية» التي تحكمت في «التعيينات» التي اشرنا اليها، قد تحكمت هي الاخرى في «التنقلات» المقترحة والتطهير المنوي اجراؤه. فهناك موظفون مشهود لهم بالنزاهة والاستقامة والكفاءة يراد اقصاؤهم عن مراكزهم من دون اي سبب مبرر، سوى بعض العوامل الشخصية التي تريد ان تلعب دورها في هذا الأمر، كما ان هناك موظفون عرف القاصي والداني سوء تصرفاتهم واعمالهم، ولكنهم برغم هذه الشهرة السيئة التي طبقت الافاق، فأنهم مازالوا يتربعون على مقاعدهم، والحكومة لاتقوى على ان تحرك ساكناً تجاههم، بل بالعكس فأنهم موضع الثقة والائتمان بمجرد صلاتهم المعروفة «بكبير» من الكبراء الذين يحتلون مناصب هامة، او وزير، من الوزراء، او رئيس من الرؤساء السابقين.

فاذا كان هذا هو الاتجاه المطلوب، فمن الخير ابقاء ما كان على ما كان، وترك الامور على حالها من دون تطهير، من ان يتناول هذا التطهير هذا الاتجاه الخطر الذي سيفقد البلد البقية من النخبة الصالحة من الموظفين المشهود لهم بالكفاءة والنزاهة، لافساح المجال للمرتشين والفاسدين ليحلوا محلهم لمجرد هذه الشهوة العارمة في الانتقام، او في التأثر باعتبارات شخصية ما انزل الله بها من سلطان»

اذن كانت التناقضات المحلية في تلك الفترة قد بلغت درجة عالية من الحدة والتضاد، ولقد كانت «الجريدة» مع غيرها من الصحف الوطنية والقومية تعمل على تعرية هذه التناقضات التي بدت واضحة للعيان اوضح ما تكون في فترة وزارة الجمالي، لالسبب الا لان وزارة الجمالي كانت قد بدأت عهدها تلبس مسوح الديمقراطية والتحرر، زاعمة انها تمثل الجيل الصاعد من الشباب المثقف الذي درس حالة المجتمع العراقي ونظر الى معطيات واقعه، وكانت لديه الوصفات الجاهزة لعلاج مشكلات هذا الواقع.

هذا الزعم هو بالذات نقيضة اخرى كانت تضاف الى النقائض التي كان يغرق فيها النظام، حتى عاد من المستعصي، ان لم يكن من المستحيل، انقاذ النظام من هذه التناقضات الحادة التي طوقته. وكانت في هذه الفترة تبشر بنذر تتجمع متلبدة بالافق، ومشيرة الى ان العراق لابد يشهد خلال الاعوام القلائل القادمة تحولاً خطيراً لم يعد من الممكن تسويته على طريقة التسويات التقليدية، التي كان ينصح بها ووضع اسسها، على مايبدو، نوري السعيد، بتوصيات من هنا او هناك.

وفعلاً كان هذا الهاجس الذي يراود القوى الوطنية في تلك الفترة والتي اكدت عليه «الجريدة» في شتى مجالاتها – هذا الهاجس فعلاً قد تحقق بعد خمسة اعوام من ذلك التاريخ ، والذي تفجر بثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، اذ سقطت الملكية بعد ان اطبقت عليها كماشة التناقضات ، فكانت النهاية ..

ولكن النهاية لم تتحقق الا بعد ان احسّ نوري السعيد نفسه ، ولعل مستشارين اخرين مستورين وراء الكواليس ، بأن التناقضات قد بلغت مداها ، وان هذه التناقضات المحلية تنعكس على وضع العراق في المنطقة بأسرها وهي مرتبطة بأكثر من خيط بتناقضات دولية اخرى .

في هذه الفترة – فترة الوزارة الجمالية – ظهرت نبرة اخرى ، هي نبرة «العدو المشترك» . !

من هو «العدو المشترك» ؟ ولماذا ارتفع الصوت لجمع القوى لمواجهته ؟ .. ولماذا كان الصوت الذي ارتفع بمواجهة «العدو المشترك» قد صدر في تلك الفترة ؟ !

سبق قد اشرنا الى ان من المخططات الاستراتيجية التي كانت الامبريالية قد وضعت خطوطها الاولى ، هو الخط الاستراتيجي الكبير الذي يمر من اواسط افريقيا الى الجنوب العربي ماراً بالمحيط الهندي الى القارة الهندية متجهاً نحو الشرق الاقصى ، لذلك كان الحديث في اعقاب الحرب العالمية الثانية هو الحديث عن المواقع الافريقيةالتي ينبغي تأمينها والموقف الامبريالي المتعنت من مسألة تحرر الجنوب العربي . ولكن حسابات الامبريالية كانت قد أهتزت بأحداث افريقيا وحركات التحرر فيها ، ثم في بدايات التململ العربي في جنوب الجزيرة ، والوضع غير المستقر ، الذي قلب كثيراً من حسابات الامبريالية في القارة الهندية والتي بدت في تلك الفترة غير مستقرة ، بعد ان سلّمت بريطانيا بالذات بهذا الواقع غير المستقر في شبه القارة الهندية ، ثم بسقوط متوقع ونهائي للاستعمار الفرنسي في الهند الصينية .

احداث كانت تتلاحق في تلك الفترة منذ نهاية الحرب العالميةالثانية ،وتصاعدت تصاعداً متسارعاً مع مرور الوقت – الى ان سلّمت الامبريالية بأسرها ممثلة بكل قواها – ان هذا الخط الاستراتيجي خط هش لايمكن الركون اليه ، لذلك ركزّت على مشاريع اخرى في منطقةالشرق الاوسط وشرقي البحر المتوسط .

ولهذا نجد ان الصوت قد ارتفع في هذه الفترة معلناً ان هناك عدواً مشتركاً يقبع في الشمال . وبالطبع ان المعني بذلك هو «الاتحاد السوفياتي» ، مع تجاهل متعمد للعدو المشترك الرابض على الارض العربية في فلسطين .

ان هذا المنطق ، منطق تسخير القوى العربية بأسرها ، للدخول في حمى الصراع الدولي وضغوط الحرب الباردة ، مع العزوف الكامل عن مواجهة العدو المشترك الحقيقي المتمثل بالكيان الصهيوني في فلسطين المحتلة .

لم يكن عسيراً على جميع القوى الوطنية والقومية ان تدرك هذه الحقيقة الناصعة ، لما ان طرحت وزارة الجمالي شعار «من هو العدو المشترك»حتى بادرت «الجريدة» في مواجهة هذا الشعار والتصدي له . فقد كتب الاستاذ محمد صديق شنشل بتاريخ ١٨ تشرين الاول ١٩٥٣ المقال الافتتاحي تحت عنوان بـ «من هو العدو المشترك ؟» قال فيه :

«كان رئيس الوزراء قد صرح في مؤتمر صحفي بضرورة الالتفات الى «العدو المشترك في الشمال» وقد تبادرت الى اذهاننا طبعاً انه انما يعني «الاتحاد السوفياتي» .

وبالرغم من ان الشيوعية ليست مستقرة في الشمال فقط ، بل هي منتشرة حتى في الدول الغربية ولها وزنها في الشرق الاقصى ، فقد عاد الدكتور الجمالي يؤكد انه انما قصد بالعدو المشترك الشيوعية بوجه عام وليس «الاتحاد السوفياتي» كما تبادر الى اذهاننا !

وبعد ان قام اليهود بعدوانهم الأخير – الذي لانظير له في الوحشية – على قرية عربية دمروها على رؤوس ساكنيها العزل ، نود ان نعلم هل ان رئيس الوزراء مازال على رأيه ؟ أم انه قد اقتنع اليوم ان العدو المشترك

الذي يهمنا ان نلتفت اليه انما هو الصهيونية وحليفها الاستعمار الغربي ؟ فهذا عدو يهاجمنا يومياً ولايريد ان يمنحنا حتى الوقت للتفكير في اي عدو أخر ، بل نلمس في كل يوم ان الخطة المرسومة ترمي الى تعجيل تحقيق حلم الصهيونية الاجرامي بالعمل على توسيع اسرائيل المعادية ومدها من الفرات الى النيل ؟

هذه خطة ابادة تدريجية تقوم بها اسرائيل المعادية متعمدة على ممالأة الدول الغربية لها ، وعلى ان الحكومات العربية لن تخرج عن ارادة هذه الدول الغربية مطلقاً . بل ان الحاكمين العرب يؤثرون دون التمحك بالغرب والتشبث باسترضاء دوله والتزلف اليها عن طريق الاكتفاء بالاحتجاج لديهاوعدم حملها على اتخاذ اي موقف جدي ضد اسرائيل المعادية .

يضاف الى ذلك كله ادراك اسرائيل المعادية للحالة الداخلية الشاذة السائدة في الدول العربية ، حيث لاتتجاوب الحكومة في افكارها واعمالها مع شعور الشعب ، بل انها لم تخل قط من اشخاص يحاولون دوماً سحق معنويات الشعب والقاء اليأس في نفوس ابنائه من اصلاح الحال ومن تمتع المواطن بحقوقه وحرياته . وليس من شك ان اسرائيل المعادية لو شعرت بان هنالك تضامناً مع الحاكمين والمحكومين في الدول العربية ، وبين حكومات هذه الدول نفسها ! وان العرب يقفون حقاً كتلة واحدة ضد اعتداءات اسرائيل وضد حمايتها من الدول الغربية لما تجرأت على تكرير اعتداءاتها على البقعة العربية المجاورة لما اغتصبت من فلسطين المعذبة .

ولن يستطيع الدكتور الجمالي ولاغيره من رؤساء الوزارات او الوزراء في العراق ، او في أي دولة عربية ان يقنعوا المواطنين في اي بلد عربي ان هناك عدواً غير الصهيونيين وحماتهم «الغربيين» ، اللهم الا هؤلاء الذين يخدمون كل عدو عن طريق اذلال الشعب والحيلولة دون تقدمه وتكامل استعداده ضد الخطر اليهودي الذي يتضخم يوماً بعد يوم .

لقد استطاعت اسرائيل المعاديةان تنظم صفوفها على قواعد ديمقراطية ، وان تعدد الاحزاب فيها ، واطلاق الحريات لشذاذ الافاق الذين حشدتهم فيما اغتصبت من فلسطين ، كل ذلك لم يحل دون نموها وتزايد خطرها ، بينما اكتفى الحاكمون في الدول العربية بالاتكال على الغرب ، وارتضوا ان يمعنوا في هذه «الاتكالية» الى حد عدم التفكير في استرضاءالشعب ، بل الى حد تحدي الشعب وافهامه انه يجب ان يخضع للطغيان والاستبداد . فما زالت الدول الغربية عاملاً خطيراً في اضعاف مركز الحكومات العربية في داخل بلادها من جهة ، وتجاه اسرائيل المعادية من جهة اخرى ، وامام هذه الاحداث الدامية لابد من اجراء تبديل جذري في سياسة الدول العربية ، سواء ما اتصل من هذه السياسة في الداخل او في الخارج ، واهم قاعدة يجب ان ترتكز عليها هذه السياسة هي التحرر وتعزيز الروح المعنوية من الخضوع لتوجيهات الدول الغربية ومجابهتها بنقمة الشعب عليها في هذه البلاد ، ليقف الشعب والحكومة صفاً واحداً ضد مطامع اسرائيل المعادية واعتداءاتها حتى يأتي اليوم الذي يقضي به العرب المظلومون على هذه الدولة المعادية اللقيطة .

وها نحن نرى في ايطاليا موقفاً ينطوي على تهديد الغرب باطلاق العنان للشعب ان ينقلب ضد الدول الغربية ان هي استرسلت في عدم التزام جانب ايطاليا في قضية «تريستا» ، وذلك بالرغم من جميع المساعدات التي نالها الايطاليون من الغرب . ولم نسمع في ايطاليا صوتاً واحداً يدعو الشعب الى الانشغال بعدو مشترك اخر . ولم نسمع ان احداً من المسؤولين هناك قد دعا الى الضغط على الحريات ، بل ان سلاح الحكومة الايطالية في كفاحها من اجل قضية من قضايا وطنها انما يستمد من استعداد الشعب لاعلان النقمة والعداء ضد الذين يخدعونه بالتظاهر بنصرته ثم لا يحققون شيئاً من ذلك ، وهم الدول الغربية» .

وكانت «الجريدة» قد تعمّدت ان تبرز للقارئ الاعتداءات الصهيونية التي كانت قد تزامنت بالضبط مع المؤتمر الصحفي الذي كان قد عقده الدكتور الجمالي للحديث عن «العدو المشترك في الشمال» .

وكان انذاك مجلس الامن قد اجتمع للنظر في الجرائم الصهيونية التي وقعت على قرية «قبيه» ، والتي كانت

عار اعداء العرب جميعاً ومن ساند القوى الصهيونية في تلك الجريمة النكراء .

اننا لو تلمسنا تلك التناقضات التي كانت «مطبات» وقعت فيها حكومة الجمالي مرة تلو الاخرى ، لوجدنا ان «مجزرة قبية» الدامية المتعاصرة والمتزامنة مع تلك الدعوة الجوفاء . مواجهة عدو في الشمال هو الاتحاد السوفياتي .

وهكذا كانت التناقضات قد بدأت تنخر في كيان النظام بأسره . لا في التركيبة الوزارية التي ترأسها الدكتور الجمالي فحسب !

ولم يكن الجمالي صانعاً لهذه التناقضات . بل كانت التناقضات بأسرها تناقضات تاريخية . كان الجمالي وامثاله من اركان النظام هم ادوات بيدها لاغير . وحتى نوري السعيد نفسه عندما اراد ان يقف بوجه هذه التناقضات ، كان التضاد قد بلغ مداه ، فصرعته وصرعت النظام بأسره .

وللتأكيد على ان الامبريالية العالمية قد دخلت ككل احدى ازمتها المتناوبة فقد أتصلت ادارة «الجريدة» بأحد الكتاب انذاك هو الاستاذ عبد الجبار هماوند ، فكتب مقالاً في العدد الصادر بتاريخ ١٩ تشرين الاول ١٩٥٣ تحت عنوان «ازمة الاستعمار الانكلو فرنسي ودور الاستعمار الامريكي في السياسة الاستعمارية» . تناول فيه ازمة الامبريالية العالمية . وان فرنسا وبريطانيا تعانيان من ازمة حادة ، هذه الازمة هي ازمة الاستعمار العالمي بأسره ، اذ ان الولايات المتحدة كانت هي الدائنة الكبرى لبريطانيا وفرنسا بسبب ما أقرضتها طبقاً لمتطلبات الازمة الاقتصادية التي عرضت هاتين الدولتين - اي بريطانيا وفرنسا - الى تدهور أوشك ان يعرضها الى الافلاس . وأكد كاتب المقال على ان حركات الشعوب التحررية قد أدركت كل المبررات التي يعرفها الاستعمار العالمي في حديثه عن الاقطار الموهومة من الشمال . كما أكد ايضاً على التناقضات بين مصالح الشعوب ومصالح الاستعمار والدور الامريكي الخطير في تلك الظروف الحرجة والدقيقة من تاريخ الحركات التحررية الوطنية والقومية في افريقيا واسيا وامريكا اللاتينية .

هكذا اذن كانت الصورة واضحة بالنسبة لكافة القوى الوطنية والقومية . ومنها «الجريدة» التي تمثل في تلك الفترة بعض الميزات التي كانت تؤكد على الاثارة الصحفية احياناً . وعلى الخبر المقتضب الواخز . والذي كثيراً ما كشف عن حقائق كبيرة للتناقضات التي كانت تعاني منها تركيبة الحكم انذاك . والذي سنتناوله في صفحات قادمة من هذا الكتاب .

ولم تترك «الجريدة» المشكلات الانية التي كان العراق والشعب العراقي يعانيان منها كقضايا صغار المستخدمين ، وقضية الطلاب المحكومين من قبل المجلس العرفي ايام حكومة نور الدين محمود . بل اكثر من ذلك كانت تنشر ما كان يعانيه الطلبة في تلك الفترة من ملاحقات الشرطة في حكومة الجمالي نفسه .

واستمرت «الجريدة» بالتأكيد على بشاعة الجريمة النكراء التي اقدمت عليها سلطات الكيان الصهيوني في «قرية قبيه» التي غدت رمزاً للعدوان الصهيوني الاثم ، وضحية التواطئ الصهيوني الامبريالي .

وكانت «الجريدة» قد توقعت سلفاً فشل كل ردود الفعل العربية الرسمية انذاك ، ونشرت ذلك على صفحاتها الاولى . ثم كتب الاستاذ فائق السامرائي مقالاً افتتاحياً بتاريخ ٢٠ تشرين الاول ١٩٥٣ بعنوان «العدوان اليهودي» قال فيه :

«لقد صرح الزعيم العربي (! !) الخطير الجنرال كلوب باشا على اثر اجتماعه بالسيد فوزي الملقي رئيس الوزارة الاردنية قائلاً : «بأن الرأي العام الاردني يطلب بالحاح القيام بعمل حاسم» واضاف : ان الاعتداء على قرية قبيه الصغيرة لم يكن له اي داع من قبل السلطات الاسرائيلية .

وهكذا سّل الجنرال نفسه ، كما تسّل الشعرة من العجين . وقبله سّلت بريطانيا هي الاخرى نفسها من هذه المسؤولية الاجرامية . واصدرت امريكا أمس بيانها الذي تظهر فيه «عطفها البالغ على عائلات العرب

الذين فقدوا ارواحهم في هذا الهجوم الاخير» ! !

ومن هذا كله يجد القارئ الكريم ان هذه التمثيلية الهازلة قد احكمت فصولاً ، وسار القاتل في جنازة القتيل يبكي ويندب متفجعاً ! .

واذا سئل كلوب باشا من الذي ثبت اقدام اسرائيل ، ومن سلمها المثلث العربي ؟. ومن حال بين الجيوش العربية وبين اقتحام هذه الدولة اللقيطة يوم كانت عاجزة عن تكوين نفسها ؟ . ومن الذي فرض على الدول العربية الهدنتين لاستكمال تسليح اسرائيل؟ . من فعل ذلك كله؟ . أليست بريطانيا نفسها ويدها المنفّذة هذا الجنرال المتباكي اليوم على ضحايا العدوان اليهودي الذي كانت بريطانيا وكان هو المسؤول الاول عنه ؟!

والدول العربية تجتمع وتتدارس الموقف وتتذاكر ثم تخرج من ذلك كله بتقديم احتجاج الى بريطانيا وامريكا على هذا العدوان ؟. ترى هل سأل رؤساء الحكومات العربية انفسهم من اقام اسرائيل في قلب الدول العربية ، ومن وطد اقدامها ، ومن ساعدها على البقاء في قلب الدول العربية ، ومن وطد اقدامها ومن ساعدها على البقاء عسكرياً ومالياً وسياسياً ؟ . أليست بريطانيا وامريكا؟ . انه ليأخذ المرء العجب من رؤساء الدول العربية ورجالاتها ، فهل هم حقاً يجهلون حقيقة الوضع القائم في فلسطين اليوم أم يتجاهلون ؟ .

اما أنهم يجهلون حقيقة الوضع ، فذلك مالايستطيع احد ان يقره ، اذ أن كل من أوتي قسطاًضئيلاً من الاطلاع يعلم ان بريطانيا وامريكا هما الدولتان المسؤولتان مباشرة عن اسرائيل ، وان اسرائيل ما كان بوسعها ان تقوم بأي عمل لولا موافقة هاتين الدولتين ، وان عدوانها الاخير ماهو الا نتيجة لخطة مدبرة يراد بها «الضغط» على الدول العربية لاجراء «التسوية السلمية» مع اسرائيل ، تلك التسوية التي تسعى لها امريكا منذ قيام اسرائيل حتى اليوم . وما هذا الاعتداء الا «عملاً مساعداً» لغرض هذه التسوية .

فهل يجهل رؤساء الدول العربية هذه البديهيات ؟ ذلك مايستبعده كل انسان. أما كونهم يتجاهلون هذه البديهيات . فلمصلحة من هذا التجاهل ؟ ولأية اغراض يتجاهل هؤلاء حقائق تتحدث بها الركبان واصبحت من الوضوح بحيث لايحتاج الى مزيد من الايضاح .

الواقع ان الدول العربية عاجزة على ان تقوم بالعمل الحاسم الذي يفرضه الواقع ويفرضه منطق الحوادث . والذي يتطلب تصفية الحساب مع بريطانيا وامريكا اولاً وبالذات . وما دام رؤساء الدول العربية عاجزين عن اتخاذ هذا العمل الحاسم . فليدوروا في حلقة مفرغة من التصاريح والاحتجاجات والتظاهر الكاذب . ثم ينتهوا الى حيث يرفعون ظلامتهم الى «المجرم» فيتخذون منه حكماً وقاضياً . فياويل العرب من هؤلاء الزعماء . وياويل هؤلاء الزعماء من لعنة الاجيال القادمة» .

° ° °

وفي تلك الفترة ، وبعد ان تبين شلل ردود الفعل العربية ازاء كل المخططات الامبريالية والصهيونية ، كتبت «الجريدة» تأكيدات هنا وهناك حول فشل كل اللجان وردود الافعال العربية الواهية في تلك الفترة .

في الوقت الذي كانت فيه مظاهرات الاحتجاج في العواصم والمدن العربية تطالب بأدانة الجريمة الصهيونية الدامية وجرائم الاستعمار والصهيونية والتي تكررت المرة تلو الاخرى ، كانت ردود الفعل العربية الرسمية تمثل التفافاً حول القضية الاساسية قضية المواجهة لصلب المشكلة والتأكيد عليها . وذلك هو اضعف الايمان ، ان لم تتيسر المواجهة الحقيقية مع العدو الصهيوني .

وهنا كتب الكاتب الفلسطيني المعروف الاستاذ اكرم زعيتر مقالاً بعنوان : «نحن ... نحن حلفاء اسرائيل» وذلك بتاريخ ٢٢ تشرين اول ١٩٥٣ بعد ان تبين وهن كل فعل عربي على مستوى الوطن العربي بأسره . قال فيه :

«كثيراً ما تساءلت : مَن حلفاء اسرائيل الذين يثبتون اقدامها ويوطدون اركانها ويغرونها بالعدوان المستمر

علينا ويشجعونها على تجاوز الهدن المشؤومة ؟ مَن اولئك الحلفاء الذين هم سر بقائها ومبعث القوة في آمالها؟ مَن الذين يطمئنون اسرائيل على مصيرها ، ثم يزينون لها مطامحها في التوسع والاجتياح فالانطلاق في مجالنا العربي الرحيب ؟ .

اني أكاد اجنح الى اجابة نفسي : انهم الانكليز ، وانهم الامريكان.. ثم لا ألبث حتى اجيب جازماً قاطعاً : اننا نحن العرب حلفاء اسرائيل ، واننا نحن العرب الذين نمكن لاسرائيل من هذه الأرض .

انني ما امعنت النظر في حالنا ، ، في سياسة دويلاتنا ، في ترهل الوشائج بين اقطارنا ، في وهن الاصرار بين حكومتنا ، في استنعاج سياستنا استنعاجاً دولياً ، في عزوفنا الكلي عن الجدي الخطير الفعال المؤثر الى التافه السفساف السطحي الحقير ، في تواني الامة العربية عن تقوية نفسها بالسلاح الكامل والتدريب الشامل وعجزها بعد سنوات خمس من يوم الكارثة التي جعلتها بين الامم هملاً ، وجعلت شرفها في القدر الحطيط مثلاً ، عن دفع اللطمات التي تنهال بها اسرائيل القمية كرامتنا .

ما أمعنت النظر في هذا الزهد في «الاتحاد» استغفر الله ، بل في هذا الكره له والحقد عليه ، وفي هذا الاستمساك بالعصبيات القبلية والحميات القطرية الجاهلية ، في تقديس الحدود الاقليمية وعبادة الكيانات السخيفة الهزيلة ، في تمتين الحواجز والاكثار منها ، في القطيعات التي لم تنشب الابعد قيام اسرائيل .

ما أمعنت النظر في تقاعسنا عن الاصلاح الجذري يتناول جميع مناحي حياتنا ، في هذه السلحفائية طابعاً للعمران والتقدم ، في هذا التهاون بفرض الحصار الاقتصادي الدقيق الصارم على عدونا .

ما أمعنت النظر في «حكاية البترول» وكيف تصرفت الامة العربية فيه وما تتبعت «سيرته» .

وما فكرت في هذا كله، حتى خيّل اليّ ان اسرائيل نفسها هي التي توحي الينا بكيفية مقارعتها، وان اسرائيل نفسها هي التي تملي علينا خطة العمل .وكأننا نحن في ما نقارفه من سيئ نحو انفسنا وماتعزف عنه من صالح لخيرنا انما نتطوع لمحالفة اسرائيل و «نتبرع» لها بحقوق استمرارها !

أنني اقسم ان الامة العربية لديها من الممكنات ماتستطيع معه ان تقضي على اسرائيل فيما اذا توافرت لديها الارادة الحازمة ، والقيادة المؤمنة الشجاعة ، والتنظيم الصحيح . وحسبي ان الحدث في ايجاز عن واحد في حساب الممكنات ، انه هذا البترول، الذي ينبجس نضاراً في السعودية والعراق والكويت وقطر ، وما أحب ان اردد اليوم بدائة الاقوال على اهميته وخطورته في حالي السلم والحرب ، ولاحاجة بي الى البرهنة على ان وجود هذا العنصر الحيوي الاساسي في وطننا العربي كان ولايزال سلاحاً مرهفاً بتاراً في ايدينا نستطيع دون ما ريب ان نذود به عن كرامتنا ، وان نحول دون وقوع تلك الكارثة الهائلة المهولة التي تهدد صميم وجود العرب وتنذر قوميتهم بالانقراض ، وما أحب ان الحدث عن ذلك العار الذي لصق بالأمة العربيةيوم عجزت عن شهر سلاح البترول، ويوم رفضت ان تستفيد من محض وجوده في يدها ،ولكنني اكتفي بالتساؤل : هل استطعنا ان نستفيد من بترولنا ايجاباً بعد ما احجمنا عن استغلاله سلباً ؟

هل استطعنا ان ننفق كنوزنا البترولية الضخمة الزخارة بالبركات في تقوية انفسنا بحيث صرنا قادرين على رد اللطمات ، لطمات من قلنا ولانزال : انهم عصابات وشراذم افاقين !

ترى لو كانت هذه الملايين الهاطلة على البلاد العربية ثمناً لبترول وهبته الطبيعة لنا ولابد للجهد العربي تسكابه ، لو كانت تتدفق على اسرائيل هل تنفقها كما تنفقها البلاد العربية ؟ ترى لو استفاقت تركيا ذات يوم على ينابيع للبترول تدر عليها من المال ماتستدره السعودية والكويت والعراق وما يكون شأنها ؟ وكيف تنفقها ؟ ان مايسيل من نضار في اي قطر عربي بترولي يكفي لتأليف جيش ذي عدة وعتاد يضرب بالسهم الاوفر في انقاذ فلسطين ! اليس عيباًفاضحاً مبيناً ان تعجز هذه البلاد البترولية كلها فرادى او مجتمعة منذ خمس سنوات حتى يومنا هذا عن تأليف فرقة عسكرية واحدة من الفلسطينيين الفدائيين وتدريبها وتجهيزها بأحدث الاسلحة

التي تمكننا من الذياد عن هذه الاشلاء الباقية من وطنها بل الذياد عن الامة العربية كلها ؟ .

ان الحجة التي تذرع بها المسؤولون عن معركة فلسطين لتسويغ الهزيمة وتسويغ تلك الهدن المخزيات المهينات هي زعم النقص في السلاح والشح في العتاد ...

ومضت سنوات خمس والمال في اثنائها يأتيها غزيراً دفاقاً . فهل انفقت منه في السبيل الذي يجعلها اليوم قادرة على ازالة وصمات العار التي تلطخ جبينها في غير انقطاع ؟ هل استطاعت ان ترسم له سياسة بترولية موحدة تهدف الى التعاون في ميادين التقوية والانشاء ؟

اذا علمنا ان ممكنات العرب المادية للنهوض والتقوية واستعادة مقدساتهم ودفع الخطر الذي يهدد قوميتهم بالاجتثاث ، موفورة جداً ، وان استخدام تلك الممكنات لضمانة وجودهم . وغسل العار عن جباههم لايتطلب الا ارادة وعزماً ، وان يتحلى اولو امرهم بالشجاعة وبفضيلة ايثار المصلحة العربية الشاملة على الهوى الشخصي او الغرض الاقليمي ، واذا ادركوا ان الشرف والمجد والخلود خير لهم واكرم من جميع رشوات الحياة ومناعم الدنيا ، واذا هم جنحوا الى تبديل عقلياتهم الفردية الرجعية ، واذا هم استضائوا بنور الايمان ولاذوا بالنظام .

اذا كان ذلك في مقدورهم ، ثم لم يفعلوا ، فهم لاغيرهم حلفاء اسرائيل .

لست أيأس من رحمة الله ، ولست أيأس من روح امتي العربية ، لانني أوثر الايمان على الكفر » .

° ° °

في هذه الفترة بالذات ، وهي فترة تصاعد السخط الشعبي على مستوى الوطن العربي من ناحية ، والوهن الذي اصاب كل ردّ فعل عربي رسمي ، في هذه الفترة ، طرحت الولايات المتحدة الامريكية مشروعها لعقد الصلح بين العرب واسرائيل بعد ان تلقى «دالاس» وزير خارجية الامريكي رسالة مطولة من «موشي شاريت» وزير الخارجية الكيان الصهيوني ، تناولت التأكيد على الوساطة لعقد صلح بين العرب واسرائيل .

وكان واضحاً لا بالنسبة للجريدة وحدها ، ولكن بالنسبة لجميع القوى الوطنية والقومية ، ان تحرر العراق وتحطيم ارتباطاته «غير المقدسة» مع بريطانيا ينبغي ان تكون هي البداية .. وهكذا كتب الاستاذ فائق السامرائي بهذه المناسبة بتاريخ ٢٧ تشرين اول ١٩٥٣ مقالاً افتتاحياً بعنوان : «نحن وبريطانيا .. أما حان الوقت لفك هذا الرباط (المقدس) ؟ » . قال فيه :

«دأبت بريطانيا على الاستهانة بكل ماهو غالٍ وعزيز على العراق خاصة والعرب عامة . وتمادت في استهانتها الى الحد الذي جعلها تنظر الى هذه البلاد نظرة السيد الى تابعه الذليل . فهي التي وطدت اقدام اليهود في فلسطين ، ومنحتهم وعد بلفور ، وسهلت الهجرة اليهودية اليها ، وانسحبت من فلسطين انسحابها المفاجئ الغادر في الوقت الذي حدده اليهود لتفسح لهم مجال السيطرة على هذا البلد العربي ، وهي التي جرت امريكا الى ان تدس انفها في قضية فلسطين ، فتعاونت هي وامريكا على قيام اسرائيل وعلى حمايتها بالضغط على الدول العربية لعدم قيامها بعمل حاسم ، ومن ثم لفرض الهدنة عليها حتى يشتد ساعد اسرائيل وتقوى على مجابهة العرب . وعندما بلغت اسرائيل ذلك تغاضت عن اعتداءاتها المتكررةبعد ان كانت ترفع عقيرتها وتستخدم عملائها لشل العرب عن الدفاع عن حقوقهم وحرياتهم وحرماتهم .

عملت ذلك كله واكثر من ذلك ، وما زلنا نحتفظ لها في عقر بلادنا بقواعد جوية ، وننفذ مشيئتها ، ونضع طرقنا ومصالحنا الحيوية ومؤسساتنا في النقل وغيره تحت تصرفها ، ولانقدم خطوة واحدة لألغاء هذه المعاهدة الجائرة التي فرضت علينا فرضاً ، والتي اصبحت باعتراف عاقديها انفسهم انها غير ذات موضوع ! !

وفي الوقت الذي نقف هذا الموقف المائع لانجد غضاضة على كرامة هذا البلد من ان نقوم بمسرحيات مانزل الله بها من سلطان ، فنشد الرحال الى عمان ، ونجتمع ونتداول ، ثم نفاجئ العالم بهذه المقررات «السرية

الخطيرة» التي اعادت الى الذاكرة تلك المقررات التي قيل عنها انها ستهز العالم هزاً .. حتى اصبحنا اضحوكة الامم . وكان حالنا كحال النعامة التي اخفت رأسها في الرمال ! !

ان انقاذ فلسطين ووقف اعتداءات اليهود يتطلب عملاً جذرياً حاسماً . وهذا العمل الجذري الحاسم نقطة البدء فيه التحرر من ربقة السيطرة البريطانية في كل شأن من شؤوننا . ففي العراق يكون البدء في الغاء المعاهدة العراقية البريطانية الجائرة ، والجلاء التام ،واخلاءالقواعد الجوية من القوات البريطانية المحتلة . وفي الاردن يكون البدء في التخلص من «كلوب» و «اخوان كلوب» الذين هيمنوا على مقدرات الاردن واصبحوا يتحكمون في مصائر هذا البلد العربي .

ان التحرر من ربقة الاستعمار البريطاني البغيض هو نقطة البدء في كل عمل جدي حاسم لانقاذ فلسطين . وما لم تقم الحكومة الحاضرة بمثل هذا الاجراء فأن هذه السفرات والاجتماعات ستظل صورة طبق الاصل لما سبقها ، وستظل كذلك مدعاة لهزؤ العالم وسخريته ، ولن يتسنى لها خداع الشعب العراقي والهائه ، فلقد تفتحت عيون الشعب على واقعه الاليم ، اذ«لايلدغ المؤمن من جحر مرتين» .

° ° °

وكان التأكيد واضحاً ومستمراً في «الجريدة» على وحدة القوى التحررية لاسيما في اسيا وافريقيا . وقد كلفت رئاسة التحرير الاستاذ محي الدين اسماعيل بترجمة الموضوعات المتعلقة بالسياسة الدولية والتعليق عليها .

وكانت الترجمات التي نشرت في تلك الفترة تعكس قضايا التحرر والتناقضات التي كانت تعاني منها الامبريالية ، ومثال ذلك ماكانت تنشره عن حركة «ماو ماو» وعن حركات التحرر الافريقية ، كما استحدثت عنواناً هو «عالم مكفهر» أستوحته من ظروف الحرب الباردة التي كانت على اشدها في تلك الفترة بين الشرق والغرب.

في هذه الفترة كانت مصادر الترجمة مقصورة الى حد كبير على الصحف الموالية للغرب ، ولكن رئاسة التحرير والاستاذ محي الدين اسماعيل الذي كان يقوم بالترجمة والتعليق على الاحداث الدولية قد وجدا ان أفضل طريقة هو عرض الموضوع ، لا كترجمة حرفية ، ولكن تستوحى الموضوعات في السياسة الدولية مما تعرضها الصحف الغربية ، نظراً لندرة الصحف التي تمثل الاتجاه المناقض للاتجاه الغربي.

ومما يجدر ذكره ان الترجمة والتعليق الدولي كان بقدر الامكان يتساوقان مع الاحداث التي تركز عليها الجريدة والتي تمثل الخط الاساسي لها . وان العودة الى مانشر تحت عنوان «من صحف العالم» او «عالم مكفهر» وهما البابان الرئيسيان للترجمة والتعليق الدولي، يجد هذا الخط من التساوق الذي كانت قد بدأته «الجريدة» وأكدت عليه بتوجيه من رئاسة تحريرها ، وذلك لعكس كل التناقضات المحلية والدولية .

° ° °

يوميات ... الصراع

نستعرض – فيما يلي من هذه الصفحات – اعداد «الجريدة» ، لنستخلص منها صورة الاجواء التي كانت سائدة في تلك الايام .. وكيف تناولت هذه الصحيفة بالنقد والتجريح حكم السلطة الجائرة آنذاك ، و«الابواب» التي استخدمتها ، منافذ الى الرأي العام . والتي كانت في الحقيقة تحريضاً صريحاً ومؤثراً في جماهير القراء ..

وكانت «الابواب» مدروسة بقدر الامكان ، وطبقاً للامكانات المتاحة في تلك الايام .

اني سأتناول هذا الاستعراض الشامل ، لأحدد منافذ الصلة بين «الجريدة» وقرائها ، ثم أعقب قدر الامكان ، بما استطاعت هذه الصحيفة ان تؤدي من أثر على جمهور القراء والمسؤولين .

ولقد وجدت ، بعد وقفة طويلة ، ان استعراض اعداد «الجريدة» كلها ، من خلال بحث متشعب الاطراف ، قد يكون عسيراً على القراء اولاً ، ثم بعد ذلك قد يكون غير شامل لتصورات «الجريدة» ومحرريها والمسهمين فيها .. لذلك آثرت ان اتّبع طريقة وضع «اليوميات» للجريدة ، حفاظاً على الدقة العلمية اولاً ، والتأريخية ثانياً ، الى جانب سهولة وتيسير المادة للقارئ والباحث .

وسيجد القارئ الكريم ان بعض الاعداد – وهي ضئيلة – لم أشر الى يومياتها ، ومرجع ذلك في الاساس خلوها من الاثارة ، أو لم تكن هناك ردود افعال ازائها لدى جمهور القراء والسلطة .. ولكنني حرصت ماوسعني ان اعمل هذا الثبت الطويل باليوميات استعراضاً لأهم ماتناولته هذه «الجريدة» ، وتثبيتاً لمواقفها الاساسية والثابتة ازاء اهم قضايانا المصيرية ..

انها .. يوميات الصراع مع السلطة .. ومن اجل الشعب .

الأحد ٢٧ أيلول ١٩٥٣ المصادف ١٦ محرم الحرام ١٣٧٣

صدر صباح هذا اليوم العدد الاول .. من «الجريدة».وكان «مانشيت» الصفحة الاولى يحمل عنواناً بارزاً باللون الاحمر يقول : «اسرار الموقف الوزاري.. هل كان المدفعي مخيراً في استقالته؟ !. وفي صفحتها الخامسة نشرت تفاصيل هذا الخبر ، حيث قالت فيه : «يظن الكثيرون ان السيد جميل المدفعي قد رفع استقالته بمحض اختياره وأرادته ، والواقع على غير مايظنون ، فلقد فوتح المدفعي قبل استقالته بالوضع الوزاري ، وقيل له انه سبق ان ابدي رغبته في اعتزال الحكم ، ولكن اولو الأمر قد ألحوا عليه بالبقاء ، الا انهم الان يرون ان في اصرارهم على استبقائه ارهاق له ولايريدون ان يكلفونه فوق طاقته .

وكانت هذه «الاشارة» دليلاً كافياً ، فهمه المدفعي على الفور وقدم استقالته» !

اما افتتاحية العدد فقد كتبها الاستاذ فائق السامرائي رئيس التحرير – بيراعه البارع وبأسلوبه المعروف بالجرأة – تحت عنوان «رسالة الجريدة» شرح فيها اهداف الجريدة وافاقها المستقبلية وخطة مسيرتها – ﴿يجد القارئ الكريم نص هذا المقال على الصفحة (١٠) من هذا الكتاب﴾ .

اما كاريكاتور العدد الاول – فقد رسمه الفنان القدير الاستاذ غازي عبد الله ، والذي استمر مواظباً يومياً في نشر اللوحات الكاريكاتورية السياسية الانتقادية مدة عمر الجريدة – يُمثل الدكتور محمد فاضل الجمالي رئيس الوزراء وبيده مسطرة يشير بها الى سبورة كتب عليها : «العلمو نورن» . وقد جلس الوزراء امام السبورة . وكتب فوق الكاريكاتور : «على الطريقة الاستقرائية» وتحته : «مجلس الوزراء الجامعيين – يعقد اول جلساته» . – ﴿يجد القارئ الكريم الصورة هذه منشورة على الصفحة (١٨٨) من هذا الكتاب﴾ .

وقالت «حكمة اليوم» – الذي احتلت الركن العلوي الأيمن من الصفحة الاولى وداخل إطار : «مقاومة الطغاة من طاعة الله – جيفرسون» .

وفي الركن الايسر العلوي من الصفحة نشرت تحت ركن «وخزات» وداخل إطار مايلي : «عندما وقعت حادثة سجن بغداد المركزي التي ذهب ضحيتها عدد من السجناء الذين كانوا وديعة لدى السلطات الرسمية ، لما وقعت تلك الحادثة المروعة التي هزت الضمير الانساني سارعت وزارة السيد جميل المدفعي الى تأليف لجنة للتحقيق يرأسها احد كبار الحكام ووقع الاختيار على السيد عبد الجبار التكرلي عضو محكمة تمييز العراق ، وكلف وزير العدلية السيد محمد علي محمود لتكليفه بهذه المهمة . فأعتذر المومى اليه عن قبولها ووقع الاختيار على السيد عبد الجليل برتو عضو محكمة تمييز العراق فاعتذر هو الاخر .

وفي جلسة مجلس الوزراء ابلغ وزير العدلية اعتذار المومى اليهما عن قبول هذه المهمة فانبرى السيد جميل المدفعي يخاطب وزير العدلية قائلاً :

– لماذا لم تقل لهما ان هذه ليست رغبتي وحدي بل هي رغبة جميل المدفعي ايضاً ، واعتقد انهما في هذه الحالة يقبلان هذا التكليف؟!

فاجاب الوزير بسذاجة محببة :

– والله يافخامة البك لم أقصر في الامر ، بل قلت لهما ذلك ، حتى انني قلت لهما ان هذه هي رغبة فخامة السيد نوري السعيد أيضاً . فلم يقبلا ! !

وضحك كاتب الجلسة .. ولم يضحك الوزراء .. ولم يتدارك الوزير «زلة اللسان» هذه ، لان الجميع وجدها حقيقة واقعة .. ولكنها مرة المذاق ! !» .

وفي اسفل الصفحة الرابعة ، وتحت عنوان بارز «عم يتسالون ؟» نشرت الخبر التالي :

«يتساءلون عن صفقة الجسرين ، وكيف تمت ، وهل ان السيد علي جودت الايوبي نائب رئيس الوزراء في الوزارة المدفعية السابقة قد حضر جلسة مجلس الاعمار التي تمت فيها هذه الصفقة دون ان يكون من حقه حضورها . لأنه لم يكن عضواً في المجلس ، وان رئيس الوزراء نفسه قد حضرها ، ولامجال لحضور نائبه .. والحكمة هذه ؟ !

وهل ان نائب رئيس الوزراء شوهد في مكتب شركة كتانه قبيل موعد انعقاد الجلسة ؟ !

وهل ان شكري الطويل المدير المفوض لفرع بغداد للشركة المذكورة قد اتصل من نادي دجلة بمركز الشركة الرئيسي في بيروت وابلغه قدومه هو ونائب رئيس الوزراء غداً ؟ ! . وبالفعل سافرا معاً في طائرة واحدة . وعادا بعد بضعة ايام سوية في طائرة واحدة ايضاً ؟ !

وهل ان سعر القطع النادر قد ارتفع في بيروت في هذه السفرة الخاطفة ؟ !» .

وتحت باب «صَدق او لاتُصدق» نشرت الجريدة على صفحتها الرابعة ، مايلي :

«يطلق على السيد توفيق السويدي وزير الخارجية في الوزارةالسابقة لقب «السوربوني» نسبة الى كلية السربون في باريس ، في حين انه لم يحصل من هذه الكلية على اية شهادة مهما كان نوعها ، حتى وان كانت شهادة الليسانس ! !

ولكنه بالرغم من ذلك كله ، فانه يزعم لنفسه التضلع بالدراسات الحقوقية ، ويركبه الغرور لمطاولة اساطين رجال القانون ذوي الشهادات العالميةوالدراسات الخاصة الممتازة» .

وما كادت «الجريدة» تخرج الى النور ، صبيحة هذا اليوم ، حتى تلاقفتها ايدي القراء في كل مكان .. ونفذت من الباعة والمكتبات بعد ساعة .

وانهالت النداءات الهاتفية على الجريدة .. تهنيء .. وتشجع .. وتطالب المزيد من الكشف عن الخفايا والاسرار .. والفضائح .. !

وفي مساء هذا اليوم .. كانت الاندية والمجالس السياسية تتحدث عن «الجريدة» وخطتها في تعرية رموز النظام ، ومدى استمراريتها في ذلك .. ! !

ففي نادي المحامين – وهو ملتقى المحامين والمشتغلين في الحقل القضائي والقانوني – كان الجميع يتحدث عن العدد الاول ، وعن جرأته في معالجة الامور التي تهم الرأي العام . والذي لابد ان يكون على بينة مما يجري خلف كواليس السياسة في هذا البلد . وانه وضع النقاط على الحروف .. كما يقولون !

اما في نادي العلوية – وهو ملتقى مؤيدي الحكومة وطبقة التجار والصناعيين – فقد كان الحديث يجري على وتيرة اخرى .. لقد أوجس الجميع خيفة من خطة هذه «الجريدة» التي خرجت الى الوجود في هذا اليوم .. وهل ستمسهم ، وتمس مصالحهم الشخصية في اعدادها المقبلة ؟ !

الاثنين ٢٨ ايلول ١٩٥٣ المصادف ١٧ محرم الحرام ١٣٧٣

صدر هذا اليوم العدد الثاني من «الجريدة» وكان يحمل في صفحته الاولى عنواناً رئيسياً : «اقرأ على الصفحة الثالثة اول تحقيق صحفي من نوعه – الجريدة في اهوار الشلب» .

اما افتتاحية العدد ، فقد كتبها الاستاذ محمد صديق شنشل تحت عنوان «حول القرض العراقي للاردن – افساد بريطانيا لقضيا العرب» .

واحتل كاريكاتور رسمه الاستاذ غازي عبد الله الركن العلوي الايسر من الصفحة ، وهو يصور السيد نوري السعيد بيده الة العود الموسيقية يضرب عليها ، وامامه صورة موطرة تمثل جون بول «بريطانيا» ، وكتب فوق هذه الصورة : «نوري السعيد .. في مؤتمره الصحفي» وتحتها : «اغنية اليوم : بيدي جرحت ايدي وسموني جريح اليد» . ﴿ويجدها القاريء منشورة على الصفحة (١٨٩) من هذا الكتاب﴾

وفي صدر صفحتها الرابعة وتحت باب «وخزات» وفي داخل اطار نشرت مايلي :

«هل اتاك حديث وزير المعارف الذي حل جمعية مؤلفة خارج العراق بل ومؤلفة في بريطانيا وفقاً للقوانين والانظمة البريطانية ؟! ذلك هو وزير المعارف في الوزارة السابقة السيد خليل كنه الذي لم يكتف بفصل طلاب البعثة العراقية في بريطانيا لمجرد انهم رفعوا عريضة يحتجون فيها على معاملة السجناء السيئة في السجون العراقية . وطلاب البعثة المذكورون لم يقدموا على هذا الاحتجاج الا لانهم تحت تأثير البيئة البريطانية وما تمتاز به من طابع الحرية الفردية وتقديس الكرامة الانسانية والاشمئزاز من الاسلوب البوليسي وطرائق الفاشية في تعذيب السجناء والمتهمين .

وبتأثير هذه الاجواء رفعوا عريضتهم ، فلم ير الوزير الهمام بدأ من فصلهم جميعاً ، ولم يكتف بهذا الاجراء بل عمد الى حل هذه الجمعية وبأمر وزاري من بغداد ! !
وعلى اثر حل جمعية الطلاب العراقيين في بريطانيا طلب وزير المعارف من الطلاب الانضمام الى الجمعية العراقية البريطانية التي يرأسها السيك كنهان كورنواليس سفير بريطانيا في العراق سابقاً والتي تحتل بناية فخمة من بنايات شركة النفط العراقية ، فطوبي للوزير بجمعيته «المنفوطة» ! ! » .
وتحت باب «هل صحيح ؟ !» نشرت الخبر التالي :
«يقال ان وزيراً في الوزارة المدفعية الاخيرة يحمل لقب (صاحب فخامة) استدعى (احد الممثلين الاجانب) الى مكتبه وفاتحه في أمر حصول ولده على وكالة لبضاعة ينتجها بلد ذلك الممثل الدبلوماسي ، وتلكأ الممثل المذكور واعتذر لصاحب الفخامة قائلاً له :
– ان تكليفكم جاء متأخراً ، لان زميلاً لكم في الوزارة ، وهو الاخر صاحب فخامة ، قد فاتحني قبلكم بالامر ، وان الوكالة اعطت لولده هو الاخر ! !
فهل هذا صحيح ؟ ! !»(*)
وتحت باب «عمَّ يتسآءلون ؟» نشرت في نفس الصفحة الرابعة مايلي :
«يتساءلون عن ذلك الوزير من وزراء الخارجية العراقيين الذي قبل شاكراً ممتناً هدية متواضعة من مفوضية شرقية !
والهدية المتواضعة هي عبارة عن سيارة فخمة استوردتها المفوضية المشار اليها بأسمها ، ثم سلمت الى الوزير الهمام الذي اخذ يركبها فينتفخ الاوداج ؟ ! ! » .

اما الصفحة الخامسة من هذا العدد فقد احتل عمودان منها المقالات التي كان السيد روفائيل بطي وزير الدعاية قد كتبها في جريدة «البلاد» سابقاً يهاجم فيها الدكتور محمد فاضل الجمالي .
فتحت عنوان كبير : «الدكتور الجمالي .. بقلم وزير دعايته السيد روفائيل بطي» قالت الجريدة :
«نشرت الزميلة البلاد في اعدادها المرقمة ٣٤٠٠ و ٣٤٠٨ و ٣٤١٤ لصاحبها ورئيس تحريرها السيد روفائيل بطي وزير الدولة لشؤون الدعاية والصحافة نتفاً في الدكتور الجمالي ننشرها فيما يلي لفائدة القراء وبدون تعليق ! ! .
ونشرت «الجريدة» تحت ذلك ، ثلاث مقالات ، كان اولها بعنوان : «تصريح جديد للمعلم الجمالي» . والثاني كان بعنوان : «الجمالي يشتغل بالتصدير الخارجي» والثالث كان بعنوان : «الجمالي يتسلق الجبال» .
وقد احدث نشر هذه المقالات في هذا العدد ضجة مدوية في كافة الاوساط الحزبية والسياسية والحكومية . وتحدث الوزراء انفسهم عن ذلك بشيئ من الاستغراب .. فكيف يصبح وزيراً لدعاية الحكومة من كان بالامس القريب من ألد خصومها ومنتقدي سياسة رئيسها الدكتور الجمالي .. وماذا سيقول الناس بعد ذلك ؟ ! !
اما المقال الذي كان لنشره صدىً مدوٍ في اوساط البلاط الملكي ، فقد احتل ركناً علوياً من الصفحة الخامسة ، والذي نشر تحت عنوان : «على الهامش – مستشار الملك» ، جاء فيه :
«عندما أصرَّ الملك ادورد الثامن (الدوق وند سور) على التخلي عن العرش بغية الزواج من المسز سمبسون اراد ان يستشير بعض اصدقاءه وفي مقدمتهم ونستون تشرشل ، وكان في المعارضة انذاك ، فطلب الملك من

(*) (صاحب الفخامة) هو السيد توفيق السويدي حيث ذهب الى السفير الامريكي طالباً وكالة سيكاير (كمل) الجمل الى ولده (لؤي) فاجابه السفير ان زميله (صاحب الفخامة) علي جودت الايوبي سبقه الى ذلك حيث طلبها لولده (نزار)

رئيس وزرائه ان يسمح له بمقابلة المستر تشرشل ، فرفض المستر بلدوين رئيس الوزراء هذا الطلب . وقال للملك انه بوصفه رئيساً للوزراء فهو المستشار الوحيد لجلالته ، وليس هناك اي شخص مهما كانت صلاته وروابطه بجلالته يستطيع ان يشاركه في مسؤولية تقديم المشورة لجلالته . وفي الواقع ان هذا التقليد الدستوري هو من مقومات النظام الدستوري البرلماني ، اذ ليس لأي فرد مهما كانت صلته بالملك حق المداخلة في شؤون الحكم وتقديم المشورة ، لأنه لايعتبر مسؤولاً عن نتائج المشورة التي يبديها ، في حين ان رئيس الوزراء مسؤولا أمام البرلمان وامام الشعب عن كل مايسفر عن مشورته التي يتقدم بها الى مليكه ، ويحاسب عليها حساباً مادياً ومعنوياً ! !

وهذا التقليد الدستوري هو حجر الزاوية للمسؤولية الوزارية التي تتنافى مع اقحام الاشخاص غير المسؤولين في التدخل بشؤون الحكم عن طريق صلاتهم الخاصة وظروفهم الطارئة ، وهو تقليد يعتبر تجاهله وتجافيه افتئات ليس على حقوق الملك فحسب ، بل على سيادة الشعب باعتباره مصدر السلطات .

وعندما تخلى الملك ليوبولد عن عرش بلجيكا وتنازل لولده الملك بودان انسحب نهائياً عن المداخلة في شؤون الحكم – ولم يبرر لنفسه حق المداخلة هذه بوصفه والداً للملك الشاب – لأنه في عرف النظام الدستوري البرلماني مواطناً عادياً كسائر المواطنين الاخرين الذين يتحتم عليهم الولاء للعرش كأي فرد عادي . وقد كان الملك ليوبولد دقيقاً في اظهار ولائه للعرش ، فكان يسير في المراسيم والحفلات الرسمية وراء الملك ويستقبله ويودعه في غدوه ورواحه ولايظهر في المناسبات الرسمية على الاطلاق ، لأن ذلك من شأنه ان يلقي في روع الشعب البلجيكي انه مازال يعتبر نفسه قيماً على الملك بحكم ابوته عليه ، مما يجعل البلاد وكأنها تحت سيادة ملكين لا ملك واحد ، وفي ذلك مافيه من محاذير تهدد النظام الديمقراطي في الصميم ! ! »

وفي النصف الاسفل من الصفحة الاخيرة من هذا العدد ، نشرت تحت باب «كتاب اليوم – تلخيص الجريدة» العناوين البارزة التالي :

«دي كوري صديق الطبقة الحاكمة يؤلف كتاباً يُمجدّ فيه اسرائيل ويسخر من العرب وينشد لهذه الدولة اللقيطة التوسع على حسابهم»وقد استهلت هيئة التحرير تقديم هذا الكتاب بكلمة موجزة قالت فيها :

«عرف العراقيون «دي كوري» معرفة تامة ، عرفوه وثيق الصلة بسمو ولي العهد عندما كان قائما بوصاية العرش تمتد الى عام ١٩٤١ حيث كان برفقة سموه في الباخرة التي اقام بها بضعة ايام في البصرة . ثم عرفه العراقيون ضابطاً اوفدته وزارة الخارجية البريطانية ليرافق الحملة التي ارسلت الى العراق في ذلك العام ، وهو الضابط الانيق الذي تحدث عنه سومرست دوشير في كتابه «البساط الذهبي» .

وعرفه العراقيون بعد ذلك موظفاً فرضته الطبقة الحاكمة على السكك الحديدية العراقية بغية استفادته هو من المرتب الكبير، لاأستفادتها هي من خبرته ، اذ لايملك من الخبرة شروى نقير .

وعرفه العراقيون ضيف الشرف في حفلات التتويج التي انفرد بالدعوة اليها من بين عدد عديد من البريطانيين الذين خدموا في العراق وبعضهم خدمه باخلاص ، وفي الوقت الذي كان فيه يتمتع بكرم الوفادة وحسن الضيافة في العراق ، في ذلك الوقت بالذات صدر كتابه الموسوم هذا الذي يشيد فيه بأسرائيل ويمجّدها ويسخر من العرب ويحط من اقدارهم .

وأخر ما اغدقه العراقيون عليه من نعم ، ان استخدم الحاكمون نفوذهم على شركات النفط لحملها على استخدامه بمرتب كبير لايحلم به هذا الافاق !

وقد كان المأمول ان يكون هذا الرجل الى جانب العراق ، ان لم يكن بسبب هذه الروابط وضروب الاحسان ، فعلى الاقل بسبب هذه الصلات الشخصية التي تربطه بالحاكمين ، وبالنظر لهذا العطف الذي اسبغه عليه سمو ولي العهد ، وما عرف عنه من «تسامح» ورعاية له ، بلغت حداً كبيراً ، كان يجدر بهذا الرجل

ان يحفظ ذمامها ويستجيب لها من باب العرفان بالجميل على الاقل .

نقول . لقد كان المأمول ان يكون هذا الرجل الى جانب العراق ، ولكنه على العكس من ذلك فقد حمل في كتابه حملات شعواء على العرب سخر فيها من كل مقوماتهم وآمالهم ، ومجدَّ فيه اسرائيل وطالب بتوسعها على حساب العرب .

ويؤسف هذه الجريدة انها لاتستطيع ان تنشر اقواله حرفياً ، لانها لاتريد ان تساهم في الدعاية لاسرائيل ، كما فعل هذا الرجل فتحقق اغراضه ، ولكنها تكتفي بنشر مقتبسات تلقي ضوءاً على دخيلة هذا العاق الناكر للجميل . عسى ان تهيب بالحاكمين الى ان يدركوا ان التساهل و «التسامح» مع امثال هؤلاء مم يشجعهم على الاستهانة بالعرب . لابل على الاستهانة باقدار اولئك الذين يشجعونهم ويظهرون لهم ضروب الرعاية و «التسامح» والتكريم» .

كان لنشر هذين الموضوعين : «على الهامش» و «كتاب اليوم» صدىً عميقٌ ومدوٍ في كافة الاوساط ، لاسيما البلاط الملكي والملتفين حوله والدائرين في فلكه .. !

فقد غضب الامير عبد الاله – ولي العهد – وفار تنوره – كما يقولون – !

فهذه هي المرة الاولى .. بعد تسنم الملك فيصل الثاني سلطاته الدستورية لبلوغه السن القانونية ، وتنحي الامير عبد الاله عن «وصاية العرش» تقوم جريدة عراقية بمهاجمته بمثل هذه الصراحة .. وبهذه الجرأة .. ! !

وفي الساعة العاشرة من صبيحة هذا اليوم رن الهاتف في غرفتي في الجريدة ، فاذا بالاستاذ تحسين ابراهيم – الصديق الحميم للدكتور الجمالي ، مدير الدعاية العام بعدئذٍ – على الجانب الاخر من الخط ..

كان صوته متهدجاً – غاضباً ، عندما طلب مني ان انتظره في مكتبي لأمر هام .

وعندما وصل الاستاذ تحسين الى الجريدة ، كان الاستاذ فائق السامرائي رئيس التحرير لم يصل بعد – كعادته في الوصول الى الجريدة متأخراً .

أبتدرني غاضباً قائلاً :

–ماهذا الذي نشرتموه .. انكم تلعبون بالنار .. كيف تهاجمون سمو الامير عبد الاله ولي العهد بهذه الصراحة .. كيف .. ؟ !

وظل يكرر لفظة «كيف ؟ !» عدة مرات !

قلت له :

– أستاذ تحسين .. قبل كل شيْ ارجو ان يزول الانفعال عنك .. وترتاح قليلاً .. وتشرب الشاي المُهيّل .. وبعدها نتكلم في الموضوع ..

أجاب ، ولازال الانفعال مسيطراً عليه :

– ياراحة .. انتو خليتو راحة إلنا .. ! !

وبعد هنيهة .. جلس ساكتاً ..ليقول :

– شوف اخ احمد .. ارجو ان تبلغ الاستاذ السامرائي بأن الدكتور الجمالي رئيس الوزراء يقول لكم : «اكتبوا ما تشاؤون عنه وعن وزارته ووزرائه ، ولكن بالله عليكم لاتتحارشوا بالوصي ، فانه غاضب ومتألم جداً» !

وعندما وصل الاستاذ السامرائي ظهر هذا اليوم اخبرته بما جرى وحصل ، فاجابني والضحكة تنطلق من شدقه المنتفخ وأهتز لها جسمه المكتنز لحماً ، قائلاً :

– شدعوه ها لثخن .. !

صدر العدد الثالث صباح هذا اليوم . وكان يحمل (مانشيتاً) بارزاً يقول : «نص اتفاق التجاري بين العراق والمملكة الاردنية الهاشمية» كما نشر فيه نص مذكرتي حزب الاستقلال وحزب الوطني الديمقراطي الى ديوان التفسير الخاص حول حل الاحزاب السياسية من قبل قائد القوات العسكرية للادارة العرفية .

وكانت افتتاحية العدد بقلم الاستاذ فائق السامرائي بعنوان «النفط ، النعمة التي انقلبت الى نقمة» – ﴿يجد القارئ الكريم نصه على الصفحة (٣٠) من هذا الكتاب﴾ .

وكان كاريكاتور العدد ، يُمثّل الدكتور الجمالي رئيس الوزراء يحمل بيده اليمنى جاكوج وبيده اليسرى صورة موطرة لستالين يريد تعليقها على الحائط الى جانب صورتمثل «العم سام» امريكا و «جون بول» بريطانيا و «جلال بابار» تركيا . وكتب فوق الكاريكاتور : «هاوي صور» وتحتها : «عرف عن الجمالي الى جانب هوايته في الموسيقى هواية اخرى هي جمع الصور الزيتية» صورة واطار .. والبقية تأتي ! !

وتحت باب «وخزات» نشرت الجريدة في صدر صفحتها الرابعة قائلة :

«كانت قد اهديت الى حزب الاتحاد الدستوري مطابع كلفتها ثلاثون الف دينار ، وقيل ان الجهة التي اهدتها الى الحزب هي (شركة النفط العراقية) ، وقد تم الاهداء على اثر توقيع اتفاقية النفط !

وقد حجزت هذه المطابع مع ماحجز من اثاث وبناية الحزب من قبل قائد القوات العسكرية على اثر حل الحزب مع سائر الاحزاب الأخرى بصورة غير دستورية !

وقد طالب الحزب المذكور باخراج هذه المطابع على اعتبار انها ليست ملكاً للحزب ، بل هي ملك شخص . وقد اخرجت بالفعل والاستعدادات قائمة على قدم وساق لنصبها تمهيداً لعودة السعيد الى ميدان الصحافة ويكون سكرتير تحريره في الجريدة العتيدة هو بالطبع سكرتيره و(مريده) السيد خليل كنه ، والناس تتلهف الى اليوم الذي يقرؤون فيه لمربي الجيل مقالاته الذائعة الصيت عن (العهر السياسي) !»

وتحت باب «هل صحيح ؟ !» نشرت الجريدة التساؤل التالي :

«ان وزير الخارجية السابق الغى مفوضية طرابلس لا لعدم الاحتياج اليها ، بل لان قريبه المعين سفيراً الى باريس اراده ان يضم نفقات مفوضية طرابلس الى سفارة باريس ليشتري بمجموع تلك النفقات اثاثاً يليق لهذا السفير الهام ؟ ! !» .

وكتبت الجريدة تحت باب «في الموقف السياسي» في صفحتها الخامسة عن «الاحتجاج الايراني على الزميلة الكبرى صدى لواء الاستقلال»قالت فيه :

«كانت الزميلة الكبرى (صدى لواء الاستقلال) قد نشرت مقالاً للاستاذ عدنان فرهاد بعنوان «ياجلالة الشاه» عبّرت فيه عن مشاعر العراقيين تجاه التطاول على الدكتور محمد مصدق رمز كفاح ايران وقائد نهضتها الجديد ضد الاستعمار الغاشم . وقد قصد أمس الاول معالي القائم باعمال السفارة الايرانية وبصحبة المترجم للسفارة الى وزارة الخارجية وسلمها مذكرة مرقمة ٤٧٦ مؤرخة ٢٧ أيلول ١٩٥٣ يحتج فيها بأسم حكومته على هذا المقال ، ومما جاء في هذه المذكرة ، مايلي : «لقد نشرت جريدة صدى لواء الاستقلال مقالاً بعنوان (ياجلالة الشاه) استعملت فيه عبارات ماسة ونابية الى جلالة المغفور له رضا شاه الكبير وحضرة صاحب الجلالة الشاهنشاهية» . ثم استمرت المذكرة تقول : «بما ان الذي نشر هذه المواضيع المخالفة للواقع والتي لا اساس لها من الصحة وذلك بلهجة نابية هو خلافاً للمتوقع وينافي الروابط الحسنة السائدة بين الحكومتين والشعبين الايراني والعراقي ، وان الاستمرار على نشر مثل هذه الاحاديث لابد وان يؤدي قهرياً عن نتائج غير

مطلوبة في علاقات الطرفين ، فعليه يرجى بصورة مستعجلة التفضل بالتوسط بمؤاخذة الكاتب واستصدار اوامر مؤكدة للحيلولة دون نشر مثل هذه المواضيع»

وقد نسيت السفارة الايرانية ان المفروض في العراق انه بلد ديمقراطي ، وان حرية الرأي مكفولة بالقانون الاساسي ، وان السفارات الاجنبية ليس من حقها الحجر على الاراء، فنحن نطالب وزارة الخارجية (بالتوسط لمؤاخذة السفارة) على تجاهلها هذه البديهيات الدستورية» .

الاربعاء ٣٠ أيلول ١٩٥٣ المصادف ١٩ محرم الحرام ١٣٧٣

صدر العدد الرابع هذا اليوم .. وفي اعلى صفحته الاولى عنوان «مانشيت» باللون الاحمر : «إقرأ .. على الصفحة الثالثة – استفتاء الجريدة : هل حان الوقت لاعادة النظر في القانون الاساسي العراقي ؟» .

وقد احتلت اجوبة الاستاذ محمد مهدي كبة رئيس حزب الاستقلال ، والاستاذ كامل الجادرجي رئيس الحزب الوطني الديموقراطي – الصفحة الثالثة .

فقد كانت «الجريدة» قد وجهت استفتاء لطائفة من زعماء الاحزاب وقادتها واساتذة الفقه الدستوري في كلية الحقوق ، تسآلت فيه : «أيهما اجدى : تعديله ، أم تبديله ، وماهي الاسس التي يتناولها التعديل أم التبديل ؟» .

ونشرت في وسط هذه الصفحة صورة كاريكاتورية تمثل الدستور مقيداً بسلسلة حديدية وقيود قفلت بقفل كبير ، وألسنة النيران تتصاعد من حوله .

اما افتتاحية هذا العدد فقد كتبها الاستاذ محمد صديق شنشل تحت عنوان : «الطوارئ بعد الاحكام العرفية» – ﴿يجد القارئ الكريم نصه على الصفحة (٣١) من هذا الكتاب﴾

وكان كاريكاتور العدد – يُمثّل غولاً يشبه «جون بول» – بريطانيا – وحزامه كتب عليه ((I. P. C)) .
وحوض امامه ممتلئ بدماء ابناء الشعب ، وكتب فوق الصورة : «شركات النفط الاحتكارية» .
وتحتها : «الغول (دراكولا) ..مصاص الدماء» !! ﴿الصورة على الصفحة (١٩٠) من هذا الكتاب﴾ .

اما «وخزات» هذا العدد ، فقد جاء فيها :

«قال السيد روفائيل بطي صاحب الزميلة «البلاد» الغراء لأحد خلصائه قبل صيرورته وزيراً، بأنه لن يوقف جريدته «البلاد» مهما كلفه الامر ، ومهما اعترضته من عقبات ، وانه لن يعيد خطأه السابق في ايقافها عن الصدور ؟ . وعندما ابدى صديقه شكه من ذلك، لان مثل هذه الامور متروكة للقدر ، غضب الزميل الكريم وقال بحدة : ان جريدة البلاد لن تقف عن الصدور الا في احد حالتين : تعطيلها من قبل الحكومة ، او في حالة موتي ، ولم يذكر ما اذا كان الموت مادياً أم سياسياً .. !!

وها ان الزميلة البلاد الغراء قد توقفت عن الصدور ، ولم توقفها الحكومة ، وهوبحمدالله حي يرزق ، فهل نكث الزميل الصديق بوعده الذي قطعه لرفيقه ، أم ان القدر حقق الشق الأخير من هذا الشرط .. ؟ !

فالموت السياسي اشد إيلاماً للاصدقاء من فقد اعزائهم اذا ما اختارهم الله الى جواره .. وقى الله الصديق بطي من المغيبات ، ومن الموت السياسي .. !! » .

وتحت «عمَّ يتساءلون ؟ » نشرت الخبر التالي :

«يتساءلون عن القرار الذي اتخذته مؤخراً لجنة التموين العليا بمنع تصدير «شيش الحديد» الى الخارج ، وعما اذا كان هذا القرار قد جاء وفقاً لرغبة احدى الشركات التي تختص في صنع الشبابيك والابواب الحديدية ،

والتي كان لها علاقة بأحد الوزراء الحاليين ، اذ انه كان يترأس مجلس أدارتها ؟ !.. وان هذا الاجراء سيتيح للشركة فرصة واسعة وثمينة للتحكم في اسعار الحديد وشراءه باسعار بخسة !!! » .

وتحت «صّدق او لا تُصدق» نشرت الخبر التالي :

«ان متصرفاً من متصرفي الالوية ، المفروض فيهم حفظ الأمن والنظام واخلاد الهدوء والسكينة في ربوع لوائه قد نظم مظاهرة ، وقامت هذه المظاهرة بالفعل ، وقد طلب من وزارة الداخلية نفقاتها فصرف له (خمسون ديناراً) من المخصصات السرية المرصدة في ميزانية الوزارة ، فوجدها لاتكفي بالغرض المطلوب ، فأعطى خمسين اخرى من المخصصات السرية المرصدة في ميزانية مجلس الوزراء !!» .

الخميس ١ تشرين الاول ١٩٥٣ المصادف ٢٠ محرم الحرام ١٣٧٣

صدر صباح هذا اليوم العدد الخامس .. وكان (مانشيت) الصفحة الاولى باللون الاحمر يقول : «أقرأعلى الصفحة الخامسة : قرار ديوان التفسير الخاص حول حل الاحزاب وبطلان قرار الحل» .

اما كاريكاتور هذا العدد ، فيمثل نوري السعيد وصالح جبر في زورق وقد اعتلى الصاري خليل كنه ، بينما وقف «جون بول» – بريطانيا – وخلفه العلم البريطاني على الشاطئ ينتظر وصول الزورق بمن فيه ، وقد كتب فوق الكاريكاتور : «الصلح سيد الاحكام» وكتب تحته : «مازالت المساعي مبذولة لاحلال الوئام والصفاءبين السيد نوري السعيد والسيد صالح جبر» وكتب تحتها مباشرة : «اغنية اليوم :

على شط بحر الهوى رسيت مراكبنا
«جونبول» جمعنا سوا احنا وحبايبنا

﴿يجد القارئ الكريم هذه الصورة على الصفحة (١٩١) من هذا الكتاب﴾ .

وعلى الصفحة الثالثة نشرت القسم الثاني من الردود التي وصلت الى الجريدة حول «اعادة النظر في القانون الاساسي العراقي» وكانت الردود من الاساتذة : محمد صديق شنشل أمين السر العام لحزب الاستقلال ، وحسين جميل عضو الهيئة المركزية للحزب الوطني الديمقراطي ، والدكتور عبد الله البستاني استاذ القانون الدستوري بكلية الحقوق .

ونشرت في صفحتها الخامسة نص قرار ديوان التفسير الخاص بشأن الاحزاب . وقد جاء في العناوين : «الديوان يرى ان الحل لايدخل ضمن صلاحيات قائد القوات ، وفي حالة الغاء الاحكام العرفية تعود الاحزاب الى ماكانت عليه قبل بيان القائد ولايعتبر بيانه منهياً للشخصية الحكمية» و «مدير المالية العام المخالف الوحيد في هذا القرار .. احمد السعدي بين (الحل) و (الانحلال) !! » .

وفي باب «وخزات» نشرت مايلي :

«حدثني (تاجر معروف) عن مأساته يقول : كانت احدى الشركات العالمية قد رغبت في ان يكون وكيلها في المشاريع الكبرى التي تدخل مناقصتها ، وقبل ان تتخذ قرارها الحاسم اراد التأكد مقدماً عن سير الامور في العراق وعما اذا كان لبريطانيا نفوذ في توجيه هذه المناقصات لمصلحة الشركات البريطانية ، وهل ان مايشاع عن الرشوة السائدة صحيح أم لا ؟ !

فأجابها التاجر (بأمانة) على قدر ماتوصل اليه علمه ، موضحاً بانه فيما يتعلق بالنفوذ البريطاني ، فان المناقصات الكبرى خاضعة للرقابة العالمية لذلك ليس في وسع بريطانيا التأثير في هذا الباب . اما عن تفشي الرشوة فأنها بالغة ما بلغت في العراق فانها لاتمتد الى هذا الجهاز الرقيب للمناقصات العالمية !

وبعد هذه التطمينات وافقت الشركة على الدخول في احدى المناقصات الكبرى ، وجرى ما جرى ، وشاع ماشاع ، واذا به يتلقى بالبريد الجوي المسجل كتاباً يعزله عن الوكالة ، وتعزيراً له على خديعته للشركة – على حد تعبيرها في هذا الكتاب – لأنها تأيد لها ان في العراق طريقان معبدان : طريق المال ، وطريق الجهال ... وعلى أثر عزله اختارت الشركة لها ذلك الشخص الكفء الذي يتوافر له المال والجهال ، وهي مؤمنة بفوزها المحقق ! » .

وتحت عنوان «نزاهة الحكم في العراق امام القضاء – تكذيب خبر» نشرت مايلي :

«ذكر جريدتا (الدفاع والجريدة) في عدديهما الصادرين في ٣٠ /١٩٥٣/٩ ان لجنة التموين العليا قد قررت اخيراً منع تصدير (شيش الحديد) الى خارج العراق ، وان هذا المنع قد جاء تحقيقاً لرغبة احدى الشركات المحلية .

وقد علمنا من الجهة الرسمية المختصة ان هذا الخبر مختلق من اساسه لان لجنة التموين العليا لم تعقد اي اجتماع منذ تأليف الوزارة الحاضرة . وان منهج الاجتماع المتروك لها من الوزارة السابقة لايحتوي على مادة (شيش الحديد) .

هذا وان عضو الوزارة الذي ارادت الصحيفتان المذكورتان مس نزاهته بهذا الخبر المكذوب قد اقام الدعوى الجزائية عليهما.

محمد بشقة

و . مدير الدعاية العام

الجريدة : ان تعليقنا على هذا التكذيب سيكون في ساحة القضاء» .

وتحت عنوان «شكر وامتنان» نشر الاستاذ فائق السامرائي رئيس التحرير في هذا العدد ، وبعد مرور خمسة ايام على صدور الجريدة ، مايلي :

«ارى لزاماً عليّ ان اتقدم بأسمي وبأسم اسرة (الجريدة) بوافر الشكر وعظيم الامتنان لكافة الزملاء المحترمين على كريم عواطفهم ونبل مشاعرهم وفيض احاسيسهم . واني لأسأل الله تعالى ان يوفق الجريدة لأن تكون عند حسن ظن هذا الشعب الذي آلت على خدمته ، وان يُمكّنها من اداء رسالتها في اشاعة المفاهيم الديمقراطية في البلاد ، وجعل الشعب مصدراً للسلطات ، واقامة حكومة الشعب من الشعب والى الشعب وللشعب، بالرغم من استغلال المستغلين ، وجشع الانتهازيين الطامعين ، وبذلك يتحقق مبدأ الاستقلال الذي أمنا به وكافح من اجله من سبقونا الى الايمان بكل تجرد واخلاص – وانا انشاء الله على الدرب لسائرون» .

الاحد ٤ تشرين الاول ١٩٥٣ المصادف ٢٣ محرم الحرام ١٣٧٣

صدر صباح اليوم العدد السابع .. وكانت افتتاحيته بقلم الاستاذ فائق السامرائي تحمل عنوان «التطهير – بعض اعضاء لجان التطهير .. في حاجة الى تطهير» . وقد جاء في هذا المقال : « .. ومن يطلع على اسماء بعض اعضاء لجان التطهير لا مفر له من ان تمتلكه خيبة امل ، لأن هؤلاء هم انفسهم في حاجة الى تطهير ، وان هذا البعض يجب ان يكون في رأس قائمة التطهير ..» ! – ﴿ويجد القارئ الكريم نص هذا المقال على الصفحة (٣٥)﴾ .

اما كاريكاتور العدد ، فيمثل مظاهرة يقودها السيد خليل كنه وجماهير الاقطاعيين يحملون السيد نوري

السعيد، وقد حملت لافتة مكتوب عليها «ماذا تريدون ؟» وكتب فوق هذه الصورة «مظاهرة حزب الأكثرية» وتحتها « – ماذا تريدون ؟ ! – نريد سقوط وزارة الجمالي تا ... تسقط » (الصورة على الصفحة (١٩٢).

وتحت باب «وخزات» نشرت الجريدة مايلي :

«ورد كتاب الى وزارة الخارجية من الامانة العامة لجامعة الدول العربية تطلب فيه اعداد احصائية بعدد القوات البريطانية الرابضة في العراق وعن مؤسساتها الموجودة فيه وسائر المعلومات التي تتوافر لدى الحكومة العراقية في هذا الباب .

والحكومة العراقية حيرى ، لاتدري بماذا تجيب ، وكيف تواجه هذا السؤال المحرج الدقيق .. اذ انه تعوزها هذه المعلومات ، فهي لاتعرف شيئاً عن قوات الحليفة ! ! الرابضة في بلادنا ، ولا عن وحداتها . فهي تجهل كل شيئ . تماماً مثل الامانة العامة لجامعة الدول العربية .

ذلك لان الحكومة العراقية منذ ان وضعت حرس المطارات على الرف ، اصبحت الحبانية والشعيبة جزيرة في وسط صحراء العراق تتمتع بالاستقلال الناجز ، وهي جزء من صميم الجزر البريطانية ، وان مايجري فيها يعتبر سراً من الاسرار العسكرية مثل اسرار الذرة ! !»

وتحت باب «هل صحيح !» نشرت مايلي :

«ان وزير المعارف السابق قرر تدريس كتب اللغة الانكليزية التي الفاها احد المدرسين للمدارس الابتدائية الرسمية دون ان تعرض هذه الكتب على اللجنة المختصة لتقرير صلاحيتها .

وقد التجأ الوزير الى هذا الاجراء الشاذ لعدم ضمان موافقة اللجنة المختصة على تقرير الكتب موضوعة البحث فيما لو عرضت عليها .

ويقال ان السبب في ذلك هو عزم الوزير على مكافأة المدرس المذكور مكافأة تقابل (الخدمات الخاصة) التي قدمها له اعترافاً بالجميل !»

وتحت باب «على الهامش »قالت الجريدة :

«يجد القراء على الصفحة السابقة من عدد اليوم قائمة كاملة بالمطبوعات الممنوعة والمصادرة وهي قائمة طويلة ضمت حتى الكتب التي تزخر فيهاالمكتبات في كل بلد من البلدان المناوئة للشيوعية بما فيها امريكا التي يرتفع فيها كل يوم صوت (مكارثي) مطالباًباحراق هذه الكتب .

وهذه القائمة تذكرنا بمحنة الفكر التي اجتازها العالم في اعقاب القرون الوسطى ، عند بدأ النهضة الاوربية حيث كانت (البابوية) تصادر كل كتاب حديث وان لم يكن له علاقة بالدين ، وكل بحث جديد في اي فرع من الفروع العلمية من فلسفة واقتصاد وغير ذلك .

ولما تضخمت قائمة الكتب الممنوعة بشكل لم يعد في وسع الناس الاحاطة بها بصورة كاملة ، فقد تقدم احد الاساقفة باقتراح الى قداسة البابا يطلب منه اعداد قائمة بالكتب المسموح قراءتها ، لان ذلك اسهل للمراجعة ولاحاطة اتباع الكنيسة البابوية لان عددها اقل بكثير من عدد الكتب الممنوعة .

وعسى ان تقوم الحكومة باتباع هذه التوصية التي تقدم بها (الاسقف) المذكور ، فتوعز الى مدير الدعاية العام لاعداد قائمة متواضعة تبدأ من (القراءة الخلدونية) وتنتهي بكتاب (قصة بني حمدان والزناتي خليفة) وهي كتب لاتزيد على اصابع اليدين عدا ! !» .

الاثنين ٥ تشرين اول ١٩٥٣ المصادف ٢٤ محرم الحرام ١٣٧٣

صدر صباح هذا اليوم العدد الثامن من الجريدة .. وكانت ابرز ما فيه الصورة القلمية التي نشرت في

الصفحة الرابعة تحت عنوان «وكر شيوعي .. في مجلس الاعيان» : وقد جاء فيها :

«على منضدة مستطيلة في مكتبة مجلس الاعيان جلس الوزراء «المحالون على المعاش» يتحدثون بعصبية ظاهرة ، وقد القيت منهم غير بعيد «الجريدة» ولم تكن هي مبعث عصبيتهم وحدها ، بل «الحرمان» هو العامل الاول .. الحرمان من ذلك الكرسي المسحور الذي كان يخال اليهم انه سيحمل اجسامهم المترهلة الى الابد .. الى يوم يبعثون .. انهم لايطيقون فراقه .. وكانوا يتصورون انه هو الاخر لن يقوى على فراقهم .. اما اليوم فهاهم يستجمون من عناء «البطالة» في قاعة المكتبة بمجلس الاعيان .

وجلس (الوزير الاحمر) على المنضدة يكاد يحتضنها وكأنها منضدة من مناضد الصيارفة في شارع السموأل .. وخيّل اليه انها حافلة بالذهب الرنان ! وكان يختلس النظر من وراء نظارته السميكة الى زميل اخر له جلس الى المائدة فغاص ورائها ، فلم يظهر ما يشعر الجالسين بوجوده الا دخان سيكارته المتصاعدة في اجواء الغرفة .

بينما (اصطفى) اخر لنفسه مكاناً قصياً من الغرفة ، وهو ينظر الى حيرة هؤلاء الذين كانوا وزراء بالأمس ، فلم تقوا اعصابهم على مفارقة الكرسي المسحور ، وبين الفينة والفينة يفتر فه الذي حنا عليه انف ضخم كبير - يفتر ثغره عن (ابتسامة صفراء) وكأن لسان حاله يقول : (المصيبة اذا عمتّ هانت) ، فلم يعد هو الوحيد الذي يتلقى سهام الناقدين - وقد اخذ الوزراء يتناقشون حول التكييف القانوني للدعاوي المقامة على (الجريدة) - وعما اذا كانت كلمة (يقال) تفيد التخصيص والتحديد أم التشكيك ، الى غير ذلك من البحوث القانونية التي كان (القانوني الاحمر)فارسها المجلي ... وكانت مناقشتهم مستمدة -كما هو حالهم - ليس من النصوص القانونية .. بل من نصوص رغباتهم واهوائهم .. تماماً كما يفعلون في مناقشات مجلس الوزراء !

وبعد هذه (المقدمة القانونية) أنبرى (الوزير الاحمر) يتحدث عن فساد النظم الديمقراطية في العالم ، وان النظام الشيوعي هو خير الانظمة لانه لا يجيز حرية الرأي .. ثم صرخ بأعلى صوته : «ماذنب هذه الملايين التي تقتل ؟ .. وما ذنب هؤلاء الضحايا الذين يقدمون ارواحهم من اجل نظام فاشل فاسد يسمونه الديمقراطية .. حرية الرأي .. ماهذه السخافة .. حرية الصحافة .. هذا النظام الديمقراطي الفاسد !!» !!

وقد اعتذر مخبرنا المحلي لأنه لم يستطع ان ينقل الينا ماقاله هذا (الوزير الهمام) حرفياً ،لأنه كان يهدر كالسيل . وقد وعدنا هذا المخبر اننا سنجهزه في المرة الثانية بآلة تسجيل تساعده في اداء مهمته اذا وافق صاحب الندوة في مجلس الاعيان على نصبها .

وظل الوزير الضليع يهدر في شجب النظام الديمقراطي وامتداح الشيوعية على النحو الذي تطالعنا به (القاعدة) ونشرات رابطة الشيوعيين الاحرار . واننا نرى ان نلفت نظر السيد بهجت العطية الى هذا الوكر الشيوعي في مجلس الاعيان لمراقبته ، حتى اذا تأيد له صحة مانقول قام بواجبه في (كبس) هذا الوكرالشيوعي» .

وقد أثارت هذه «الصورة القلمية» ضجة في الاوساط السياسية والبرلمانية ، وهدد السيد «توفيق السويدي» باقامة الدعوى على الجريدة وقال لاصحابه بانه هو المقصود بـ (الوزير الاحمر) . اما «مصطفى العمري» الذي قالت عنه (الجريدة) بانه (اصطفى) لنفسه مكاناً قصياً ، فقد سكت على مضض ، ولم يحرك ساكناً ، كعادته !!

الثلاثاء ٦ تشرين اول ١٩٥٣ المصادف ٢٥ محرم الحرام ١٣٧٣

صدر صباح اليوم العدد التاسع من الجريدة .. وقد اعتبر هذا العدد (تأريخياً) ، لان مانشر فيه تحت باب

«هل صحيح ؟!» قد اثار ضجة مدوية في كافة الاوساط .. وجرت بعد ذلك المحاكمات التي عرفت بـ (احدهم) والتي تناولت نزاهة الحكم بكل جرأة وشجاعة !

فعلى الصفحة الرابعة من هذا العدد ، نشرت الجريدة تحت ذلك العنوان «هل صحيح ؟!» وداخل إطار بارز الخبر التالي :

«هل صحيح ان مجلس الاعمار قد قرر احالة تعهد تبليط طريق دوكان الى شركة لبنانية بمبلغ يزيد ٤٥ ألف دينار على العرض الذي قدمته شركة عراقية . وان (احدهم) تقاضى عمولة قدرها عشرة آلاف دينار وسافر الى بيروت ترويحاً للنفس واقام في دار الضيافة الخاص المعدّ من قبل هذه الشركة اللبنانية ؟» !

وكان قد طلب اليّ مساء امس الاستاذ فائق السامرائي رئيس التحرير ان اقرأ الخبر الذي كتبه .. وعندما قرأته بأمعان ، قلتُ مستغرباً :

– ومن يكون «احدهم» ؟!

قال مبتسماً :

– كنت اظنك قد عرفته ، بعد قراءة هذا الخبر ؟!

أجبتُ : وأنىَّ لي ان اعرف «احدهم» من بين هؤلاء «الكثيرين» هل هي «حزوره» ياابا نزار ؟!

قال – ومسحة من الجد قد هيمنت على ملامحه :

– انه .. جميل المدفعي !

وذهبتُ مسرعاً نحو مكتب الاستاذ غازي عبد الله – الرسام الكاريكاتوري المبدع – الذي يقع في شارع المتنبي انذاك – وعلى مقربة من ادارة الجريدة ، وقلت له :

– اريدك – ياابا فيصل ان ترسم بريشتك كاريكاتوراً يمثل شخصاً بديناً يشبه في جسمه جميل المدفعي ويتسلم بيديه كيساً فيه (١٠٠٠٠) عشرة الاف دينار ، وضع علامة استفهام على وجهه ، لنكتب فوق هذا الكاريكاتور : «من هو ..؟!» وتحته «احدهم ..!» .

وفعلاً ، وعلى طريقته المميزة ، وبسرعة ، رسم ذلك الكاريكاتور .

ولكننا لم ننشره في عدد اليوم .. انتظاراً لما سيحدثه نشر هذا الخبر من ردود فعل لدى «الطبقة الحاكمة» .. وعندئذٍ سيكون لنشره مغزى ومعنى !.. ونحن بانتظار ماستسفره الايام من احداث .

وكان الكاريكاتور الذي نشر في عدد اليوم ، يحمل عِنواناً «مشروع معاهدة» وهو يصور السيد نوري السعيد يغادر الى لندن ويسأله مأمور الكمرك : هل في حقيبتكم اشياء ممنوعة ؟!

فيجيبه السيد السعيد : لا .. موهسه .. بالرجعة !

اما افتتاحية هذا العدد فقد كتبها الاستاذ فائق السامرائي وكانت حول «الاحكام العرفية» التي اصدرت الحكومة ارادة ملكية بالغائها مساء أمس .

وفي باب «وخزات» قالت الجريدة عن زيارة الدكتور الجمالي الى دار الاذاعة :

«فوجئ موظفو دار الاذاعة اللاسلكية بزيارة خاطفة قام بها رئيس الوزراء الى تلك الدار ، وبعد ان قام بجولة في الاستوديوهات طلب من كافة موظفيها ان يجتمعوا في احدى الغرف الكبيرة ليلقي عليهم كلمة !

ومثل الموظفون كافة امام رئيس الوزراء ، وهم يضربون اخماساً باسداس ، فمنهم من قيل اليه ان الرئيس سيطلب اجراء تغيير اساسي في الاذاعة وبرامجها ، واخرون قالوا : لا ، بل انه سيحاول تقوية المنهاج الغربي فيها بالنظر لما عرف عنه من هواية للموسيقى الغربية ، خاصة (الكلاسيك) منها ..!

فتنحنح الدكتور الجمالي وقال :

– أريد منكم يومياً ان تعزفوا لنا اسطوانة «بغداد .. يابلد الرشيد» .

وامتثل الموظفون لهذا الامر الوزاري .. وهاهم يشنفون اسماع الناس كل يوم بهذه الاسطوانة ، بينما يكون الدكتور الجمالي في وقت عزفها يستمع الى معزوفة «تشايكو فسكي» او «سمفونية بتهوفن» !

الاربعاء ٧ تشرين اول ١٩٥٣ المصادف ٢٦ محرم الحرام ١٣٧٣

صدر صباح هذا اليوم العدد العاشر . وكانت افتتاحيته بقلم الاستاذ محمد صديق شنشل ، تحت عنوان : «شغب .. الرجعيين» هاجم فيها الاستاذ شنشل الرجعيين الذين اتخذوا الحكم «مهنة» لهم «ومنهم من اتخذها وسيلة للاثراء غير المشروع عن طريق السحت الحرام الذي نزل بسمعة العراق الى الدرك الاسفل ، الذي لايمكن ان يتجاهله وان يمتنع عن الخجل منه الا امثال هؤلاء الرجعيين» .

اما كاريكاتور العدد ، فيمثل الدكتور الجمالي وبيده مسطرة ، وقد وقف امامه الوزراء كتلاميذ صغار . وكتب فوق الصورة «افشاء ، اسرار مجلس الوزراء» . وتحتها : «المعلم الجمالي يُعزّر طلابه (وزراءه) المذنبين» .

وتحت : «هل صحيح ؟» نشرت الجريدة في وسط صفحتها الرابعة وتحت اطار بارز مايلي : «ان (كبيراً) يشغل منصباً (دقيقاً) قد أجر داره العائدة له وهي تتألف من طابق واحد الى شركة النفط العراقية بمبلغ لايقل عن الف دينار ، وانه أخلى الدار المذكورة ، وانتقل الى دار اخرى قدمها له صديق من اصدقائه (عربوناً) لاخلاصه ووفائه ؟!!» .

وتحت «صورة قلمية» نشرت على صدر صفحتها الخامسة من هذا العدد بعنوان «أسسوا لهم (غروبي) ..» قالت فيه : «كان المرحوم المسيو غروبي السويسري بعيد النظر ، فقد اكتشف ان عدد الوزراء في مصر اخذ يتضخم عاماً بعد عام ، وان السادة الذين يصبحون وزراء لايقبلون العودة الى مزاولة اعمالهم الاعتيادية ، لان التقاليد اضفت عليهم طابعاً من الوقار ، لم يكن مألوفاً لديهم ، فعمد الى تأسيس اول (غروبي) في شارع سليمان باشا ، خصص زاوية منها لاصحاب المعالي السابقين والمحالين على الاستيداع . وهكذا يلاحظ المراقب ، وهو داخل الى (غروبي سليمان) او (غروبي عدلي) طائفة من اصحاب الشوارب والكروش جالسين في شبه دائرة ، يقضون اوقات الصباح في ثرثرة لانهاية لها ، فمنهم من يتولى نقد الوزارة القائمة ، ومنهم من يتعرض من طرف خفي الى ابعد من الوزراء ، وقد انضم الى هذه الحلقة في السنوات الأخيرة طائفة من الوزراء الشباب الذين خرجوا على احزابهم ومبادئهم ، مفضلين جاه اليوم على مجد الغد ، وهذا القسم الأخير ، عادة يكون أكثر اندفاعاً في التهريج ، وأقل ضبطاً للنفس ، فتراه يندفع في تهديد الوزارة على اكواب الشاي ، كاندفاع الطائرة النافورية في الانقضاض على هدفها ، فيستمر على هذا الحال الى ان يتصدى له (الكارسون) بواقع حاله ، عندما يطالبه بدفع حصته من قائمة المرطبات التي كانت مسرحاً لبطولته المزيفة .

ولما كان عدد الوزراء والمستوزرين في العراق المحالين على الاستيداع منهم ، اخذ بدوره يتزايد بكثرة ، فقد اصبح من الضروري ان يؤسس لهم نادٍ صباحي يجمع شملهم كمشروع (غروبي) ، يتبادلون فيه الاشجان من فعل الزمان ، كشأن العاطلين في المقاهي ، وبذلك يوفرون على السيد (شويليه) مدير عام مجلس الاعيان هذه الدردشة والاحاديث التافهة المملة التي يتسمع اليها كل يوم مكرهاً» .

الخميس ٨ تشرين اول ١٩٥٣ المصادف ٢٧ محرم الحرام ١٣٧٣

صدر صباح اليوم العدد الحادي عشر ، وكان ابرز مافيه (الصورة القلمية) التي نشرت على الصفحة الرابعة بعنوان : «القزم .. والجريدة» والتي جاء فيها :

«قال له رفيقه : هل قرأت (الجريدة) اليوم ، وهل راقت لك مواضيعها واخراجها ؟! .. فتمتم هذا القزم الضئيل قائلاً : لننتظر العدد الخامس . قال ذلك في وقار مصطنع يليق بمنصبه الجديد الذي انتظره طوال هذه الاعوام ، والذي من اجله فارق صحبه ، وتنكر لمبادئه ، واستهان باقدار نفسه ! مثل اقدار الاخرين . وقد اجتازت (الجريدة) عددها الخامس ، فاذا بها تسير سيراً حثيثاً الى التكامل ، لانكوص فيه ، واذا بها تكون (سلوى) لهذا القزم المغرور يقضي بها فراغ يومه الذي يقضيه في احتساء فناجين القهوة وقراءة الصحف (يعدد اياماً ليقبض راتباً) ، فهو اليوم بمنصب وزير بلا وزارة لشؤون المقاهي والعاطلين . ففاجأه رفيقه ذات يوم يسأله كرة اخرى رأيه في (الجريدة) وقد اجتازت عددها الخامس والتاسع ، فلاذ بالصمت ، صمت صبي يتمشيخ ، وعاد الى الصحف المكدسة امام منضدته يقضي بها سأم بطالته المملة ، ونهاره المثقل الخطى الذي يسير وئيداً رتيباً .

لقد كانت (الوزارة) دوماً حلماً لذيذاً يداعب خياله ، وها قد تحقق هذا الحلم الذهبي ، ولكنه بالرغم من ذلك كله فان أتوناً يغلي في اعماق نفسه ، وصوتاً يقرع اسماعه صادراً من الاعماق ، ترى هل هو تبكيت الضمير ، أم شعور بالضعة ، أم هو جماع هذا وذاك ؟!!

ان الذين تبلد احساسهم واعماهم الجاه الزائل عن (المقاييس) و (المعايير) لايعرفون تبكيت الضمير بل يشعرون دوماً بمركب النقص . وقد بلغ هذا في صاحبنا الذروة فهو يستحق العطف .. لا بل يستحق الرثاء»

وفي المساء دارت في الاندية السياسية تساؤلات عن من هو المقصود بـ (القزم) .. ولم تمض ساعات الليل الاولى حتى عرفه الجميع .. انه (صادق كمونه) !

الجمعة ٩ تشرين الاول ١٩٥٣ المصادف ٢٨ محرم الحرام ١٣٧٣

صدر صباح اليوم العدد الثاني عشر ، وكانت افتتاحيته بقلم الاستاذ فائق السامرائي بعنوان : «تهديد .. جامعي !» حمل فيها على كلمة احد الوزراء الشباب التي القاها من دار الاذاعة والتي تضمنت «تهديداً صريحاً حول اعادة اعلان الاحكام العرفية ثانية ، اذا مانشأت ظروف مماثلة لما حصلت في الماضي عندما أعلنت .. وهذا تهديد لايخال ان احداً من الذين اطلعوا على الاحداث التي أدت الى اعلان الاحكام العرفية يبرره او يراه مستساغاً ، فالاحكام العرفية انما اعلنت في البلاد لفرض نظام بوليسي ارهابي ، وان كل ماوقع مما ادى الى اعلانها ، كان وفق خطة محكمة التدبير للوصول الى هذه النتيجة» .

وكانت «حكمة اليوم» التي تحتل الركن الايمن العلوي من الصفحة الاولى من الجريدة ، تقول :
«عبيد للاجانب هم ولكن .. على ابناء جلدتهم أسود» للشاعر الكبير الرصافي .

اما كاريكاتور العدد ، فيمثل الدكتور الجمالي يمشي على حبل بين قمتي جبل ، حافي القدمين ، يحمل قضيباً في رأسه كتلتين حديديتين ، كتب على احدهما «القوى الهدامة» وفي الاخرى «القوى الرجعية» وكتب فوق هذه الصورة : «خطاب الجمالي على عمداء الكليات» وتحتها : «بريشة رسام الجريدة الكاريكاتوري» .

وفي باب «يوميات» الذي يحتل العمود الاول من الصفحة الرابعة فقد نشر مقال عن «نزاهة الحكم» جاء فيه : «تطالعنا بعض الزميلات بين آونة واخرى بأنباء دعاوى مقامة على هذه الجريدة بسبب مانشرته وتنشره عن فساد اجهزة الحكم في هذه البلاد . وهذه الدعاوى المزعومة نسمع بها دون ان نراها ، وهي جعجعة ، لاطحن وراءها . وفي الواقع ان نزاهة الحكم في العراق قد لاكتها الالسن ، وتحدث بها الركبان ، وتندّر بها الناس في مقاهيهم وفي مجتمعاتهم العامة ، واصبح من مصلحة هذه البلاد ، ان تكون موضوعاً يحسم فيه القضاء ، ويقول كلمته ، وهذا مانحن نرجوه ونحرص عليه . فأن من صميم عملنا السياسي ومسؤولياتنا

الصحفية ان نسوق هذه القضايا الى القضاء لتوزن «بميزان» العدل حتى يعرف الناس ان ما يتحدثون به ويتندرون ، انما هو مأساة الحكم في العراق . ولن يكون موقف الجريدة في سوح القضاء ، موقف «الدفاع» عن قضايا معينة ، بل سيكون موقف «الاتهام» عن مشكلة مستعصية في هذه البلاد هي مشكلة «نزاهة الحكم» من حيث العموم ، ولن نترك شاردة ولا واردة في هذا الباب الا وضعناها امام القضاء العادل ، وعلى مسمع الرأي العام الذي لانشك في انه سيتابع باهتمام هذه المحاكمات ، لانها تتعلق به في الصميم .. اننا لننتظر اليوم الذي تتمكن فيه هذه الجريدة من نشر قصة نزاهة الحكم بكاملها على ملأ الناس ومن على منبر المحاكم ، ليستمع الناس الى قصص خيالية ، وصفقات مريبة ، ماكان أحد منهم ليتصور انها تحدث في بلد ، مهما بلغ فيه الانحلال الخلقي ، ومهما كان فيه «غول» الفساد قوياً نامياً .

ومجلس الاعمار ، كان مثار الاتهام من قبل الناس كافة ، وماقيل عنه في عمره القصير ، يعادل ماقيل بحق جهاز الحكم الفاسد طيلة هذه السنوات التي مرت . وان هذا المجلس الذي يضم عدداً من المفصولين من مصالح الدولة بسبب سوء سلوكهم ، ومن المتهمين بالعلاقات المريبة مع الشركات والمتعهدين ، مما كان موضع النقد الشديد حتى من قبل رئيس الحزب الحاكم في خطابه الذي القاه في مؤتمر حزبه السنوي . بل ان كل شركة من الشركات المعنية بالمناقصات ، قد لجأت الى (صاحب فخامة) من ذوي الحظوة ، او الى (ابن نجيب) من ابناء الذوات المتنفذين !.. اننا على أتم استعداد لان نعرض قصة نزاهة الحكم امام القضاء ، وستكون مأساة مؤلمة .. والحكم يومئذٍ للشعب» .

وتحت «عمَّ يتساءلون ؟» نشرت تقول : «يتساءلون عن شخص يدعى (ارسين) لايحمل جواز اقامة ، ولاهو من الرعايا العراقيين ، بل ولد وترعرع في القاعدة البريطانية (الحبانية) ، وهو ربيب مردخ وبروكز ، وهو مستخدم في مشروع الحبانية ، ودأبه التحريض على العمال واثارة المسؤولين عليهم ؟!!» .

اما «وخزات» هذا العدد ، فتحكي قائلة : «هناك في الطريق المؤدي الى معسكر الرشيد منزل فخم تتلألأ فيه الانوار الفضية في كل ليلة حتى الهزيع الاخير من الليل ، واذا قُدّر لك ان تمر من امام هذا المنزل الضخم ، وان كان مروراً خاطفاً ، تجد حشداً من الرجال والنساء تكأكأوا على طاولة خضراء واذا قُدّر لك ان تقترب من هذه الطاولة شهدت اكداساً من ورق البنكنوت قد ألقيت عليها ، وتصّدر المائدة (الوزير) الخطير صاحب الدار وهو من اشهر لاعبي (المكشوف) في العاصمة العراقية !

ومنذ ليلتين فقط ، أطفئت الانوار في هذه الدار ، وتساءل الناس عن الخبر اليقين . فقيل لهم ان (صاحب المعالي) قد خسر في موسم الصيف ثلاثة الاف دينار نقداً وعداً ، في ليلة واحدة ، وهي ليلة التجلي خسر مائة وخمسين ديناراً ، فأقسم ان لايمسك ورق اللعب بيده بعد الان ، وانه قرر اعتزال اللعب نهائياً ! !

واذا كانت الامثال تقول : (فتش عن المرأة) ، فالعارفين ببواطن الامور ، أنها وراء هذا الاعتزال ، وانها هي التي اطفأت الانوار ، وقالت هيت لك ..» !! ..

الاحد ١١ تشرين الاول ١٩٥٣ المصادف ١ صفر ١٣٧٣

صدر صباح اليوم العدد الثالث عشر.. وكانت افتتاحيته بقلم الاستاذ فائق السامرائي تحمل عنواناً «الحريات .. ليست منحه الدلي ومن ينطق بلسانهم ، بل حق طبيعي للشعب» . قال فيها : «لم يبلغ نوري السعيد ورهطه من اقطاب الفئة الحاكمة مابلغوه من رجعية ، ولم تتجمع عليهم النقمة الشعبية بسبب مسلكهم السياسي ، لم يحدث هذا وذاك في غمضة عين وانتباهتها ، بل انهم بلغوا مابلغوه بعد ان أمضوا مايزيد على ربع قرن من عمرهم السياسي ، تقلبوا فيه على مختلف الوزارات والمناصب . وقاموا بتصرفات اثر تصرفات ، حتى بلغ رصيدهم السياسي ماهو عليه الان . غير انه يبدو ان نفراً من الشباب يحاول ان يبدأ من

حيث انتهى هؤلاء الساسة ، وان يحاول بزَّ الاولين والاخرين في رجعيته البغيضة ونفاقه السياسي ومسايرته للاوضاع الفاسدة التي يشكو منها الشعب برمته مُرَّ الشكوى . وهذا النفر لايطوح بنفسه فقط ، بل انما يطوح بسمعة الشباب ، وبسمعة الثقافة ، وبسمعة العلم !»

ثم يقول الاستاذ السامرائي في هذا المقال – الذي احدث ضجة في اوساط وزارة الجمالي وفي الاندية السياسية : «ومن يطالع خطاب السيد عبد الغني الدلي وزير الزراعة الذي القاه من دار الاذاعة اللاسلكية ، يعجب الى هذه المغالطات التي تصدر من شاب يزعم لنفسه الدراسة في معاهد عالية اجنبية ، وهو يتجاهل أبسط البديهيات ، فالحريات العامة ليست منحة يمنُّ بها الدلي على الشعب ، أو من ينطق بلسانهم او يأتمر بأمرهم ، بل هي حق طبيعي للمواطنين جميعاً ، وكل حكومة تحاول سلب هذا الحق الطبيعي ، انما تحفر (قبرها) بيديها . ان تاريخ العالم – الذي ان لم يقرأه الدلي في دراساته في لندن ، لاشك انه قرأه في المدرسة الثانوية – تاريخ العالم هذا خير شاهد على مانقول ، وهو مليْ بالعبر والعظات لقوم يعقلون !

ان الحريات العامة هي حق الشعب ، ولن تجرأ قوة مهما كانت ان تقف في طريق هذا الشعب ، لانها عند ذاك تسحق سحقاً .

واذا كان السيد الدلي يمتدح طرائق الحكم في العراق – وهي التي ضج الناس منها بالشكوى ، ولم يحر المسؤولون عن فسادها جواباً – إذا كان يمتدح الدلي طرائق الحكم ، فلماذا جيْ به وبزملائه الى الوزارة اذن ؟ هل انه اكتسح السيد نوري السعيد في انتخابات حرة نزيهة فأقصاه عن الحكم وحله محله ؟ أم انه قام بانقلاب عسكري على غرار انقلاب مصر فأزاح نوري السعيد وحزبه واستلم الحكم بقوة النار والحديد .

انه جيْ به وبزملائه ، بعد ان بلغ الفساد حداً ينذر بشر مستطير ، وان المسؤولين عن هذا الوضع ارادوا ثمة (مصل مخدر) يزرق به هذا الشعب البائس ليأمنوا انتفاضته ولو الى حين ! . ولو كان الحكم في العراق على مايصفه الدلي في خطابه من نعم وخيرات وبركات ، لظل هو قابعاً في زاوية من زوايا النسيان ، ولما جيْ به لتمثيل هذا الدور الجديد .

ومن الغريب حقاً ان يتحدث الدلي عما أسماه بالنذر العالمية ، وان يحاول اتخاذها ذريعة لاعادة فرض الاحكام العرفية وتكبيل المواطنين وحبس ألسنتهم واقلامهم ، في حين ان امريكا نفسها لم تشعر بما شعر به الدلي من تفاقم هذه (النذر) ، ولابريطانيا التي تسير الطبقة الحاكمة في العراق في ركابها ..

فأية نذر هذه التي التي يتحدث عنها وزير زراعة الجمالي ؟! ، وأين هي هذه النذر التي يريد ان يتصيدها ليتخذها اداة لكم الافواه وتعطيل حرية الرأي ، وسوق الناس الابرياء الى السجون والمنافي والمعتقلات ..

انه ليحز في نفوسنا الألم – يشهد الله – ان نخسر ، ويخسر العراق في كل يوم (ضحية) جديدة على مذبح الشهوات والانانيات القاتلة ، ولكن ذلك لن يفل عزمنا ، ولن يقعدنا عن السير ومتابعة النضال من اجل حرية مواطنينا والدفاع عن حقوقهم الطبيعية وكرامتهم المهانة ، بل ان انزلاق بعض الشباب في هذا المنحدر من شأنه ان يزيدنا ايماناً بحق هذا الشعب الصابر علينا ، سائلين المولى ان يثبت اقدامنا ويجنبنا العثرات . (ربنا لاتزغ قلوبنا بعد أذ هديتنا ، وهب لنا من لدنك رحمة ، انك انت الوهاب) .

ونشرت الجريدة تحت «حكمة اليوم» البيت التالي :

زعم الفرزدق ان سيقتل مربعاً   أبشر بطول سلامة يامربع

اما كاريكاتور العدد ، فيمثل الدكتور الجمالي رئيس الوزراء جالساً على كرسي يعزف على كيتار رسم على شكل رمز للدولار الامريكي ، وكتب فوق الصورة : «الجمالي في مؤتمره الصحفي» . وتحتها : «يعزف على (الجيتار) .. لحن الدولار ! !»

الاثنين ١٢ تشرين الاول ١٩٥٣ المصادف ٢ صفر ١٣٧٣

صدر صباح هذا اليوم العدد الرابع عشر.. وكان يحمل عناوين بارزة تقول: «دعوى مجلس الاعمار على الجريدة» – «حاكم تحقيق الرصافة يستجوب السيد احمد فوزي عبد الجبار سكرتير تحرير الجريدة ومديرها المسؤول بحضور نائب المدعي العام لشؤون الصحافة والمحقق في حاكمية الرصافة» – «سكرتير التحرير يرفض الادلاء بأية معلومات الا امام محكمة الجزاء» ونشرت تفاصيل هذه الاخبار في الصفحة الرابعة – المحليات – ﴿يجد القارئ الكريم ذلك في فصل «محاكمات الجريدة» من هذا الكتاب﴾.

وتحت باب «يوميات» نشرت تقول: «مازال اهالي بغداد يتندرون في مجالسهم وليالي الشتاء الباردة عن شيخ من شيوخ الهند عاش في العراق وأدركه (الخرف) وداء الشيخوخة العياء، وقد اراد هذا الشيخ ان يحتفل بختان أحد اولاده، فحشد لذلك كل فرق الطرب، من (جالغي بغدادي) الى (موسيقى اهلية) الى (هيوة عبيد) الى (جاز غربي) الى غير ذلك من الوان وفنون الطرب! وجاءه سكرتيره، او خادمه ليتلقى اوامره في أية فرقة من الفرق تبدأ عزفها، فما كان من الشيخ الطيب القلب الا ان قال: «ليعزفوا جميعاً في وقت واحد»!.. ولم يجد الخادم الامين بداً من تنفيذ رغبة سيده، فصدحت الفرق بانغامها، فصكت اسماع الحاضرين في زعيقها وصراخها!

تذكرت هذه النادرة في غمرة هذه التصريحات والخطب التي طالعتنا بها هذه الوزارة، فقد كان المعروف ان (الجمالي) لن يتخلى عن هوايته في اطلاق التصاريح مهما كلفه الامر، وكان اصدقاء الوزارة يشفقون على مصيرها من تصريحات رئيسها، ولكن يبدو ان هذه (الحمى الوافدة) قد أمتدت الى غيره من الوزراء الذين اخذوا يكثرون من التصريحات والخطب بسبب او بلا سبب! حتى لم يعد في مقدورنا نحن عباد الله الصحفيين ان نجاريهم او نسابقهم، أذ لم نكد نفرغ من التعليق على تصريح الجمالي حتى يطالعنا اللدلي في خطاب لانكاد نفرغ من التعليق عليه، حتى ينبري الجمالي، بتصريح اخر، وهكذا دواليك، حتى اصبحت الوزارة وكأنها (اذاعة سيارة) تطلق أنغامها النشاز في كل لحظة فتقرع به الاسماع وتوقرها!

واذا ماأستمر الحال على هذا المنوال، فأني اخشى ان يمتنع الصحفيون عن حضور هذه المؤتمرات الصحفية، لعدم وجود مايستحق حضورهم من اجله فيها، وعندئذٍ سيجد الدكتور الجمالي نفسه وحيداً يلقي تصريحاته على زميله ووزير دعايته السيد رفائيل بطي!

من المفهوم ان المؤتمرات الصحفية تعقد لتوضيح سياسة معينة، او لتصحيح واقعة ذات اهمية كبرى، او اعلان منهاج حكومي، او غير ذلك من الشؤون السياسية العليا، اما ان يعقد المؤتمر الصحفي من اجل القاء محاضرة عن النظام الديمقراطي والنظام الدكتاتوري، او لقراءة كلمة او مقال ورد في (الجريدة) او لغير هذا او ذاك من الامور التافهة، فأنه مما يجعل الناس يعتقدون بان وقت رئيس الوزراء من السعة بحيث يكرسه لامثال هذه التوافه، في وقت يتحتم فيه عليه ان يوفر كلّ لحظة من هذه اللحظات التي يصرفها لهذه الامور ويدخرها لتدارس مشاكل هامة وقضايا الساعة التي تواجه وزارته اليوم، والناس لايتوقعون ان يسلخ الجمالي عمره المديد في رئاسة الوزارة، بل يتوقعون ان يكون عمر وزارته بمقياس اعمار الوزارات الاخرى التي سبقته، مما يحتم عليه العمل بسرعة فائقة لتنفيذ بعض ما يطلبه الناس اليوم ويلحوا على تحقيقه من اصلاح لهذه الاوضاع الفاسدة، ووضع الامور في أنصبتها اذا كانت الوزارة حقاً جادة في العمل الجدي المثمر.

ان في وزارة الدفاع صوراً ملصقة في مداخل بنايتها ومخارجها تصور جندياً اغلق فمه بمفتاح، فنرجو ان تنقل احدى هذه الصور الى قاعة مجلس الوزراء والى مكتب كل وزير من الوزراء، ليكون شعاره، وليذّكره في كل صباح بالمثل المشهور: (لسانك حصانك، ان صنته، صانك).. والسلام».

وتحت «وخزات» نشرت تقول : «في ديوان من دواوين الحكومة ، وبمحضر عدد كبير من الزوار والمراجعين على اختلاف مشاربهم وقف وزير من الوزراء الذين يزاملون السيد عبد الغني الدلي وزير الزراعة يقول : «انه لاعلم له بخطاب زميله ، ولم يطلع عليه ، وانه هو وزملائه الوزراء فوجئوا بهذا الخطاب ، وهو لايمثل رأيه ، ولارأي زملائه ، ولارأي الوزارة بمجموعها» ..

والعرف الدستوري – في هذه الحالة – ان يستقيل وزير الزراعة، اذا كان حقاً يتمسك بأهداب الدستور ، خاصة وان رئيس الوزراء في مؤتمره الصحفي حاول التملص من السؤال المحرج الذي وجه اليه حول تصريحات الدلي ، ولم يقل – جازماً – بان هذا الرأي الذي ابداه زميله يمثل رأي الوزارة ، بل تحدث عن الديمقراطية وحرية الرأي والتضامن الوزاري الى غير ذلك من الامور البعيدة كل البعد عن جوهر السؤال !!» .

الثلاثاء ١٣ تشرين الاول ١٩٥٣ المصادف ٣ صفر ١٣٧٣

صدر صباح اليوم العدد الخامس عشر .. وكانت افتتاحيته بقلم الاستاذ فائق السامرائي ، تحمل عنوان «الطلاب المفصولون» تناول فيها قضية الطلاب الذين فصلوا من المدارس والمعاهد العالية بسبب قوميتهم ووطنيتهم .وفي ختام المقال قال : «ليست هذه هي الطريقة المثلى لمكافحة مايسمونه بالمبادئ الهدامة . ان هذه المبادئ لاتكافح الا عن طريق اشاعة العدل الاجتماعي بين الناس ورفع مستواهم ، واقامة حكم صالح يجعل الشعب مصدر السلطات ، ويقضي على عوامل القلق والاضطراب والفوضى بالقضاء على الجوع والفقر والمرض . اما هذه السياسة الارهابية فمن شأنها ان تسوق الناس الى اخطر المزالق .. وفي هذا عبرة لقوم يعقلون»

ونشرت في «حكمة اليوم» بيت من قصيدة للشاعر محمد باقر الشبيبي يقول :

المستشار هو الذي شرب الطلا   فعلام ياهذا (الوزير) تعربد

اما كاريكاتور العدد ، فيمثل الدكتور الجمالي ماسكاً بقمة جبل ، ورجليه على القمة الاخرى ، الجبل الاول كتب عليه «القوى التقدمية» والجبل الثاني كتب عليه «القوى الرجعية» . وكتب فوق الصورة : «خطاب الدكتور الجمالي على عمداء الكليات» وتحتها : «قال الدكتور الجمالي في خطابه على عمداء الكليات وهيئات التدريس انه اختار لنفسه مكان الوسط بين القوى الرجعية والقوى الهدامة – مكان (الوسط) الذي اختاره الجمالي .

وتحت «عمَّ يتساءلون ؟» نشرت مايلي : «كانت مديرية شرطة بغداد قد ألقت القبض منذ اسبوعين على اليهودي ميرزعرور ، وكتبت طالبة الى مديرية السفر اخراجه من العراق حالاً لاتصالاته ونشاطه المريب . وقد علمنا ان بعض «المتنفذين» توسطوا باطلاق سراحه وعدم تسفيره «لأنه من المواطنين الصالحين ، ولاغبار على نشاطه وتصرفه» .. وفعلاً اطلق سراحه ، وهاهو يسرح ويمرح في بغداد بعد ان سرح ومرح في تل ابيب !!

وقد علم مندوبنا المتجول ان شخصية دبلوماسية كبيرة كانت الواسطة في منحه سمة الدخول الى العراق من ايران ..!! . والناس تتساءل : الى متى يبقى الاخطبوط اليهودي غارساً انيابه في بلادنا ، والى متى يستمر هؤلاء المتهودون في اعمالهم الاجرامية ، وحدبهم على اليهودية العالمية .. الى متى؟!!!» .

وتحت «وخزات» قالت الجريدة : «كبير ، يشغل منصباً هاماً ، كان يسعى منذ عام ، او بعض عام ، لاحلال الوئام والسلام بين السيد نوري السعيد والسيد صالح جبر ، لانه يتصور بأن مشكلة العراق المعقدة

لن تحل الا بهذا (الصلح) المامول !. وعندما قيل له ان هاتين الشخصيتين كانا على وئام ، ولكن ذلك لم يخفف من حدة التوتر السياسي ، ولم يحدث حدوث الوثبة الوطنية ، اجاب ان الوضع اليوم يختلف عن ذلك ، لان السيد نوري السعيد يرأس اليوم حزب الاكثرية ، والسيد صالح جبر يرأس هو الاخر حزباً سياسياً . وقد اقتسم (الزعيمان) الخطيران العراق ، فبمجرد تفاهمهما سيصبح العراق كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضا .. ومازال هذا (الكبير) سادراً في هذا الوهم ، وعاملاً على تحقيق هذا (الحلم) بكل ما اوتي من قوة .

و (المشورة) التي كان يبديها هذا (الكبير) قد أوصلت العراق الى ماهو عليه اليوم ، وأخشى ان تكون (مشورته) الجديدة خاتمة المطاف !. فلقد نشرت الزميلة الشعب الغراء خبراً مفاده بان السيد صالح جبر وصل الى لندن ، وذلك في اليوم الذي غادر فيه السيد نوري السعيد بغداد قاصداً العاصمة البريطانية .. كما جاءت الانباء من لندن تعلن بشرى اقامتهما في فندق واحد !

ترى .. هل يحقق الزمن حلمه الذهبي !. انني ارجو من صميم القلب ذلك ، ليشهد بأم عينه انه مازال يحلم ، وان ذلك (الصلح السعيد) لن يقدم أو يؤخر ، وكأننا - كما يقول - المثل المصري : «يابدر ، لارحنا ، ولاجينا» .

زارني مساء هذا اليوم احد الزملاء من غلاة اليسارين ليقول :

- لماذا لم تفصحوا عن اسم «الكبير» الذي ورد في «وخزات» عدد اليوم من الجريدة ؟.. أنكم - بلا ادنى شك - تقصدون الوصي الأمير عبد الاله ..!

أجبته ضاحكاً : نعم .. كنا نقصده .. بعينه .. ولااحداً غيره ..

قال متسائلاً : لماذا .. لم تذكرونه بالاسم الصريح ؟!

قلت موضحاً : اذا ذكرناه صراحة .. فاننا سنقع تحت طائلة قانون المطبوعات .. وعند ذلك يحدث ، مايحدث !! فتركنا ذلك الى فطنة القارئ اللبيب .. من امثالك .!

الاربعاء ١٤ تشرين الاول ١٩٥٣ المصادف ٤ صفر ١٣٧٣

صدر صباح اليوم العدد السادس عشر .. وقد نسي رئيس منضدي حروف الجريدة ان يُبدِّل تاريخ هذا اليوم ، فصدر هذا العدد يحمل تاريخ اليوم السابق .. وقد اعتذر (ابو صباح) السيد عبد الهادي صالح رئيس المنضدين عن ذلك ، بحجة انه كان متعباً ليلة أمس من وعكة مرضية ألمت به .. وانه سوف لايتكرر مثل هذا الخطأ مرة اخرى !

كانت «حكمة اليوم» ، تقول : «الساكت عن الحق شيطان اخرس»

اما افتتاحية العدد ، فقد كتبها الاستاذ محمد صديق شنشل تحت عنوان «المواطنون والحياة الحزبية» ..

وكان كاريكاتور العدد طريفاً حقاً ، فهو يمثل السيد نوري السعيد يحتضن بمحبة ومودة السيد صالح جبر ، وهما جالسين في «فندق كلاريدج» في لندن ، وكتب فوق الصورة :

نظرة فابتسامة فسلام فكلام فموعد فلقاء

وتحتها : «نشرت الزميلة الشعب خبراً عن وصول السيد نوري السعيد ، ومن انباء لندن انهما حلا في فندق واحد» ،

أغنية اليوم : ياعواذل فلفلو .. قللي وقلتلو .. جاني ورحتلو .. يا .. ياعواذل .. فلفلوا ! !» – ﴿يجده القاري على الصفحة (١٩٣) من هذا الكتاب﴾

وتحت «هل صحيح ؟» نشرت في صفحتها الرابعة ، مايلي : «ان وزير الاعمار قد أصدر اوامره الى كافة موظفي مجلس الاعمار بعدم اعطاء اخبار المجلس الى الصحفيين، وعدم نشر أية معلومات عن مقررات المجلس ، وان المقررات التي اتخذها المجلس يوم الاربعاء الماضي لم تذع من دار الاذاعة ، ولم توزع على الصحف المحلية بناء على هذه الاوامر» !

اما باب «عمَّ يتساءلون ؟» فنشرت فيه تقول : «طيرت احدى الوزارات برقية الى رئيس احد الوفود الموجودة الان خارج العراق طالبة اليه العودة حالاً لانتهاء مهمته التي اوفد من اجلها ، ويقال ان (الرئيس) المذكور يرغب في تمديد ايفاده الى شهر اخر ترويحاً للنفس . والناس تتساءل : كيف ارسل هذا (الشخص) على رأس وفد لمؤتمر كبير وهو لايعرف من اللغات غير لغة بلاده (العامية) ؟! . والى متى تبقى سمعة العراق في الدرك الاسفل واضحوكة العالم .. الى متى يامسؤولون ؟!»

الخميس ١٥ تشرين الاول ١٩٥٣ المصادف ٥ صفر ١٣٧٣

صدر صباح هذا اليوم العدد السابع عشر .. وكانت «حكمة اليوم» كلمة لجفرسون تقول : «ياعبيد الارض .. ثوروا مع البركان»

اما افتتاحية العدد ، فقد كتبها الاستاذ فائق السامرائي ، تحت عنوان «المجد المؤثل» ، وفيها يرد على كلمة وردت في رسالة وجهها اليه (محايد) – والتي نشرت في الصفحة الرابعة من هذا العدد – والتي يدافع كاتبها عن الاستاذ عبد الغني الدلي وزير الزراعة ، والتي تحدث فيها عن المجد .. فيقول الاستاذ السامرائي :

« .. وهي كلمة تثير الألم الممض على التردي الذي وصل اليه بعض الشباب من الذين استهوتهم بهارج الحياة واعماهم الجاه الزائف ، وهذا (المجد) المكذوب ..

ولم أكن لاعير هذه الكلمة اهمية لولا انها تصور الانحدار الذي بلغه بعض الشباب في حلبة هذه (المباريات) الوصولية ، والذي أقعدهم عن تسنم قمم المجد الحقيقي غير الزائف وتسلق ذراه التي لن ينالها الا الصابرون المؤمنون ..

وما يقوله هذا الشاب في رسالته ، قاله لي من الذين يزعمون انهم يريدون لي الخير ، ويهمهم نجاحي في الحياة ، لان النجاح في معاييرهم ومقاييسهم هو (الوصول) الى هذه (المراكز) التي تستهويهم ، فاذا ماالتعدوها فقد حققوا لأنفسهم الحلم الذهبي الجميل وجمعوا (المجد من اطرافه) !

ولاشك في ان كثيراً من الشباب المستوزرين الذين انزلقوا في حياتهم السياسية الى هذا المنحدر هم (ضحايا) هذه المشورة او هذا (الضغط) الذي يقع عليهم من اصدقائهم ومعارفهم وبيتهم حيث يسمعون صباح مساء هذا (النغم النشاز) ، فلا يلبث بعضهم ان يقع تحت سحره القاتل ! و (الغواية السياسية) ماهي الا كسائر الغوايات الأخرى يفعل الوسط والبيئة والالحاح والتكرار مفعوله السيئ فيها ، ويؤثر على من لان عودهم وضعفت ارادتهم ! ولايصمد امامها الا الذين لهم من قوة العزم والايمان الثابت مايعصمهم من الزلل ويجنبهم مواطن العثرات !

ولقد كان المفروض في الشباب ان يكون أبعد الناس عن الانهار في حمأة هذا السباق الوصولي ، وان يسخر من هذه المراكز التافهة بحكم اندفاعه ومثله العليا وطموحه ! . أما ان يكون الشباب نفسه في حالة من

الاستهواء ، تصور له ان هذا (الكرسي) الهزيل هو (المجد المؤثل) ، فذلك مالم تسف اليه حتى الطبقة الحاكمة ، اذ ان كثيراً من افراد هذه الطبقة ، بالرغم من تهالكهم على الكرسي ، والتوصل بكل وسيلة للحصول عليه ، بالرغم من ذلك فأنهم يتظاهرون بالتعفف ، وبأنهم جاؤوا الى الحكم مكرهين ، وان مكانهم افضل من هذه المسؤوليات والتبعات الثقيلة الى اخر ضروب (الغنج والدلال) هذا !» .

وكان كاريكاتور العدد ، يمثل السيد نوري السعيد وقد وقف الى جانب عارضتي القفز العالي يمسك بحبلها والى جانبه السيد خليل كنه بلباس رياضي يستعرض عضلاته ، بينما وقف الدكتور الجمالي ووزراؤه باللباس الرياضي (الشورت القصير والفانيله بدون ردن) يتهيأون للقفز، وقد كتب فوق الصورة : «مباراة في القفز العالي» . وكتب تحتها : «هل يضرب (فريق الدلي) الرقم القياسي الذي سجله (فريق كنه) ؟»

﴿الصورة على الصفحة (١٩٤) من هذا الكتاب﴾ .

وتحت «صَدق او لاتُصدق» نشرت في صفحتها الرابعة تقول :

«ان المتصرف (المختار) الذي اراد ان يشغل منصب مديرية الاوقاف العامة يتقاضى راتباً ومخصصات مالايقل عن مائة وسبعين ديناراً شهرياً ، وانه في حالة نقله الى مديرية الاوقاف سوف لايتقاضى اكثر من سبعين ديناراً ، ولكنه مع ذلك اختار الثانية لان (الخدمة) فيها أكثر !»

ونشرت تحت «عمَّ يتساءلون ؟» : «يقولون .. في البلد ، وما أكثر مايقولون ، بان وزارة المعارف قد أناطت الى شركة انكليزية مديرها احد اصحاب النفوذ بتعهد تزويد الوزارة المذكورة بـ (الطباشير) بمبلغ يزيد عن السعر الذي قدمه المصنع الوطني للطباشير بـ (١٢٠٠ دينار) الأمر الذي حدا باصحاب المصنع الى غلقه وتسريح عماله البالغ عددهم خمسين عاملاً ، مع ان خبراء الحكومة يؤكدون بان الطباشير المصنوع محلياً في المعمل المذكور أقوى وأمتن من الطباشير الانكليزي . والناس يتساءلون : الى متى تبقى الشركات الاجنبية تهيمن على اقتصاديات البلد .. والى متى يبقى المسؤولون يغمطون حق المصنوعات الوطنية ولا يأخذون بيدها .. الى متى يامسؤولون ؟!!» .

ونشرت في «وخزات» هذا العدد : «التقيت بأحد اعضاء لجان التطهير في ديوان من دواوين الحكومة وسألته عن مدى الصلاحيات التي تتمتع بها هذه اللجان في تطهير جهاز الدولة ، وعن الحدود المرسومة لها ، فأبتسم ، ولم يُحر جوابا . ولما ألحفت عليه في السؤال ، ضحك ضحكة ساخرة وقال : ان لجان التطهير لن تستطيع ان تحقق مهمتها وتقوم بواجبها مادام هناك ممن بيدهم أمر التطهير ، هم انفسهم بحاجة الى تطهير ! ومالم يفسح المجال امام هذه اللجان لان تقترح تطهير من تشاء فلا فائدة منها ؟. قلت : وهل تعني ان تطلق ايديكم في تطهير من يستحق التطهير حتى وان كان من الوزراء !

فعاد الى ابتسامته الساخرة يقول : تستطيع ان تعلم (جدية) هذه الاجراءات من التعيينات الجديدة !. وعما اذا كان القوم حقاً جادين في تطهير جهاز الدولة ام لا ؟. ولما قرأت القائمة ادركت على الفور ان (القرعة) ستقع في رأس المساكين ممن في حاجة الى ظهير او شفيع ، اما (اللصوص الكبار) ففي منجاة من حكم القانون ، ومن التطهير ايضاً ..!!» .

الجمعة ١٦ تشرين الاول ١٩٥٣ المصادف ٦ صفر ١٣٧٣

صدر صباح اليوم العدد الثامن عشر.. ولم تكتب افتتاحية لهذا العدد ، لظروف صحية طارئة ألمتّ برئيس التحرير ، حالت دون تمكنه من ذلك .

وكانت «حكمة اليوم» تقول : «لايخيف الطغاة .. الا صوت جماعة متحدة» .

اما كاريكاتور هذا العدد ، فيمثل علامة الدولار الامريكي وقد اوثق رباط كل من الدكتور الجمالي ممثلاً

العراق والجنرال زاهدي ممثلاً ايران ، بالدولار بحبال تكاد تخنقها . وقد كتب فوق الصورة : «بين العراق وايران» . وتحتها : «قال الدكتور الجمالي في مؤتمره الصحفي ان ثمة روابط وثيقة تربط العراق بأيران – رباط .. وثيق !!»

وفي باب «هل صحيح ؟» قالت الجريدة : «ان ميجراً متقاعداً من الجيش البريطاني يتقاضى من مجلس الاعمار راتباً سنوياً قدره ثلاثة الاف دينار عدا المخصصات ويسيطر على صرف (٥٠ مليون) دينار في العام ، وان كل مؤهلاته انه صديق لواحد من ذوي النفوذ والحظوة في مجلس الاعمار ، وان كل فرد لايستطيع ان يتحرك . وكل معاملة لاتمر الا اذا شاء هذا الميجر المتقاعد ؟!

ونشرت تحت «عمَّ يتساءلون» تقول : «يتساءلون عن موظف فصل لمدة خمس سنوات ، ولكنه عين في مجلس الاعمار ، ويتقاضى راتب مائة وخمسين ديناراً ومخصصات اخرى !. ويقال ان هذا المرتب الضخم اعطى له تعويضاً عن الاضرار التي لحقته من جراء الفصل ، او هو بحكم الترفيع ، تلطيفاً له على ذلك الفصل !!» .

وقالت «وخزات» هذا العدد : «في جلسة هادئة في مجلس النواب اجتمع الدكتور عبد الجبار الجومرد نائب الموصل بالسيد رفائيل بطي وزير الدولة لشؤون الصحافة والدعاية مع لفيف من رفقاء (العهد) القريب !. وفي زاوية من زوايا (المكتبة) التي كانت تهتز جوانبها من (صوت) الاستاذ بطي يلعلع في الدفاع عن حرية المواطن .. في هذا المكان المليئ بالذكريات طلب الدكتور الجومرد من صديقه وزير الدولة ان يفسح له المجال في الاذاعة ليلقي كلمة منها ، لان الاذاعة ملك الجمهور وليست ملكاً لحكومة من الحكومات او وزارة من الوزارات . ولما سأله عن موضوع هذه المحاضرة ، قال الدكتور الجومرد ان عنوانها (طريق الوصول الى الحكم) ، فابدى وزير الدولة موافقته مبدئياً على الطلب ، على ان يشفعه بعريضة حسب (الروتين الحكومي) الذي بدأ يتمسك به وزير الدولة !؟ فما كان من الدكتور الجومرد الا ان تقدم (بعريضة) يطلب فيها القاء خطاب من دار الاذاعة عنوانه (طريق الوصول الى الحكم) ، واحال الوزير بهامشه الجميل وخطه الواضح البين هذه العريضة الى المرجع المختص ، والمرجع المختص هنا هو محمد بشقه وكيل مدير الدعاية العام ، الذي ماكاد يستلم هذه العريضة حتى أغمي عليه ، وظل كذلك بالرغم من الاسعافات ، حتى كتابة هذه السطور !!» .

وتحت «صَدق او لاتُصدق» نشرت مايلي : «ان فراشاً من فراشِ مجلس الاعمار يَتقاضى راتباً قدره (٣٨) ثمانية وثلاثون ديناراً لاغيرها نقداً وعداً . مع العلم ان حامل شهادة (ب . ع) لايجوز منحه أكثر من (٢١) ديناراً !!» .

الاحد ١٨ تشرين الاول ١٩٥٣ المصادف ٨ صفر ١٣٧٣

صدر صباح هذا اليوم العدد التاسع عشر .. وكانت افتتاحيته بقلم الاستاذ محمد صديق شنشل ، تحت عنوان «من هو العدو المشترك ؟» وفيه أكد على «ان العدو المشترك الذي يهمنا ان نلتفت اليه انما هو الصهيونية وحليفها الاستعمار الغربي . فهذا عدونا يهاجمنا يومياً ، ولايريد ان يمنحنا حتى الوقت للتفكير في اي عدو آخر . بل نلمس في كل يوم ان الخطة المرسومة ترمي الى تعجيل تحقيق حلم الصهيونية الاجرامي بالعمل على توسيع اسرائيل المعادية ومدها من الفرات الى النيل» – ويجد القارئ نصه على الصفحة (٣٨) من هذا الكتاب ..

وكان كاريكاتور العدد ، يمثل محمد صدق رئيس وزراء ايران وقد وقف في قفص الاتهام ، وظهر الجنرال

زاهدي يشير اليه بالاتهام كمدعي عام ، بينما جلس القضاة – العم سام وجونبول – (امريكا وانكلترا) وخلفهما لافتة كتب عليها «النفط اساس الملك» . وقد كتب فوق الصورة «محاكمة مصدق» ، بينما كتب تحتها : «حكام .. ومدعي عام .. ومتهم ! !»

وتحت «صَدق او لاتُصدق» نشرت مايلي : «مستخدم بسيط في مديرية عامة يصرف يومياً ما لايقل عن عشرة دنانير في الملاهي والاوتيلات .. مع ان راتبه لايساوي مصرف يومين فقط (فقط لاغير) .. وان مديره يعرف ذلك جيداً .. ولكن ليس هناك من يقول : «على عينك ياتاجر ..» ! ! كما يقول اخواننا المصريون .» .

وفي باب «صورة قلمية» كتبت تحت عنوان «عاشق متيم» تقول : «عرف اوروبا منذ نعومة اظفاره ، ولم يعرف من اوروبا غير فرنسا ، ولم يعرف من باريس الا الحي اللاتيني ومونمارتر ومونبرناس !

اما الحي اللاتيني ، فكان يعج بالطلاب المغتربين من امثاله . اما مونمارتر ومونبرناس فانهما يعجان بابناء وبنات (بوهميا) واتباع (الكونت دي ساد) .

وانه ليذكر – وكأن ذلك حدث أمس – كيف اقتاده احد رفقائه الى ملهى من تلك الملاهي المغمورة ! . ولاول مرة شهد (رقصة الاباش) وعندما اوشكت هذه الرقصة ان تنتهي بانتزاع الراقص ورقة بنكنوت من يد (البو هيمية) الراقصة ويلقي بها أرضاً ! عرف لاول مرة اسهل طريق الوصول الى الثروة !

وكان هذا الدرس الاول الذي تلقاه في باريس عاصمة النور ! وعندما عاد الى العراق لم تستطع السنون ان تمحوا من ذاكرته هذا اليوم الاول ، ولا الدرس الاول ! وظل يجمع المال ويكتنز الذهب والفضة على طريق (الاباش) من أيسر السبل وأسهلها ! ! وهو وان كان يزحف ببطء في سلم الوظائف والترفيعات ، الا انه يتسلق بسرعة قمة السلم من حيث جمع المال واكتنازه عن اي طريق ! ! فهو اليوم واسع الثراء يملك الاطيان والعمارات ، ولكنه اذا شاهد في يديك (ريالاً) واحداً تلمض وسال لعابه ، فهو عاشق مدله بهذا الاصفر الرنان» .

الاثنين ١٩ تشرين الاول ١٩٥٣ المصادف ٩ صفر ١٣٧٣

صدر صباح اليوم العدد العشرون .. وكانت افتتاحيته بقلم الاستاذ فائق السامرائي تحت عنوان : «في اسبوع المرأة – حقوق المواطنة» .

اما كاريكاتور العدد ، فيمثل وزير الاعمار الاستاذ علي حيدر سليمان يمشي وسط اربعين (بستوكه) : وقد كتب فوق الصورة : «الدعاية لجلائل الاعمال» . وتحتها : «فلم اليوم – علي بابا .. والاربعين حرامي» ﴿الصورة على الصفحة (١٩٥) من هذا الكتاب﴾

وتحت «هل صحيح ؟ » نشرت في صفحتها الرابعة مايلي : «ان هناك موظفاً في مجلس الاعمار كان يشغل وظيفة مأمور مخزن في مديرية الاشغال العامة وأتهم بكسر المخزن المذكور والاستيلاء على مافيه من تايرات وحديد في زمن الحرب ، حيث كان ثمن التاير الواحد ٢٠٠ دينار . وقد سيق الى المحكمة ، وحكم عليه بالحبس سنتين وفصل لمدة خمس سنوات ، وقد أعيد استخدامه في مجلس الاعمار ؟! »

وتحت «صَدق او لاتُصدق» قالت : «ان مجلس الاعمار قاسم بتشييد مدرسة في قرية بارا قرب سنجار وصرف عليها مبلغ عشرين ألف دينار ، وعندما فتحت المدرسة لم يداوم بها ولا طالب واحد ، بل بقي المعلمون يداومون وحدهم ! !» .

اما حقل «يوميات» فقد هاجم مقال تحت عنوان «بريطانيا المراوغة» السياسة البريطانية وموقفها من القضية الفلسطينية هجوماً عنيفاً .

وتناولت «قصة العدد» – الذي دأب على كتابة غالبيتها (ابو علي) – الاستاذ غالب عبد الرزاق – والتي تتسم دائماً بالاحداث السياسية والصراع الطبقي العشائري – (كلاب المستر كوري) – وفي هذه القصة يحكي الاستاذ (ابو علي) : «كيف دخلت جيوش الانكليز الغاصبين المحتلين البلاد .. وكيف داسوا باحذيتهم الكريهة هذه التربة الطاهرة ، بل انني اراهم من خلال هذه السطور ، وهم يسوقون جدي الاعمى ، وخالي وعمي ، مكبلين بالسلاسل ، وكيف اوقفوهم في ساحة البلدة ، لينفذوا حكم الاعدام بهم رمياً بالرصاص . ان طفولتي الذليلة ، وهيكلي الضعيف ، لترتجف غيظاً وحنقاً وهي ترى الانذال وهم يطلقون رصاصهم على صدور أبرياء لم يرتكبوا ذنباً ولا جريرة ، بل ان ما ارتكبوه دفاع عن الوطن ومقاومة المعتدين بمعركة شريفة .. معركة لايزال ابناء المنتفك الابرار يذكرونها ، ويذكرون كيف وقف ثلاثة أنفار عراة حفاة امام الجيش الزاحف ، وكيف دفنوا مع اسلحتهم بالرمال في (معركة ام العظام) ! ولكن .. أنىً للانكليز والشرف ! !

وخلفت هذه القوة المعتدية وراءها (المستر كوري) ، وقد ألهب ظهور الناس في مدينة (الناصرية) بالسياط ! ، وراح يرفع من يشاء . ، ويذل من يشاء بغير حساب او عتاب . وعلى الرغم من ارسال حاكم سياسي لهذه البلدة ، فلقد بقي بها خليفة الظلم والارهاب يعيش كما يعيش اصحاب الاساطير في القرون السحيقة ، حتى كلابه الستة تتقاضى مخصصاتها من خزينة الدولة ! ! .. وراح (علوان) يشرف عليها ، يعاونه بائس اسمه (نهار) . وبدأت الضغينة والحسدتتلمس طريقها في قلبي هذين الخادمين ! . اذ كان اولهما محسوباً على (الصاحب) . وثانيهما محسوبا على (المدام) ! .. تماماً كما هو الشأن عند حكامنا اليوم !

وراح يكيد احدهما للآخر ، حتى اصبح نزاعهما حديث البلدة الصغيرة . وذهب المتعطلون والفضوليون يشدون أزر المتباغضين ، ويدفعونهما الى الشر دفعاً .. ووقعت الواقعة ، ودخل الغريمان في معركة رهيبة دون ان تتدخل الشرطة ، حتى جاء (الصاحب) على حصانه ، ووقف ينظر الى دمائهما المتدفقة ، ويستمع الى انفاسهما اللاهثة .. ومن ثمة أمرهما باستئناف الشجار مهدداً اياهما بسوطه الرهيب ! !

وتحامل البائسان على نفسيهما ، واستأنفا عراكهما بضراوة وقسوة ووحشية ، حتى انهارت قواهما وسقطا على الارض، أدار وجهه عنهما ومضى ، وضحكته الرهيبة تجلجل بالفضاء ! .

ومرت بضعة أشهر ، كاد الناس فيها ينسون حادث الشجار هذا ، عندما مات (كلب) الصاحب الأثير ، فحزن عليه حزناً شديداً ، وأمر بأن يشيع تشييعاً رسمياً الى مثواه الأخير ! !

وخرجت الشرطة باسلحتها ، بأعتبار الفقيد كلب المفتش ، ومن ورائها جموع المنافقين تسير وراء الجنازة ! .. وعندما انزلوه في مثواه الأخير ، واهالوا عليه التراب ، اطلق الشرطة الرصاص بالفضاء ، تحية (للراحل العزيز) .. ! !

وعاد (الصاحب) الى داره حزيناً ، ومن ورائه (المدام) تكفكف دمعها ، ومزق (علوان) ثوبه ، وأهال على رأسه التراب ! ووجدها فرصة سانحة للنكاية بزميله (نهار) فسعى الى الصاحب ، وقد أسرَّ اليه بان (المرحوم) قد لقي حتفه على يد زميله ! وتسرَّب الشك الى نفس الصاحب .. وفي الصباح كان (موقف الشرطة) يستقبل خادم المدام .. ومن ثمة شهدت البلدة اظرف محاكمة في تاريخ القضاء . وشهد منزل (الصاحب) أعنف ثورة عائلية . فلقد ارعدت (المدام) وأزبدت ، وهددت (الصاحب) بالانفصال ، ان لم يطلق سراح خادمها ، وقدم الطبيب البيطري تقريره ، وقد أكد فيه بان (المغفور له) قد مات ميتة طبيعية .. وخرج صاحبنا مرفوع الرأس ، نقي الصفحة .. وقد اخرج لسانه الى صاحبه تحدياً وشماتة ! ! » .

الثلاثاء ٢٠ تشرين الاول ١٩٥٣ المصادف ١٠ صفر ١٣٧٣

صدر صباح اليوم العدد الحادى والعشرون .. وكانت افتتاحيته بقلم الاستاذ فائق السامرائي تحت عنوان

«العدوان» اليهودي» الذي قال في ختام هذا المقال: «الواقع ان الدول العربية عاجزة عن ان تقوم بالعمل الحاسم الذي يفرضه الواقع ويفرضه منطق الحوادث ، والذي يتطلب تصفية الحساب مع بريطانيا وامريكا اولاً وبالذات . ومادام رؤساء الدول العربية عاجزين عن اتخاذ هذا العمل الحاسم فليدوروا في حلقةمفرغة من التصاريح والاحتجاجات والتظاهر الكاذب ، ثم ينتهوا الى حيث يرفعون ظلامتهم الى (المجرم) فيتخذون منه حكماً وقاضياً . فياويل العرب من هؤلاء الزعماء ، وياويل هؤلاء الزعماء من لعنة الاجيال القادمة» . ﴿ويجد القاري الكريم نص هذا المقال على الصفحة (٤٠) من هذا الكتاب .﴾

اما كاريكاتور العدد ، فيمثل رجلاً نحيلاً قد أمتطاه رجل بدين ، كتب على الهزيل «المستأجر» ، وعلى البدين «صاحب الملك» . وكتب فوق الصورة : «تخفيض ايجارات المساكن» ، وتحتها : «قرر مجلس الوزراء تخفيض ايجارات المساكن .. صاحب الملك : انتو منو كلكم آني تعبان حتى «تنزلوني» .. ؟ ! ! .

وكتب تحت «وخزات» مايلي : «جاءني كتاب من شخص أختفى وراء اسم مستعار هو (متسائل) يعتب فيها علي لمهاجمة شخصية سياسية معروفة وهي خارج البلاد الان . ويقول في هذا الكتاب : «أرجوا ان تكون من الان فصاعداً شجاعاً فلاتهاجم هذا الرجل حتى يصل بغداد ويستأنف نشاطه السياسي والحزبي ويصدر له جريدة تكون الناطقة بلسان حزبه ، حتى يكون حينئذٍ في مقدوره الرد ، والا فسنطلق عليك لقب السياسي الجبان ، ونرجو ان يكون كذلك» .

هذا مايقوله الرجال الشجاع المتخفي وراء هذا الاسم المستعار ،والذي تحايل على الخط الذي كتبه على الغلاف لكي لاينم عنه ! .. هذا الرجال الشجاع يريد من الصحافة التي هي رقيبة الرأي العام ان تكف عن اداء واجباتها انتظاراً لعودة رجل يطوف اوروبا للنزهة – كما يقول هو – ولمشتريات وتأثيث قصره العامر – كما يقول الاخرون – ولا نتطرق الى اي شأن من الشؤون السياسية التي تتعلق به الى حين عودته ! !

هذا منطق جديد ، فخليق بهذا الرجل الشجاع ان يطلب من وزارة الاقتصاد (براءة) بهذا الاختراع الفذ .

اما عن جريدة حزبه التي عطلها بمحض ارادته ، فأننا على استعداد لان نفسح لهذا الكاتب وامثاله المجال للرد على ما نكتبه ، بشرط ان يكون الاسم صريحاً ومعروفاً ، ولنا الحق في التعقيب والرد عليه !

فليتقدم من شاء في الرد على ما نكتبه ، وسننشره كما نشرنا غيره من الردود علينا ، لاننا لن نتخفى ، ولن نعشش كالعناكب في الظلام» .

الاربعاء ٢١ تشرين الاول ١٩٥٣ المصادف ١١ صفر ١٣٧٣

صدر صباح هذا اليوم العدد الثاني والعشرون .. وكانت افتتاحيته بقلم «ابو ثائر» بعنوان «حديث التطهير» . ﴿ويجد القارئ الكريم نصه على الصفحة ٣٦ من الكتاب .﴾

اما «حكمة اليوم» فكانت لباتريك هنرى : «أعطني الحرية .. أو أعطني الموت» .

ومثّل كاريكاتور العدد ، صورة (افندي) عراقي وقد كبلّت رجليه بسلسلة حديدية كتب عليها «المعاهدة ، القواعد» بينما الدكتور الجمالي يشير فرحاً نحو «قبة الصخرة» التي كتب عليها «فلسطين» ، وكتب فوق الصورة «بلا تعليق !» وتحتها : «يسافر الدكتور الجمالي اليوم الى عمان لحضور اجتماعات اللجنة السياسية التابعة لجامعة (الحكومات) العربية – الرجل المقيد !» ﴿الصورة على الصفحة(١٩٦) من هذا الكتاب﴾ .

وكتبت تحت «وخزات» مايلي : «ان المستر داوني رئيس المهندسين في مجلس الاعمار كان قد تلقى برقية من لندن تفيد ان زوجته قد أدخلت احدى مستشفيات التوليد . وأبى الا ان يستقبل بنفسه (وليده) العزيز

ويتناوله من يد الممرضة ، فيطبع على جبينه الطاهر البريء اول قبلة ابوية ! وقد شاركه المجلس في افراحه السعيدة هذه ، وأراد ان يقدم له عربون هذه المشاركة السعيدة في الافراح والمسرات ، فماذا يكون هذا العربون ؟ ؟

عربة يتنزه بها الطفل في حديقة كنسنجتن وهايد بارك ؟ .. كلا ، انها فكرة ابتدائية .

حصاناً ميكانيكياً يركبه ليذكره بالبلاد التي تضم والده ، حيث (الحصان العربي) رمزها الخالد ؟ .. كلا .. ! !

وبعد اعمال الفكر وفحص المقترحات – بالحياد والدقة التي تفحص بها عروض المناقصات – بعد هذا الفحص الدقيق ، أستقر رأي المجلس على ان يتحمل نفقات سفر الوالد الهام الى لندن على حسابه الخاص – اي حساب المجلس الخاص ! !

وهكذا كان .. وصدر في اليوم التالي أمر وزاري يقضي بأيفاد المستر داوني رئيس المهندسين الى لندن ليقوم بمهمة الاتفاق مع بعض المهندسين الفنيين في لندن لاستخدامهم في العراق .. ! !

ورحم الله حاتم الطائي ممن تضرب بهم في الكرم الامثال .. ! !» .

الخميس ٢٣ تشرين الاول ١٩٥٣ المصادف ١٢ صفر ١٣٧٣

صدر صباح هذا اليوم العدد الثالث والعشرون .. وكانت افتتاحيته بقلم الاستاذ اكرم زعيتر ، بعنوان «نحن .. نحن حلفاء اسرائيل» ﴿يجد القارئ الكريم نصه على الصفحة (٤١٠) من هذا الكتاب﴾

وتحت عنوان «حكمة اليوم» نشر بيت شعر لأديب اسحاق ، يقول فيه

«قتل امرئ في غابة جريمة لاتغتفر

وقتل شعب آمن مسألة فيها نظر»

ومثّل كاريكاتور العدد رجلاً بديناً وجيهاً يمثل الاقطاع وقد جلس على رجل هزيل يمثل الفلاح . وكتب فوق الصورة : «هذا العبء الثقيل» وتحتها : «الاقطاع البغيض – أما آن لهذا (القاعد) ان يترجل ؟ ! ! ﴿الصورة على صفحة (١٩٧) من هذا الكتاب﴾ .

وتحت «عمَّ يتسآءلون» نشرت : «يتساءلون عن سبب وقوف السيارات الحكومية التابعة لمجلس الاعمار امام دور السينما ليلاً ، وهل تحمل موظفي المجلس لأداء واجباتهم الرسمية في التفتيش على دور السينما ، أم لنقل عوائل الموظفين الكبار الذي يستخدمون هذه السيارات الحكومية لاغراضهم؟!. ويتساءلون كذلك عن سبب وقوف هذه السيارات امام دير الراهبات عند خروج الاطفال من الدير ، هل لمهمة رسمية أم لنقل الاطفال المحظوظين بهذه السيارات الحكومية ؟ ! !» .

وتحت «هل صحيح ؟» نشرت : «ان مجلس الاعمار استقدم مدير فندق من سويسرا بأجرة الف دينار . وقد قام هذا المدير في جولة الى الشمال رافقه فيها مفتش مجلس الاعمار العام ومفتش المصايف العام الى صلاح الدين وسوارةتوكة والحاج عمران ، وأمضى اسبوعاً واحداً ، ثم عاد الى سويسرا ، وقرر ان سوارةتوكة أحسن من الحاج عمران ، وبعث بتقريره من زوريخ . والتقرير يتألف من ١٥٠ كلمة بالضبط – صرف عليها العراق ١٥٠٠ دينار؟!» .

وتحت «صَدق او لاتُصدق» نشرت : «ان السر ادنكتن ميلر السكرتير العام لمجلس الاعمار موظف متقاعد استعير من حكومة السودان . وان الميجر داوني رئيس المهندسين في مجلس الاعمار متقاعد من كتيبة الهندسة البريطانية الملكية . وان المراقب العام البريطاني في مجلس الاعمار ليست له اية مؤهلات دراسية مهما كان نوعها ، وكل مؤهلاته انه كان جندياً مراسلاً عند الميجر داوني ، وهويتقاضى راتب ١٢٠ ديناراً شهرياً واجور نقل درجة اولى له ولزوجته !!» .

اما «صورة قلمية» فكان عنوانها : «خلف .. صار باشقولجي» تقول : «كان للمرحوم الزهاوي خادم اسمه (خلف) . فلما وقع اختيار (الوالي) على الشاعر ان يكون (مبعوثاً) عن أقليم من اقاليم العراق في مجلس (المبعوثان) بالاستانة – كما يقع اختيار السلطات على بعض الاشخاص عندنا في هذه الايام سواء بسواء – حتى بادره (خلف) بأن اقترح ان يصحبه في سفرته العتيدة ، ليقوم على خدمته من غير أجر . ولكن الزهاوي – رحمه الله – لم يكن من اولئك الذين يستغلون طيبة مثل هذا الخادم الأمين – كما يستغل السادة الوزراء والمتنفذون افراد الشرطة للخدمة المجانية في بيوتهم – فنفح خادمه اجراً قدره خمس ليرات ذهبية ، فكان سرور (خلف) عظيما ..

سافر الركب ، وما كاد يحط رحاله في عاصمة الخلافة حتى ظهرت على (خلف) اعراض الطموح ، فتقدم من سيده ذات مساء متوسلاًان يتوسط من الحاكمين لتعيينه بوظيفة (قولجي) لاحدى المالح في العراق . فأستجاب الزهاوي لرجاء خادمه ، فذهب في اليوم التالي الى ولاة الامور يسعى لخادمه بالفوز في (المنصب) الساحر الذي (يطمح) به . وفي الحق ان المسؤولين كانوا على خلاف العادة عند حسن ظن شاعرنا – فلم يكتفوا بتلبية هذه (الخدمة) من غير ثمن – كما هو شأنهم في مثل هذه الاحوال ، بل ذهبوا في (لطفهم) الى أبعد حد بأن عينوا خلف (قولجي باش) بدلاً من (قولجي عادي) . واختاروا بغداد بالذات محلاً (لوجاهته الجديدة) ، فشكرهم المرحوم الزهاوي على هذه (الاريحية) . ولاغرو فأن (الوساطة) صادرة عن (نائب) ، ولوساطات النواب قيمتها دوماً .. !

وعاد الزهاوي الى بيته يحمل (البشرى) لخادمه خلف بنجاح المسعى ، فكاد الاخير يجن من الفرح . وبعد ان شكر سيده ، طلب منه ان يبعث ببرقية (لأهل بغداد) يقول لهم ان (خلف) صار (قولجي باش) . فقال المرحوم الشاعر : ولمن تقترح ان نعنون البرقية . اجابه : لتكن بعنوانين – احدهما الى (نقيب الاشراف) ، والاخرى الى عميد آل جميل ، على اعتبار ان محلة الزهاوي تقع ضمن دائرة نفوذ هذه الاسرة المحترمة .

ويقال ، ان الزهاوي وقد استهوته الفكرة لطرافتها ، حقق رجاء خادمه ..

فلما كان اليوم التالي ، دخل (خلف) الى ديوان (عمه) ، وكان مخموراً قليلاً ، شأن من اصابه نجاح لم يتوقعه في حياته ، فلاحظ المرحوم الزهاوي ان خلف رتب شاربه أفقي ، وثبّته بدهان (القوزماتيك) على عادة ذلك الزمان ، مبالغة في اظهار (شخصيته) وما تنطوي عليه من (بطولة) ، وتكاد الارض تهتز من تحت قدميه طرباً بفرحته لهذه المناسبة السعيدة . فضحك الزهاوي على نوبة الحرمان الذي اصيب بها الخادم الساذج .

روي لنا هذه اديب كبيرٌمعروف منذ يومين ، فترحم المستمعون على الزهاوي وخادمه ، فكلاهما قام بدور يتفق ومقياس ذلك العهد . وكم تمنينا على الله ان يبعث الزهاوي حياً ليشاهد في ايامنا هذه (رؤوساً) ضخمة نالت من مجد الدنيا ما ليس بعده من مزيد ، ومع ذلك يتمنون تقبيل الايادي في سبيل وظيفة هزيلة لاتليق

حتى بأقدار بعض التافهين من فلول متقاعدي (العصملي) القابعين في زوايا (مقهى سبع) .. وهكذا النفوس الصغيرة لاتعرف اطايب الحياة الا اذا تعفّرت الجباه بالرغام !» .

وكتب «قصة» العدد «ابو علي» – الاستاذ غالب عبد الرزاق – بعنوان «وزير خطير.. !!» حكى فيها حياة الوزراء والترف الذي يعيشونه – وسرد قصة ذلك الوزير الذي وجد ابنته في احضان خادمه على الحشائش الخضراء . وقد اثارت هذه «القصة» ضجة في كافة الاوساط ، لكشفها حقيقية حياة هذه الطبقة من الحاكمين .

الجمعة ٢٣ تشرين الاول ١٩٥٣ المصادف ١٣ صفر١٣٧٣

صدر صباح اليوم العدد الرابع والعشرون .. وكانت افتتاحيته بقلم الاستاذ فائق السامرائي بعنوان «المعاهدة – الورقة الثانية بعد النفط»

اما كاريكاتور العدد ، فيمثل رجالأعرباً يمتطون ظهر سلحفاة يشد ذيلها رجل يمثل «شرق الاردن» يحول دون تقدمها نحو «المثلث العربي» المحترق . وقد كتب فوق الصورة :«بأسم الله مجراها ومسراها» . وتحتها : «سارعت الدول العربية لتقديم النجدات الى القرى الامامية في فلسطين لوقف الاعتداء اليهودي الغادر – قطار السلحفاة ! – النجدة .. في طريقها الى فلسطين» .

ونشرت تحت «حكمة اليوم» كلمة لأغنية فرعونية تقول : «ياعبيد الارض .. ياعبيد الجوع .. سيروا مع البركان» !

ونشرت بعناوين بارزة على الصفحة الرابعة من عدد اليوم : « حزب الاستقلال يتمسك برأيه في اعتبار الغاء امتيازات الصحف غير قانوني» نص البيان الذي اصدره الاستاذ محمد مهدي كبة رئيس حزب الاستقلال حول القرار الصادر عن قائد القوات العسكرية للمنطقة العرفية بشأن الغاء امتيازات بعض الصحف ولاسيما الحزبية منها ، والذي ختمه الاستاذ كبة قائلاً :«وبهذا تكون (تصفية الممتلكات) لاتدخل ضمن نطاق صلاحيات قائد القوات العسكرية . وبما ان الجرائد (لواء الاستقلال) التي تصدر في بغداد ، و (النضال) التي تصدر في الموصل ، و (صوت الفرات) التي تصدر في الحلة ، و (صوت الناس) التي تصدر في البصرة ، هي ملك الحزب ولسان حاله ، فهي بالبداهة من ممتلكاته التي لاتتناولها التصفية ، وهكذا تعود طبيعياً كباقي ممتلكاته الاخرى عند استئنافه عمله الحزبي بعد ان ألغيت الاحكام العرفية .

وحيث ان عودة الحق – حق اصدار جرائد الحزب – لايحتاج الى موافقة جديدةأو امتيازجديد – لهذا نحيطكم علماً باننا سوف نستأنف صدور الجرائد المذكورة ، وسنبدأ بجريدة لواء الاستقلال قريباً ، وقد قدمنا الكفالة القانونية المقتضية» .

وكتبت تحت «وخزات» مايلي : «حدثني رئيس وزراء سابق مسؤول الى حدٍ كبير عن الاحداث التي أدت الى قيام الاحكام العرفية والمجيْ بوزارة رئيس اركان الجيش ، حدثني هذا عن المعاهدة العراقية التركية ، وقال ان هذه (المعاهدة مزورة) ، وان كلمة (التزوير)لا تنطبق على امر من الامور بقدر ماتنطبق على هذه المعاهدة . ثم اخذ (نفساً) من سيكارته وبدأ يشرح هذا (المتن) قائلاً :

«جاء في مقدمة هذه المعاهدة : «الفريقان المتعاقدان الساميان بعد ان عرضا اوراق اعتمادهما ووجداها صحيحة ومطابقة ..الخ» في حين ان الفريق المفاوض العراقي لم يخوّل بأجراء اي مفاوضة من هذا القبيل ، ولايحمل تفويضاً مهما كان لونه !

وبينما كان رئيس الوزراء يلقي (محاضرته) هذه كنت اسبح في افكاري وتأملاتي .. ترى ، ماهذا الكلام الذي يحدثني عنه ؟ ! .. أليس هو رئيس الوزارة التي سايرت عاقد هذه المعاهدة الى أبعد حدود المسايرة ، حتى سالت الدماء انهاراً في الشوارع ارضاءاً لنزعة الاعتداد عنده ، لكي ينفذ كلامه ، رغماً عن الاجماع الحاصل .. !

وبينما انا أسبح في هذه التأملات تحت خاطرة كوميض ابرق في ذهني ، فتذكرت ان مدة العضوية في مجلس الاعيان قد انتهت ، ولم يظهر في الجو مايشعر بتحديدها ، فعسى ان يكون (كلامه وتهديده) خير تذكير للناسين والغافلين ! !

فهل يعتب علينا رئيس الوزراء السابق هذا على هذه (الوخزات) ، أم انه سيرى فيها مشاركة له في تذكير اولئك الناسين الغافلين ، ويحفظ لنا هذه (اليد) عندما يجد الجد و (يتداعك) الخصوم» ! (*)

وتحت باب جديد استحدث في هذا العدد : «رسائل الى رئيس التحرير» كتب تحته عنوان بارز «السفير البريطاني وزياراته» جاء فيه : «جاءنا من(سائل من البصرة) بالعنوان المتقدم مايلي : هذا السؤال كنا نود ان نقراه من زمن بعيد ونسمع الاجابة عليه .. ولا ندري كيف سهي عن توجيهه طوال هذه المدة بعد دخولنا عصبة الامم غير المرحومة ! ، اما وقد انبرت (الجريدة) للتعليق على هذه الزيارات دون غيرها من الصحف ، فقد اصبح لزاماً على كل عربي ان يتوجه بهذا السوأل ، لعل (جريدتنا) المناصلة تزيح الستار وتكتشف عما وراء هذه الزيارات اجابة منها لهذا التساؤل الذي يبدو على كل وجه في هذا الوطن :

– لماذا يقوم السفير البريطاني في العراق بهذه الزيارات ؟ ! .. اناً تراه يزور علماء النجف ! ! .. وحيناً يزور البصرة ، حيث يقيم له الذيول المآدب والحفلات الكوكتيلية .. وتارة يزور شيوخ عشائر العمارة .. وطوراً يزور رؤساء عشائر الفرات ؟ ! .. فما هو السر الذي يكمن وراء هذه الزيارات ؟ .. وهل من حقه كسفير ان يتنقل في هذا القطر ، هذا التنقل بحجة الزيارات ؟ .. واذا كان من حقه ، فلماذا لا نرى السفراء الاخرين ، وخاصة العرب منهم يقومون بزيارات كهذه ، وهي من ممثلي الدول العربية واجبة لانها مفيدة جداً بالنسبة لنا نحن العرب ، اذ تزيد التعارف والتفاهم والتمهيد الى الاتحاد . ان السبل تمهد قبل زيارات السفير البريطاني حتى ان الوكلاء السريين وعملاءهم وتابعيهم ..الخ . لايبدون اي نشاط يذكر لذلك ، بعكس لو قام بمثل هذه الزيارة مثلاً احد السفراء العرب منهم خاصة ، فان الدنيا تقوم ولاتقعد ، ويتراكض الوكلاء وذيولهم يقدمون تقاريرهم المعهودة المملوءة بكل ما هو غير حق .

لماذا لاتقف الدولة موقف الحازم ، فاما تمنع السفير البريطاني من هذه الزيارات غير النافعة ، واما ان تباح لجميع ممثلي الدول الاخرى . وانا لجواب (الجريدة) منتظرين .

الجريدة : ان زيارات السفير البريطاني التي يتحدث بها مع من يقابلهم في هذه الزيارات من الامور غير المألوفة في العرف الدبلوماسي ، بل ان مقابلاتهم الرسمية نفسها لجلالة الملك يحتم حضور وزير الخارجية فيها ، عملاً بهذا العرف . وقد حدث خلافه على عهد المستر بيترسون السفير البريطاني الاسبق في العراق مع الحكومة العراقية حيث أصرَّ وكيل وزير الخارجية ، وكان انذاك السيد عباس مهدي ، على وجوب حضوره في مثل هذه المقابلات الرسمية . ولدى استفسار السفير من حكومته ، أيدت وجهة نظر للسفير ووبخته لرفضه هذا الطلب المشروع ، الا ان استلام وزارة الخارجية من قبل السيد توفيق السويدي قد صرفت النظر عن هذا الطلب وابدى الوزير المشار اليه تساهلاً في هذه القضية الدبلوماسية الحيوية .

وتحت باب جديد ايضاً ، بعنوان «من الشارع» نشرت الجريدة بعنوان بارز استغرق سبعة اعمدة ومعظم

(*) رئيس الوزراء هو السيد توفيق السويدي .

الصفحة السادسة «رسالة : من الدكتور الجمالي .. الى ابي علي» كتبها الاستاذ غالب عبد الرزاق ، الذي سبق ان نشر عدة رسائل (طبق الاصل) موجهة الى الدكتور الجمالي ، والى وزرائه – كان طابعها المميز روح التهكم السياسي .. والرسالة التي نشرت في هذا العدد ، تصوَّر (ابو علي) ان الدكتور الجمالي قد بعث اليه بجواب على رسائله ، فكتبَ يقول :

صديق اللدود .. طالعت رسالتكم الموجهة اليَّ على صفحات (الجريدة) بمزيد من النرفزة وكثير من الحنق والغيظ : وارجو ان تثق اني لم استغرب قط ماجاء فيها ، خاصة وان (جريدة) السامرائي ، صورة طبق الاصل منه ، ومباءة للمشاغبين من حملة المبادئ الهدامة . ولقد تأكدت ذلك بنفسي عندما رجوت وزير دعايتي بان يلخص لي مقالاتها ، واذا به يقدم اصل الجريدة اليَّ وقد شطب على جميع ما جاء فيها ، وارفق معها ملاحظة مستعجلة لا تحوي سوى كلمة (سكط) ! ! وبذلك وحده عرفت كيف استقبل ما توجهونه الي من نقد سداه البهتان ، ولحمته الحسد ، على ما وهبني الله من مكانة حسدني عليها حتى كامل الجادرجي نفسه ! !

لقد ذكرت بان صديقي واخي ارشد العمري من عشاق السيكاه ! وانا من عشاق الموسيقى الغربية ، وانك بهذا اخطأت وخانك التوفيق ! فابى عصام من المغرمين بأكل الدجاج التركي «التازة». اما انا – وانت تعلم ذلك، اذوب شوقاً وحناناً الى اكلة (السمك المسكوف) ، وفي ذلك مايدل على شعبيتي وروح (الجنتلمان) التي تعلمتها في بلاد (العم سام) ! اما اللذة التي اجدها والشعور الذي احس به عند سماعي بعض المعزوفات الغربية ، فما ذلك الا ، لان هذه المعزوفات تذكرني في البلاد ، التي قضيت بها نصف عمري ، وهذا بالطبع من (باب الاعتراف) بالجميل ! لان من اهم صفات العربي الاصيل هي (الوفاء) . ولذا فليس من المستغرب مني ان اكون وفياً للغرب ، عدواً لدوداً للشرق . الذي لن تكتحل عيناي برؤيته ، عدا هذه الشمس الكاوية ، وذلك الغباء المتصاعد ، اما هناك .. بعيداً ، في (نيويورك) مثلاً ، لاتجد سوى الحب والرقص والصفاء ، والعربي – كما تعلم – عاطفي الى حد الجنون . ومن الجنون ان نكفر بالحب والرقص والصفاء. حتى ولو كان ذلك على حساب جيوبنا العامرة ، وخيراتنا المطمورة في باطن الارض ، وبالتالي يجب ان نكون صورة صادقة من ذلك الغرب ! وهذا لا يكلفنا جهداً مادام (الدفاع المشترك) يشد بعضنا الى بعض ، وما دمنا بحاجة الى (مدنية) و (حرية) و (استقلال) . انك – ازهق الله روحك – متأثر الى حد بعيد هذه الدعاوى الفارغة الجوفاء التي تصك اسماع (المغفلين) من امثالك في تلك (المقالات) التي تدبجها يراعة السادة الافاضل الاخوين (شنشل والسامرائي) وكامل الجادرجي واخوانهم من (الوطنيين) ، فاندفعت كالاعمى تردد ما يقولون ، وشأنك هذا وشأن ابناء الشعب الذي ضلله هؤلاء فزرعوا في قلبه كره الاستعمار ، وبغض الانكليز ، والوقوف في وجه كل حكومة وطنية موقف المعارض المستميت ، وبعد ذلك يريدون من هذه الحكومات ان تعمل لصالح الشعب ، بعد ان امروا الشعب ان يسد اذنيه ويغمض عينيه لكيلا يرى او يسمع ! !

اود ان اسأل العقلاء منكم – ان كان فيكم عقلاء – ماذا يكون مصير هذا الشعب لو لم يحتله الانكليز؟.. أبلغ فيكم الجحود والعقوق ، حداً جعلكم تنكرون فضل هؤلاء الافاضل ؟.. انظروا الى هذه السيارات والقطارات ، وتلك المدارس والمستشفيات ! ! وهذه الدولة وهيبتها ، بعد ان كانت مزقاً يسيرها (اغا) من (أغوات) آل عثمان ! !

لقد كنا عضوا في عصبة الامم (المرحومة)، وها نحن عضواً في هيئة الامم، اطال الله بقاءها! فماذا تريدون؟!.. أتريدون اكثر من ذلك؟!.. ان الكفر بالنعمة يجب ان يقف عند حد.. لقد خدمنا الانكليز بلا مقابل.. فماذا تريدون بعد من هؤلاء المساكين؟!.. وتلك الحكومات المتعاقبة، أليست منكم واليكم؟!..

فلماذا لم تمدوا لها يد المساعدة؟.. وتأخذوا بناصرها الى حيث العمل المثمر، والانتاج الطيب؟!.. ام ان هذه الحكومات ايضاً حكومات زائفة تسير وفق ارادة الانكليز؟!.. هل السيد نوري السعيد - مثلا - وجميل المدفعي، ونور الدين محمود، وارشد العمري، قد جاء بهم الانكليز وامروهم ليحكموكم؟!.. ولقد حكموكم، لماذا فعلوا؟!.. هل أعلنوا الاحكام العرفية لضرب الحركات الوطنية؟!.. وألقوا بخيرة شبابكم ورجالكم في السجون والمعتقلات؟!.. وهل قتلوا شبابكم في الشوارع وفي السجون غدراً واغتيالاً باسم القانون والنظام؟!.. انني - وقد استلمت المسؤولية - لم اجد شيئاً من ذلك؟!.. بل وجدتكم مجموعة طائشة لن يرضيها العمل الصالح!!.. هكذا تقول الاضابير والتحقيقات التي قامت بها الشرطة!. ولذا فأسمح لي ايها المشاغب، اذا ما قلت بان الاخلاص والتفاني في خدمة شعب جحود، ليس من الحكمة في شي، هذا من جهة، اما من الجهة الثانية ولنقلب صفحة عن الماضي.. ماذا صنعت حكومتي لكي تستقبلوها هذا الاستقبال الطيب؟!.. لقد رفعت عن كاهلكم اثقال الاحكام العرفية، فبدلاً من ان تستقبلوها بالهتافات والثناء، رفعتم عقائركم بالصراخ والعويل، لانني (اطلقت) بعض (التصريحات)، ووقف احد زملائي ليرشدكم ويهديكم من وراء المذياع! وبعد ذلك تريدون منا العمل بلا خجل ولا حياء!. (انني واثق مما أقول)، لو لم نكن (جامعيين) تسري في عروقنا روح (الاسبورت) لما احتملنا منك، ومن (السامرائي اندكومباني) هذا الصراخ وذلك النعيق.. وثق - وهذا سر بيني وبينك - انه لولا الخطة المرسومة، لظلت الاحكام العرفية.. ويومذاك، سترى، وترون اين يكون المصير، مصير المشاغبين؟. ولكن تريثوا قليلاً، لان للحلم ساعة، وللضيق ساعات، واخشى ان أعيد ما حذركم منها وزيري الهمام..!!

عزيزي.. وصديقي.. اللدود..

عندما تحملت المسؤولية انا وزملائي الاعزاء جداً جداً، واقتحمنا بناية مجلس الوزراء، ومن ورائنا (الزفة) وجالغي البغدادي الذي سحبه (استاذنا الاعظم)، كنت قد وضعت نصب عيني ان اخدم الشعب، بصدق واخلاص، ولخدمة الشعب- في يومنا - طريقان: اولها يؤدي الى الاسترليني. وثانيهما الى الدولار.. ولما كنت من هذا الشعب ومن صميمه، فلقد عرفت أين يكمن الداء.. ان الشعب - يا صديقي - قد ملَّ الاسترليني وتخفيضاته المستمرة، حتى فقد سعره المعلوم، وصار لا يطيق رؤياه. والعراقي بطبعه يكره القديم، ويذوب شوقاً الى الجديد، فوضعت نصب عيني ان اقدم له ما يحب ويهوى!

انك (مهتوك) - على ما يظهر - ولذا فأنني اقولها - جازماً - بأنك لم تر الدولار يصافح بريقه عينيك الكليلتين، والا لما كلفت نفسك مشقة (وجع الدماغ)، واقلاقي بهذه الرسائل السخيفة التي تقدمها اليّ في مطلع كل صباح..!!

ان الدولار - يا هذا - يشبه سيكارة الحشيش (التي ضربت بها المثل في رسالتك التي طالعتها بامعان) بالنسبة للحاكم والمحكوم.

امامك ايران الشقيقة وشعبها، وكيف تلقفت تلك القطع الذهبية البراقة، فداست مقوماتها وكرامتها، وباع رجالها ضمائرهم بالمزاد العلني في مكاتب النقطة الرابعة هناك، ودونك - معبودها - مصدق والمصير الذي صار فيه!

ولذا، فأنني اتفق معك، بأن الشعب فقير، وجائع، ومريض، وسوف لا تنقذه من آلامه هذه سوى الدولارات!

أنا أتفق معك، بأن دوائر الميناء والسكك ومجلس الاعمار مليئة بأوكار التجسس الانكليزية، ولا اقول (امريكية ايضاً) مادمت لم تنوه عنها برسالتك. ودعني اهمس في اذنيك، بأن حكومتي ستبذل اقصى ما في وسعها لاحلال الامريكان محل هؤلاء الجواسيس، وسترى بعينيك ذلك في القريب العاجل!

انا أتفق معك، بأن جهاز الدولة بحاجة الى (تنظيف) وان اصحاب النفوذ قد تمادوا في الغي والفساد، ولكنني في الوقت الحاضر لا استطيع ان اعمل شيئاً مما تريد، لان ذلك غير وارد في المنهاج الذي سأتقدم به الى الشعب قريباً، فليطمئنوا وليواصلوا نهبهم وسلبهم بأسم القانون!

وأخيراً، ارجو منك – اذا لم يأخذك الله الى جواره – ان تتعاون معنا لخير الوطن واسعاد الشعب، وان ترجو اخي وزميلي السامرائي بأن يخفف من (هجومه) الذي لامبرر له، وسأعاتبه عندما التقي به قريباً، وقريباً جداً، وبلغ اشواقي وتحياتي الى اسرة تحرير (الجريدة) التي اتمنى ان يبلغ الضيق بوزير الداخلية حده فيمنحها اجازة مرضية، ليرتاح منها مؤقتاً على الاقل، والى اللقاء في محكمة الجزاء، اذا لم تكن عاقلاً!!

(طبق الاصل) رئيس الوزراء

الاحد ٢٥ تشرين الاول ١٩٥٣ المصادف ١٥ صفر ١٣٧٣

صدر صباح هذا اليوم العدد الخامس والعشرون – وكانت افتتاحيته بقلم (ابو ثائر) بعنوان «مناورات انكلو – اميركية لعقد الصلح مع اسرائيل»

اما كاريكاتور العدد، فيمثل عملاقاً ضخماً يرمز الى العربي يخنق بيديه يهودي قزم. وكتب فوق الصورة: «خنق اسرائيل وهي في المهد». وكتب تحتها: «يقوم المستر جونسون مبعوث الجنرال ايزنهاور بجولة في البلاد العربية للترويج للتسوية السلمية مع اليهود» التسوية.. التي ينشدها العرب!!

وتحت عنوان كبير تصّدر الصفحة الرابعة: «محاكمات الموسم – الجريدة ومجلس الاعمار امام حاكم الجزاء – ١٤٢ محامياً يتطوعون للدفاع عن السيد احمد فوزي عبد الجبار المحامي سكرتير (الجريدة) ومديرها المسؤول» قالت في ختام هذا الخبر: «.. ومن المنتظر ان تشهد ساحة القضاء في الايام القريبة القادمة اروع محاكمة في تاريخها، وفي تاريخ مجلس الاعمار.. واننا لذلك اليوم لمنتظرون».

ونشرت في نفس هذه الصفحة وعلى عمودين بارزين وتحت عناوين: «المدير الجديد للاذاعة يستجوب الجريدة – خبر بسيط تكذبه الاذاعة ببيان خطير!».. قالت فيه: «كنا قد نشرنا في عدد يوم الجمعة الماضي خبراً استقاه مندوبنا المتجول عن (تشكيل لجنة للاشراف على شؤون الاذاعة».

وفي المساء طلعت الاذاعة اللاسلكية للحكومة العراقية لتذيع على لسان مذيعها تكذيب ما نشر في هذه الجريدة.. وقالت: «انه عارٍ عن الصحة»..!! وفي ظهر امس وبينما كان مندوبنا في مديرية الدعاية العامة فاذا بمدير الاذاعة الجديد الدكتور نوري جعفر يطلب اليه ان يدلي (باعترافه) عن كيفية وصول الخبر الى الجريدة.. ومن هو الموظف الذي اعطاه اياه؟!..

ولكن مندوبنا ابى ان (يعترف) قائلاً: «انه سر المهنة»! والحّ المدير الجديد للاذاعة العراقية على مندوبنا وهدد بقطع الاخبار والانباء التي تصدرها الاذاعة، عن الجريدة، ان لم يدّله عن كيفية التقاط هذا (النبأ العظيم)!! بينما اصرّ مندوبنا على عدم البوح، مهما كلفه الامر، ولو ادى ذلك الى قطع (اخبار الاذاعة) عن الجريدة..!!

ونحن اذ نستنكر من الدكتور (الجديد) هذا الاسلوب (الجديد) في معرفة مصادر الاخبار والانباء، نود ان نلفت انظاره الى عدم التسرع باذاعة البيانات الرسمية من دار اذاعته، وتكذيب الاخرين بدون روية!

وليعلم ان الخبر الذي اشرنا اليه – وهو ليس على درجة من الاهمية – كان قد اعدّ وطبع في مديرية الدعاية العامة، واطلع عليه مندوبنا بمحض الصدفة، ولدينا نسخة منه سننشرها (بالزونكغراف) اذا اذاع بياناً اخر من دار اذاعته!!

قليلاً من الروية والحيطة.. يا مسؤولون!!»

وعند ظهر هذا اليوم زارني في مكتبي بالجريدة الاستاذ تحسين ابراهيم مدير الدعاية العام الذي تربطني به صداقة عائلية – ليستفسر عن صحة ما نشرناه حول ذلك، وليتأكد بنفسه ان نسخة من ذلك الخبر توجد لدينا..

وبعد ان شاهد هذه النسخة الرسمية، المطبوعة على ورق المديرية العامة والموقعة من قبل مدير الاذاعة الدكتور نوري جعفر – وان الكتاب سليم مائة في المائة.. اخبرني بانه علم ان الكتاب هذا قد الغي ومزقت اوراقه لانتفاء السبب الذي صدر من اجله..!!

فقلت له متحدياً: اذا نشرتم بياناً اخر حول هذا الموضوع، فأننا كما قلنا في عدد اليوم – سنضطر الى نشره بالزونكغراف.. فاسكتوا.. نسكت..!».

اما كيف حصل مندوبنا على هذا الخبر – الذي اثار هذه الضجة الاذاعية.. فقد كان من عادة الاستاذ محي عبد الجبار القيسي – مندوب الجريدة المتجول – وهو شاب مثقف يهوى الصحافة ويندفع في سبيلها – ان يذهب كل يوم الى شاطيء النهر المقابل لديوان مجلس الوزراء – في القشلة انذاك – ليفتش في الاوراق المهملة والممزقة التي ترمى في ذلك المكان من الشاطيء، من رئاسة ديوان مجلس الوزراء ومديرية الدعاية العامة – التي كانت تلاصق ديوان مجلس الوزراء ووزارة الداخلية – وليلصق بعضها ببعض، ويطلّع على الاخبار من خلالها او من خلال مسودات الكتب والمراسلات..

وعندما رأى ذلك (الموضوع) سليماً، وغير ممزق.. كتب خبراً عنه واحتفظ بأصل الكتاب.. ونشر في العدد الرابع والعشرون من الجريدة.

وقد ظهر – بعد ذلك، وكما اكد الاستاذ تحسين ابراهيم – ان هذا الموضوع قد صرف النظر عنه، ورَميت اوراقه في سلة المهملات من دون تمزيق، ورميت (الاوراق) بعدئذ في شاطيء النهر!!

وهكذا.. كانت حكاية هذا الخبر، الذي ازعج مدير الاذاعة، واصدر بيانه (الخطير)..!!

وتحت «وخزات» نشرت ما يلي: «في اليوم المقرر لالقاء محاضرة السيد خدوري خدوري في الاتحاد النسائي عن حقوق المرأة، دق جرس التلفون في دار المومى اليه، فاذا بالمتكلم السيد رفائيل بطي وزير الدولة لشؤون الدعاية والصحافة، وطلب المقابلة الفورية، وبعض لحظات كان الوزير الصحفي في طريقه الى دار السيد خدوري، وقبل ان يستقر به المقام بادر مضيفه قائلا: هل لي ان اطلعّ عن نص المحاضرة التي ستلقيها.. فبهت صاحبنا من هذه المفاجأة، وقال له: «وما الغرض من هذا، هل اعيدت الرقابة من جديد، وهل اعلنت الاحكام العرفية؟!». فابتسم الوزير الصحفي ابتسامته العقربية، وقال: «لا، بل اعلنت الاحكام العرفية في دار الاذاعة وما جاورها..» وهنا تذكر السيد خدوري ان المحاضرة ستذاع من دار الاذاعة، وان الوزير الصحفي يريد ان يطلعّ عليها قبل ان يسمعها الناس، كأي وزير يحتل هذا المنصب بحق وحقيق!

وهنا، ثار السيد خدوري.. والسيد خدوري عندما يثور يحتقن وجهه بحمرة قانية، كلون البنفسج القرمزي!!. وابى ان يجري اي تصحيح او شطب في هذه المحاضرة. وبعد مساومات استقر المطلب الرئيسي للوزير. ان تستبدل كلمة (السياسة الاجنبية) بكلمة (السياسة الاستعمارية) فوافق المحاضر على هذا التبديل بخبث المنتصر، لان الكلمة المقترحة اعم واشمل مما اراد. وعاد الوزير فرحاً بهذا النصر، ورفع سماعة التلفون يزف البشرى الى مدير الاذاعة العام!!»

الاثنين ٢٦ تشرين الاول ١٩٥٣ المصادف ١٦ صفر ١٣٧٣

صدر صباح هذا اليوم العدد السادس والعشرون.. وكانت افتتاحيته بقلم (ابو ثائر) بعنوان: «تصميم سينفجر» تناول فيها قضية العرب الأولى، فلسطين. وختم مقاله قائلاً: «وان كل ما نريد ان نثبته في هذه الكلمة هو ان شعوبنا المليئة بثورات وانتفاضات شرّفت وجه التاريخ وصفحاته، ستفجر تصميمها المتدفق من الاعماق. لتحرير فلسطين من ارجاس المستعمرين والصهاينة وحلفائهم الطبيعيين، وستكون اذ ذاك جديرة بان تردد آية مشرقة من آيات دستورها المجيد.. ان تنصروا الله ينصركم ويثبت اقدامكم..».

وكانت «حكمة اليوم» للشاعر العربي (الشابي) تقول:

اخي جاوز الظالمون المدى فحق الجهاد وحق الفدا

اما كاريكاتور العدد، فيمثل السيد نوري السعيد يغادر المطار، وقد وقف الاستاذ خليل كنه وبيده عود يدندن. وكتب فوق الصورة: «غيبة السعيد»، وتحتها: «من انباء لندن ان سيغادرها السيد نوري السعيد في رحلة الى الهند تستغرق الشهر القادم كله» – اغنية اليوم: البعد طال والله عليّ!!» ﴿الصورة على الصفحة (١٩٨) من هذا الكتاب﴾

وتحت «هل صحيح؟» نشرت تقول: «ان احد اعضاء لجنة التطهير في مديرية السكك الحديدية متهم بالفساد بعريضة مرفوعة الى ديوان مجلس الوزراء، وان هذا الشخص الذي وقع الاتهام عليه يعلن تحمله تبعات اتهامه؟ وكيف اختير هذا الشخص بالذات في انجاز ادق مهمة تتطلب السمعة الحسنة والحياد التام؟!»

وتحت «صّدق اولا تُصدق» نشرت تقول: «ان مهندساً اجرائياً بريطانياً يقيم في كركوك يدعى (المستر سبنسر) قدم الى بغداد باحدى السيارات الحكومية، وفي منتصف الطريق عنَّ له ان يتعلم السياقة.. فطلب من السائق ان يتنحى.. واخذ يسوق ليتعلم.. وبعد مسافة قليلة انقلبت به السيارة، فاصبحت مهشمة، ونجا هو وسائقه باعجوبة!!.. وقيمة السيارة التي راحت ضحية طيش المهندس البريطاني تقدر بأكثر من الف دينار».

وتحت باب جديد استحدثته الجريدة باسم «نكتة الموسم» نشرت تحت عنوان «برقية تهنئة تلقي بصاحبها في السجن!» قائلة:

«عندما كان الشباب يساقون الى المجالس العرفية بالمئات، وعندما عُطلت الحياة الحزبية، وأُلغيت امتيازات الصحف، وعاش الناس في ظل الارهاب، في ذلك الوقت ارادت وزارة رئيس اركان الجيش السيد نور الدين محمود ان تقوم ببعض الاعمال لالهاء الناس فقررت تسعير الخضروات والفواكه، بما فيها التفاح الامريكي (بنوعيه الستاركن والكولدن)، فاستهوت هذه الفكرة احد الخبثاء فطيّر برقية الى رئيس الوزراء هذا نصها:

فخامة السيد نور الدين محمود رئيس الوزراء – بغداد

تسعيركم الشلغم اثلج صدورنا. سيروا على بركة الله

التوقيع

ولم تكد البرقية تصل مرجعها المختص حتى كان صاحبها في قبضة الشرطة التي ساقته مخفورا الى بغداد حيث حكم من قبل المجلس العرفي العسكري بالسجن لمدة ستة اشهر. وكان هذا جواب هذه التهنئة الظريفة!!».

وتحت باب «في الموقف السياسي» نشرت على صدر صفحتها الخامسة اخبار المقابلة التي تمت بين السيد نوري السعيد والسيد صالح جبر بمحضر من (وسطاء) لهم مكانتهم عند الطرفين، «وان نية التعاون بينهما في وزارة واحدة قد استبعدت نهائياً، لانها غير عملية في الوقت الحاضر على الاقل..»!

الثلاثاء ٢٧ تشرين الاول ١٩٥٣ المصادف ١٧ صفر ١٣٧٣

صدر صباح هذا اليوم العدد السابع والعشرون.. وكانت افتتاحيته بقلم الاستاذ فائق السامرائي، بعنوان: «نحن وبريطانيا – أما حان الوقت لفك هذا الرباط (المقدس)!!».. ﴿يجد القاريء الكريم نصه على الصفحة (٤٣)﴾

وكانت «حكمة اليوم» لكونفسيوش، تقول: «اطعموا الناس ثم اطلبوا منهم الفضيلة».

اما كاريكاتور العدد، فيمثل اشخاصاً يمثلون الدول العربية يبكون على جدار المسجد الاقصى، وقد كتب فوق الصورة: «حائط المبكي» وتحتها «قبية.. او مبكى العرب!».

وتحت «صَدق او لا تُصدق» نشرت تقول: «مميز حسابات في مصلحة حكومية دخل امتحاناً اجرته وزارته انذاك لاختيار محاسب لها.. وبعد الامتحان ظهرت النتيجة، فاذا به يحصل على ٤ من مائة (فقط لا غير).. ولكن، بالرغم من هذا الرسوب الفظيع، فان الاوامر صدرت بتعيينه حالاً..!! هذا مع العلم ان هذا (المحظوظ) كان مفصولاً بتهمة سرقة!!».

وتحت «وخزات» نشرت تقول: «كان (الوزير الاحمر)[٥] يتصدر مجلساً عامراً بذوي المصالح وارباب الحاجات من المناقصين والمتعهدين ووكلاء الشركات الاعمارية ووكلاء الوكلاء!.. تصّدر هذا المجلس، وانجّر الحديث الى ما تنشره هذه (الجريدة) عنه وعن صفقاته المريبة، فقال بحدة ظاهرة، ضارباً بقبضة يده على المنضدة: (ماذا يقولون، وماذا يثرثرون، ان العراق قام على سواعدنا نحن، سواعد اهل بيتنا، ومن حقنا ان نملك نصف العراق)!!

وظل يعدد خدماته الجلى للعراق منذ اليوم الأول الذي اقتعد فيه كرسي المسؤولية، وكيف استطاع ان يوفر للعراق السكر، ويعّدل التعرفة الكمركية للترفيه عن الناس، مما يسجله تاريخ العراق السياسي الحديث بمداد من الفخر!

ثم ختم حديثه بقوله كرة اخرى: (انه من حقنا ان نملك نصف العراق)!

وجمدت على شفاه الحاضرين ابتسامة، وأحنوا رؤوسهم المثقلة بتصاميم المشاريع المنتظرة، مؤمنّين على كلامه، ومصّدقين ومويدين، لكن خبيثاً كان في زاوية من زوايا المجلس أنبرى ليسأل هذا الوزير الهام عن النصف الثاني، ولمن عساه ان يكون؟! ولم يظفر السائل بجواب.. وهذه (الجريدة) تتطوع للاجابة عن هذا السؤال بان النصف المتبقي – اذا ما اخذت رغبة (الوزير الاحمر) بنظر الاعتبار – يجب ان يرصد الى (آل شنطوب)[٦] بقضهم وقضيضهم!!».

وتحت «صور قلمية» وبعنوان «بيرم باشا» قالت: «كان طالبا في (السلطاني) في العهد العثماني البائد.. وكان يتظاهر بالجرأة يحمل في جنبه الايسر خنجراً فضياً يثير الرعب والهلع في قلوب زملائه الطلاب الذين كانوا يهابونه ويخشون بأسه وضراوته!

وفي سبيل المزيد من فرض شخصيته على الطلاب كان يعقص شاربيه الى اعلى، ويثبتها بالدهان المعروف (بالكوزماتيك) حتى بدت ذبالتها، كذبالة العقرب، ترتعد لها الفرائص!

وكان في هذه المدرسة (مدير) عرف هو الاخر بالشراسة، يلذ له في ساعة (الاصطفاف) ان يستدعي – لا على التعيين – من الطلاب من يريد ان يجرب بأسه فيه، فيضربه صفعة او صفعتين – كما يحلو له – فيثير الطلاب الاخرين ويدعوهم الى السخرية من هذا الطالب العاثر المسكين!

---

٥ هو السيد توفيق السويدي

٦ عائلة يهودية ثرية معروفة حينذاك في بغداد

ودأب المدير على هوايته هذه، في كل يوم له (ضحية) من بين الطلاب، بسبب او بدون سبب. اما (بيرم) فكان في نجوة من هذا العقاب. وكان رفاقه الطلاب يعزون ذلك الى خوف المدير من هذا الطالب الجريء المقدام وخنجره المرهف اللّماع!

وفي يوم من الايام، جاءت النوبة على (بيرم) هذا، فاستدعاه المدير وكال له الصفعات على الخدين وعلى قفاه! فاسقط في يد الطلاب، ورثوا لهذه الخاتمة الاليمة المقدورة لهذا المدير الذي حفر قبره بيديه!

فانتظر الطلاب الكارثة، وحبسوا انفاسهم، وبدا الهلع على وجوههم، ولكن (بيرم) رفع يده بالتحية الى المدير، وعاد يخط باذياله الى (الصف)!

فقال قائل من الطلاب، ان (بيرما) هذا داهية لا يريد ان يرتكب جريمته على ملأ من الاشهاد، بل لابد ان يترصد للمدير فيوقعه بالتهلكة!!

ومضت الايام، فالاسابيع، و (المدير) سليم معافى، وبيرم مازال (يفتل) شاربيه ويدهنهما بالدهان المعهود ويعقصهما على شكل ذبالة العقرب.

حدثني هذه القصة عن (بيرم) زملاء له في المدرسة، فقلت في سري: رحم الله بيرما، لو انه حي يرزق للان لاصبح (باشا)، بل لاصبح على الاقل (عضواً اجرائيا) في مجلس الاعمار!!»(٠)

الاربعاء ٢٨ تشرين الأول ١٩٥٣ المصادف ١٨ صفر ١٣٧٣

صدر صباح هذا اليوم العدد الثامن والعشرون..

غير ان رئيس منضدي الجريدة، نسي – مرة اخرى – تبديل تاريخ هذا اليوم فصدرت تحمل نفس عدد يوم امس، مما أوجب رئيس التحرير ان يتخذ بحق هذا (المهمل) عقوبة زاجرة، بقطع راتبه لمدة يوم واحد، لتكون عظة ودرسا له، ولكيلاً يتكرر ذلك مرة اخرى.

وكانت افتتاحية العدد بقلم الاستاذ فائق السامرائي بعنوان «التطهير»

وكانت «حكمة اليوم» لروفوس، تقول: «الكلب الرعديد يعوي اكثر مما يعض!».

اما كاريكاتور العدد، فيمثل شخصاً كتب على ظهره (الطبقة الحاكمة) يقف عارياً في سطل ماء، وقد وجه اليه (ابن البلد) خرطوم ماء لينظفه، بينما الدكتور الجمالي يرتكز على حنفية الماء مبتسماً وقد كتب فوق الصورة «التطهير!!». وتحتها: «من هنا.. نبدأ» ﴿الصورة على الصفحة (١٩٩) من الكتاب﴾.

وفي صفحة المحليات – الرابعة – نشرت تحت عنوان «لماذا منع عرض فلم (مصطفى كامل) – الفلم الذي وافقت على عرضه الادارة العرفية ومنعته حكومة الدكتور الجمالي!!» قالت فيه: «في الوقت الذي يتأهب الناس في بغداد لمشاهدة عرض الفلم العربي (مصطفى كامل شهيد الوطنية) الذي كان مقرراً عرضه في سينما ريجنت من مساء الاثنين المنصرم.. فاذا بهم يفاجؤون بفلم اخر..!!

وحينما اتصلنا بادارة السينما متسائلين عن سبب عدم عرض هذا الفلم.. اجابونا بان اسباباً فنية حالت دون عرضه..!!

وقد علمنا من مصادر موثوق بها، ان اوامر بوليسية صدرت بمنع هذا الفلم الوطني صبيحة يوم الاثنين نفسه..!!

---

(٠) المقصود هو (طه باشا) الهاشمي

ونحن اذ نستغرب منع هذا الفلم – الذي اجازته الادارة العرفية في عرضه الأول – نرجو من المسؤولين ايضاحاً.. وانا لذلك لمنتظرون».

ونشرت في صفحة المحليات كذلك خبرا داخل اطار، بعنوان «خطوبة الموسم»، جاء فيه: «يدور في الاوساط العائلية نبأ خطوبة احد الوزراء الحاليين لكريمة احد زملائه الوزراء، وسيعلن عنها قريبا فنقدم للعروسين اجمل التهاني سلفا، ونسأل الله تعالى ان يكون هذا القران (الجليل) فاتحة خير عميم و (عاملا) على توطيد اواصر الصداقة والتضامن الوزاري، وبالرفاء والبنين!».

الخميس ٢٩ تشرين الأول ١٩٥٣ المصادف ١٩ صفر ١٣٧٣

صدر صباح هذا اليوم العدد التاسع والعشرون... وكانت افتتاحيته بعنوان «هل هناك خطة لتطهير الجهاز الاداري من الاكفاء النزيهين؟!».. ﴿يجد القاريء الكريم نص هذا المقال على الصفحة (٣٧).﴾

وكانت «حكمة اليوم» مثل انكليزي يقول: «اذا اردت ان تعرف حقيقة انسان فأعطه مالاً او سلطة».

اما كاريكاتور العدد، فيمثل (ابن البلد) يهدُّ عامودين حجرين كتب فوقهما «سلام الشرق الاوسط» وكتب فوق الصورة: «ابن الشعب» الجبار» وتحتها: «شمشون القرن العشرين: عليّ.. وعلى اعدائي يارب!».

وفي صدر صفحتها الرابعة – المحليات – نشرت تحت عنوان «هل هذا صحيح؟» عناوين بارزة تقول: «حملة اقليمية في لبنان مبعثها تصريح يعزى للسيد نوري السعيد – واجب الحكومة الحاضرة في اصدار بيان حول هذا الموضوع الخطير»، وجاء فيه: «نشرت الزميلة الحياة في عددها الصادر يوم الاربعاء ٢٨ الجاري كلمة جاء فيها ان السيد الفرد نقاش وزير الخارجية اللبنانية قد ادلى على اثر عودته من عمان بتصريح امام اللجنة النيابية للشؤون الخارجية في اجتماعها المنعقد في ٨ تشرين الأول من اجل قضية مراكش. وفي هذا الاجتماع قدم الوزير تقريراً عن مناقشات اللجنة السياسية في القاهرة في ايلول الماضي، فذكر من جملة ما ذكر، ان ممثلي الدول العربية بحثوا قضية التعاون العسكري في حالة وقوع عدوان اسرائيلي على احداها، ودعي ممثل كل دولة لابداء رأيه، فلما وصل الدور الى السيد نوري السعيد – حسب قول الوزير اللبناني – قال ما خلاصته: «لسنا مستعدين لمساعدة احد، وليس بيننا من يستطيع مساعدة الاخر، فلا لزوم لاضاعة الوقت في الموضوع، وليعتمد كل منا على نفسه والسلام».

هذا ما قاله السيد نوري السعيد حسب قول وزير الخارجية اللبنانية. وقد اثار هذا التصريح حملة اقليمية في لبنان مازال يتردد صداها، واتخذ دعاة التجزئة والهزيمة في لبنان هذا القول ذريعة لبث سمومهم مما جعل القوميين في لبنان في موقف حرج.

نحن نطالب الحكومة الحاضرة ان تدلي ببيان حول صحة ما اسند الى السيد نوري السعيد، وعما اذا كانت محاضر جلسات الجامعة فيها شيء من هذا القبيل، لان السكوت عن هذه الجهة من شأنه ان يضر ابلغ الضرر بالكلمة القومية العليا من جهة، ويشجع القائمين بالدعاية الاقليمية من جهة اخرى. اما اذا كان هذا القول صحيحاً فيترتب على الوزارة الحاضرة ان تعلنه للناس ليعلم الشعب الحقيقة، لان التستر عليها جريمة قومية لا تغتفر»!.

وتحت «صور قلمية» وبعنوان «صهيوني خطر..!!» كتبت تقول:

«عاد مؤخراً الى بغداد موظف يهودي يشتغل في احد المصارف الاجنبية، وهو اكبر شخصية صهيونية

عرفها العراق، اتخذ من مركزه المالي الدقيق واسطة لتهريب الاموال الى خارج العراق، وقد تجمعت الأدلة ضده في عهد وزارة السيد مزاحم الباجهجي، وطلب اخراجه من هذا المنصب الذي يشغله، ولكن (الوزير الاحمر) توسط في منحه اجازة فهرب الى خارج العراق. وكان له قريب يحتل مقعداً برلمانيا. وكان هذا يدبج الخطب الرنانة لقريبه، فيلقيها مدافعاً عن اليهود، ومندداً بالعراقيين وقد عمل بكل قواه لتدعيم الحركة الصهيونية في بغداد.

وقبل مدة قصيرة كان في نيويورك يجتمع مع بعض (الحساقلة العرب) يسب العراق والعراقيين ويشتمهم باقذع الكلم، فتصدى له شاب عراقي من عائلة الاعسم يدرس في نيويورك وألقمه حجرا، واراد ان يفتك به لو لم يتداركه الجالسون.

وقد ترك نيويورك بعد فترة قصيرة، وذهب الى اسرائيل، بجوار سفر اسرائيلي وبقي في تل ابيب مدة، ثم عاد الى نيويورك، وقد شوهد فيها يتأبط ذراع احد الصيارفة (ذوي الوجوه الحمراء) من اعضاء الوزارة السابقة، وها هو يعود اليوم ليحتل منصبه من جديد، كأن لم يكن قد حدث شيء! !.. ولك الله يا فلسطين ... ولا حول ولا قوة الا بالله»!

الاثنين ٢ تشرين الثاني ١٩٥٣ المصادف ٢٣ صفر ١٣٧٣

صدر صباح هذا اليوم العدد الثاني والثلاثون.. وكانت افتتاحيته بقلم الاستاذ فائق السامرائي، بعنوان: «نحن والاردن» تناول فيها الاوضاع الراهنة في الاردن وموقف حكومته من الاعتداء الاسرائيلي الغاشم على (قبيه) وطالب في هذا المقال قائلا «فالحل الصحيح الجذري هو في وجوب قيام شكل من الاتحاد بين الاردن والعراق، اذا كانوا اولو الحل والعقد في ذلك القطر يدركون حقيقة الخطر الذي يهددهم ويفقهون طبيعة الظروف التي ستواجههم في المستقبل القريب. وان هذه الكيانات التي يحرصون عليها ستبقى اثراً بعد عين اذا تمادوا في هذه السياسة الرعناء، وظلت هذه الانانيات القاتلة تسود تصرفاتهم واعمالهم..».

وكانت «حكمة اليوم» تقول: «الذين يكافحون الحرية بالبطش.. كالذين يكافحون الحريق بقاذفات اللهب».

اما كاريكاتور العدد، فيمثل الدكتور الجمالي رئيس الوزراء وقد تمدد على سرير المستشفى والطبيب يفحصه عند بطنه المنفوخة. وقد كتب فوق الصورة: «عدوى سارية!» وتحتها: «نشرت الزميلة الزمان الغراء ان سبعة وزراء سيتحدثون خلال هذا الشهر من الاذاعة اللاسلكية عن مشاريعهم واعمالهم – الدكتور علاوي وزير الصحة يُشخص الداء – الوزارة تشكو التخمة.. تخمة الخطب والتصريحات!». ﴿ الصفحة (٢٠٠ ﴾

وعلى الصفحة الرابعة – المحليات – نشرت تحت عنوان بارز «ايضاح رسمي!» جاءها من السيد تحسين ابراهيم مدير الدعاية العام المنتدب، يقول فيه: «جاء في بعض الصحف ان الحكومة اقامت الدعوى على بعض الصحفيين، فأقتضى ان نوضح بان القضايا التي رفعها الادعاء العام هي اثنتان فقط، الأولى على جريدة الدفاع بسبب نشر محضر هيئة رسمية مجتمعة بصورة سرية، والثانية على جريدة الجريدة لاهانة هيئة رسمية بسبب قيامها بالواجبات المودعة اليها.. ومن ذلك يتضح ان الحكومة الحاضرة لم تحرك اية دعوى في موضوع سياسي مما تكتبه وتنشره الصحف».

وقد علقت «الجريدة» على هذا (الايضاح الرسمي) قائلة: «ان ما نشرته هذه الجريدة ليس فيه اية (اهانة) لاية هيئة رسمية، بل ان فيه حقائق دامغة كان على الوزارة الحاضرة ان تؤلف لجنة تحقيق في صحة الاسنادات الموجهة الى مجلس الاعمار، وتقوم بتطهير هذا المجلس الذي اجمعت الكلمة على فساد جهازه الاداري،

والذي ضجت الناس منه بالشكوى، بدلا من ان تسوق الصحف الى القضاء بزعم اهانة هذا المجلس. ان تهديد الناس، وكم افواههم عن هذا الطريق، لا يلجأ اليه كل من يحمل في نفسه قدراً ضئيلا من حرية الرأي، بل لا يلجأ اليه الا اولئك الذين يريدون ان يسيروا على خطة (اسلافهم) من المعروفين باستغلال النفوذ، ويتخذوا من هذا التهديد بالسوق الى القضاء (بعبعاً) يخيف الاحرار وطلاب الاصلاح عن فضح الصفقات المريبة والمعاملات الشاذة التي ازكمت روائحها الانوف واصبحت حديث الخاص والعام. وان وزير الدولة لشؤون الدعاية والصحافة الذي قال في مجلس الاعمار ما قال، والذي طالب بالقضاء على الفساد، يعلم حق العلم، ان القضاء على الفساد لا يكون في سوق المخلصين المصلحين الى قفص الاتهام، بل ان يمثل في قفص الاتهام هذا، اولئك الفاسدون العابثون والمرتشون. كان الواجب على الوزارة ان تسوق الى قفص الاتهام اولئك الذين استغلوا نفوذهم، ولهم في كل يوم فضيحة، وفي مطلع كل شمس ومغربها صفقة مريبة، لا ان تسوق اولئك الذين يريدون الاصلاح ويطمعون في ان يتنزه الجهاز الاداري عما يشينه، لتشييع الثقة في النفوس، ويطمئن الشعب الى حكامه».

وتحت «عمَّ يتساءلون؟» كتبت تقول: «موظف راتبه لا يؤهله الى تسنم منصب (رئيس دائرة في مديرية السكك العامة) يتقاضى مخصصات عديدة تتجاوز راتبه، اشترى اراضي واسعة في اجمل مناطق بغداد (البهيجة) واقتنى دوراً كثيرة في ظرف قصير... قصير جدا..!! والناس تتسآءل، واغلب موظفي السكك يتهامسون: من أين أتت هذه الاموال.. هل وجد كنزاً ذهبيا؟!.. الجواب لدى لجان التطهير.. ونحن في انتظاره»

وتحت «صَدق او لا تُصدق» كتبت تقول: «مدير عام.. يقوم الان ببناء دار جديدة اخرى في منطقة ابي قلام في الكرادة الشرقية.. كلفه (السرداب) فقط.. الفي دينار.. لا غير!!.. والعجيب في امر (سرداب) هذا الدار الهائل ان جدرانه مزدوجة ومسلحة بالكونكريت.. وقد علقّ (حسود) على هذا السرداب العجيب قائلا: «يظهر البيك راح يسويه ملجأ (للدراويش) من القنابل الذرية!!».. وقد قيل ان المرصود للدار واثاثه ٥٠ الف دينار كاملة من غير نقصان!!».(*)

وتحت «وخزات» كتبت تقول: «على مائدة حوت مالذَّ وطاب من مآكل (كولمندية) وقوازي (تميمية) اجتمعت بالدكتور محمد فاضل الجمالي رئيس الوزراء ودار الحديث حول ما تكتبه (الجريدة) عن وزارته، تلك الكتابات التي قال عنها ان جرعتها (دوزها) زائد اكثر من اللزوم..!

وليس من حقي – بعد ان وعدته بان لا انقل رأيه الى القراء ان اكشف عن (ارتياحه)، وليسمح لي بهذا التعبير – للانتقاد المر الذي توجهه هذه (الجريدة) لبعض الاشخاص ولبعض التصرفات، لان ذلك – على حد تعبيره – (عقوبة طبيعية لابد منها)، فهو يرى – كمربي قديم – ان العقوبات في عرف علماء التربية على نوعين: عقوبات تأديبية، كأن يضرب المعلم الطفل لمخالفة بدت منه. وعقوبات طبيعية، كأن يريد الطفل ان يمسك النار بقبضة يديه فيترك وشأنه ليمسكها ويتألم من الاحتراق، او يريد ان ينزل الدرج فيترك وسأنه فيسقط وتنكسر رجله، فهذه عقوبات طبيعية.. تؤدب (الطبيعة) بها هذا الطفل، فلا يعود لتكرارها.

وما كتبته (الجريدة) وتكتبه في عرف المربي القديم الدكتور الجمالي من نوع العقوبات الطبيعية لمن يعنيهم الامر!

ترى، هل خالفت وعدي الذي قطعته للدكتور الجمالي في ان لا انقل رأيه الى القراء!؟.. ام اني نقضت هذا العهد؟!.. اذا كان الجمالي يراني قد نقضت العهد، فما هو ذنبي وما حيلتي، اذا كان القاريء من (الذكاء) و (الفطنة) ما يجعله يقرأ بين السطور!!».

(*) المدير العام هو السيد درويش الحيدري

وتحت «صور قلمية» وبعنوان «اليهودي المدلل»! كتبت تقول: «انه أحد الرؤوس (الكبيرة) التي تسرح وتمرح في هذا البلد، وتتقلب في نعيمة وتلعب في مصيره.. لقد كان مديرا عاما سابقا للمالية، وهو اليوم عضو (كبير) في اخطر واعظم مؤسسة اقتصادية في المملكة تساهم في تدوير وتوجيه سياسة البلد الاقتصادية والمالية.. انه عضو في تلك المؤسسة يقف على قدم المساواة مع محافظها العام، ولكنه يتمتع بامتيازات لا يحظى بمثلها غيره!!، فهو يطلعّ على الامور التي سيبحثها مجلس الادارة قبل عرضها على المجلس ليقدم انطباعاته ومقترحاته عليها مقدما لتعرض على المجلس وهي مشفوعة بالحلول والمقترحات والتوجيهات القيمة التي تؤخذ دائما بنظر الاعتبار!!!

ومن المفارقات العجيبة ان هذه المؤسسة في الوقت الذي تضع كل اسرارها في قبضة هذا اليهودي المدلل، تحتم على شركة (وني مري) للمحاسبة ان لا يطلع احد من موظفيها اليهود على حسابات المؤسسة المذكورة التي تقوم هذه الشركة بفحص حساباتها.. بينما هي تتمتع من الاساس بتوجيهات هذا اليهودي الكبير!!

وهل بعد هذا يتسآءل القاريء عمن يكون هذا اليهودي المدلل..؟! له ان يتساءل ذلك، ولكن كيف لا يكون مدللا. وهو اليهودي (الكبير)..!!(*)

الثلاثاء ٣ تشرين الثاني ١٩٥٣ المصادف ٢٤ صفر ١٣٧٣

صدر صباح هذا اليوم العدد الثالث والثلاثون.. وكانت افتتاحيته بقلم الاستاذ محمد صديق شنشل، بعنوان «صارحوا الامة!».

وكان العنوان الرئيسي «المانشيت» لهذا العدد هو: «اليوم موعدنا مع مجلس الاعمار في محكمة الجزاء الاولى».

اما «حكمة اليوم» فكانت الحديث النبوي الذي يقول: «ويل لقاضي الارض من قاضي السماء.. الا من عدل».

وكان كاريكاتور العدد، يُمثّل سكرتير التحرير يقف في المحكمة كمدعٍ، ويقف شخص يرمز الى مجلس الاعمار في قفص الاتهام، وكتب فوق الصورة: «اني اتهم!» وكتب تحتها: «مجلس الاعمار.. في قفص الاتهام» ﴿الصورة على الصفحة (٢٠١) من هذا الكتاب﴾

وفي صفحة المحليات، نشرت الخبر التالي تحت عنوان «المستر نلسن.. والمأدبة المريبة» قالت فيه: «نشرت هذه الجريدة في عددها الصادر امس الأول نبأ الوليمة التي حضرها في (الامباسي) المستر نلسن العضو الاجرائي الامريكي في مجلس الاعمار مع بعض معاونيه والتي ضمت بعض ذوي العلاقة بشركات لها علاقة بمجلس الاعمار، وقلنا ان الداعي هو حسقيل لاوي الملقب بشلومو موشي سوفير.

وعلمنا كذلك ان هذه الكلمة التي نشرتها (الجريدة) لم يطلع عليها المستر نلسن، لان احد معاونيه وهو (المستر بلس) وسكرتيرته (المس ماري لين) قد تشاوروا فيما بينهما وقرروا عدم اطلاعه على الخبر المذكور بحجة انه مريض من جهة، وانه حساس جدا من جهة اخرى، في حين ان (امانة) السكرتارية و (الزمالة) تقضي باطلاعه على هذا الخبر لئلا يتورط كرة اخرى فيما تورط به، لان المومى اليه اخر من كان يظن انه سيسلك هذا المسلك، وانه قد اغفل لقبول هذه المأدبة المريبة، خاصة وان المعلومات التي توافرت لدينا ان حسقيل لاوي هذا قد قام مؤخراً بتأسيس شركة تتعاطى المناقصات والتعهدات مع شريك له يدعى عزت الميداني، وقد سميت بشركة الهندسة والمقاولات العالمية، وكانت باكورة اعمالها هذه المأدبة المريبة!».

(*) اليهودي (الكبير) هو ابراهيم الكبير

وتحت «وخزات» كتب الاستاذ السامرائي يقول: «اجتمعت – كرّة اخرى – بالدكتور الجمالي في احدى الولائم ، وكان حديثه هذه المرة عن (كاريكاتور) امس ، وقد تهددني بأنه سيهاجمني في اول مؤتمر صحفي سيعقده حيث سيقول للصحفيين : «بأننا نريد ان نحتكر وحدنا مخاطبة الشعب ، ولانحتمل ان نرى الوزراء يخاطبون الشعب هم ايضا ، ويمارسون نفس الحق الذي نمارسه . وان هذا الاحتكار ليس من حرية الرأي في شئ ! ولماذا نخاف الوزراء اذا ماخاطبوا الشعب . أليس من الخير ان ينزل الوزراء عن ابراجهم ويتحدثوا الى الشعب !» .. هذا هو جوهر (الهجوم) الذي يعدّه الدكتور الجمالي لمؤتمره الصحفي ، وقد فوّتُ عليه (الفرصة) فرصة السبق، اذ اعلنته الى الناس قبل ان يعلنه هو في اليوم الموعود !

وتعليقي على هذا القول : اننا لانملك سوى مخاطبة الناس وبث الوعي في صفوفهم للتمسك بحقوقهم ، اما الوزراء – وعلى رأسهم الدكتور الجمالي – فيملكون القدرة على (العمل) اذا شاؤا بحكم مراكزهم ، فمن الخير لهم ان يخاطبوا الناس بالاعمال لا بالاقوال ، لان (لغة العمل) تقطع جهيزة كل خطيب ، كما تقول الامثال !

وعلى كل حال ، فأن (الفرصة) لم تفلت من الدكتور الجمالي نهائياً ، بل مازال في وسعه ان يعقد مؤتمره الصحفي وتكون عدة (الهجوم) فيه تعليقه على هذا (التعليق) !..» .

الاربعاء : ٤ تشرين الثاني ١٩٥٣ المصادف ٢٥ صفر ١٣٧٣

صدر صباح هذا اليوم العدد الرابع والثلاثون .. وكانت افتتاحيته بقلم (ابو ثائر) بعنوان «عيون .. ترقب الطبخة» جاء فيها : «لقد مارس الدكتور الجمالي انواعاً متباينة من الخدمات الممتازة ، ونجح في اغلبها ، ولكن هل نجح في اقناع الشعب بأن مايؤديه هو لصالح الشعب ولخيره ؟ . ان الواقع يصرخ بقوة ونفور : كلا ..

ان الشعب يحمل لكم ياسيدي الدكتور ولزملائكم طابعاً معيناً من الفهم . وقد كنتم ولاتزالون اجرأ المتحالفين مع الرأسين المتناحرين في تحدي الشعب في آماله الدافقة بالتحرر من نير المعاهدة الجائرة والترفع عن الارتباط بأي مشروع (دفاعي) غربي يراد به زجنا في معارك وحروب مبيدة تعطي الفرصة لسادة (الوول ستريت) بأن يحصنوا بنوكهم وشركاتهم المتقطرة بفيض دافق من دماء الشعوب وخيراتها وامانيها .

ان شعبنا يافيلسوف (الحلول الوسطى) قد استفاد من تجاربه الماضية كثيراً وكثيرا ، فهو لم يعد ذلك الغافل الموزع الذي يسهل الخلاص من محاكمته العسيرة . لقد تعلّم كيف يطبق على من جرّعوه العذاب والحرمان سنين ثقالا على التاريخ والانسانية المبتلاة بشرور الاستعمار ومأجوريه .

لقد تعلّم كيف يحبط أية مغامرة ، وأي نوع وسط من الحلول بين استعمارين خانقين على حساب شعب أترعته المظالم ، وبات من فرط ماحمله الطغاة من ألم ومن تجويع قطعة نابضة بأشد عواطف الانتظار الذي لاوراءه انتظار .

ان (اللعبة) التي يمارسها قدماء اتقنوا الصنعة ، وجُدد يجرّبون فن الخدمة الوسطى ، اضحت بالنسبة للشعب تجربة مفضوحة تتحدث عن نفسها قبل ان يتحدث عنها الاخرون .

لقد هضمنا فلسفة الحقد والنقمة على المستعمرين القدماء والجدد ، ولن يسمح شعبنا لاي كان ان يصالح الكبشين على حساب حريتنا وسيادتنا الوطنية .

اما ما يقدمه الشعب لتحطيم المناورات الهادئة هدوء طبع اهلها .. فأمر تحدث عنه تشرشل في البرلمان، و(الديلي ميل) حينما اعترفت رغم انفها : «ان الشعب العراقي غريب الاطوار .. ولايمكن تقييده البتة» .

فهل أدرك السادرون ، ان وراء (الطبخة) عيوناً ترقب .. وحقداً يتراكم ..؟!» .

وقد تميّز هذا العدد – الذي طبع منه الافاً اضافية من النسخ – بنشر تفاصيل محاكمة (الجريدة) على الصفحتين الرابعة والخامسة منه ، وحمل العنوان الرئيسي (المانشيت) للصفحة الاولى – وبخط بارز باللون الاحمر – «محاكمة (الجريدة) .. مجلس الاعمار في قفص الاتهام» ﴿ويجد القارئ الكريم تفاصيل مانشر في هذا العدد في فصل «محاكمات الجريدة»﴾ .

وكانت «حكمة اليوم» بيتين من الشعر للشاعر عبد الحسين الازري :

أثروا ولكن اذا لاحظت ثروتهم رأيتها أعقبت فقراً على الناس

لو استطاعوا وهم ملأى بطونهم لم يتركوا بسواهم فضلة الكاس

اما كاريكاتور العدد ، فيمثل شخصاً بديناً على وجهه علامة استفهام يستلم كيساً فيه (١٠٠٠٠ دينار) . وكتب فوق الصورة : «من هو ..؟!» وتحتها : «احدهم» . ﴿الصورة على الصفحة (٢٠٢)﴾.

الخميس : ٥ تشرين الثاني ١٩٥٣ المصادف ٢٦ صفر ١٣٧٣ .

صدر صباح هذا اليوم العدد الخامس والثلاثون .. وكانت افتتاحيته بعنوان «لمن تدق الاجراس !» والتي جاء فيها : «لمن تدق اجراس الخطر في فلسطين ايها السادة ؟! .. أللأبطال ؟! .. وأين هم الابطال ؟! .. وأين السادة البهاليل ، والشم الاشاوس الذين يتبارون في النفاق لعالمهم الحر؟! .. أين هم الشجعان الغيارى الذين لاينفكون يتحدثون عن الخطر الشيوعي ويدعون الناس الى مقاومته دون اهتمام لغيره من الاخطار» . ويختتم المقال بقوله : «ان اجراس الخطر تدق بعنف ، وتكاد اصواتها تمزق حتى اذان من به صمم ، وكل الدلائل تشير الى ان اسرائيل ستغزو (القدس) وستتوسع مرة اخرى في أمد قريب بحماية ورعاية (حلفائنا) الانكليز والامريكين .

فلا عذر لكم بعد اليوم ايها الابطال ، اننا نحذر ، وننذر ، ونذكر ، بأن (لعنة) فلسطين اذا كانت قد اقتصرت على البعض من المسؤولين عن (النكبة) قبلا ، فأنها ستعصف بكم وبكياناتكم جميعا ، وسوف لن تبقى ولاتذر، اذا ماذهبت القدس وتوسعت اسرائيل . ان الاجراس تدق أيها الابطال ، فاستعدوا لمواجهة الخطر ، وتحدوا مرة واحدة (عالمكم الحر) لمصلحة المواطنين الذين تحكمون بأسمهم ، او فأنسحبوا من الميدان سالمين» .

وكانت «حكمة اليوم» لجورج واشنطون تقول : «اذا بدأت الحرية ترسي جذورها اضحى نموها سريعا» .

اما كاريكاتور العدد ، فيمثل تنيناً هائلا ينفث انفاسه على مجموعة من الاشخاص يرمزون الى الدول العربية . وقد كتب فوق الصورة : «الدفاع عن الشرق الاوسط» . وتحتها : «الدول العربية وراء سياج امين وحرز حريز !» .

الجمعة : ٦ تشرين الثاني ١٩٥٣ المصادف ٢٧ صفر ١٣٧٣ .

صدر صباح هذا اليوم العدد السادس والثلاثون .. وكانت افتتاحيته بقلم الاستاذ فائق السامرائي ، بعنوان : «نجدة الاردن» تناول فيها تقاعس الجيش الاردني الذي يسيطر عليه الجنرال كلوب عن نجدة اهالي (قبية) واستغاثتهم ، فقال : «وعندما يقع اعتداء بربري من اسرائيل تسارع الدول العربية للاجتماع ، وقد سبقتها تصريحات وبيانات تصم الاذان ، وتلقي في روع السامع انه لم يبق من عمر اسرائيل الا لحظات معدودات ، حتى اذا اجتمع المجتمعون ، وتداول المتداولون ، خرجوا – او على الاصح – خرجت شعوبهم

(من المولد بلا حمص) – كما يقول المثل المصري العامي – واذا بالاعذار تتكاثر من هنا ومن هناك ، فالاردن يلقي اللوم على كاهل العراق ، والعراق يلقيه على كاهل المملكة العربية السعودية ، وهذه تلقيه على كاهل مصر ، الى غير ذلك من المعاذير !!» .

وكانت «حكمة اليوم» لاسكندر دوماس ، تقول : «أوثر فراش ، وأنعم وسادة .. هو راحة الضمير» .

اما كاريكاتور العدد ، فيمثل الدكتور الجمالي رئيس الوزراء يغني وامامه الميكرفون وخلفه كورس موسيقي من وزرائه . وقد كتب فوق الصورة : «حملة الدعاية الوزارية» . وتحتها : «بدأت منذ ليلة امس الحملة الوزارية الخطابية من دار الاذاعة اللاسلكية العراقية – (تحت) الاذاعة الجديد !» ﴿(الصورة على الصفحة (٢٠٣) من هذا الكتاب)﴾ .

وتحت «صَدق او لاتُصدق» نشرت تقول : «مدير عام .. اصدر أوامره بتعيين احد الاشخاص براتب يومي قدره دينار واحد لاغير ..! ووظيفته (فقط) تقديم ملخص ماينشر في الصحف المحلية .. وهذه بادرة طيبة (تحمد) المدير العام الاقتصادي الذي – لادخل للسياسة والصحافة في عمله – على الاهتمام بشؤون الصحافة ومايدور في البلد .. ولو على حساب الميزانية العامة ..!!» .

الاحد : ٨ تشرين الثاني ١٩٥٣ المصادف ١ ربيع الاول ١٣٧٣ .

صدر صباح هذا اليوم العدد السابع والثلاثون .. وكانت افتتاحيته بقلم الاستاذ محمد صديق شنشل ، بعنوان «التدريب العسكري» طالب فيها بأن يكون التدريب العسكري في المدارس والمعاهد العالية على اساس نظام (الفتوة) الخاص الذي يهدف الى التدريب نفسه .. وختم المقال بقوله : «واننا لنرجو مخلصين الا يختلف احد معنا في هذا الصدد ، فالاستعداد الجدي للجهاد يحتم هذا التحشيد لجميع القوى ضد العدو ، ولم تتعرض امة في تاريخها الى وحشية كالوحشية الصهيونية التي اخرجت المواطنين العرب من معظم اجزاء فلسطين ، والتي توالي ضرباتها لمحق هذه الامة وحشر علوج الصهيونية وجمعهم ، فيما ينتزع اليهود من وطنها شبراً بعد شبر ، ومثل هذا الوضع لايجيز لأية حكومة ان تتخذ من التدريب العسكري وسيلة للتنيكل وشفاء الاحقاد السياسية» .

وكانت «حكمة اليوم» تقول : «يكاد المريب يقول : خذوني» !

اما كاريكاتور العدد ، فيمثل الدكتور الجمالي ووزرائه يركبون سيارة قديمة يسيرون بها في طريق جبلي وعر ، وقد كتب فوق الصورة : «بداية غير موفقة» . وتحتها : «هل الطريق وعر .. أم السيارة معطوبة ..؟!!» .

وتحت عناوين بارزة نشرت على صفحتها الرابعة (المحليات) خبراً يقول : «اليوم انتهت المدة الدستورية لبقاء السيد محمد علي محمود في منصبه الوزاري» جاء فيه : «في الساعة الثانية عشرة زوالية من ظهر امس (٧ تشرين الثاني) انتهت المدة الدستورية لبقاء السيد محمد علي محمود في منصبه الوزاري ، فلقد دخل الوزارة في ٧ مايس المنصرم على اثر التعديل الوزاري الذي اجراه السيد جميل المدفعي ، في وزارة بعد تسلم جلالة الملك سلطاته الدستورية . وبانقضاء الستة اشهر المنصوص عليها في الدستور يصبح بقاء السيد محمد علي محمود في الوزارة مخالفة دستورية صريحة ، كما تجعل كل اجراء ، او كل أمر يصدره باطلا دستورياً ، ولاقيمة قانونية له .

اما (التخريج) الدستوري الذي يريد البعض ان يتذرع به لبقاء هذه المخالفة الدستورية من كون (الستة اشهر) المنصوص عليها في الدستور يراد بها انتهاءها على وزارة من الوزارات ولايشمل استقالة الوزارة ودخول

الوزير في وزارة اخرى حيث تحتسب له هذه المدة من ابتداء استيزاره في الوزارة الجديدة . نقول ان هذا التخريج الدستوري لاسند له ، لادستورياً ولامنطقيا ، اذ لوكان الامر كذلك ، لتفادي الوزراء هذا الشرط الدستوري عن طريق استقالات صورية تجري كل ستة اشهر ، ولأصبح في الامكان ان يتألف مجلس الوزراء من وزراء ليسوا اعضاء في احد مجلسي الامة ، الامر الذي يخالف اساس المسؤولية الوزارية ويناقض المبدأ الذي قامت عليه اسس النظام البرلماني .

واذا كانت الوزارة الحاضرة في شك من هذا الالزام الدستوري في تنحي نائب رئيسها ، فعليها ان تدرك ان لهذا الامر خطورته الكبرى ، مما يستدعي تأليف محكمة عليا للنظر في هذا الامر الذي لايقل اهمية في نظرنا عن جواز استصدار مراسيم لمعالجة الحالة الاقتصادية الذي من اجله دعت الوزارة الحاضرة المحكمة العليا لتقول رأيها فيه .

ان كل يوم يمضي على بقاء السيد محمد علي محمود في الوزارة ، انما هو مخالفة دستورية ، وكل أمر يبرمه او ينقضه يعتبر باطلا من الناحية الدستورية ، وغير ملزم لذوي العلاقة . لذلك ولوضع الامور في أنصبتها ، لابد من دعوة المحكمة العليا لتقرير دستورية هذا الامر البالغ الخطورة في نظرنا وفي نظر كل من يحرص على سلامة تطبيق القانون الاساسي وحرمة نصوصه ورعاية احكامه !» .

وتحت «وخزات» نشرت تقول : «في ركن قصي من اركان مفوضية اتحاد الجمهوريات السوفياتية وقف الدكتور نديم الباجه جي مع السيد علي حيدر سليمان مساء امس يتباحثان عن (الشهادة) المطلوب منهما اداؤها امام المحكمة حول قضية دوكان ! فقال احدهم : اننا اعطينا كل مالدينا من معلومات ووثائق الى المحكمة ، فما الذي يريده وكلاء الدفاع منا ، وما هو وجه مناقشتنا في الموضوع ؟! واجاب الاخر بانه ماذا يريدون منا ، هل يريدون ان نفضحهم ؟!.. ولاندري لماذا لايتقدم هذا الوزير الهمام لفضح (الجريدة) واصحابها ، بعد ان امتلأت البلاد بطولها وعرضها بفضائح (المجلس) الذي يتشرف بأن يكون همزة الوصل فيه ؟! .. لماذا لايتقدم ويدلي بما عنده من فضائح ، بدلا من ان يتهرب من ساحة القضاء ، حيث يخشى ان يقف امام ميزان العدالة ، الذي لايفرق بين وزير او غير وزير ؟! .. لماذا يتهرب من المناقشة في قضية طريفة يُعيرها الرأي العام اهتمامه ، ليعلم الناس من وراء هذه المناقشة اي الشركات تألفت في الاسابيع الاخيرة ، وأية عقود سجلها كاتب العدل في الايام الاخيرة .. وعندئذ تبيضّ وجوه ، وتسوّد وجوه !!» .

ونشرت على نفس هذه الصفحة من المحليات ، وتحت عنوان : «منع كتاب (كيف تعيش سعيدا ؟!)» ، جاء فيه : «قررت مديرية الدعاية العامة منع كتاب «كيف تعيش سعيدا ؟!» تأليف الكاتب السوفياتي (ايليا هرنبورغ) من دخول العراق .. ولاندري هل ان هذا المنع يعني بان وزير الدعاية والصحافة يريد احتكار (السعادة) لنفسه ولوزارته فقط ؟!!» .

الاثنين : ٩ تشرين الثاني ١٩٥٣ المصادف ٢ ربيع الاول ١٣٧٣ .

صدر صباح هذا اليوم العدد الثامن والثلاثون .. وكان عنوان (مانشيت) الصفحة الاولى يقول : «الجلسة الثانية لمحاكمة (الجريدة) .. مجلس الاعمار في قفص الاتهام» – ﴿يجد القارئ الكريم تفاصيل ذلك في فصل (محاكمة الجريدة)﴾ .

وكان كاريكاتور العدد ، يُمثّل السيد علي حيدر سليمان وزير الاعمار وامامه ميكرفون الاذاعة يهدد ويتوعد ، وقد كتب فوق الصورة : «(غوبلز) مجلس الاعمار» . وتحتها : «فلسفة الاعمار – الاعمار لغة : التعمير .. واصطلاحا : تعمير الجيوب !» ﴿الصورة على الصفحة (٢٠٤) من هذا الكتاب﴾ .

اما افتتاحية العدد ، فقد كتبها «الفق القومي» – وهو الاستاذ عدنان فرهاد المحامي – بعنوان : «خطاب الى السفارة الايرانية : هذا ماتكتبه الصحافة اليهودية في ايران عن العرب والعراق» جاء فيها : «في كل يوم تتقدم السفارة الايرانية في بغداد بمذكرة احتجاجية الى وزارة الخارجية مظهرة فيها امتعاضها مما تكتبه بعض الصحف الوطنية عن الوضع في ايران ، سواء كان ذلك في صدد الحملة الارهابية التي تشنها حكومة زاهدي على انصار الدكتور محمد مصدق ، او في صدد الدعاية الصهيونية في ايران ، تلك الدعاية التي تستهدف الانتصار لليهود المجرمين وتبرير اعتداءاتهم الاثيمة على سكان القرى العربية .

والسفارة الايرانية لاتنسى في كل مذكرة تقدمها ان تشير الى العلاقات الطيبة بين العراق وايران ، وماقد تتعرض له هذه العلاقات من (تصدع) نتيجة (مواظبة) الصحافة العراقية على مهاجمة الوضع القائم ، واتهام حكومة زاهدي بالسماح للعناصر الصهيونية بممارسة نشاطها ضد العرب عامة وفلسطين خاصة .

ونحن لانريد الان التشكيك بما تذهب اليه السفارة الايرانية من الحرص على استمرار العلاقات الطيبة بين العراق وايران من ناحية ، والدول العربية والاسلامية من ناحية اخرى . الا اننا نريد ان نتساءل من السفارة الايرانية نفسها ، هل هي على علم بما تشنه الصحافة الصهيونية وعلى رأسها جريدة (عالم يهود) من حملات وقحة على العرب ؟ .. وهل انها نبهت حكومتها الى وجوب وضع حد لهذا الاعتداء الوقح على العرب والمسلمين من قبل هذه الصحيفة وامثالها من الصحف التي تصدر بموافقة المسؤولين ، وعلى مرأى ومسمع منهم ؟!

لقد كذبت السفارة الايرانية في اكثر من مناسبة ما نشرته الصحف الوطنية في العراق عن النشاط الصهيوني السافر في ايران ، وتغاضي الحكومة القائمة عن القائمين به ، ممن جعلوا البلاد العربية والاسلامية هدفاً لحملاتهم المنكرة .

وان كانت السفارة الايرانية لاتزال مصرة على اقوالها السابقة فاننا نضع بين ايديها ، المقال الذي نشرته اخيراً جريدة (عالم يهود) في عددها المرقم (٧٥) والمؤرخ في ١ / ١٠ / ١٩٥٣ تحت عنوان (رائحة البارود في الشرق الاوسط) بمناسبة الاعتداء اليهودي الاثم على قرية (قبية) العربية. تقول الجريدة اليهودية : «مما لاشك فيه ان هذا الحادث ليس الاول من نوعه ، اذ انه منذ اربع سنوات ، لايمر اسبوع واحد الا ويقوم في ايامها ولياليها المهربون والجنود العرب بقتل النساء والاطفال والشيوخ من سكان اسرائيل الدائبين على اعمالهم الاعتيادية ، مستعملين في ذلك الاسلحة النارية او المديات . ويستدل من الانباء التي مصادرها اسرائيلية ان هذه القرية قد لعبت دورا هاماً في هذه الاعمال ، كما ان الحكومة الاردنية لم تتخذ اي اجراءات للحيلولة دون نشاط هذه العناصر المؤذية ، رغم جميع احتجاجات اسرائيل ولجنة الهدنة التابعة لمنظمة الامم المتحدة» ..

هذا بعض ماتقوله الجريدة اليهودية في مقالها ، فهل وجدت تجنياً على الحق اكثر من هذا التجني ؟.. وهل طرق سمعك اكاذيب ومغالطات اشد نكراً من هذه المغالطات المفضوحة التي تبتدعها جريدة عالم يهود ؟..

هل اصبح العرب هم المفسدون ، وقد فرقهم الاعتداء الصهيوني ايدي سبأ ، وحرمهم اوطانهم وسلبهم اموالهم وممتلكاتهم التي جمعوها بعرق جبينهم ؟!..»

ويختم الاستاذ عدنان فرهاد (الفق القومي) مقاله هذا قائلا : «وقد يطول بنا الحديث لو أتينا على مناقشة جميع المغالطات التي جاءت بها جريدة (عالم يهود) الصهيونية ، تلك المغالطات التي لم تعد خافية حتى على الانكليز والامريكان الذين اوجدوا هذه الدولة اللقيطة ، ان لم نقل ان مثل هذه المغالطات تساهم امريكا وبريطانيا في ترويجها للتستر على جرائمها ازاء العرب ..

واخيراً ، وليس اخرا ، يسرنا ان تطلع السفارة الايرانية على المقال المذكور بنصه وفصه .. ونحن على استعداد لان نقدم لها نسخة منه اذا شاءت لتتبين هل ان مايكتب في الصحف العراقية يكون عاملا على

تصدع العلاقات بين العراق وايران ؟.. أم ان ماتنشره الصحف اليهودية الايرانية افتراءات على العرب عامة والاسلام خاصة مما يكون سبباً لتصديع العلاقات التي تحرص السفارة الايرانية على دعمها وتقويتها بين البلدين ؟!!» .

وفي صفحة المحليات ، وتحت عنوان بارز يقول : «من فائق السامرائي .. الى الدكتور محمد فاضل الجمالي» نشرت هذه الرسالة التي جاء فيها :

بعد التحية :

ذكرتُ في مقال لي بعنوان «نحن والاردن» ان المملكة العربية السعودية رفضت طلب الاردن من العراق ارسال قوة عسكرية .

وقد كذبّ هذا القائم باعمال المفوضية السعودية ، وفي تعليقنا طالبناكم بوصفكم رئيسا للوزراء واحد الحاضرين في اجتماع اللجنة السياسية ان تقولوا كلمتكم ، وعما اذا كنتم تؤيدون المفوضية المشار اليها في تكذيبها هذا ..

ثم عاد الوزير المفوض للمرة الثانية متحدياً ومكذباً باسلوب ليس هنا مجال الرد عليه ووصفه ، بل يكفي ان نقول انه بعيد كل البعد عن الادب الدبلوماسي ، وطالبناكم في تعليقنا على ذلك التكذيب ان تقولوا كلمتكم بوصفكم رئيسا للوزارة واحد الحاضرين في اجتماع اللجنة السياسية ، وها قد مرَّ أكثر من يومين على اخر تكذيب دون ان نسمع منكم سلباً او ايجابا !!

تعلمون ولاشك ان الوزير المفوض غير صادق في تكذيبه ، بل ان هذا التكذيب نفسه يحتاج الى تكذيب . وتعلمون كذلك أنَّ الوزير المفوض لم يكن ليجرؤ على هذا التحدي لولا أمن جانب افتضاح الحقيقة لسببين : الاول ، ان مقررات اللجنة السياسية سرية ، بحكم سريتها لايمكن لكم ان تقولوا شيئا يؤدي الى فضحها ، والثاني ، ان اللجنة السياسية اعتادت ان لاتدون محضراً في المناقشات التي تجري بصورة سرية . فاعتماداً على هذين العاملين تجرأ على تكذيب الجريدة بهذا الاسلوب .

لذلك فأني سأحاول ان اخلصكم من تبعة هذين العاملين ، واضع الفرصة امامكم بشكل اخر ، على غرار (الحلول المدرسية) للمسائل الرياضية والجبرية ، اضع هذه القضية على الشكل التالي : اذا كان الوزير المفوض صادقاً في تكذيبه ، فالواجب يقضي عليكم بأن تؤيدوه في قوله هذا وتنشروا تكذيبا رسمياً من الحكومة العراقية يؤيد ماذهبت اليه المفوضية المشار اليها . وفي حالة سكوتكم سأعتبر ان هذا السكوت في معرض الحاجة بيان ، وان ماذكرته الجريدة صحيحاً مائة بالمائة ، ولكنكم في وضع دبلوماسي حرج يحول دون تجريح بيان رسمي صادر من مفوضية عربية شقيقة ؟!!

هذا من جهة ، ومن جهة ثانية اقول لكم بصراحة بأنني شخصياً قد اطلعت على القائمة التي تضمنت مطالب حكومة الاردن وبضمنها ارسال قوة عسكرية الى الاردن ، وقد لبّت اللجنة السياسية كافة مطالب الاردن ماعدا هذه الفقرة ، فلماذا ؟! ومن الذي عارض ، هل ان العراق امتنع عن ارسال هذه القوة ؟!..

انكم مدعوون الى تبرئة ساحة العراق على الاقل من هذه الوصمة .

هذا ، وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

المخلص

فائق السامرائي

الثلاثاء : ١٠ تشرين الثاني ١٩٥٣ المصادف ٣ ربيع الاول ١٣٧٣ .

صدر صباح هذا اليوم العدد التاسع والثلاثون .. وكانت افتتاحيته بقلم الاستاذ فائق السامرائي بعنوان

«ابن السعود في ذمة التاريخ» تحدث فيها عن «الصفحة التي طويت أمس من صفحات البطولة النادرة والرجولة الفذة بوفاة عاهل الجزيرة المغفور له عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود ، ذلك الرجل الذي ظل قرابة نصف قرن ملء الاسماع يدوى صيته ويجلجل في الافاق» .

وكانت «حكمة اليوم» للشاعر شوقي ، تقول :

محا الموت اسباب العداوة بيننا فلا الثأر ملحاح ولا الحقد ثائر

اما كاريكاتور العدد ، فيمثل بعض اعضاء مجلس الاعيان جالسون في مقهى ، واحدهم يشرب الناركيلة . وقد كتب فوق الصورة : «في مقهى الاعيان» وتحتها : «بطالة المثقفين» !

وتحت عنوان بارز ، وعلى ثلاثة اعمدة ، نشرت في صدر صفحتها الرابعة «فضيحة اليوم» — اندروير وصفقة الاخشاب .. هل ستدخل الحكومة هذه الشركة في القائمة السوداء ؟» .. قائلة : «كانت السكك الحديدية قد تعاقدت مع شركة اندروير على تجهيزها بما تحتاج اليه من عوارض خشبية للخطوط الحديدية بمبلغ يقارب السبعين الف دينار ، وقد تم شراء هذه الصفقة من اميركا . وبدلا من ان تقوم لجنة فنية بالاطلاع على هذه العوارض الخشبية ومطابقتها للمواصفات والشروط تقوم الحكومة العراقية باختيارها ، فأن شركة اندروير قد اختارت هي نفسها هذه اللجنة ، التي ذكرت بأن هذه العوارض الخشبية سليمة ومطابقة للمواصفات . ولدى شحنها الى العراق واستلامها من قبل السكك الحديدية وجدت انها اخشاب مستهلكة ولاتصلح للخطوط الحديدية اطلاقا .

وقد علمنا ان وزير المواصلات والاشغال قد طلب من احد المحامين اقامة الدعوى على شركة اندروير لرفض هذه العوارض الخشبية . على اننا لانرى هذا الاجراء كافياً ، اذ قد اعتادت الحكومة العراقية ان تدخل المقاولين العراقيين في القائمة السوداء لهفوات طفيفة ، فلماذا لاتطبق القانون بحزم وتدخل شركة اندروير في القائمة السوداء وتحرمها من كافة المناقصات الحكومية . ان الرأي العام العراقي يتابع هذه القضية باهتمام بالغ ، ويأمل ان لايتلكأ المسؤولون عن اتخاذ التدابير الزجرية بحق هذه الشركة التي امتصت دماء العراقيين ، فاحتكرت التمر والشعير ، والصادرات والواردات ، بشكل جعلها تزاحم حتى صغار التجار ، بالنظر للحظوة التي حصلت عليها لمجرد انها شركة بريطانية !

اننا نأمل من الوزارة الحاضرة ان تسارع لادخالها في القائمة السوداء جزاءا وفاقاً على هذا التلاعب المكشوف ! !» .

وتحت «هل صحيح ؟» نشرت تقول : «مايقال من ان تعهداً ضخماً في مصفى النفط الحكومي قد اعطي من قبل وزارة الاقتصاد الى شركة معروفة تتعاطى المتاجرة بالسيارات ، وان هذا التعهد لم يعرض بطريق المناقصة حسب الاصول — بل اعطي بطريق الالتزام ، كما يعطى (التزام ضريبة الاسماك) بل ان هذا الالتزام نفسه يعطى هو الاخر بالمزايدة العلنية ، ولكن هذا التعهد اعطي تحت طي الخفاء .. وان هذه الشركة قد اوشكت على الافلاس لولا ان القدر مكنّها من الحصول على هذه الغنيمة الباردة التي كانت عمولتها فيها تزيد على مبلغ تسعين الف دينار ؟!» .

وتحت «صّدق او لاتُصدق» نشرت تقول : «يقال ان موظفاً في مديرية السكك الحديدية يتقاضى راتبه من خزانة الدولة ولكنه لم يداوم في دائرته قط ، بل هو يدير شركة خاصة له ويدخل مناقصات حكومية وتعهدات ويوقع على ذلك بأسم شركته ، مع انه لم يوقع حتى الان ورقة واحدة من اعمال وظيفته الحكومية ، بل يحضر رأس كل شهر لاستلام مرتبه . وان دائرته لاتستطيع ان تقول له «ثلث الثلاثة كام» كما يقول المثل المصري ، لانه ابن صاحب فخامة يشار اليه بالبنان ؟!» .

وتحت «عمَّ يتساءلون ؟» نشرت تقول : «يتساءلون عن ابن (صاحب فخامة) الذي حصل على وكالة شركة ويستنكهوس في العراق التي كان وكيلها السابق شركة حسو . وعما اذا كانت لوالده الهام مساع (دبلوماسية) في الحصول على هذه الوكالة ؟!

ويتساءلون كذلك عن (صفقات) جديدة يراجع بها هذا (الابن البار) بعض الدوائر الرسمية يعرض فيها هذه البضاعة عليها لتشتري الثلاجات والمراوح ومكيفات الهواء من الآن وقبل ان نودع الصيف وداعاً نهائياً ، اي على (التسقام) الجديد بلغة الزراع ..!!» .

اما «وخزات» هذا العدد ، فجاء فيها : «ضمني مجلس – لاوكر – مع وزير الدولة لشؤون الدعاية والصحافة السيد رفائيل بطي ، فعاتبني على ماذكرته هذه (الجريدة) عن انزواءه عن عيون (الحساد) والفضوليين ، وقال انه ملئ السمع والبصر ، وان عدم حضوره في الوليمة المشار اليها في ذلك الخبر هو لانه يشكو مرض الزكام ، سواء أكان الصديق بطي ملئ السمع والبصر او القلوب ايضا أم لم يكن ، فالذي لاشك فيه انه قد اصبح (بارومتر) الوزارة فتستطيع ان تعرف من قسمات وجهه الموقف السياسي الراهن ، فعندما اصطدمت هذه الوزارة ببعض العراقيل في الغاء الاحكام العرفية (انزوى) من المجالس والاندية والاوكار مخافة ان (تقع العين على العين) . وفي اللحظة التي القى فيها الجمالي (خطابه) معلناً الغاء الاحكام العرفية ، في تلك اللحظات بالذات جاء يتهادى الى (وكره) المحبب ..!

وعندما حدثت قضية (قبية) لاذ كرّةً اخرى بالصمت ، فلم يفتح فاه الا في اللحظة التي اذيع فيها نبأ استعداد الحكومة العراقية لمد يد المساعدة العسكرية للاردن ، والتي عورضت من قبل دول عربية شقيقة !

وها هو اليوم يغشى المجلس مبشراً الناس (بمواقف مشهودة) للوزارة ستكشف عنها الايام القلائل القادمة ، والتي سيكون بطلها وزير المال السيد عبد الكريم الازري في (المراسيم) التي يعدها ولوائح القوانين التي يهيئها منذ الآن !

ورجائي من الصديق الازري ان يصدق وعده للزميل الصحفي ، لئلا يضطره الى (الانزواء) كرّة اخرى !!» .

الاربعاء : ١١ تشرين الثاني ١٩٥٣ المصادف ٤ ربيع الاول ١٣٧٣ .

صدر صباح هذا اليوم العدد الاربعون .. وكانت افتتاحيته بعنوان : «لاتقلقوا .. الشقيري مطمئن !!» ، جاء فيها : «لا تقلقوا ايها العرب ، واطمئنوا ايها اللاجئون !»

واذا غزتكم جيوش اسرائيل وهدمت قراكم واستباحت مدنكم وانتهكت اعراضكم وذبحت اطفالكم ونسفت ممتلكاتكم وابتلعت (قدسكم) ، دقوا الطبول واحرقوا البخور .

اما رائحة البارود التي تشمونها بين حين وحين ، وانات الثكلى والجرحى التي تسمعونها في فلسطين ، وارواح الضحايا التي تصرخ بكم من عليين ، فكلها تخيلات واوهام ، ابتدعتها اقلام شريرة لايروق لها ان تراكم (على الارائك متكئين) ..

ارقصوا ايها اللاجئون في خيامكم وعلى الحدود ، وامرحوا ياحماة القدس وحراسها ، وافرحوا يا (عيون) الجامعة و (ابطالها) ، واستريحي ياجيوش الممالك والجمهوريات والامارات والمشيخات العربية ، فكل شيْ هادئ والحمد لله !

وانت – ايتها الامة العربية – اترعي كؤوس المر ، واشربي نخب نهاية الطغاة ، واستقبلي العاصفة بجلد وثبات ، وانشدي مع الاحرار :

ياظلام السجن خيم اننا نهوى الظلاما
ليس بعد الليل الا فجر مجد يتسامى

وعندما ينجلي الليل ، ويبعث الفجر خيوطاً من شعاعه القاني ، وتهب نسماته الندية المعطرة بأريج ارواح شهداء الوطن ، ستبدو الوجوه (الحالكة) على حقيقتها مجللة بالخزي والعار ومبسم الاستعمار .. وعندئذ ربما ندرك – انا وانت ايها القارئ اللبيب – ان الشقيري كان محقاً في ان يطمئن ويدعونا الى الاطمئنان ؟!» .
وكانت «حكمة اليوم» تقول :

اذا رضيت عني كرامُ عشيرتي فلازال غضباناً عليّ لئامها

اما كاريكاتور العدد ، فيمثل يدان تمسك بمكنسة كبيرة تكنس رجال الحكم . وقد كتب فوق الصورة : «الرؤوس الكبار» . وتحتها : «التطهير الذي ينشده الشعب» ﴿الصورة على الصفحة (٢٠٥)﴾ .
وتحت عنوان «غُدّة» نشرت على طول العمود الاول من الصفحة الرابعة – المحليات – تقول : «في الوزارة الحاضرة (غُدّة) مرضية تخشى ان يصيب الوزارة منها شر كبير قد يؤدي بها الى خاتمتها التي لا يرتضيها لها كل منصف !.. فالوزارة الحاضرة بالرغم من المآخذ الكثيرة عليها فأنها تمثل اتجاها ، نريد ان يتبلور وتزول عنه (علامة الاستفهام) التي تظلله ، فيصبح مقدمة لتحول جديد وجدي في السياسة العراقية التي ضاق الناس ذرعاً (بماركتها المسجلة) التي ظلت قرابة ثلاثين عاما سلعة للاستهلاك الداخلي ، تلك (الماركة) الممثلة لهذه الطبقة المتهرئة من رجال الحكم الذين تناوبوا وتداولوا السلطان فيما بينهم يصرفون الامور لمصالحهم الخاصة واطماعهم التي لاتنتهي الى حد محدود .. هذه (الغدة المرضية) التي تخشى على الوزارة منها تتمثل في شخصية السيد علي حيدر سليمان وزير الاعمار و (عصبيته) التي تثير الاغراق في الضحك حيناً والاشفاق والرثاء احيانا اخرى . فهذا الرجل الذي كان في فجر حياته يزعم لنفسه (التقدمية) والانطلاق الفكري الحر يُريد اليوم ان يتخذ من مركزه (المهلهل) مايجعله فوق متناول النقد ، وقد نسي انه الآن وزير ، وانه بحكم منصبه هذا يجب عليه ان يتقبل (راغماً) كل نقد يوجه الى تصرفاته السياسية والادارية !
واذا كان يريد ان يظل في منجاة عن النقد ، عليه ان يستقيل من الوزارة ويقبع في زاوية من زوايا الاعمال الحرة ، سواء أكان في شركة (مجيد زيونة) كما كان بالامس القريب ، او (مندوبا متجولا) لشركة (علي كمال) يجوب اوربا على حسابها ، كما كان بالامس البعيد ، او مستشارا (رمزياً) لشركة (فوستر وصباغ) كما يطمح ان يكون بعد تخليه عن الوزارة !
وعندئذ فانه سيجد الناس لن يذكروه ، لا في القليل ولا في الكثير ، لانهم يرون ان تصرفاته في هذه الامور ، انما هي تصرفات شخصية تخصه بالذات وتخص شركاءه ، ولا وجه للتدخل فيها ؟!
اما ان يكون وزيراً ، ووزيرا لأخطر مؤسسة تتلاعب في اموال هذا الشعب الجائع العريان ، فعليه ان يستمع الى نقد الناس وتوجيههم ، لان هذه الاموال التي ينفقها مجلس الاعمار ذات اليمين وذات الشمال ، كما ينفق (الوارث الغر) الثروة التي انزلها القدر اليه في تبذير (ارعن) .. ان هذه الاموال هي ليست ملك علي حيدر سليمان ، ولاملك اعضاء مجلس الاعمار ، بل هي ملكي ، وملك كل فرد من افراد هذه الامة البائسة ، وله حق (المحاسبة) في اوجه صرفها المشروعة ؟!
هذه (ابجدية) سياسية ، على هذا الوزير ان يفهمها ، وعلى مقدار فهمها يتوقف نجاحه في منصبه او اخفاقه ، وقد مضى الزمن الذي يرى الوزير في نفسه انه (شخصية مقدسة) لايمسها الناس ، فلقد دالت دولة اولئك (الطغاة) الذين يتعالون على الناس ، ولو بقيت السطوة قائمة لهم ، لما وجدنا علي حيدر سليمان وزيرا ، بل لظل الدولاب يدور على افراد تلك الطغمة ، فيتداول افرادها الحكم ، كما كانوا يفعلون منذ ثلاثين عاما ..
ان علي حيدر سليمان في تصرفه هذا يناقض (وجوده) ، وفي عصبيته يحمل (المعول) الذي يهدم نفسه

ليفسح الطريق الى عودة اولئك الذين تنفس الشعب الصعداء عند (زحزحتهم) والتي يريد ان تكون (زحزحة دائمة) لاموقوتة ، والله لايهدي من احببت ولكن الله يهدي من يشاء ..»

ونشرت تحت «وخزات» مايلي : «ابدى الدكتور محمد فاضل الجمالي اعجابه بالصور الكاريكاتورية التي يرسمها الفنان الموهوب (غازي) ، وان كان يأخذ على بعضها انها لاتوضح – بدقة – قسمات وجوه بعض اعضاء الوزارة الحاضرة .

ولما قلت له ان هذا الرسام يرسم شخوص (كاريكاتورية) عن الصور الفوتغرافية التي تعدّها له (الجريدة) لانه لم يشهد اشخاص معظم الوزراء، أبدى تسامحاً يشكر عليه، فطلب مني ان أبعث به اليه في موعد اجتماع مجلس الوزراء، لكي يرى الوزراء واحداً إثر واحد، ويتأمل في ملامحهم كيلا يكون مضطراً الى الرجوع للصور الفوتغرافية.

وقد راقت لي هذه الفكرة وعزمت على اخراجها الى حيز التنفيذ ، وطلبت من رسامنا الموهوب ان يتهيأ لحضور جلسة مجلس الوزراء ، الا ان اسرة التحرير عارضوا باصرار في ذلك ، وطلبوا مني (التأمين) على حياة رسامنا قبل الاقدام على هذه الخطوة ، خوفا من ان تتحرك (الغدّة المرضية) في الوزارة فتنزل بطشها في شخص الرسام ، بعد ان عجزت عن الوصول الى اسرة التحرير ! .. وقد رفضت معظم شركات التأمين (قبول هذا العرض) في التأمين على حياة رسامنا ، وبقي لنا أمل واحد هو ان يقوم الدكتور الجمالي (فيؤمن) على حياة رسامنا مما لاتحمد عقباه ، فأن فعل ، فسأبعث به الى مجلس الوزراء ، وانا واثق ان رسومه الكاريكاتورية القادمة ستكون رائعة ، بل ستكون نموذجاً فذاً في ميدان الرسم الكاريكاتوري في العراق ..» .

وتحت باب «على الهامش» نشرت تقول : «جاء في جريدة التايمس اللندنية في عددها الصادر بتاريخ ١٤ – ١٠ – ١٩٥٣ ان المستر (فيلد) النائب عن (شمالي بادينكتن) اعلن الى ناخبيه بانه قرر الاستقالة من مجلس العموم البريطاني على اثر رفض الاستئناف الذي رفعه الى المحكمة الكبرى بسبب الحكم الذي صدر ضده من احدى محاكم جزاء لندن والقاضي بتغريمه ١٥ دينارا بتهمة ترصده في احياء (الوست اند) لاغراض منافية للاداب ، ومما قاله في بيانه انه وان كان بريئاً من التهمة الا انه يرى انه لم يعد يجوز له البقاء في عضوية البرلمان سواء كان بريئاً ام لا ، لمجرد ان علق بسمعته مثل هذا الاتهام ، وفي الاخير ناشد الناخبين ان يعطفوا عليه في محنته . وهكذا يضرب النواب المنتخبون انتخاباً حقيقياً عن الشعوب في البلاد الديمقراطية اروع الامثلة واشرفها على التمسك بالتقاليد الكريمة التي تجعل (النائب) المطعونة نزاهته ، يشعر تلقائياً بأنه اصبح غير جدير ان يحتل مقعده في برلمان امته !

اما عندنا ، فقد مرَّ في تاريخ البلاد بعض المجالس كان عدد من النواب فيها متهمين بقتول او تحريض على القتل ، ناهيك عن الجرائم الاخرى ، يكاد يفوق الذين لم (تبرز) لظهور بعض معايبهم . وهكذا التقدم الذي حققناه في مضمار الديمقراطية بفضل القادة الذين عادوا لنا بعد انهيار العهد (الحميدي) او الذين تتلمذوا على ايديهم من الجيل الصاعد ، ومع ذلك يتساءلون لِمَ فقدنا فلسطين ، والبقية في الطريق» .

الخميس ١٢ تشرين الثاني ١٩٥٣ المصادف ٥ ربيع الاول ١٣٧٣

صدر صباح هذا اليوم العدد الحادي والاربعون .. وكانت افتتاحيته بقلم الاستاذ فائق السامرائي ، بعنوان «دوامة !» تناول فيها حالة الموظفين وكيف «يعيشون منذ سنين في (دوامة) هائلة افقدتهم الاستقرار الذي هو اهم عنصر يجب توافره للموظف كي يقوم باداء واجبه على الوجه الاكمل، بل ان فقدان الاستقرار بالنسبة للموظفين كان من جملة العوامل المشجعة للبعض منهم على استغلال نفوذه والاثراء غير المشروع . فمنذ سنوات

والموظفين عرضة للنقل دونما سبب معروف ، وان كل وزارة تتألف (تجرب) قدرتها في (رأس) الموظف المسكين ..».

وختم الاستاذ السامرائي مقاله بقوله : «لقد طالبنا بتطهير اداة الحكم، ونريد ان يبدأ التطهير من الكبار اولا، ومن ثم من يليهم حتى يصل الى صغار الموظفين ان كان فيهم من يفتقر الى النزاهة او الكفاءة في عمله .. ان هذه التنقلات التي تجريها الوزارات المختلفة بدعة سيئة نرجو ان تحجم عن اتباعها الوزارات الحاضرة ولاتلجأ اليها الا في الضرورات القصوى ، على ان تكون في ظروف قاهرة وفي نطاق ضيق جدا .. اما ان يبقى الموظفون على هذه الحالة من عدم الاستقرار ، فانه سيضعف كفاءة الجهاز الاداري، وسيكون حافزاً لبعض ضعاف النفوس على الاستغلال ، ماداموا غير آمنين على مستقبلهم ووظائفهم واستقرارهم».

وكانت «حكمة اليوم» للشاعر الزهاوي تقول :

وان الذي يسعى لتحرير امة ... يهون عليه السجن والنفي والشنق

اما كاريكاتور العدد ، فيمثل الدكتور الجمالي ووزراءه على ظهر زورق يتطلعون الى شاطئ الاستقرار . وقد كتب فوق الصورة: «سفينة الحكم». وتحتها : «اما آن لهذه السفينة التائهة ان ترسوا الى شاطئها الامين» .

﴿الصورة منشورة على الصفحة (٢٠٦) من هذا الكتاب﴾

وعلى الصفحة الرابعة، وداخل اطار بارز، وبعنوان «احدهم ..!» نشرت «الجريدة» ماكانت جريدة «اخبار المساء» قد نشرته على صفحتها، قائلة : «مامعنى (احدهم)»؟!..

كثيرا ماتصبح البديهيات .. اموراً معقدة ، و (المفهومات) .. وقد حجبتها الغيوم السوداء ، او هكذا يظن !

(احدهم) يعني (واحداً).. (منهم) والسلام ، فهل هذا يحتاج الى سؤال وكلام؟!

واحد من اصحاب الكروش، الذين اكلوا السحت ، وبحثوا عن الحرام ، وغرقوا في الحرير والدمقس الى الاذان، واتخموا بلذاذات الحياة، وبلهنيات العيش في بلد الجوع والمساكين !

يسألون من هو (احدهم)؟!..

فقولوا لهم : انه (واحد) منهم، وهم كثيرون. فأيهم تريدون ؟!

ثم اسألوهم : لِمَ تسألون؟.. لِمَ تريدون ان تعرفوا هذا (الاحد)؟ ان كان مجهولاً لديكم حقيقة ، هل أنتم تريدون بذلك ان تعلنوا عن رفرفة الحق بين زحام الباطل ، فتضعوا النقاط على الحروف، وتجروه – هذا الاحد الذي ليس وحيدا – الى ساحتكم الكريمة لتحاسبوه ، وتحققوا معه .. عن هذا الذي يملكه.. من اين صار له، من اين جاء به؟ ، وكيف جاء به .. وهو الذي لم يكن يملك شروى نقير، حينما كان واحدا من هذا الشعب الفقير، في (الجاهلية الاولى) او في مطلع (الجهاد) ان شئت؟. ثم تسألوه عن هذا (الكرش) كيف بالله نما وترعرع ، وهو الصائم المصلي ، العارف بالله، الوطني الغيور المضحي !

فانه سوف يجيبك قائلا : هذا من فضل ربي ..

سلوهم : لِمَ تسألون عن (احدهم) ؟!

قولوا لهم : انهم كثيرون، فأيهم تريدون ؟!

وقولوا لهم : انهم معروفون، فلماذا تسألون؟!

وقولوا لهم : ان (احدهم) هذا، هو واحد منهم..!!» .

وتحت ركن «فضيحة اليوم» وبعنوان «ممرضة!» نشرت تقول : «يهودية تشغل منصباً حساساً في المستشفى الملكي ببغداد .

وظيفتها ممرضة في وحدة العمليات ، وهي – بحكم مركزها – تشرف على جميع قاعات العمليات الكبرى

يقولون – وما يقولون مؤكد – ان زوجها واهلها – جميعاً – في اسرائيل ، عدا اخيها الطالب في كلية الطب الملكية ، ولعل السبب في بقائها حتى الآن من غير (تسقيط) هو انتظار اتمام أخيها لدراسته لتسافر معه الى اسرائيل حيث الاهل والاحباب .

جريئة ، ولعل لوجود من (يسندها) سبب كبير في ذلك ، وهي (قوية) لايستطيع احد ان يزحزحها من مركزها ، تعرف كيف (تصطدم) بالاطباء والجراحين ، وتعرف كيف تخرج (منتصرة) في كل مرة بدون استثناء ..

طرد بسببها – قبل عامين – طبيب متمرن شاب اسمه (هـ. الهاشمي) – وهو الان طبيب– لسبب تافه ، يعترف بتفاهته حتى اولئك الذين طردوه من اجل سواد عينيها .

واصطدمت قبل مدة بجراح اخصائي معروف ، عرف (بنظافته) ووطنيته لانه دعاها الى (مساعدته) في عملية جراحية ، وكان المريض تحت تأثير المخدر فرفضت ، وليس هذا كل ما في الامر ، بل انها حرضت ممرضة اخرى – استعارها الجراح المذكور من جراح اخر في غرفة مجاورة – على عدم (مساعدته) كل هذا والمريض المسكين تحت تأثير المخدر ، ولايخفى ما على حياة المريض في مثل هذه الحالة – من خطر .

ويقولون ايضا ، ان رئيسة الممرضات ، وهي كبيرة الممرضات – الانكليزية الجنسية – قد صرحت مراراً وتكرارا (بعدم فائدة) هذه الممرضة كرئيسة للوحدة ، وأبدت تذمرها اكثر من مرة لذلك ، ولكنها لم تجد اذانا صاغية .

فوتح (البعض) في المستشفى بأمرها فاحتجوا (بعدم امكان الاستغناء عنها) مع انها رئيسة ممرضات وحدة الجراحة وعملها الاشراف فقط على (ترتيب) و (تقسيم) الممرضات على الجراحين اثناء العمليات والاشراف على (التعقيم) فقط ..!!».

وتحت باب «نكتة الموسم» وبعنوان «تهنئة.. وتعزية..!!» نشرت تقول : «عندما تألفت الوزارة الحاضرة كان السيد عادل عوني صاحب الزميلة (الحوادث) الغراء في روما ، وما ان سمع نبأ تأليف الوزارة واشتراك السيد روفائيل بطي صاحب جريدة (البلاد) في الوزارة الجديدة حتى أبرق له البرقية التالية» :

السيد رفائيل بطي– وزير الدولة لشؤون الدعاية والصحافة – بغداد.

اهنئكم .. وأعزي (البلاد) !

ولابد ان يلحظ القارئ الحصيف هذه التورية الظريفة بين جريدة (البلاد) التي يقصدها الزميل ، وبين (البلاد) ، فكانت هذه البرقية الظريفة نكتة الموسم بحق وحقيق !» .

الجمعة١٣ تشرين الثاني ١٩٥٣ المصادف ٦ ربيع الاول ١٣٧٣

صدر صباح هذا اليوم العدد الثاني والاربعون .. وكانت افتتاحيته بقلم الاستاذ فائق السامرائي بعنوان «الضباط المتقاعدون» ، عالج فيها حالة الضباط الذين يحالون على التقاعد وهم لايزالون في ريعان الشباب ، وطالب الوزارة الحاضرة انصاف هؤلاء الضباط باعادتهم الى الجيش ، «واذا تعذر ذلك فهناك بعض الوظائف التي يمكن استخدامهم فيها ، وفي اوجه النشاط الحكومي التي تماثل الجيش في اعمالها ..»

وكانت («حكمة اليوم» عن مثل الماني يقول : «من اراد أن يسير باستقامة في طريق معوج ، كان عليه ان يهدم بيوتاً كثيرة» .

اما كاريكاتور العدد ، فيمثل شخصاً يشبه وزير الاعمار يسوق امامه حماراً وعليه خرج (كيس) مرسوم عليه علامة الدولار وخلفه مدينة بغداد . وقد كتب فوق الصورة : «فلم اليوم» . وتحتها : «حرامي بغداد!»

﴿الصورة على الصفحة (٢٠٧) من هذا الكتاب﴾ .

وعلى صدر صفحتها الرابعة، وبعنوان بارز على اربعة اعمدة ، نشرت تفاصيل الجلسة الثالثة لمحاكمة (الجريدة) – ﴿يجدها القارئ الكريم في فصل «محاكمة الجريدة»﴾ .

الاحد ١٥ تشرين الثاني ١٩٥٣ المصادف ٨ ربيع الاول ١٣٧٣

صدر صباح هذا اليوم العدد الثالث والاربعون .. وكانت افتتاحيته بقلم الاستاذ فائق السامرائي ، بعنوان : «تحفز» وتحتها بيت شعر يقول :

تحرك اللحد فانشقت مجددة اكفان قوم ظننا انهم قبروا

قال الاستاذ السامرائي في هذا المقال : «لم تكد تقترب عطلة المجلس النيابي الى نهايتها ، ويبدو اجتماعه الاعتيادي على قاب قوسين او ادنى ، حتى دبَّ النشاط في الاوساط الراكدة الهامدة : اوساط الفئة المحتكرة للحكم ، وبدأت الاجتماعات تعقد ، والمذاكرات والمداولات تستأنف ، و (المحالفات) تتجدد لان هذه الاسابيع القلائل التي مرت على هذه الفئة الهائمة بحب الجاه والسلطان وهي بعيدة عن الحكم ، انما تعتبر بالنسبة لها ، وكأنها اجيال وعصور ودهور ..

وبعد ان يستعرض الاستاذ السامرائي الاوضاع التي كانت سائدة ، يعود فيقول : «يجب على الطبقة الواعية ان تحارب بكل ما أوتيت من حول وقوة للحيلولة دون عودة ذلك الحكم الاهوج الذي اتخذ من الاحكام العرفية اداة للتستر على الاستغلال والفساد والاثراء غير المشروع الذي كان الطابع المميز لتلك الفترة المظلمة التي عانت البلاد فيها الامرين . فلقد كان الفساد الذي جرى في الاشهر الاخيرة والارتشاء والاستغلال يعادل ماشهده العراق طيلة حكمه الوطني منذ ثلاثين عاما خلت .

وان الصحائف المجللة بالسواد تفوق في حلكتها وضخامتها وعددها جميع صحائف العهود السود الاخرى ، فلقد مرت في تاريخ العراق فترات روّعت فيها البلاد بحوادث قتل للابرياء ، ومصادرة للحريات ، ولكن البلاد لم تشهد فترة قصيرة كهذه الفترة التي انقضت ، حدث فيها قتل جماعي حتى في داخل السجون ، ولأناس هم وديعة الدولة ورهائنها ، مما لم يكن له مثيل في العالم طراً .

وفي الوقت الذي كانت تحصد فيه الارواح بمثل هذا الاستهتار المشين ، كانت أيدي المرتشين والفاسدين تقبض ثمن هذا الاجرام عن طريق (الوكالات) والرشاوى ، وكانت (الرقابة) تقف بالمرصاد لشطب كل اشارة – من قريب او بعيد – لهذه الصفقات المريبة .

فهذه التركة المثقلة بالآلام ، والمجللة بالخزي والعار ، يجب تصفيتها تصفية نهائية ، ووضع حد لهذا الاستهتار المعيب بحقوق الشعب وحرياته وارواح المواطنين وكرامتهم ، وعلى الطبقة الواعية ان تكون يقظة حذرة من هذه المناورات الجديدة التي ذر قرنها في هذين اليومين للقضاء على المؤامرة وهي في مهدها ، لان العودة بالبلاد الى الوضع الذي كانت عليه الى ماقبل بضعة اسابيع انما هو تهديد لكيان البلاد في آتون رجات لايعلم الا الله عاقبتها .

اما كاريكاتور العدد ، فيمثل السيد خليل كنه يُكلّم السيد نوري السعيد هاتفياً عبر الاسلاك الطويلة ، وكتب فوق الصورة : «محاورة تلفونية» . وتحتها : «يازعيمي تعال الحقني وشوف اللي جرى لي .. من بُعدك» ﴿الصورة تجدها على الصفحة (٢٠٨) من هذا الكتاب﴾ .

وتحت (وخزات) نشرت تقول : «اقام السيد جميل الاورفه لي وزير العدلية دعوة عشاء فخمة دعا اليها السيد رئيس الوزراء والوزراء . وكان من بين الحاضرين فيها من الاعيان السيد جميل المدفعي والسيد علي ممتاز والسيد صالح جبر والسيد عبد المهدي والسيد شاكر الوادي . كما حضرها رئيس الديوان الملكي السيد احمد مختار بابان . ومن بين النواب حضر كل من الشيخ عبد المحسن الجريان والسيد عبد الرسول الخالصي ،

وقد اعتذر السيد خليل كنه عن الحضور . وكان السيد فرحان العرس نائب العمارة حاضراً حسب الاصول ووفقاً للعرف المحلي ! !

ولايُعلم الغرض من هذه الوليمة .. فقد قال احدهم انها لجمع الشمل وجبر الخواطر !.. وقال اخرون انها اقيمت لان السيد جميل الاورفه لي يريد ان يقدم صديقه (الروحي) السيد فرحان العرس الى الوزارة ، علّها تجد في مواهبه ما يؤهله للترشيح الى رئاسة مجلس النواب ، ولو (بالتعيين) على طريقة السيد متى سرسم ! !

وعلى كل حال ، فمهما كان الغرض من هذه الوليمة ، فانها كانت وليمة الموسم ، حيث صرف فيها من اقداح (الصودا الشقراء) مايعادل مصروفات عبد الله والامباسي وسليكت مجتمعا ! !

وكان السيد فرحان العرس (منسجماً) الى اخر هذه السهرة العتيدة !.»

الاثنين ١٦ تشرين الثاني ١٩٥٣ المصادف ٩ ربيع الاول ١٣٧٣

صدر صباح هذا اليوم العدد الرابع والاربعون .. وكانت افتتاحيته بقلم الاستاذ محمد صديق شنشل ، بعنوان «حاكمون اقزام يرعبهم متهم عملاق !» تحدث فيها عن مجئ الدكتور محمد مصدق الى الحكم في ايران ، وكيف نفَّذ خطة التأميم ، وكيف بقي الاستعمار يعمل ليل نهار لأزاحة مصدق عن الحكم . فقال : «أيكون جزاء من يدافع عن وطنه ذلك الدفاع المجيد هذا المصير؟ .. أيوضع المجاهد في قفص الاتهام ؟.. أيوجه التهمة اليه رعاديد لايملكون القدرة على شئ الا في حدود مايرسمه لهم المستعمرون ؟

وجوابنا على ذلك كله (نعم) .. هذا هو جزاء المدافع عن شعبٍ مظلوم، مازال يجد في صفوفه من يستطيع الارتفاع الى اعناق ابناء الوطن عن طريق الاستعمار .

ان مصدق سعيد ولاشك ، لانه ملك القدرة والوسيلة لافهام اهدافه الوطنية في الميدان الدولي ، وقد كان من الطبيعي ان يتم رسالته بايضاح هذه الاهداف الوطنية من وراء قفص الاتهام في بلاده نفسها .

ان محاكمة مصدق في واقع الامر ، انما تمثل مرحلة من مراحل الكفاح في سبيل تخليص شعب مظلوم من الادران التي مازالت تحمل ميكروبات الاستعمار الى جسمه ، فلا بد من ظهور اعراض المرض قبل ان يفتك بجسم المريض ، ولابد للقوى الحية في جسم الامة من ان تستيقظ فتطّهر هذا الجسم من عوامل الفساد وعناصر الضعف والاستسلام .

لقد حارب مصدق الاستعمار مباشرة في وقت لم تتحرر ايران فيه بعد من المرض المتأتي من وجود اوضاع شاذة ومخاليق يعرضون خدماتهم صاغرين للاستعمار عرض الرقيق في اسواق العبودية والعار . فظهور هذا المرض بهذا الشكل الفاضح ادعى لاطمئنان المخلصين الى قرب التخلص منه ، فلن ينسى الشعب الايراني هذه (النكسة) التي أصابته ، ولابد له من ان يعالجها علاجا جذرياً ناجعا بتطهير ارض الوطن واوضاعه وكيانه من سلطة الارقاء الذين لايحنون الى عتق انفسهم من ربقة الاستعمار ، بل يبلغ تهالكهم على قيود العبودية حد محاكمة الرجل الذي كافح في سبيل التحرير ، محاكمة بدت فيها قوة العملاق المجاهد ، كأنها الشمس التي تحرق باشعتها المطهرة مابلي من نفوس الاقزام .»

وكانت «حكمة اليوم» للمتنبي ، تقول :

فلا عبرت بي ساعة لاتعزني   ولاصحبتني مُهجة تقبل الظلما

اما كاريكاتور العدد ، فيمثل الجندي العراقي يستمع لابن الشعب . وقد كتب فوق الصورة : «التصاريح الجوفاء» . وتحتها : «ابن الشعب للجندي العراقي : لقد آن لك ان تتكلم انت ، فان كلامك أجدى من تصريحات (الساسة المترهلين) !» ﴿الصورة على الصفحة (٢٠٩) من الكتاب﴾ .

وأحدث هذا الكاريكاتور ضجة في كافة الاوساط ، ولاسيا بين الطبقة الحاكمة .. فهذه هي المرة الاولى التي ينشر فيها مثل هذه الدعوة الصريحة لان يقوم الجيش العراقي الباسل في تسلم الحكم والانتقام لمأساة العرب في قبيه ..!

هل سيمر نشر هذا الكاريكاتور ، وما يعنيه ، بسلام على (الجريدة) ..؟! أم ان هناك اجراءاً سيتخذ ضدها قريبا ؟!.. لا ادري .. والله يستر !!

وتحت «عمَّ يتساءلون ؟» نشرت تقول : «في جدول الحسابات السنوية لاحدى شركات السياحة الكبيرة المرفوع الى مديرية ضريبة الدخل العامة وجد المدققون والمسؤولون ان (الف دينار) صرفت لصاحب فخامة ، وقد وضع مقابلها كلمة (اكرامية) .. والمدققون حيارى تتراقص على وجوههم (الآف) علامات الاستفهام والتعجب ، ولايزال هؤلاء يتساءلون حتى كتابة هذه السطور : لماذا اعطيت هذه (الاكرامية) ؟ وماذا أنجز من (مهمات) ياترى ؟!» .

وتحت «هل صحيح ؟» نشرت تقول : «ان رئيس وزراء سابق يملك اراضي شاسعة في كنعان في بعقوبة ، وتوجد الى جوارها اراضي وقف تعود لاوقاف الكيلاني تجاوز على قسم منها ، واستأجر القسم الاخر المسمى اراضي (البركانية) فاصبح معظم بلدة كنعان يعود اليه .. والمطلوب الان من الحكومة ان تعطي لهذه البلدة استقلالا ذاتياً ، ليؤلف منها صاحب الفخامة (دوقية) على غرار (دوقية لوكسمبرغ) يتصرف في شؤونها كيفما يشاء ، ويشاء له الهوى ؟!» .

وتحت «وخزات» نشرت تقول : «في الاوساط السعيدية هرج ومرج ، و (بشائر) تترى يحملها بعضهم للبعض الاخر على رنين (القبل) المعبّرة عن هذه السعادة الطاغية . وتحرص هذه الاوساط ان تظل بواعث هذه (الافراح) سراً مكتوماً لايحل رموزه الا الانصار الاقحاح خوفاً من ان يتسرب أنباؤها الى الخارج . وقد اخذ البعض ممن يشهد هذا (العرس) الجديد يسأل نفسه : ماذا حدث للقوم حتى بلغت عندهم الافراح هذا المبلغ ؟! . فلقد ظهرت (اعراض) هذه السعادة منذ وصول القادمين من لندن ، وهما السيدان ضياء جعفر وعز الدين الملا . لماذا هناك وراء البحار ؟

وهذه (الجريدة) التي عرفت بالركض وراء كل (خفي) ، وفك مغاليق كل (لغز) تستطيع ان تؤكد بان هذا (العرس) الذي يحتفل به السعيديون ، هو ان رئيسهم السيد نوري السعيد قد تغدى على مائدة المستر انطوني ايدن .. وكفى الله (السعيدين) شر القتال .!!

وسُرَّ الانصار بهذا (النبأ) السعيد ، وهذه (البشرى) المفرحة ، (فالغداء) على مائدة وزير خارجية بريطانيا ليس بالامر اليسير عند اولئك الذين يعلقون اكبر الآمال على (المدد) الذي يأتيهم من وراء البحار ..!

وتراءت لهم احلام (الكرسي المسحور) من بين اطباق (الحساء) و (البفتيك) اللذين تناولها عميد الاسرة السعيدية ، حتى لقد شعر انصاره في بغداد (بالتخمة) ، فلن تفتح شهيتهم حتى يفتح الله عليهم باستقالة الوزارة ، ودعوة الاكثرية لتصريف الامور بما عرف عنها من (حكمة ودراية) تمثلت في تلك الفترة الحالكة التي مرت على العراق ، يوم كانت الاحكام العرفية تعلن للتستر على تلك (الصفقات المريبة) التي ازكمت روائحها الانوف !» .

الثلاثاء ١٧ تشرين الثاني ١٩٥٣ المصادف ١٠ ربيع الاول ١٩٧٣

صدر صباح هذا اليوم العدد الخامس والاربعون.. وكانت افتتاحيته بقلم الاستاذ فائق السامرائي ، بعنوان «عود الى التطهير» جاء فيها :

«عندما يتنادى الناس بوجوب تطهير اداة الحكم من الاوضار، لم يكن مطلبهم هذا منحصراً في الجهاز الاداري وحده، كما لم يكن مطلبهم ينحصر في هذه الدراسات المرتجلة التي تجريها لجان التطهير، وهي لاتملك سنداً قانونياً للبحث في مصادر الثروات، بل كل ماتملك هو التلويح بذيل قانون انضباط موظفي الدولة الذي يتناول فصل الموظف لاغير..

ونقول، عندما تنادى الناس بوجب التطهير لم يكن قصدهم ان يتم ذلك ضمن هذا النطاق الضيق، بل كان القصد ان تجري غربلة شاملة، تبدأ من الوزراء الذين اثروا على حساب الشعب الجائع المسكين والتحري عن مصادر ثرواتهم، وعن صفقاتهم المريبة، ومن ثم الانتقال الى الموظفين حيث يبدأ بكبارهم ايضا، حتى يصل التطهير الى الصغار.. هذا هو المطلب الذي ينشده الناس، وذلك لن يتم الا باستصدار قانون محاكمة الوزراء وقانون الاثراء غير المشروع، وتأليف محاكم خاصة مزودة بكافة السلطات والصلاحيات، على غرار التجارب التي سارت عليها بعض الدول العربية الشقيقة.

ومالم يتم ذلك، فان كل خطوة تخطوها لجان التطهير تفتقر الى عنصر العدالة الذي يقضي في محاسبة كبار المرتشين، ثم الالتفات الى صغارهم. ففي بحر السنوات التي مرت منذ بدء الحرب الكونية الثانية تفشت الرشوة في البلاد بشكل منقطع النظير، بات يهدد مصالح الناس ويعرض كيان الوطن الى الخطر، فقد دبَّ الفساد واستشرى بحيث اصبح من جملة مايُمدح فيه وزير من الوزراء انه (نزيه) كأن هذه الخصلة الواجب توفرها في كل شخص تودع إليه مهام عامة، قد اصبحت من المكارم والمآثر التي يمتدح فيها المرء. كما اصبح (النزيه) من الموظفين يشار اليه بالبنان، بعد ان كان يشار بالبنان الى الموظف السيئ السلوك، يوم كانوا قلة من بين الموظفين النزيهين المخلصين في اداء واجباتهم. لقد اوشك مجلس النواب ان يفتتح اجتماعه بعد عطلته الاعتيادية، مما اصبح يحتم على الوزارة ان تتقدم في اولى جلساته بلوائح قانون من اين لك هذا؟ وقانون الاثراء غير المشروع، اذا أريد حقاً معالجة الوضع معالجة جذرية حاسمة.

اما هذه اللجان والبيانات التي تطلبها، دون سند قانوني – من الموظفين، لاتقدم ولاتؤخر في شيئ، واننا لاعداد هذه اللوائح من قبل الوزارة لمنتظرون».

وكانت «حكمة اليوم» لجبران، تقول:

وسارق الزهر مذمومٌ ومحتقرٌ وسارق الحقل يدعى -الباسلُ الخطرُ

اما كاريكاتور العدد، فيمثل الدكتور الجمالي يرتدي لباس العمال وبيده «اسبانة» يستمع الى ابن البلد الذي يشير الى ماكنة الاعمار. وقد كتب فوق الصورة: «الجهاز الحكومي». وتحتها: «اصلاح جذري – ابن البلد للدكتور الجمالي: لافائدة من تزييت وتشحيم هذا الجهاز بل لابد من تبديل بعض أدواته».

وتحت «هل صحيح؟» نشرت مايلي: «ان (صاحب معالي) قد حصل على اذن باستعمال ماكنة (متحركة) للضخ بحجة أرواء قطع صغيرة عالية ضمن حدود اراضيه بالقرب من بغداد. وبهذه الوسيلة تمكن من التجاوز على قطع اراض اميرية صرفة وقام بزرعها وهو مستمر في تجاوزه..؟».

وتحت «وخزات» نشرت مايلي: «لقد كنت مخطئاً عندما قلت في وخزات امس: ان انصار السيد نوري السعيد قد اصيبوا بالتخمة فلم تفتح شهيتهم منذ ان تناول عميدهم غداءه على مائدة المستر انطوني ايدن.

بل ان الامر على عكس ماتوقعت، فقد انفتحت شهيتهم بشكل اثار فضول (الجارسون) او (الندل) – على لغة المجمع اللغوي – في مطعم الامباسي الذي كان يقدم لهم الصحون تلو الصحون، وهم على مائدة تصدرها السيد خليل كنه سكرتير حزب الاتحاد الدستوري، والى يمينه القادم العزيز حامل البشرى!.. وكان (الانسجام الوزاري) ملحوظاً بين السيد خليل كنه والسيد جميل عبد الوهاب، حيث بدأ هذان (الصديقان اللدودان) في نشوة طاغية!

وقد أعتادت مغنية الامباسي ان تقدم (الميكروفون) لبعض الجالسين حول حلبة الرقص ليشاركوها في الغناء – وقبل ان تقدم على تقريب الميكروفون الى فم (الوزير) سارع الى النهوض تاركاً المحل، فعلمت – بعد فوات الاوان – ان من المحظور على صاحبنا التحدث باي شيء وان لم يكن سياسيا .. حتى وان كان ذلك لحناً شائعا ! !

فانسحبت من مكانها في استحياء لتقدم الميكروفون الى السيد رفائيل بطي وزير الدعاية والصحافة الذي احتل مائدته قبالة (الشلة السعيدية) فمد الوزير الصحافي يده الى الميكروفون ، وقد ظن نفسه في ستديو الاذاعة العراقية ، ولولا فطنة صديقه وجليسه يحيى قاسم الذي نبهه باشارة ظاهرة تلفت النظر ، لتحدث الوزير الصحفي عن اعمال الوزارة في الاسابيع القليلة الماضية من عمرها السعيد ! !».

الاربعاء ١٨ تشرين الثاني ١٩٥٣ المصادف ١١ ربيع الاول ١٣٧٣

صدر صباح هذا اليوم العدد السادس والاربعون .. وكانت افتتاحيته بقلم الاستاذ فائق السامرائي ، بعنوان : «انصار مصدق» ، جاء فيها : «ان انصار مصدق هم اولئك الاحرار في كل مكان، مهما اختلفت جنسياتهم ومذاهبهم الفكرية والسياسية ، وحيثما وجد استعمار وجدت هناك طبقة من انصار مصدق من المجاهدين المكافحين ، تلك الطبقة التي تكافح الاستعمار وترسم خطى مصدق وغير مصدق ، وتكافح الظلم ، وتدك معاقل الاستعمار ، وتناضل من اجل حرية شعبها وشعوب العالم طرا ، لان قضية الحرية لاتتجزأ ولاتحدها حدود ولا توقفها سدود ولاتقيدها قيود .

وغدا عندما تنجلي غمة الاستعمار ، وتدك معاقل الظلم والاستعباد ويصحو الناس على فجر جديد سيتألق اسم مصدق واخوان مصدق من الرواد من البنائين والمنشئين وتصبح اسماؤهم نبراساً تضيء للشعوب معالم الطريق ، في حين يصبح هؤلاء الحاكمون اليوم نسياً منسيا ، فلا يذكرهم اسم ، الا لتصب عليه اللعنات ، ويكون امثولة وعبرة للمعتبرين» .

وكانت «حكمة اليوم» لبواست تقول : «هؤلاء الذين يعتقدون ان الذهب يعمل كل شيء، مستعدون ان يفعلوا كل شيء للحصول عليه» .

اما كاريكاتور العدد ، فيمثل بعض الشخصيات العراقية جالسة عند باب «وكالات استخدام الوزراء العاطلين» . وقد كتب فوق الصورة : «للقضاء على البطالة .» وتحتها : «تُعنى وزارة الشؤون الاجتماعية في تأسيس وكالات الاستخدام المجانية لتشغيل العمال العاطلين . ويُعنى وزير المالية بايجاد عمل لخريجي كلية الحقوق بغية القضاء على بطالة المثقفين – وكالات استخدام الوزراء العاطلين» .

وتحت باب «نكتة الموسم» وبعنوان «الانتخابات حرة» نشرت مايلي : «يذكر القراء الوفد البرلماني البريطاني الذي جاء الى العراق في بدء الانتخابات النيابية العراقية بدعوة من السيد اميل بستاني نائب الشوف في المجلس النيابي اللبناني والاقتصادي المعروف !

وكان الوفد يتألف من محافظين وعمال ، ومن بين الشخصيات اللامعة فيه المستر كلارك النائب المحافظ والسيدة بربارا كاسيل النائبة العمالية والمحررة في بعض الصحف البريطانية ، وفي مقدمتها ستانسمان اندنيشن !

وقد قام الوفد البريطاني بزيارة لرئيس الوزراء (السيد نور الدين محمود انذاك) وبرفقته السيد اميل البستاني ، وبعد ان استطلع الوفد البريطاني رأي رئيس الوزراء في الشؤون السياسية إنجرّ الحديث الى الانتخابات النيابية ، فصّرح لهم رئيس الوزراء بلهجة قاطعة ان الانتخابات حرة مائة في المائة .

وفي تلك اللحظة رن جرس التلفون فاذا بالمتكلم متصرف لواء البصرة يعرض على رئيس الوزراء ملابسات

الانتخابات في البصرة ، لما كان من رئيس الوزراء الا ان نسي نفسه واجاب محتداً : «ان فلان يجب ان يخرج نائباً مهما كلفك الامر ، اما الثاني فلا بأس من التساهل في أمره» واغلق السماعة ، ثم التفت الى زواره الكرام ليتم حديثه عن حرية الانتخابات . ! !

ولا ادري من الذي ترجم للزوار البريطانيين هذه المخابرة التلفونية ، الا اني في اليوم التالي سمعتها من افواه بعض هؤلاء البرلمانيين ومن واحد كنتُ قد تعرفتُ عليه في المؤتمر البرلماني في استانبول .»

وتحت باب «على الهامش» وبعنوان : «الطبقة الفاشلة» نشرت مايلي : «عرفهم هذا البلد منذ عرف العراق الحياة السياسية ، فما وجد بينهم شخصاً ذا موهبة تؤهله الى دور من ادوار القادة المنشئين ، بل كان جلهم عبارة عن رهط من فلول الجندرمة ، لم يغذيهم علم اصيل ، ولم تصقلهم تجربة يعْتَد بها ، انتقلوا من صفوف الاتراك الى صفوف الانكليز في الحرب العالمية الاولى ، لان الصفوف الاخيرة كانت عامرة بالذهب الرنان والآمال المعسولة ، فارتشفوا من الاثنين حتى الثمالة ، ولكن كيف تحقق هذا الحلم ؟. لاشك انه لم يكن على حساب الانكليز ، فلهؤلاء من سعة الحيلة والدهاء والحرص على مصالحهم مايحول دون الوصول الى تحقيق اغراض كهذه ، ينوء بتكاليفها دافع الضريبة البريطاني ، تحقق ذلك على حساب الامة التي ارهقها الحكم الاجنبي ، فتلمست في هؤلاء المروءة لانقاذها من المهاوي التي انحدرت اليها ، فكان هؤلاء شر ابناء عرفتهم امة في تاريخها ، فقد تعاونوا مع الغاصب لسحق الاحساس بالكرامة الذي يجوس في نفوس مواطنيهم ، وبذلك مكنوا للمستعمر من اسباب السيطرة والسلطان ماكان عاجزاً عنه لو سلط قذائفه كلها تحصدنا حصدا .

نالوا مجداً ونعيماً وجاهاً وثروة ماكانت لتطوف في خيالهم حتى لو توارث بعضهم كنوز قارون ، فالمال من غير (دعامة) سياسية لايجدي كبير نفع في سوق الاستثار ، شأنه كالاستعمار ، فاذا كان الاخير يقوم على امتصاص دماء الشعوب الضعيفة ، فاستثارهم كاد يفقد الشعب الشعور بالتمسك في البقاء من فرط ماانزلوا به من مظالم واعتداء ، ذلك الشعب الذي وثق بهم فخانوا عهده والتمنهم على مرافقه ، فأساؤا استعمالها .

ولسنا ندري ، وهذا (حالنا) وتلك (حالتهم) التي اوصلتهم الى مرحلة (التخمة) ، ماالذي يفاخرون به امتهم ، ولو على سبيل المظاهر؟

أيفاخرون انهم اسسوا كياناً مبتورا ، وحققوا استقلالا منقوصا ؟ ان كان هذا مما يفاخرون به ، فليسمحوا لنا ان ندلهّم على (عدو) نزل واياهم في حلبة الجهاد في وقت واحد ، فلينظروا ويقارنوا مجهودهم بمجهوده فاذا كان قد تبقى لديهم نطفة من حياء فنصيحتنا ان يتواروا عن الانظار ، لان تاريخهم البشع يثير اشجان الناس ، ويضاعف ماهم عليه من بؤس وشقاء ، ولعلهم يريدون ان ندلهّم على هذا (العدو) ، فها نحن فاعلون ..

ان عدونا وعدوكم – ايها السادة المترهلون ، هو (وايزمن) الذي خدم بريطانيا مثلكم ، ولكنه تقاضى الثمن باهضا ، فلقد ساير الانكليز وعاونهم بعلمه ومواهبه ، فسلب عرب فلسطين وطنهم واقام فيه دولة اسرائيل بعد ان شرد اهل البلاد الذين لاذوا بحماكم ، فكان مصيرهم هذه الخرق البالية التي تسمى خيماً تعصف بها زوابع الشتاء في الصحراء القاحلة ، وانتم في نعيمكم رافلون . نعم اقام دولة اسرائيل على اشلاء ضحايا الغدر البريطاني واستسلامكم المشين ، فاحاط هذه الدولة الغادرة باسباب القوة ولم يفرط بشبر من ارضها قواعد للاستعمار – كم فعلتم – بل لم يربطها بهذه السلسلة من المحالفات الزائفة التي ترون قواعدها شامخة في ارضكم ، ومع ذلك تتباكون بكاء التماسيح ، بأنكم لاتملكون قوة وسلاحا ! فلِمَ اذن الحلف الذي يمنع عنكم حتى وسائل الدفاع عن النفس ؟. ربما لم تكونوا بحاجة للدفاع اذا حزمتم امركم للرحيل مع الركب الاجنبي الراحل ، يوم يدق ناقوس الخطر !» .

الخميس ١٩ تشرين الثاني ١٩٥٣ المصادف١٢ ربيع الاول ١٣٧٣

صدر صباح هذا اليوم العدد السابع والاربعون .. وكانت افتتاحيته بقلم الاستاذ فائق السامرائي ، بعنوان «ولد الهدى ..» وذلك بمناسبة مولد سيد المرسلين النبي العربي محمد (ص) ، جاء فيه : «في مثل هذا اليوم أطل على العالم رجل اصطفته العناية الربانية لأعظم رسالة عرفها التاريخ .. في فدافد الجزيرة العربية وفيافيها ولد محمد صلوات الله عليه ، وقد أُريد له ان يحطم الاصنام التي عبدها العرب من دون الله ، مثلما يحطم الاصنام البشرية التي زخرت بها مكة ويثرب ، واصنام المتجبرين والطغاة وشراذم المرابين وحثالات يهود خيبر .

واليوم ونحن الذين نعيش في حلكة حاضرنا التعس ، وظلمة مستقبلنا المجهول ، ما احوجنا الى ذلك الالهام المحمدي ، نستمد منه العون في كفاحنا ونضالنا ، وكفاح الاحرار في كل مكان وزمان ، فلقد تداعت الامم علينا من كل جانب ، تداعي الاكلة الى قصاعها ، ونحن غثاء كغثاء السيل ، ساد الوهن قلوبنا ، ونزع الرعب من قلوب عدونا ، لحبنا الدنيا وكراهيتنا الموت . فلتكن هذه الذكرى السعيدة نبراساً نهتدي به في قتامة حياتنا ، ونتخذ من الرسول الاعظم وصحبه الاطهار اسوة حسنة ، فنصبر كما صبروا ، ونحتمل الاذى كما احتملوا ، حتى يكتب الله لنا النصر ، والعاقبة للمتقين» ..

وكانت «حكمة اليوم» للشاعر شوقي : تقول :

وليدُ الهدى فالكائنات ضياءُ ... وفمُ الزمانِ تبسُّم وثناءُ

الاشتراكيون انت إمامهم ... لولا دعاوى القوم والغلواءُ

اما كاريكاتور العدد ، المقتبس عن مجلة «بانج» البريطانية ، يُمثل القارة الافريقية وفي وسطها مارد يستقيظ من سباته . وقد كتب فوق الصورة : «المارد الافريقي» . وتحتها : «يصحو من نومه» .

وعلى صدر صفحتها الرابعة ، وتحت عنوان كبير بارز «اول تحقيق صحفي من نوعه» استغرق اعمدة الصفحة السبعة ، وبعناوين بارزة اخرى «الجريدة في مدينة الوشاش المهملة» – «جماهير الوشاش تطالب مجلس الاعمار والمسؤولين بالالتفات الى مطالبها» . نشرت «الجريدة» تقريراً مفصلا عن هذه المنطقة من بغداد المهملة ، كان له الوقع الحسن عند جماهير بغداد .. وانهالت ظهر هذا اليوم المكالمات الهاتفية من سكنة مناطق اخرى من بغداد ، مطالبة بالحاح معالجة امور بقية المناطق الاهلة بالسكان المهملة ، من قبل امانة العاصمة ، اسوة بما قامت به «الجريدة» في هذا الصدد .

وعلى صدر صفحتها الرابعة – المحليات – نشرت بعناوين بارزة تفاصيل سير محاكمة «الجريدة» في قضية «احدهم» ﴿يجد القاريء الكريم نصوص هذه الجلسة في فصل «محاكمة الجريدة» ﴾.

السبت ٢١ تشرين الثاني ١٩٥٣ المصادف ١٤ ربيع الاول ١٣٧٣

صدر صباح هذا اليوم العدد الثامن والاربعون .. وهو «عدد خاص في ذكرى انتفاضة الشعب المجيدة» كما أشار العنوان «المانشيت» الرئيسي باللون الاحمر الى ذلك .. وكان هذا العدد الخاص بـ ١٢ صفحة وبـ ١٢ فلسا .. وكتب مقاله الافتتاحي المطوّل الاستاذ محمد صديق شنشل ، تحت عنوان بارز وعلى خمسة اعمدة : «انتفاضة الشباب وعلاقتها بمستقبل الامة» تحدث فيه عن انتفاضة تشرين المجيدة التي كانت تعبيراً عن نقمة الرأي العام على الفساد والظلم والطغيان . وقال في ختام هذا المقال : «كان من حق الشباب ان يندفعوا في المطالبة بالاصلاح ، لان المستقبل لهم حين يكون زاهرا ، وشرّه عليهم حين يكون مظلما ، وان

هؤلاء الذين يحكمون العراق زائلون حتماً ، ولو ظنوا انفسهم خالدين ، والبقاء لله . ولهذا الشعب ولشبانه الذين أبوا ان يستسلموا لواقع حاضر ذليل ، وأبو ان يغفلوا عما يبدو امامهم من مستقبل مظلم ، فعاهدوا الشعب ان يكونوا دوماً في طليعة المجاهدين المضحين بكل عزيز في سبيل ضمان مستقبل الشعب وصيانة وجود الأمة من ان تتعرض للفناء تحت كابوس الفقر والذل والارهاب والاستعمار» .

اما المقال الثاني الذي كتبه الاستاذ فائق السامرائي في الصفحة الاولى من هذا العدد الخاص ، فكان بعنوان «تبارك الدم» جاء فيه : «تبارك الدم المسفوح غزيراً على مذبح الشهادة من اجل وطن جريح وحرية مظامة وحق سليب !

تبارك الدم يقدمه الاحرار سخياً مدراراً ليكتبوا بحمرته القانية تاريخ امتهم في سجل الخلود ..

تبارك الدم الذي اراقته الطليعة الواعية من شهداء الانتفاضة الخالدة عربوناً لحق أمتهم في حياة حرة كريمة !

فقد كتب على هذا الجيل ان يدفع الثمن كاملاً من دمائه الطاهرة في بلد مازال يرزح تحت كابوس الاستعمار ويئن من جور الاقطاع ويعاني تحكم الطغاة المستبدين !

في بلد دبَّ فيه الفساد ، وتفشت عوامل الانحلال ، واستشرى الثالوث المرعب (الجهل والفقر والمرض) في قسمات ابنائه ، وأديم وطنهم وبلادهم ، فاذوى نضرتها ، وعصف بحاضرها ، واخذ ينذر مستقبلها بشر عظيم !

في بلد عطلّت فيه حقوق الشعب ، وصودرت حرياته ، وأمتهنت كرامته، وساد الارهاب كل ناحية من نواحيه ، وفرض فيه (الحكم البوليسي) الذي يأخذ بالظنة، ويلقي بالاحرار في غياهب السجون ليلاقوا مصيرهم المحتوم .

في بلد لم يتورع الطغاة على قتل الناس غيلة ، وهم بين اسوار السجون وديعة في ايدي السلطة ، مما لم يسبق له مثيل في اي عصر من العصور !

بلد هذا شأنه وهذا حاله ، لابد للجيل الصاعد من ان ينهض بالعبء وحده، ويدفع ثمن حريته وحرية وطنه من دمه الغالي ، وهكذا كان !

في مثل هذا اليوم من عام مضى تدافع الشباب بالمناكب يسابقون المنايا الى سوح الكفاح والنضال ، وقد استرخصوا دماءهم الطاهرة التي كانت كل قطرة من قطراتهم الزكية الندية المعَطرة بأريج التضحية والفداء، اكرم عند هذا الشعب من اولئك الذين فتحوا نيران رشاشاتهم لتحصدهم حصدا !

في مثل هذا اليوم من عام مضى روعّت بغداد ، واستبيح حرم معاهد العلم ، ولعلع الرصاص ، ووقف وسط هذه المعركة الدامية جيلنا الصاعد صامداً ، قوي الشكيمة ، ثابت الجنان لايتزعزع ، لان الحياة في نظره قد استحالت الى (فكرة) يجاهد من أجلها حتى النفس الاخير !

تبارك هذا الدم المسفوح غزيراً على مذبح الشهادة ، وتبارك الاحرار وقد كتبوا بحمرة دمائهم القانية تاريخ أمتهم في سجل الخلود ... والمجد للوطن» .

وكانت «حكمة اليوم» أية من الذكر الحكيم تقول : ولاتحسبن الذين قتلوا في سبيل الله امواتاً، بل احياء عند ربهم يرزقون»

أما كاريكاتور العدد ، فيمثل صورة شاب وشابة يحملان مشعل الحرية ويهتفان للوطن .

وتحت عناوين بارزة استغرقت اعمدة الصفحة الثالثة السبع تقول : «يوميات معتقل .. الساعات الاولى في معسكر ابي غريب» كتب الاستاذ فائق السامرائي ، سارداً بأسلوبه الادبي الساخر الممتع ذكرياته عن تلك الأيام، ابتدأ من يوم الاثنين ١٤ - ١١ - ١٩٥٢ ، وكيف تمَّ اعتقاله ، واعتقال القادة من رجال

الاحزاب ، وسوقهم الى سجن معسكر ابي غريب ، والملابسات التي رافقت ذلك ، والحوار الذي كان يدور بين المعتقلين الذين يمثلون اتجاهات سياسية وأجتماعية مختلفة .

وأفردت الصفحة الخامسة من هذا العدد الخاص لقصائد جاشت بها قرائح شعراء من الشباب . فنشرت قصيدة بعنوان «الأنتفاضة الخالدة» للشاعر الاستاذ خالد الشواف ، كان مطلعها يقول :

لم تنل من روحك الجبار نار ... يومك الرائع ، كالأمس ، فخار
كلما نوديت للبذل جرت ... غاليات من وريديك غزار
ايها الشعب ، كما عودتنا ، ... بك ماطال على الضيم قرار
الابا بردك لم يلحق به ... وضر قط ولم يعلق غبار

ويختم الاستاذ الشواف هذه القصيدة الطويلة بقوله :

ايها الشعب احتسب من رفعوا ... شعلة التضحية الكبرى وساروا
رأسك المعصوب بالمجد له ... كل يوم من ضحايا البطش غار
ابداً تستاف منه أرجاً ... تعبق العزة منه والفخار
لاتقل ماتوا .. فهامات الذي ... هو للأحياء في الليل منار

اما القصيدة الثانية التي نشرت هي الاخرى على الصفحة الخامسة فكانت للشاعر ، «عقاب»(*) الذي قال في مطلعها :

(زمن) يجيء وتذهب ... وبغيِّها تتقلب
لاشمل يجمعها ولا ... (رأي) له تتعصب
(العدل) في (قاموسها) ... (ظلم) به تتألب
و(الحر) في (دستورها) ... فهو المسيء المذنب
والطالبون حقوقهم ... فاليقتلوا او يصلبوا
شعب (على تعبيرهم) ... يبغي الفساد (ويشغب)
والله يعلم أينا ... هو (بالتفسخ) أرغب
فتمتعوا في (غيكم) ... يا (سادتي) وتقلبوا
لا ، لا تعيروا سمعكم ... للشعب فيما يطلب

ثم يقول في ختام هذه القصيدة التهكمية اللاذعة :

جاز (التجبر) حده ... ان الزمان تقلب
فغداً ستوقد (نارها) ... تشوي (الوجوه) وتلهب
والظلم مهما طال ... يصهره (الحديد) فيذهب
سترون كيف الشعب يظفر ... في (الجهاد) ويغلب
سترون كيف (الاسد) ... في (الهيجاء) كيف توثب
منا الكمى الفحل لا ... يخشى ، ومنا الاغلب
غداً (وموعدنا غداً) ... فيكم تقوم النُّدب

(*) اسم مستعار كان يتخذه الشاعر عدنان الراوي

وتحت عناوين بارزة ، وعلى صدر صفحتها السادسة ، نشرت تقول : «الأنتفاضة الخالدة بنتائجها الدامية ... كأنك تراها !» و «تحقيق صحفي تنفرد الجريدة بنشره لأول مرة» والاصابات بلغت (٧٩) اصابة بين قتيل وجريح». وداخل العمود الأول من هذه الصفحة وتحت كليشة «سجل الخالدين» نشرت اسماء «الشهداء الأوائل» و«الشهداء الذين قضوا من الجرحى بنفس تلك الساعات» وعلى العمود الأخير من هذه الصفحة نشرت تحت كليشة «سجل الجرحى» اسماء كافة الجرحى الذين اصيبوا في الاصطدامات الدامية . كما نشرت الى جانب ذلك اسماء الجرحى من الشرطة .

وفي وسط هذه الصفحة نشرتُ صورتين كنت قد التقطها بألة التصوير التي كنتُ احتفظ بها في جريدة «اليقظة» عندما كنت محرراً فيها ، تصور جماهير الشعب الغاضبة وهي تداهم مبنى مكتب الاستعلامات الامريكي وتحطم اثاثه وتضرم النار فيها – (كان مكتب الاستعلامات الأمريكي يقع مقابل ادارة جريدة اليقظة في بابا الاغا) وكانت تلك الصورتين من الوضوح بحيث تظهر الاشخاص الذين قاموا بحرق الاثاث الأمريكية ... ولو كانت هذه الصور قد وقعت في حينه ، بيد السلطات المسؤولة لأستوجب انزال اقصى العقاب بحق المشاركين في تلك العملية ... ولكني كنت قد احتفظتُ بها في مكان حريز ، حتى اليوم الذي نشرنا فيها هذه الصور على صدر صفحة «الجريدة» .

ونشرتُ ايضا داخل اطار على صدر الصفحة العاشرة من هذا العدد وتحت عنوان «من حقيبتي الصحفية – لقطات ... من ذكريات» قلت فيها : في مساء الثالث والعشرين من هذا الشهر تشرين الثاني ١٩٥٢ – الذي كان نفير سيارات الاسعاف يشق عنان سماء عاصمة الرشيد ، ليترك في النفوس قشعريرة الألم ، تسلمت وأنا جالس في (لواء الاستقلال) بياناً رسمياً صادراً من مديرية الدعاية العامة حول تشكيل وزارة رئيس أركان الجيش ... فأذا بصري يقع مشدوها على أسم رئيس الوزراء الجديد الذي كان هكذا : (رئيس الوزراء – نوري الدين داود) !! .. وهنا انتابتني موجة طاغية من الضحك ، بدد مني عناء التعب والأجهاد ... وقلت في قرارة نفسي : (مسكين نور الدين محمود ، حتى مديرية الدعاية لاتعرف اسمه ..) !! ..

خرجت من (لواء الاستقلال) في تلك الليلة المطيرة الحالكة السواد ، والساعة قاربت منتصفها ... فلم اشاهد في شارع الرشيد اي انسان غير الجنود ، وغير مركبات الجيش المسلحة ، التي كان صوتها يقلق النائمين ... ووصلت داري الكائن في العيواضية ، بعد مسيرة شاقة على قدمي المنهكة ... وبعد أن استلقيت على فراشي علّني اجد الراحة ... وقبل ان يداعب الكرى اجفاني ، رن جرس الباب ملعلعاً .. واذا بثلة من الشرطة السريين والعلنيين يداهمون الدار ، ويطلبون مني مصاحبتهم ... فخرجت معهم أجر أذيال التعب والأنهاك ... !

ومن مخفر، الى مركز، الى معاونية ، ظللنا ننتقل بحراسة (هؤلاء) ، حتى بزغت الشمس لتعلن ميلاد يوم جديد ... واستقر بنا المطاف الطويل المزعج في معاونية الكرخ ، حيث حشرنا في موقفه الواسع ، الذي كان يضم نخبة متنوعة من الشباب ، بينهم الاطباء والمحامين والصحفيين وحملة الشهادات العالية ... وبعد ساعة من الزمن نودينا بأسمائنا لنقف صفاً واحدا ، وليضع جلاوزة الشرطة في ايدينا (الكلبجات) ثم وضعونا كالاكداس في (لوري كبير) وربطونا بسياجه ... حتى وصلنا ونحن على هذه الحال معتقل ابي غريب حيث كان مستقرنا الأخير ... وهكذا بقيت ٣٦ ساعة من غير ان يغمض لي جفن، ومن غير أن أجد للراحة طعما ... !».

وأحتلت قصة بعنوان «القلب الضائع» الصفحة الأخيرة بكاملها ، كتبها الاديب الاستاذ طه القيسي (السفير في وزارة الخارجية حاليا) وهي قصة سياسية أجتماعية، نالت استحسان القراء وشدتهم الى قرائها .

الأحد : ٢٢ تشرين الثاني ١٩٥٣ المصادف ١٥ ربيع الأول ١٩٧٣

لم تصدر (الجريدة) هذا اليوم لظروف طباعية قاهرة !

الأثنين : ٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٣ المصادف ١٦ ربيع الأول ١٣٧٣

لم تصدر (الجريدة) هذا اليوم ، كذلك !

وقد نشرت الزميلة الكبرى (لواء الاستقلال) حول ذلك قائلة : «كان حزب الاستقلال قد قرر اصدار جريدة (لواء الاستقلال) في ٢٢ الجاري (أمس) وبالرغم من كل الجهود التي بذلت للتغلب على مصاعب الطباعة في العراق ، فقد وجدنا انفسنا أمام ضرورة تأخير اصدار (لواء الاستقلال) فترة أخرى ، وتجاه هذا الوضع اصرّ الأخ فائق السامرائي على أن يؤثر اصدار (اللواء) ولو على حساب تأخير (الجريدة). وهكذا وضع أمكانيات الجريدة الطباعية لأصدار (لواء الاستقلال). ونحن في الوقت الذي نسجل فيه هذه التضحية الكريمة شاكرين ، نرجو ان تتيسر عودة (الجريدة) العزيزة الى الصدور في وقت قريب .

وفي هذه الفترة القصيرة ستوزع (لواء الاستقلال). على قراء (الجريدة) كما تقوم (اللواء) بنشر اعلانات (الجريدة) رعاية لحقوق اصحابها في عدم تأخير اعلاناتهم .

وإيضاحاً لما تقدم ، وللأعتذار الى قراء (الجريدة) الكرام اقتضى التنويه» .

الخميس : ٢٦ تشرين الثاني ١٩٥٣ المصادف ١٩ ربيع أول ١٣٧٣

أستأنفت «الجريدة» صدورها صباح اليوم ، بعد ان ذللت المصاعب الطباعية التي لازمتها خلال الأيام الماضية ..

فقد صدر صباح هذا اليوم العدد التاسع والأربعون ... وكانت أفتتاحيته بقلم الاستاذ فائق السامرائي ، بعنوان : «مشكلة !» جاء فيها : «عندما يتجه مجلس الاعمار الوجهة الصحيحة التي ينشدها الشعب في أعمار البلاد وتصنيعها بدلا من هذا التبذير والاسراف الذي هو مثار سخط الشعب ونقمته . نقول عندما يتجه مجلس الاعمار الوجهة الصحيحة في اعمار البلاد ستظهر مشكلة لاندري هل حسب المسؤولون حسابها منذ الان ، أم انهم – كالعادة – سيتركونها الى أن تحل، فلايدرون كيف يعالجونها انذاك؟ !

وهذه المشكلة تتمثل في هذه الملايين من الدنانير التي ستصرف على أعمار الأراضي ، ومن سينتفع منها ! ... اذ المفروض أن هذه الملايين ملك للشعب ، وأن كل فرد من أفراد هذا الشعب له حقه فيها ، وليس من العدل أن تنصب ثروة العراق على أفراد معدودين يستثمرون هذه الخيرات ، في حين يبقى معظم ابناء البلاد على الطوى لاينتفع ولو بجزء ضئيل من هذه الثروة التي تعود له أولا وبالذات !

أن على الوزارة الحاضرة ان تقوم بتحديد الملكية قبل أن تبدأ في مشاريعها العمرانية ، اذ ان البدء بها يجعل كبار رجال الاقطاع يتمسكون بحقهم المكتسب ولايتزحزحون عنه ، كما حدث عندما تمسكوا بحقهم في الأرض نفسها بعد ان تمت تسويتها، والكل يعلم الطريقة التي تمت فيها تسوية تلك الأراضي والملابسات والاستغلال الذي كان يرافقها .

ومالم تقم الحكومة بتحديد الملكية ، فأن هذا المنهاج العمراني من شأنه ان يفوّت الفرصة على المزارعين الحقيقيين وأصحاب المصالح الحقيقية من الحصول على أرض يسكنونها ويعتاشون بها، ويعرض كيان البلاد

الى هزات أجتماعية عنيفة يجب تداركها منذ الان» .

وكانت «حكمة اليوم» تقول :

اذا المجد الـرفـيـع تـعـاورتـه بناة السوء اوشك ان يضيعا

أما كاريكاتور العدد فيمثل بعض الشخصيات السياسية الحاكمة تتنازع على كرسي ، كل يجر من ناحية ، وقد كتب فوق الصورة : «محايد ... غير محارب» .. وتحتها : «كرسي رئاسة مجلس النواب» .

وتحت «هل صحيح؟» نشرت تقول : «ان احد رؤوساء الوزارات السابقين باع أراضيه العائدة له والواقعة في لواء ديالى بمبلغ ضخم ثم استأجر من الحكومة أراض مطرية بأسم ولده ؟ . وأنه عقد اتفاقاً صورياً مع بعض الفلاحين ينص على تنازلهم له بقسم من استحقاقهم من الماء، وأنه بموجب هذا الاتفاق الصوري قد تمكن من تعمير الأرض وارواثها سيحاً ، خلافاً لكل الأنظمة والقوانين والتعليمات المعمول بها ؟ !» .

وتحت «عمَّ يتساءلون ؟» نشرت تقول : «يتساءلون عن الاسباب التي حملت وزارة الخارجية في عهد الوزارة السابقة على الغاء مفوضيتنا في طرابلس ؟ وهل أن المخصصات المرصدة لهذه المفوضية هي السبب في هذا الالغاء ، حيث أراد الوزير السابق ان يدفع لقريبه – وهو سفير نقل الى عاصمة أوربية – تلك المخصصات ليتمكن بواسطتها من تأثيث سفارته تأثيثاً يليق بمكانة هذا القريب المحترم ؟ !» .

وتحت «صَدق او لا تُصدق» نشرت تقول : «كان قد جرى اتفاق بين شركة المنصور وبين المصرف العقاري على أن تشيد هذه الشركة عشرين داراً في أراضي المنصور يدفع اثمانها المصرف العقاري للشركة المذكورة، وتقسط على من تباع لهم هذه الدور بآجال طويلة ، وأن كلفة كل دار تزيد على أربعة الاف دينار ، في حين ان المصرف بوسعه ان يشيد لعباد الله البائسين ستين دارا بمبلغ هذه الدور العشرين التي وزعت من الأن على المحظوظين ؟ !» .

وتحت باب «فضيحة اليوم» وبعنوان : «الف دينار ... للدونم الواحد» نشرت تقول : «اراضي خارج الموصل تلي نينوى في الطريق المؤدية الى تلكيف بيعت عن طريق ازالة الشيوع قبل اقل من عام في محكمة صلح الموصل بمبلغ خمسة دنانير للدونم الواحد .. والى جانب هذه الأرض والقطعة الملاصقة لها تماما أرض مساحتها عشرون دونما تعود الى اسرة معروفة في الموصل استملكها مجلس الاعمار بقصد بناء ابنية تعود للمعارف بقيمة الف دينار للدونم الواحد . وان القائم بأمر هذه الصفقة في مجلس الاعمار يتصل بالمالكين بصلة الخؤولة ، وقد أنتهت عملية الاستملاك بسرعة البرق ، وأن وزير الأعمار الحالي السيد علي حيدر سّلمان لم يجد مندوحة سوى توقيع الصك بصرف المبلغ ، وصرف على أثر تشكيل الوزارة الحاضرة ، حيث أن المعاملة قد أنتهت وأنجزت بكافة مراسيمها قبيل تأليف الوزارة الحاضرة ! ! !» .

وتحت باب «نكتة الموسم» نشرت مايلي : «أرسلت ادارة احدى السينمات في بغداد برقية الى شركة سينمائية في مصر طالبة اليها أرسال فلم «اللص الشريف» بطولة الممثل الهزلي اسماعيل ياسين ... وكان نص البرقية :

مصر – القاهرة

وكالة توزيع افلام استديو مصر

أرسلوا لنا (اللص الشريف) .

التوقيع

فورد جواب البرقية في اليوم التالي ، كما يلي :

عراق – بغداد

ادارة سينما ..

(اللص الشريف) عندكم !

التوقيع

وتحت باب «خفايا الصالونات وهمسات المجالس» وبعناوين فرعية نشرت مايلي :

فرصة

انتبذ السيد رفائيل بطي ركناً قصياً في مطعم (الامباسي) وكان متهلل الوجه ، بادي المرح ، وقد أحيط بعدد من المدعوين في الحفلة التي اقيمت تكريماً لأحد كبار موظفي وزارة الخارجية بمناسبة عودته مؤخراً الى بغداد . فبادر السيد رفائيل بطي القوم معلناً لهم توقف (الجريدة) عن الصدور ، ولما اعلمه السيد حسين جميل أن (لواء الاستقلال) قد تغلبت على الصعوبات المطبعية ، وستنتقل الى مطبعتها ، فتعود جريدة (الجريدة) الى الصدور عاوده الوجوم كرّة اخرى ، فأراد حسين جميل ان يسري عنه ، فأقترح عليه بمناسبة النظر في لائحة قانون لنقابة الصحفيين ان يتخذ تدبيرا ، كذلك الذي اتخذه الشيشكلي بأن يلزم كل صحيفتين ان يندمجا في صحيفة واحدة . ولكن هذه الفكرة لم ترق له ، اذ خشي على جريدته (البلاد) ان تضطر الى الاندماج مع جريدة (الرائد) في قابل الأيام ، عملاً بهذا التدبير المقترح ، وهنا انبرى (عبقري) من عباقرة وزارة الخارجية و(مشاور) فذ من مشاوريها الضليعين فأقترح عليه ان يعمل على تسهيل تعيين منضدي الحروف في دار (الجريدة) بوظائف حكومية في الدعاية وغيرها ، وبذلك تضطر (الجريدة) الى التوقف عن الصدور نهائيا . وقد راقت للوزير الصحفي هذه الفكرة .. والان الكلمة لمنضدي الحروف ، لأهتبال هذه الفرصة التي لاتعوّض . وقد لاتعود ! !

التضحية الكبرى

عندما قرأ السيد رفائيل بطي الكلمة التي نشرتها الزميلة الكبرى (لواء الاستقلال) عن توقيف (الجريدة) وماتكرمت فوصفته انه تضحية من اسرة تحرير (الجريدة) ... عندما قرأ الوزير الصحفي ذلك قال : «أن رئيس تحرير الجريدة اعتاد ان يضحي بمصالح حزبه في سبيله دوماً ، وهذه هي المرة الأولى التي يضحي فيها من أجل (الحزب) .

والذي يبدو ان الوزير الصحفي قد خانته الذاكرة ، فليست هذه التضحية ان جاز تسميتها كذلك بالتضحية الأولى ، بل أنها الثانية ، فالتضحية الكبرى التي اقدم عليها رئيس تحرير (الجريدة) هي في موافقته على قرار اخوانه في حزب الاستقلال بقبول السيد رفائيل بطي عضواً في الحزب ، فلقد كانت تلك هي التضحية الكبرى ، لو يذكر جيدا ! ! !

(حكمة) الجمالي ... و (إلحاح) معارضيه !

عندما ترتقي السلم في دار الدكتور محمد فاضل الجمالي ، وقبل ان تصل مدخل (صالونه) الأنيق تطالعك رسوم على الحائط تبدأ من منتصف السلم وتنتهي بمدخل الصالون !

فهناك تصوير يمثل (الحيرة) حيرة الدكتور الجمالي وطابعه المميز في كل تصرفاته ، ثم تليه (الالحاح) وهي تمثل حيرته تجاه إلحاح معارضيه ، وصورة ثالثة تمثل (الهلع) الهلع من المجهول ! حتى ينتهي بك المطاف الى الصورة الأخيرة وهي تمثل (الحكمة) تلك الصورة التي يفضلها الجمالي على الصور كافة ، فهذه الفتاة في سمت الوقار البادي عليها وفي تلهفها لأرتشاف مناهل المعرفة والتزود من تجارب الحياة والتعرف الى (الوجود) ، هذه الفتاة الصورة الأثيرة عنده ، ولاشك في أنها كانت (ملهمته) في تسلقه الاعالي في الصيف المنصرم قبل ان يتطامن الى الأنحدار – على حد تعبير زميله ووزير دعايته ! !

وعلى كل حال فأن الذي ارجوه ان يستلهم من فتاة الحكمة قولها المأثور : (خلقت لك اذنان ولسان واحد لتسمع ضعف ماتتكلم !) .

الجمعة : ٢٧ تشرين الثاني ١٩٥٣ المصادف ٢٠ ربيع الأول ١٣٧٣

صدر صباح هذا اليوم العدد الخمسون . وكانت افتتاحيته بقلم الاستاذ فائق السامرائي بعنوان : (ركود) تناول فيها الركود الذي يسود الجو الوزاري ، وقال : «ان مبعث هذا الركود هو عدم وجود منهاج وزاري متفق عليه سلفاً ، فالوزارة الحاضرة من حيث تشكيلها امتداد للأوضاع السابقة التي تتألف بمقتضاها الوزارات دون خطة معينة ولا أهداف واضحة ، بل يؤتى بها دون ان يعرف الوزراء انفسهم كيف جيء بها وماهي مهمتهم وماهو الدور الذي يراد منهم ان يؤدوه ؟! .. هذا الوضع غير الدستوري - هو علة العلل في كل ماأصاب هذه الوزارة من ركود ومايصيب كل الوزارات الأخرى ، اذ المفروض ان الأوضاع الدستورية الصحيحة ان تتألف الوزارات عن طريق المنظمات السياسية ذات الاهداف والخطط ، والتي تستمد قوتها من الشعب في أنتخابات حرة نزيهة سليمة من شوائب المداخلات الخفية والظاهرة» .

وكانت (حكمة اليوم) لبواست تقول : «الاشرار يتساندون في الغالب اكثر من تساند الأخيار !»

أما كاريكاتور العدد ، فيمثل شخصاً متهدماً محدودب الظهر يمسك بيده اليمنى كيساً عليه شارة (الدولار) وفي يده اليسرى كيسا عليه شارة (الاسترليني) وكتب فوق الصورة : «الحزب العتيد» . وتحتها : نشرت الزميلة الكبرى لواء الاستقلال في عددها أمس نبأ تأليف حزب سياسي (وسط) بين الاحزاب يمد يداً الى اليمين ويداً الى الشمال - الحزب العتيد الذي يمد يداً الى اليمين .. ويداً الى الشمال!!» .

وتحت «هل صحيح ؟» نشرت مايلي : «ان احد (الكبراء) قد أوصى على اثاث منزلية تعود له لصنعها في احدى معامل السكك الحديدية ، بالرغم من ان هناك تعليمات قاطعة صادرة منذ زمن بعيد تمنع دوائر السكك الحديدية من القيام بأي عمل خاص لايعود الى مؤسسات رسمية ! .. وأن هذا (الكبير) قد أرسلت اليه نماذج (كاتا لوكات) اختار منها ماوقع عليه اختياره وبعث بها الى المعمل لتصنع لداره الجديدة التي انتقل اليها في الجادرية ؟ !

وتحت «وخزات» نشرت تقول : «مازال المعتصم بالله الدكتور الجمالي متمسكاً بمبدأ (الحياد) تجاه انتخابات الرئاسة في مجلس النواب ، ويتسآءل الناس عن ماهية هذا الحياد الذي يصطنعه المتوكل على الله الجمالي ، وعما اذا كانت هناك اهداف بعيدة يرمي اليها؟! . فقال قائل منهم : انه يريد ان يثبت لزملائه الوزراء من اعضاء الجبهة الشعبية بأن (الحياد) طبع اصيل فيه ، وليس متكلفاً فلا مجال لتخوفهم من (التقلبات) الجمالية!

ومنهم من يقول : انه في هذا (الحياد) يريد ان يثبت كفاءته في ادارة دفة الأنتخابات النيابية المقبلة ، كي يكون موضع اطمئنان كل الجهات ، لابعضها كما هو اليوم !

وسواء أكان هذا او ذاك ، فأن فكرة (الحياد) في أنتخابات رئاسة مجلس النواب تروق (للأكثرية) التي أجمعت أمرها على أنتزاع هذا الكرسي من عشاقه الكثيرين ، تاركين مابعد هذا الى المستقبل ، عملاً بالحكمة القائلة : «ولك الساعة التي انت فيها!» .

الأحد ٢٩ تشرين الثاني ١٩٥٣ المصادف ٢٢ ربيع الأول ١٣٧٣

صدر صباح هذا اليوم العدد الحادي والخمسون ... وكان يحمل عنواناً بارزاً (مانشيتاً) باللون الأحمر ، يقول : الجريدة تسرد قصة (اللصوص) الكبار في (دولة الفرهود) .

وقد أعتبر هذا العدد بمثابة عدد خاص لما دار في الجلسة الختامية لمحاكمة «الجريدة» ، فقد نشرت على

صفحتيها الرابعة والخامسة بكاملها تفاصيل هذه الجلسة ﴿يجد القاريء الكريم نصها في (محاكمة الجريدة)﴾ ...

وكان كاريكاتور العدد ، يمثّل هو الأخر محاكمة «الجريدة» فقد صوّر رجلاً منحني القوام ، هزيلاً ، يمسك به شرطيان ، وكتب عليه «مجلس الاعمار» وهو يخرج من (دائرة المحاكم) بينما ابن البلد يتفرج عليه ، وقد ظهر خلفه وزير الاعمار السيد علي حيدر سليمان نادباً وباكياً. وقد كتب فوق الصورة : «مجلس الاعمار في قفص الأتهام» وتحتها : «المشتكي الذي خرج منها» !! ﴿الصورة على الصفحة (٢١٠)﴾ .

وكانت (حكمة اليوم) آية من القرآن الكريم تقول : «يوم يحمى عليها في نار جهنم فتكوى بها جباههم وجنوبهم وظهورهم هذا ماكنزتم لأنفسكم فذوقوا ماكنتم تكنزون» صدق الله العظيم .

وكانت افتتاحية العدد ، بقلم (ابو ثائر) بعنوان «قلق ... !» هاجم فيها الطبقة الحاكمة وندد بأعمالها وتصرفاتها وقال عن هذه الطبقة بأنها «قلقة» دائما ... فمن منهم لم يقلق عندما تقوم مظاهرة تطالب بأهداف الشعب وأمانيه في الحرية والاستقلال والرفاه ؟ من منهم لم يجزع وترتعد فرائصه عندما يسيطر الشعب على الموقف وتلوذ طلائع التخريب والقتل والتدمير بجحورها المظلمة القاتمة ؟ من منهم لم يلتفت يميناً وشمالا مرة والف مرة حينما يشد على عربون صفقة دنيئة ويده المرتعشة تتحسس طريقها الى الجيب الأثم لتودع فيه جريمة تمادت في القدم .. ؟ من منهم من لم ترعبه عريضة بسيطة وتحرسه وجوه كالحة اعتادت استرخاص ارواح الابرياء ؟.. من منهم لم تقلقه صيحة الصحف الحرة وصرخة العابثين والمستهترين ؟ .. أجل من منهم من لم يتجرع غصص القلق ، وتستحيل حياته الى كتلة من القلق ؟ ؟

أنهم صممٌ ... بكمٌ ، تتحدث وجوههم الشائهة قبل ان يقوى لسانهم المتعثر الحائر على النطق .

لِمَ ... ؟ !

لأنهم لم يؤمنوا بالشعب يوما ، ولم يميلوا له ساعة ، ولم يثقوا به لحظة ، ولم يحسنوا الظن به هنيهة ، لقد خلق الاستعمار منهم (طبقة) متكاملة في تآلفها على خدمة الأستعمار ، ومختلفة على مصالحها واستغلالها ... أنهم قلقون ... يناوب احدهم الأخر حكم البلاد حينما يحس بأنه لم يعد بقادر على مقاومة حياة الخوف والحذر والقلق ... انهم قلقون لأنهم يدركون ومن واجبهم ان يدركوا ، ان هذا الشعب شعب المعجزات ، شعب جرعهم الغصص واذاقهم مرارة الخوف من مستقبل مجهول ... انهم يعتقدون أن قصص الموت والأرهاب والتجويع ، فصول عليهم ان يتقنوا تمثيلها مادامت رغبة حب البقاء والاستئثار بالحكم للأستغلال وخدمة المصالح الأجنبية تملأ كل جانحة من جوانحهم وتدفعهم كل يوم ، كل ساعة ، الى أتقان هذه المسرحية الدامية .. انهم يحسون في اعماقهم بأنهم اقزام وجلة ، يرهقها طيف المارد الجبار ، فهي ستظل حذرة قلقة ، مادام هذا المارد لم يضم قبضته بعنف بعد .. انهم قلقون ... وحرام عليكم ان تقلقوهم !!!! » .

وأنتقلت محليات هذا العدد الى الصفحة الثانية ، لأن الصفحتين الرابعة والخامسة المخصصة كالمعتاد للمحليات قد أحتلتهما مادار في الجلسة الختامية للمحاكمة ... وكان ابرز عنوان في المحليات يقول : «دي كوري في بغداد – يقوم بأجراء صفقة كبيرة !» جاء فيه : وصل دي كوري منذ ايام الى بغداد ، وهو مؤلف الكتاب الشهير (اسرائيل) الذي نشرنا مقتبساً منه في العدد الثاني من (الجريدة) والذي مجدَّ فيه (العصابات اليهودية) وطعن العرب ... وحل في (لوج) الطيران في العيواضية ... ويقال ان مهمته مراجعة المسؤولين حول استثمار مشروع الغاز في كركوك المنبعث من باطن الأرض في حقول النفط .. !!

وسنوافي القراء بمعلومات مفصلة عن هذه الصفقة في اعداد قادمة » .

وتحت عنوان كبير يقول : «لماذا منع فلم (حكم قرقوش) ؟ ! قالت : «قدمت سينما دار السلام طلباً الى وزارة الداخلية لأعادة النظر في القرار الذي اصدرته اللجنة الاساسية لمراقبة وفحص الرقوق السينمائية بمنع

الفلم المصري (حكم قرقوش) ... وقد طلبت السينما عرض الأمر على اللجنة الاستئنافية التي قررت النظر فيه اليوم .

ويبدو ان لجنة مراقبة وفحص الرقوق السينمائية قد ساءها أن يتعرض الفلم لمساوىء الحكم القرهقوشي ، أو انها ارادت ان ينطبق عليها المثل الدارج : (اللي جوه ابطه عنز يبغج) !

فمنعت هذا الفلم ... ووجد (قرهقوش) في اللجنة له نعم النصير ! !

الاثنين ٣٠ تشرين الثاني ١٩٥٣ المصادف ٢٣ ربيع الأول ١٣٧٣

صدر صباح هذا اليوم العدد الثاني والخمسون .. وكان يحمل عنواناً (مانشيتاً) بارزاً يقول : «اليوم تصدر محكمة الجزاء قرارها في قضية (احدهم)»

أما افتتاحية العدد فقد كتبها الاستاذ فائق السامرائي ـ بعنوان «الجامعة الشعبية» تناول فيها دعوة حزب الاستقلال الى عقد الجامعة الشعبية التي تضم ممثلين عن المنظمات السياسية الشعبية لتتدارس الموقف العربي ومايتطلبه من حلول وذلك بعد ان وجدت ان الجامعة العربية دون مستوى مسؤولياتها وتبعاتها . وكادت هذه الفكرة ان تخرج الى حيز التنفيذ ، وتألفت لجان تحضيرية وجهت الدعوة الى الأحزاب والمنظمات على أن يعقد المؤتمر الاول في القاهرة ، الا أنه في اللحظه الاخيرة ظهرت بعض العقبات التي تحول دون عقد هذا المؤتمر في القاهرة ، فأبرقت اللجان التحضيرية الى الأحزاب والمنظمات بأرجاء الأجتماع الى أجل غير مسمى وترك الموضوع نهائيا بالرغم من متابعات حزب الاستقلال وملاحقاته وايفاده بعض اعضائه لبعث القضية من جديد».وختم الاستاذ السامرائي مقاله بقوله : «وانه ليسرنا جداً ان نجد مصر في عهدها الجديد قد أدركت ان قضايا العرب لن تحل عن طريق هذه الحكومات التي نخر السوس كيانها ، ودبَّ الضعف والاستسلام في صفوفها ، وشاعت الفرقة والخلافات بين رجالاتها» .

وكانت (حكمة اليوم) بيت شعر يقول :

مـامـقـامـي بأرض نخلة الا كـمـقـام المسيح بين اليهود

أمام كاريكاتور العدد فيمثل فلاحاً قد ناخ كلكله وهو يحمل اثقالاً كتب عليها : الجهل ، المرض ، الفقر الأيجارات ، الضرائب ، الغلاء ، وفوق هذه الاثقال جلس شخص بدين يمثل الاقطاع . وقد كتب فوق الصورة : «بلغة الرياضيين» . وتحتها : «الفلاح العراقي ... بطل عالمي في حمل الاثقال» .

وعلى صدر صفحتها الثالثة نشرت مقالا بقلم الاستاذ علي رفيق (من كركوك) – تحت عنوان (على هامش قانون : من اين لك هذا ... ياسيدي) ..

هاجم فيه الاثراء غير المشروع بأسلوب تهكمي لأذع ... وعرّف الرشوة بقوله : الرشوة : داء فتاك وبيل متى مادبَّ دبيبه في جسم أية امة نخره واماته واباده ... الرشوة : تبطل الحق ، وتحق الباطل ، وتفسد الاخلاق ، وتميت الضمائر ... الرشوة : تزج بالابرياء والمعصومين في غياهب السجن الرهيب ظلماً وعدواناً ، وتخرج المجرمين والمذنبين منه وتودعهم الى اهلهم وذويهم آمنين مطمئنين .. الرشوة توصل اعناق الابرياء والمعصومين الى حبال المشانق ، وتطلق منها العناق المجرمين والمذنبين وتنزلهم الى ظهر الأرض بسلام وأمان .. الرشوة آفة اجتماعية فتاكة على الاخلاق والكيانات . أقضوا عليها قبل ان تقضي عليكم ، بأي شكل كان وبأسرع وقت ممكن» .

وتحت «هل صحيح ؟» نشرت تقول : «هل صحيح ان احد اصحاب الفخامة قد استأجر أرضاً من دائرة

الأوقاف بقصد زراعتها ولكنه جعلها مقلعاً لشركة السمنت العراقية التي هو أحد المساهمين فيها ! وان الشركة المذكورة قامت في أخذ مانحتاجه من الأتربة الداخلة في صناعة السمنت، فأدى ذلك الى جعل الأرض غير صالحة للزراعة وتحتاج الى الاف الدنانير لاصلاحها وتسويتها لتكون صالحة للزراعة ؟ ! والكلمة الان لمديرية الأوقاف العامة» .

وتحت «وخزات» نشرت تقول : «أبى المغفور له حزب الجبهة الشعبية المتحدة الا أن يعقد هو الأخر اجتماعه السنوي عملا بالقول المصري المأثور (مافيش حد أحسن من حد) وصفت الأرائك في فندق السندباد لاستقبال جماهير جبهتنا وجموع الشعب الزاحفة ، وبعد ان استعرض المسؤولون في الجبهة سياسة الحزب في ضوء ميثاق الجبهة الوطنية والمذكرة التي قدمتها والتي لم تقنع بالأنتخاب المباشر بل (بضمانات) لحرية الأنتخابات النيابية ودخول الحزب العتيد الى الأنتخابات بعد ان تأكد من نزاهتها وحصوله على (الضمانات) التي كان يطالب بها ، ثم عرجوا الى تعيين رئيسهم نائباً لرئيس مجلس الاعمار تحقيقاً للاصلاح الشامل الذي طالب به الحزب، ومن ثم دخول (الاقطاب) الى الوزارة بصفتهم الشخصية .

بعد ان استعرضت اللجنة العليا هذه (الاعمال) البطولية قررت بالاجماع تأييد سياسة الجبهة في الظروف الراهنة . ثم نهض محاسب الجبهة ليقرأ (بياناً وافياً) عن مالية الحزب ، وكشفاً ضافياً عن مكاسبه ومغانمه المدونة في (دفتر الخرطوش) ولما كان (صح اليكون) قد أظهر ان الربح اكثر من الخسارة ، قرروا مواصلة العمل والكفاح ، ولم تفت المحاسب اللبق الاشارة الى الربح المأمول في (دفتر الذممات) ذلك الربح الذي سيوزع على الاعضاء بالقسطاس المستقيم وهو (في الطريق) انشاء الله، وكل انتخابات وانتم بخير..» .

وتحت باب «رسائل .. الى رئيس التحرير» وبعنوان (عتاب) نشرت تقول : «جاءنا من السيد عباس حسن الغاني مايلي :

لاريب ان الصلة القائمة بين القارىء وصحيفته المفضلة لأعمق بكثير مما يجوز معه حرمانه من قرائتها ولو ليوم واحد ، الا اذا كان سبب انقطاعها عن الصدور ناجماً عن عوامل تعتبر فوق طاقة القائمين باصدارها ، ولما كنت احد قراء (الجريدة) الزاهرة التي انقطعت عن الصدور فأنقطع بذلك فجأة التجاوب القائم بيننا ، فأني كقارىء اشعر بحقي في معاتبتكم مرَّ العتاب، فالصحافة في هذا العصر رسالة لها قيمتها وموازينها ولم تعد ميداناً لقصائد السجع التي تنظم للحاكمين والمحكومين ، فما كان يجوز لكم ان تخلفوا عهدكم حينما جعلتم شعاراً جريدتكم النهوض بالجيل الصاعد الى مراتب الوعي المتكامل للكفاح من أجل حياة افضل، وحرية تصان في ظلالها مواكب الكرامة .

اما الأن وقد عدتم الى مواصلة رسالتكم فأرجو ان يكون الاسبوع المنصرم اخر عهد لانقطاع (الجريدة) عن قرائها العديدين ، لأن الفجوة التي حدثت آلمت نفوساً متعطشة مثلكم للأجهاز على الفساد الذي استشرى في ربوعنا ، ذلك الفساد الذي اخذت جريدتكم على عاتقها محاربته من غير رحمة او هوادة . وتفضلوا بقبول فائق الأحترام .

وجاءتنا من آنسة مايلي :

لقد كان لأنقطاع (جريدتنا) عن الصدور لبضعة ايام أبعد الاسى في نفسي وفي نفس جميع صديقاتي اللاتي يقدرن الخدمة الجليلة التي تقدمها (الجريدة) لأبناء هذا الوطن الحبيب، فكان اعلانها عن عودة الجريدة الى الصدور بتاريخ ٢٥ - ١١ - ١٩٥٣ بشرى عظيمة زفتها الى الشعب العراقي الكريم، واني اذ تقدمت بأرسال هذه الرسالة لكم اردت ان ارفع لكم جزيل شكري لأعادة الجريدة الى الصدور جنبا الى جنب مع (لواء الاستقلال) فأرجو الاتقدموا مرة اخرى على احداث مثل هذا الفراغ في قلوب هذا الشعب النبيل ، فما اجملهن نبراسان يضيئان الطريق امام ابناء الوطن ويهديان بزيتهما الذي لايعرف النفاذ ابدا .

رئيس التحرير : «اني اشكر بأسم اسرة التحرير هذه المشاعر النبيلة التي بدت من القراء الكرام، ويمثلها السيد عباس حسن العاني و(الانسة) الفاضلة، واود ان اوضح للقراء الكرام بأن الأزمة الطباعية التي تجتازها الصحف اليوم من التعقيد بحيث اصبح التغلب عليها بمثابة معجزة، وأنها في هذه الايام الثلاثة التي مضت على تعطيل الجريدة قد بذلنا المستحيل للتغلب على هذه الازمة، وقد وفقنا ولله الحمد، وما دمنا في حديث الازمة الطباعية لا نريد ان نمر على هذا الحديث دون ان نشير الى الجهود المشكورة التي بذلها (عمال مطبعة الجريدة) والجهد المضني الذي بذلوه خلال تلك الايام العصيبة في سهرهم هذه الليالي الباردة حتى مطلع الفجر، فكانوا بمثابة (الجنود المجهولين) فاستحقوا كل شكر وامتنان».

الثلاثاء : ١ كانون الاول ١٩٥٣ المصادف ٢٤ ربيع الاول ١٣٧٣ .

صدر صباح هذا اليوم العدد الثالث والخمسون.. وكانت افتتاحيته بقلم الاستاذ فائق السامرائي، بعنوان «مجلس الجنرال» جاء فيها: «يجتمع اليوم (مجلس الجنرال) نوري الدين محمود، ذلك المجلس الذي قاطعت الاحزاب الوطنية انتخاباته، وقاطعها الشعب، وظهرت تلك المقاطعة الاجماعية واضحة جلية في ما اسفرت عنه الانتخابات من فوز اكثر من ثلثي اعضائه (بالتزكية)!.. يجتمع اليوم المجلس الذي جرت انتخاباته في ظل الاحكام العرفية، وفي وقت كان الشباب المثقف وطليعته الواعية ورجال الاحزاب رهن السجون والمعتقلات.. يجتمع المجلس اليوم – مجلس الجنرال – الذي وقف على سماعة التلفون يعطي (ايعازاته) الى المتصرفين ورجال الادارة في تلك الفترة المظلمة التي كمت فيها الافواه، وعطلت الصحف واجتمع (مجلسان عرفيان)، واحد في الكرخ، واخر في الرصافة، وهما في عمل دائب ليل نهار.. يجتمع المجلس الذي اجمعت حتى الطبقة الحاكمة – في استشاراتها التي قدمتها قبيل تأليف الوزارة الحاضرة – على ان (حله) اصبح ضرورة يقتضيها الاستقرار في البلاد وعودة الامور الى مجاريها الطبيعية!

والشعب الذي ارتاح الى الغاء الاحكام العرفية، وقدّر الخطوة الحسنة التي خطتها الوزارة في هذا السبيل، مازال ينتظر بفارغ الصبر زوال كل اثر من اثار هذه الاحكام العرفية.. وسيظل المجلس – مجلس الجنرال – هو هذا الاثر الباقي على الدوام يذكر الناس بتلك الفترة المظلمة!

لقد اصبح حل هذا المجلس مطلباً اساسياً للشعب وللاحزاب، وفي حله زوال اخر أثر من آثار تلك الاحكام العرفية!

والناس، اذ يجتمع هذا المجلس اليوم من جديد، انما يذكرون فصول تلك المأساة فصلاً فصلا، بحوادثها الدامية، واحداثها المروعة، ولياليها الحالكة، ولن تمحى من ذاكرتهم تلك الاحداث، الا اذا نزل الستار على فصلها الاخير.. الا وهو مجلس الجنرال!!».

وكان العنوان الرئيسي (المانشيت) لهذا العدد، يقول: «محكمة جزاء بغداد تصدر قرارها في قضية (احدهم)..»

وقد نشرت على صفحتها الرابعة بكاملها نص قرار محكمة جزاء بغداد، وقرار التجريم بحق المدير المسؤول والحكم عليه بغرامة قدرها (٥٠) دينارا وعند عدم الدفع حبسه (٤٥) يوما ﴿يجد القاري الكريم ذلك في فصل (محاكمة الجريدة)﴾.

وكانت «حكمة اليوم» من (الكتاب المقدس) تقول: «من يسلك بالاستقامة، يسلك بأمان. ومن يعوج طريقه يُشَنّع به».

اما كاريكاتور العدد – فيمثل صور بعض الشخصيات السياسية وقد وضعت على لوحة كبيرة علقّت على جدار مجلس الاعمار، كتب فوق اللوحة والصور: «صور حضرات المشبوهين» ووقف شرطي الى جانبها، بينما ابن البلد يبدو مشدوهاً ومستغربا. وقد كتب فوق الصورة الكاريكاتورية: «بلا تعليق!» وتحتها «آحادهم!!» ﴿الصورة منشورة على الصفحة (٢١١) من هذا الكتاب﴾.

ونشرت تحت باب «في الموقف السياسي» الذي احتل عمودين في الصفحة الاولى، بعض فقرات من خطاب العرش الذي سيفتتح به الملك فيصل الثاني مجلس الامة صباح هذا اليوم..

وقد أثار نشر نصوص هذا الخطاب – قبل إلقائه من قبل ملك البلاد – ضجة في الاوساط الحكومية الرسمية، وفي الاندية والمجالس السياسية وغير السياسية!!

وتسآءل الكثيرون: كيف تسنى للجريدة ان تحصل على هذا الخطاب، الذي يعتبر سرياً – وبالتالي – غير مسموح، وغير لائق – نشره قبل إلقائه من قبل (جلالة الملك المعظم)؟!

وتوقعنا – نحن في ادارة الجريدة – ان قراراً قاسياً سيتخذ في هذا الصدد، وان (الموضوع) سوف لن يمر بسلام!

ولكن.. اليوم هذا – مرَّ بعتاب (شخصي) من قبل الدكتور الجمالي رئيس الوزراء للاستاذ السامرائي رئيس التحرير،!!

واكتفى الدكتور الجمالي بالعتاب.. فقط!!

اما كيف حصل الاستاذ رئيس التحرير على نص هذا الخطاب، فتلك حكاية طريفة نرويها للتاريخ:

فقد كان الاستاذ فائق السامرائي يزور شقيقه الاستاذ كامل السامرائي – الموظف في ديوان مجلس الوزراء – ظهر امس لأمور خاصة.

وعندما علم (فخامة رئيس الوزراء) الدكتور الجمالي بأن الاستاذ فائق السامرائي في (ديوان مجلس الوزراء) طلب هاتفياً ان يلتقي به في مكتبه.

وفعلا، توجه الاستاذ السامرائي الى غرفة (فخامة رئيس الوزراء) واستقبله الدكتور الجمالي ببشاشته وابتسامته المعهودة مرحباً به كل الترحيب. وبعد الكلام عن بعض الأمور السياسية الراهنة، تناول الدكتور الجمالي ملفاً وفتحه.. قائلا:

– استاذ فائق.. لقد تضمن خطاب العرش الذي سيتفضل جلالة الملك بتلاوته عند افتتاح مجلس الامة غداً – منهاج وزارتي والمشاريع الهامة التي ستقوم بها لتطوير البلاد.. وأحب ان اقرأ عليك هذا الخطاب لتسمع بنفسك الخطط والمشاريع التي ستنفذها وزارتي..

وأخذ الدكتور الجمالي بتلاوة الخطاب.. والاستاذ السامرائي منصتاً – بكل جوارحه!!

ومن أبرز مايتميز به الاستاذ السامرائي بان مايسمعه من احاديث ومايقرأه من مواضيع، يظل راسخاً في ذهنه مدة من الزمن. يستطيع بعدئذ – بكل بساطة وسهولة – ان يعيد كتابة ماسمعه وقرأه..

وفعلاً.. حينما عاد الى مكتبه في «الجريدة» حتى تناول القلم وسطرّ خطاب العرش بنصه.. من دون زيادة او نقصان!

ووضع له عناوين بارزة تقول: «خطاب العرش» – «نص الخطاب الذي سيتفضل جلالة الملك المعظم بتلاوته في مجلس الأمة اليوم»

وعندما اطلعّتُ على ذلك – بعد أرسل المسودات اليّ لكي انسّقها واودعها للتنضيد– هالني ذلك..!!.

قلت للاستاذ السامرائي: كيف يتسنى للجريدة ان تنشر خطاب بهذه الخطورة والحساسية قبل تلاوته؟!..

انا سنقع تحت طائلة القانون.. اقترح – يا ابا نزار – ان نقتبس بعض الفقرات من الخطاب وان نُبدّل بعض الفاظه وكلماته. وان نقول في مقدمته: «انه من المتوقع ان يحويَ خطاب العرش على الامور الهامة، التي هي كذا وكذا» وعندئذ نكون قد اعطينا الموضوع حقه، وحققنا (السبق الصحفي)، وتجنبنا (طائلة القانون)..!!

فابتسم الاستاذ السامرائي، وهز رأسه بالموافقة على هذا الاقتراح .. وعندما صدرت (الجريدة) صباح هذا اليوم وفيها فقرات هامة من خطاب العرش.. لم يتخذ الدكتور الجمالي رئيس الوزراء اي قرار بحق (الجريدة) لانه يعرف– مسبقاً – بانه هو الذي تسبب في (تسرُّب) الخطاب.. ولكنه كان لايعرف تماما بان (اللاقطة الذهنية) عند الاستاذ السامرائي – كانت قوية.. وقوية جداً .. بحيث تعيد ما سمعته من جديد.. من دون زيادة او نقصان..!!

وتحت باب «صورة قلمية» وبعنوان: «ميكي ماوس» نشرت تقول: «قزم بين الاقزام، وتافه بين التافهين، خافت الصوت، رقيق النبرات، (يتمسكن) في حديثه، ويتشفع اليك بمرضه، حتى ما خلي الى نفسه او بعض من يثق بهم، اخذ يطاول العمالقة، يتظاهر بالجبروت. ومن حسناته ان سرعان مايثوب الى رشده ويعود من جديد الى مسكنته والتشفع بمرضه.

كان يزعم لنفسه (التقدمية) حتى اذا ما تخطى الى (الوزارة) اصبح اشد رجعية من الرجعيين، وحرباً على زملاء الامس، مضارب في السياسة، ومغامر في التجارة، وهو في كليهما يغامر ويضارب على شرط ان يتحمل غيره العبء، ويدفع (الثمن).

له من العقرب لؤمها وغدرها، ومن الحية الرقطاء نعومة ملمسها. وسمها الناقع..

ترك في كل من اشتغل معه أوساهم واياه، ندوباً وقروحاً مازال يئن منها هؤلاء ويتحدثون عنها الساعات الطوال..

هانت عنده (القيم الخلقية) مهما سمت، فهو يرى فيها جميعا (راسمالا) يضارب فيه ويغامر ويضعه تحت اليد وعند الطلب.. لسهولة الاستعمال!.

يدعوك الى الرثاء حيناً، والاشفاق حيناً، ولكنه لا يدعوك الى احترامه، لانه قزم بين الاقزام، وتافه بين التافهين.. انه ميكي ماوس».

ونشرت تحت هذه (الصورة القلمية) (كاريكاتورا) يمثل وزير الاعمار وكتب تحتها: «(غوبلز) مجلس الاعمار» – ﴿يجد القاري الكريم هذه الصورة الكاريكاتورية على الصفحة (٢٠٤) من هذا الكتاب﴾.

الاربعاء – ٢ كانون الثاني ١٩٥٣ المصادف ٢٥ ربيع الاول ١٣٧٣

صدر صباح هذا اليوم العدد الرابع والخمسون.. وكانت افتتاحيته بقلم الاستاذ عبد الرزاق شبيب، بعنوان: «حول نتائج الانتخابات في السودان: الامبراطورية في دور التصفية». جاء في ختامها قوله: «ان العبرة للعرب من هذا الحدث التاريخي الهام هو ان الاستعمار البريطاني في دور الاحتضار، وان الامبراطورية البريطانية في دور التصفية، وان نعش الامبراطورية سائر بخطى حثيثة نحو مثواه الاخير – فعلى الامة العربية ان تتخذ من ارادة السودانين في الانعتاق من الاستعمار والاتحاد مع الشقيقة مصر، محفزاً لها في ان يضع كل شعب من شعوبها (مسماراً) في نعش الامبراطورية فنُعَجلَ بذلك في مواراته التراب، ونفتح للعرب سبيل الحرية والاستقلال والاتحاد».

وكانت «حكمة اليوم» لروسو – تقول: «لاحياة لأمة بلا حرية.. ولا حياة للحرية بلا فضيلة».

اما كاريكاتور العدد ، فيمثل وزير الشؤون الاجتماعية واقفاً بباب وزارته يشير بأصبعه الى الوزراء العاطلين. وقد كتب فوق الصورة: «قانون الاعالة الحكومة» وتحتها: «اصدرت وزارة الشؤون الاجتماعية لائحة قانون الاعالة الحكومية – الوزراء العاطلون.. يطالبون بسن لائحة قانون الاعالة الوزارية»!

وتحت «فضيحة اليوم» وبعنوان «عود الى دوقية كنعان» نشرت تقول: «كنا قد نشرنا بعدد هذه الجريدة الصادر بتاريخ ١٦ تشرين الثاني الماضي حول دوقية كنعان، وقد توافرت لدينا الان معلومات وافية عن هذه الدوقية نقدمها للقراء الكرام:

في كنعان اراض تسمى اراضي ام الطيور الاميرية الواقعة في بزايز نهر مهروت فرع ابي عاكولة، مساحتها (١٢) الف مشارة، كان قد استأجرها السيد علي جودت الايوبي لمدة ستة سنوات باعتبارها اراضي مطرية، ولكن الحكومة شقت نهراً خاصاً من مهروت وسقاها سيحاً خلال هذه المدة. وقد انتهى إيجارها منذ ايلول الماضي، ولم يجدد بناء على القرار الذي اتخذته الحكومة بالامتناع عن تأجير الاراضي الاميرية، ولكنه استمر على زراعتها وعمل على تسقامها في الموسم الحالي، ولم يكتف بذلك ، بل تجاوز على بزايزها وهي (١٤) الف مشارة اخرى زرعها هذا العام، مع العلم ان نهر مهروت وفروعه لاتكفي لمزارع الزراع والعشائر الساكنين في منطقة كنعان، وان المومى اليه يستأثر بمعظم المياه لدوقيته هذه»!

وتحت عنوان بارز يقول: «أول الغيث.. ولمة غذاء» جاء في هذا الخبر مايلي: «شوهد السيد علي حيدر سليمان وزير الاعمار أمس الاول يتناول طعام الغداء في مطعم الامباسي مع المستر ريكيث والكولونيل جونسون ورفيق رابع!

والمستر ريكيث سمسار عالمي عُرف في مغامراته لدى قلم الاستخبارات البريطانية منذ ان أبدى (وساطة) للشركات الاميركية في نفط البحرين.

والكولونيل جونسون مندوب شركة كبريت معروفة، وقد زار العراق قبل بضعة اشهر واقام في فندق تايكرس بالاس، وأتصل بوزير من الوزراء السابقين بغية استثمار معدن الكبريت، غير انه لم يوفق في مهمته وقفل راجعا.

واليوم يعود لنفس هذه المهمة هو والمستر ريكيت السمسار العالمي المعروف. وقد حلا في فندق السندباد منذ ان وصلا قبل بضعة ايام..!».

وتحت «وخزات» نشرت تقول: «فوجىء مساء أمس رواد مطعم الامباسي بأعضاء الوزارة الحاضرة يدخلون بكامل هيأتهم، يتقدمهم رئيس الوزراء، وقد أثار ذلك فضول الحاضرين، فمنهم من قال: ان مجلس الوزراء جاء يطلب الدفء في هذا المطعم الانيق ، غير ان تصرفات وزير الاعمار السيد علي حيدر سليمان قد اماطت اللثام عن سر مجيء هيئة الوزارة الى هذا المكان الهادئ الجميل، حيث قد ظهر انها انما جاءت لتهدئة اعصاب وزيرها الهمام الذي بدا عليه الانهيار العصبي.. شافاه الله وعافاه..!!».

الخميس ٣ كانون الاول ١٩٥٣ المصادف ٢٦ ربيع الاول ١٣٧٣

صدر صباح هذا اليوم العدد الخامس والخمسون.. وكانت افتتاحيته بقلم الاستاذ فائق السامرائي، بعنوان «السياسة العربية» تناول فيها خطة الحكومة في نهجها العربي، كما ورد ذلك في خطاب العرش، وختم المقال متسائلا «فما هي سياسة الوزارة الحاضرة في هذه القضايا والمشاكل، وهل لديها خطوط واضحة؟.. وماهي هذه الخطوط؟ ذلك ماعجز عن بيانه القسم الخاص بالسياسة العربية في خطاب العرش، فجاء متلعثماً، فيه الشيء الكثير من الغمغمة السياسية، ولعلها (غمغمة) مقصودة، بالنظر لما عُرف عن الجمالي من اراء واتجاهات

في الحقلين العربي والخارجي! »

وكانت « حكمة اليوم» للمتنبي تقول:

ودهر ناسه ناس صغار وان كانت لهم جثث ضخام

اما كاريكاتور العدد، فيمثل السيد خليل كنة يُسلّم ساعي البريد رسالة الى نوري السعيد. وقد كتب فوق الصورة: «حزب الاكثرية». وتحتها: «مازال السيد خليل كنه يلح على السيد نوري السعيد بلزوم العودة الى بغداد قبل جلسة الثقة – اغنية اليوم: البوسطجية اشتكوا.. من كثر مراسيلي!».

وتحت باب «خفايا الصالونات وهمسات المجالس» نشرت على صفحتها الخامسة، قائلة:

ـ عندما ارادت الجبهة الشعبية (عاشت الاسامي... كما يقول اخواننا المصريون) اختيار رئيس مجلس لها يحل محل رئيسها السابق السيد طه الهاشمي، الذي عين نائباً لرئيس مجلس الاعمار، اقترح احد الاعضاء – زيادة في الاحتياط – ان يوقع الرئيس المقترح اختياره تعهداً خطياً بعدم الهروب من الجبهة او التوظف في احدى الدوائر الحكومية. وقد لاقى هذا القتراح قبولاً اجماعيا، ولكن احد الاعضاء (من رجال القانون) اقترح ان يتضمن التعهد الخطي المذكور (شرطاً جزائياً) مبالغة منه في الاحتياط.. وهكذا كان..!

ـ وجه مدير الاذاعة الى رئيس تحرير هذه الجريدة كتاباً يدعوه فيه الى التحدث في الاذاعة بالموضوع الذي يختاره، وعلى النحو الذي يريد معالجته، وعندما بلغ السيد رفائيل بطي وزير الدعاية والصحافة نبأ هذا الكتاب قال لرئيس التحرير: ان هذا احراجاً (سابوتاج) عمله مدير الاذاعة قبيل نقله، وهو لذلك يطلب من رئيس التحرير ان يُحضّر (التسجيل) حديثه قبل القائه .. لان الوزير الحصيف يرى في الاحاديث السياسية (طقاطيق) تسجل قبل القائها..!

ـ كان مطعم الامباسي امس الاول (وكراً) سياسياً، فقد احتل فيه السيد مزاحم الباجهجي طاولته مع بعض اصدقاءه وفي مقدمتهم السيد عبد الرزاق الحمود المحامي نائب الزبير (كما يحلو للسيد نوري السعيد ان يسميه)، وأحتل طاولة اخرى السيد صالح جبر مع بعض مدعويه، كما احتل بعض كبار موظفي وزارة الخارجية طاولة ثالثة. وفي الهزيع الاخير من الليل جاء الدكتور محمد فاضل الجمالي يتهادي مع وزارته فأحتل طاولة خامسة!

ويطمع اصحاب الامباسي في ان ينقلب مطعمهم الى مايشبه (كلوب محمد علي) في مصر، ذلك (الكلوب) الذي ظل طيلة سنوات يقرر مصير مصر في ابهائه وخلواته، ولذلك فهم قد اخذوا يُعدّون العدة لتأسيس غرف خاصة وخلوات للطبخات الوزارية من الان! »

وتحت ركن «قرأ الجريدة يكتبون» وبعنوان: «من مجلس الاعمار الى رقصة بوجي بوجي» نشرت الرسالة التالية، بعد ان قدمتها قائلة: «جاءنا من (عراقي معروف) بالعنوان المتقدم مايلي»:

الى رئيس التحرير:

لا أدري لِمَ جرفتنا بتياراتك وسقتنا كالجنود الى مجاهل معركتك، ألأنك محروم كبقية الملايين الخمسة الذين يتألف منهم هذا العراق العزيز البائس؟!.. أم لأنك فرد من افراد قلائل اتقنوا فن استهواء الجمهور، كما فعل كُتّاب ماقبل الثورة الفرنسية بالمجتمع الفرنسي، الذي كانت تسوده عقول كعقول بعض ساستنا، او قل بعض كبار موظفينا الذين نطلق عليهم ظلماً لقب – الساسة – وما هم الا موظفين ورثناهم من مخلفات الجيش العثماني – لا مخلفات الجيش البريطاني – كما هو حال بعض المواد التي تباع في معسكرات (الشعيبة) و(الحبانية) و(فايد) و (عمان) الان.

وكيفما كانت نتيجة هذه المعركة التي تخوضها انت وحدك بسجارتك المائلة على طريقة الساخرين، فأن الفضل في التمهيد لهذه المعركة التي لم يشهد العراق مثيلا لها منذ فجر تكوينه الجديد لحد الان، يعود بدون ادنى

سبب للدكتور محمد فاضل الجمالي الذي ساق مديرك المسؤول لهذه المعركة لغرض كشف النقاب عن مساوئ من سبقوه في الحكم من رجال (السلف الصالح)، كما يلذ للاساتذة في فن (النفع) ان يطلقوه على تلك الطبقة العتيقة التي ورثها العراق من (مخلفات العثمانين) رحم الله آل عثمان.

نقول، كشف النقاب او رفع الغطاء عن (الدست) او (القدر) فظهرت لهذا الجمهور المتعطش (للمعرفة) ارقاماً مخيفة عن صفقات مريبة قد تخيلها رواد المقاهي في ادوار الهزيمة في القرون الوسطى، عندما انقرضت الحكومات العربية والامارات الهزيلة، وذهب القصاصون والرواة الى دور المقاهي، وحجرات الخانات يقصّون على الجالسين المهزومين من واقعهم الذليل، قصصاً عن بذخ الوزراء وتعاصف القادة ورقصات الخليلات، واغاني النشاد وقصائد الشعراء من الحسن بن هاني الى الخليع، والمنصتين المساكين يقرقرون في نارجيلاتهم، يستمعون الى هذه الاقاصيص المتناهية في الخيال عن (مجد) الساسة والقادة والمعارك التي كانت تنشب في شوارع بغداد الضيقة من اجل (جارية) او (غلام) بين العشاق والمولهين من الطبقة المترفة الحاكمة، الى اخر القصص التي تبلورت عن (الف ليلة وليلة) وعن تغريبة بني هلال وغزوات (بني عامر) وانكسار العرب..

والدكتور الجمالي مدرك بدون ادنى ريب، بأنه مالم يسق الجريدة الى (محاكمة مكشوفة)، تماما كما يجري في بلاد (العم سام) ليشهد الجمهور المتعطش فصولا حقيقية (من المحاكمات الجديدة) ليضيفها الى قصصه التاريخية الخيالية التي كتبت في دور (الهزيمة) العربية، تماماً كما تكتب محاكمات صاحب جريدة (الجريدة). !

هذه براعة الجمالي، وهي براعة ميكيافيلية، كما هو الملاحظ لحد الان، غرضها القضاء على خصوم الجمالي الذين بدأت (لحودهم تتحرك) للاجهاز على الجمالي وطريقة حكمه التي يحكم بها العراق على الطريقة التي يلعب بها الراقص الاميركي في رقصة الـ (بوجي بوجي)، فكما ان (بوجي...نداء..نداء الى شيْ مجهول) لايعرفه أحد الا (بوجي وحدها) فان موافقة رئيس الوزراء الجمالي على محاكمة جريدة (الجريدة) ماهي الا اخر مسمار يدقه الجمالي في نعش ساسة العثمانين، الذين ورثناهم من مخلفات الجيش العثماني.

هذه هي البوجي، التي يشاهدها السمّار في صالات (الامباسي وعبدالله وسلكت)، قد أتقنها الجمالي اتقاناً تاماً، ومهدّ لها عندما مهدّ لكم طريق الوصول الى الجماهير من المحرومين، لتقصوا عليهم قصة (شيلوك) في رواية (تاجر البندقية) او (قصة حرامي بغداد) في قصة (الف ليلة) جديدة، تدور حوادثها في بناية صغيرة مستطيلة كانت الى ماقبل عهد قليل مطعماً فحوّلها (قزم احمر) صغير من اولئك الاقزام الموروثين من بلدية (الاستانة) الى ساحة تمثيلية حشد فيها جميع اجناس البشر، وزينها بكلما تشتهيه الأنفس من متعة وجمال ومال حرام واسترخاء واستخذاء، وكساها بكلما غلا من الرياش، واصبحت اشبه ماتكون بدار (صيرفة) منها بدار غرضها تحويل اكداس الاوساخ التي خلفّها الغزو البربري الى جنانٍ معلقة تسور العراق من شماله الى جنوبه. والى هنا كان المخرج ناجحا، والممثل ناجحاً، والنظار لايزالون يتابعون الفصول، والموحي بالرواية يبتسم ابتسامته التقليدية، وهو مطمئن بأن اولئك (البهلوانية) الذين عبرّ عنهم (المندوب السامي السر هنري دوبس) في خطاب له بـ(الدواشك الجلدية) ستكون نهايتهم الحتمية في آخر فصل من فصول هذه الرواية، التي ستظهر للملأ اسرار (حرامية بغداد) من بقايا فلول العثمانين المهزومين، بشكل يفوق روايات واقاصيص ادوار (الهزيمة التاريخية) المدوّنة في رواية (الف ليلة وليلة) المعروفة في التاريخ».

الجمعة ٤ كانون الاول ١٩٥٣ المصادف ٢٧ ربيع الاول ١٣٧٣

صدر صباح هذا اليوم العدد السادس والخمسون.. وكانت افتتاحيته بقلم الاستاذ فائق السامرائي.

بعنوان «الشركات الفرنسية ومظالم فرنسا في المغرب العربي».

وكانت « حكمة اليوم » لبرتراندرسل تقول: « لاترتوي شجرة الحرية الا بدماء الطغاة ».
اما كاريكاتور العدد، فيمثل شخصاً، مرعب الجسم على شكل اضابير وبيده اضبارة كتب عليها (وعود) يشير الى (ابن الشعب). وقد كتب فوق الصورة « المناهج الوزارية ». وتحتها : « فرانكشتاين – الشبح الذي لاحق ابن البلد ثلاثين عاما! »
وتحت « هل هذا صحيح؟ » وبعنوان: « نائب يستوضح من وزير الاقتصاد حول بيع النفط العراقي الى اسرائيل » نشرت في صفحة المحليات، تقول: « وجه الدكتور عبد الحميد الهلالي نائب البصرة سؤالا الى رئيس المجلس النيابي طلب فيه من وزير الاقتصاد الاجابة عليه، وهذا نصه:
علمت بان شركات صاحبة الامتياز في العراق قد باعت لاسرائيل كمية من النفط تُقَدر قيمتها بأكثر من ٧٥ مليون دينار، وذلك خلال السنتين الاخيرتين ٥٢ و ١٩٥٣ فقط ، فهل للحكومة علماً بذلك ، وماهي التدابير التي اتخذتها، او ستتخذها بهذا الشأن !؟ ».

وتحت ركن « اعلانات مبوبة » نشرت مايلي:

مطلوب

بمناسبة بعث حزب الجبهة الشعبية ، مطلوب اعضاء ومؤيدين من جميع الاصناف وبشروط مغرية جدا، ولايشترط في العضو ان يكون ملماً بالقراءة او الكتابة، بل يكفي ان يسجل اسمه في دفتر الحزب، والمراجعة مع المحاسب في خان الباشا الكبير.

اشياء مفقودة

وزير فقد اعصابه في مطعم الامباسي ، فيرجى ممن عثر عليها ان يعيدها اليه، والمراجعة في مجلس الاعمار، ومكافأته مناقصة مهمة، او وظيفة شاغرة، او عمولة مستحقة الاداء.

للبيع او الايجار

رئيس حزب له خبرة سنوات في الوزارة، زامل المستر هملي، وساير المستر سكيف، وخطب في جمعية اخوان الحرية، وكان حكماً في المباريات الشعرية في محطة لندن أبّان الحرب ، مستعد للعمل في وظائف حكومية شاغرة ـ على ان يكون لها شئ من الاستقلال ، مثل نيابة رئاسة مجلس الاعمار، او رئاسة المجمع اللغوي، او أية وظيفة خالية، المراجعة في مكتبة مجلس النواب.

عاطلون يطلبون العمل

وزراء عاطلون من العمل، لهم خبرة واسعة في الصفقات الكبيرة، وبراعة في اخفائها عن المحاسبين ، وذلك باستعمال الاحكام العرفية، وهم يحسنون الى جانب ذلك، كم الافواه، وتعطيل الصحف، والغاء الحياة الحزبية، وترويج (المصالح) لقاء عمولات يتفق عليها مقدماً، المراجعة في الطابق الثاني من مجلس الامة. ».

الاحد ٦ كانون الاول ١٩٥٣ المصادف ٢٩ ربيع الاول ١٣٧٣

صدر صباح هذا اليوم العدد السابع والخمسون. وكان افتتاحيته بقلم الاستاذ فائق السامرائي، بعنوان «نظرات في خطاب العرش: السياسة الخارجية». جاء في ختامها: « لقد جاءت السياسة الخارجية في

خطاب العرش مخيبة للامال في غموضها وألتوائها، بل ان الجملة الواردة في مسودة خطاب العرش التي نقحت بعدئذٍ كانت أكثر صراحة مما أسفر عنه التنقيح، ولعل القصد من هذا التنقيح هو اسدال الستار على السياسة الخارجية، لان اثارتها مما يؤدي الى (تصدع) وزاري، يرى الدكتور الجمالي ان الوقت لم يحن لمواجهته بعد».

وكانت «حكمة اليوم» لبرناردشو، تقول: «سحقاً لهؤلاء الرجال: الذين يشايعون كل حكومة، ويؤيدون كل دولة!».

اما كاريكارتور العدد، فيّمثل الدكتور الجمالي كعريس تتأبط يده عروسه كتب على ثوبها (الثقة) ويسير خلفها الوزراء. وقد كتب فوق الصورة: «جلسة الثقة». وتحتها: «تزف اليوم الوزارة الحاضرة الى المجلس النيابي، وهو ثالث وزارة تواجهه – فلم اليوم: العريس الثالث».

وتحت باب «نكتة الموسم» وبعنوان: «هل هي غلطة مطبعية؟!» نشرت: «عندما جاءني احد المرتبين بمسودات عدد الجريدة الصادر يوم الجمعة الفائت لألقي نظري عليها قبل ان تدفع الى المطبعة، وجدت ان اسم «الدكتور فاضل الجمالي» قد استبدل بـ «الدكتور فاشل الجمالي».. ترى هل ان هذا الخطأ كان مقصوداً من قبل المرتبين؟.. أم يريدون منه ان يقرر امراً واقعاً؟.. أم انه خطأ غير مقصود؟!

وهل ان الناس يشاركون المرتبين بذلك؟.. أم مازال ثمة متسع من الوقت لأصدار مثل هذا الحكم؟!».

وتحت باب «خفايا الصالونات وهمسات المجالس» نشرت مايلي:

• قال احد اعضاء الجبهة الشعبية المتحدة ان من جملة خطتها جر الحزب الوطني الديمقراطي الى بحث قضية (الحلف الموعود) لان في ذلك دعاية للجبهة التي نساها الناس، وقد ضرب القائل (وهو تاجر يعرف فنون الدعاية) مثلا على ذلك فلسفة الدعاية للكوكولا، فاصحابها يقولون ان فلسفتهم ترتكز على وجوب ذكر كلمة (الكوكولا) دائما، سواء كان في معرض امتداحها أم ذمها، لأن مجرد ذكرها هو دعاية تجعل الناس يذكرونها على الدوام.

• وقد انبرى صديقه (وهو تاجر ايضا) يروي القصة التالية:

يقولون ان الاقطاع في العمارة في الازمنة السابقة قد بلغ حداً من السيطرة على الفلاحين امتدت الى المعنويات ايضا، فكان الفلاح يفخر اذا ما استدعاه رئيس عشيرته، حتى وان كانت النتيجة ضربه او اهانته، بل هو يفخر بمجرد اهتمام شيخه في استدعائه. وكان احد الرؤساء واسمه (صلال) قد استدعى فلاحا، وبعد ان وبخّه، بصق في وجهه، فما كان من هذا الفلاح الا ان خرج من لدن شيخه وقال لزملائه متعالياً: (بصق عليّ صلال) في فخر واعتزاز..!

ولم نفهم وجه النكتة في رواية هذه القصة!.. ترى هل فهمها القاري؟!

• التقى صديق باحد اعضاء الجبهة الشعبية المتحدة، وكان قد شاع استقالة هذا العضو منها، فسأله عن مبلغ هذه الاشاعة من الصحة، فأكد له بأنه لم يستقل لحد الان، وأبرز له نسخة من جريدة الزمان التي نشر فيها مقال رئيس الجبهة الشعبية حول (المرور في شارع الرشيد) وقال معلقاً: ولكن من يقرأ هذا المقال يضطر الى الأستقالة، اذا لم يكن قد فكّر فيها لحد الان؟!

• عندما أنفردت الجبهة الشعبية بسلسلة من تصرفات – مجتمعاً ومنفرداً – اقترح احد الاعضاء على لجنتهم العليا ان يقلبوا جبهتهم الى جمعية (فابية) وهي التي عرفت في انكلترا من عدد من الفلاسفة، وعلى رأسهم سدني ويب! ولكن هذا الاقتراح لم يقبل لان معظم اعضاء اللجنة العليا اوجسوا خيفة من هذا الاقتراح.

• اليوم تزف الوزارة الحاضرة الى البرلمان، وهي ثالث وزارة تجابه المجلس في دورته الجديدة، ويقال ان (الثقة) ستأتي للوزارة الحاضرة (منقادة تجرر اذيالها) لان القيادة العليا لقوات حزب الاتحاد الدستوري، المقيمة في

(مكان ما) من لندن لم تصدر حتى الان تعلياتها، لذلك فان كل عضو سوف يستعمل خياره (المختار)!
• وعلى ذكر موقف القيادة العليا لحزب الاتحاد الدستوري يقول العارفون ببواطن الامور ان السيد نوري السعيد يلعب لعبة بارعة، فهو يريد الابقاء على المجلس الحالي بأي ثمن كان، لذلك فهو لايريد عرقلة اعمال الوزارة لئلا يحملها على حله، وهو في هذا يريد (كسب الوقت) الى ان يحل نيسان القادم، وينتهي المجلس من الموازنة العامة.. يغير الله الحال من حال الى الحال».

الاثنين ٧ كانون الاول ١٩٥٣ المصادف ٣٠ ربيع الاول ١٣٧٣

صدر صباح هذا اليوم العدد الثامن والخمسون.. وكانت افتتاحيته بقلم «ابو ثائر» بعنوان: «عبيد التسلل!» جاء فيها: «.. جاء بهم المستعمر ليحكموا.. وليطمئنوا النفوس الهائجة التي ما برحت تشن المعركة تلو المعركة ضد الحكم البريطاني السافر. فحكموا.. وكانت قصة حكمهم (الياذة من نوع خاص) يتغنى بها المستعمرون وقلوبهم المطمئنة على سلامة مصالحهم، واحتكاراتهم تنبض بدفقات متتابعة، ترسم مع خفقها صورة (رائعة) لتوفيقهم اللامتناهي في الاهتداء الى طبقة مأجورة تعرف متى تهجم ومتى تتراجع، امام ضربات الشعب العنيفة المدمية. وظلت هذه الطبقة التي عشقت الاستقطاب حول الزعماء (الاقزام) وتنفيذ سياسة الاقزام.. وخلو الجو امامها لتوهن من هياج الشعب كلما انتفض جباراً ثائراً يكتسح الشوارع وحراس الشوارع وسادتهم (المحصنين)..

وراع هذه الطبقة الموغلة في تجاهل الشعب، ومص دمائه حتى الثمالة.. ان يفلت الزمام من يديها وان يتناوله (دكتور) كان الى الأمس القريب ينصت بخشوع وطاعة لتوجيهات الزعماء الكبار.. الضخام منهم والاقزام.. راعها ان يضرب بأسلوبها السافر في الحكم عرض الحائط الأملس الوادع! ويشرع في تجربة جديدة هم مدركون تمام الادراك بأنها ستكشف رغم ما كشفته الايام والاحداث، عن خطل سياستهم وعن اسلوبهم البليد في حكم شعب يمج حكم (الدونكي) ويشد على الاسنان المرتعشة الغضوب، عندما يعتلي الارجوحة الحمراء انساناً جريئاً قال لهم ولسادتهم المستعمرين.

– انا واحد من الملايين.. وانتم اجبن من ان تبيدوا الملايين..

أجل.. انهم اجبن من ان يخضعوا الملايين الى الأبد.. وهم اكثر جبناً عندما يحاولون العودة لشنق اخيار من الملايين. ان الذين افقدهم عزهم وكرامتهم وصولتهم هو الشعب وليس الجمالي.. اما دور الجمالي في التجربة الجديدة فليس الا: واحد منهم، ولكنه جاء ليجرّب، وليضمن البقية الباقية من مصالحهم، قبل ان يطهّرها الشعب، الى حيث لاحياة ولا انتعاش!

لقد بلغ الحنق في البعض من هؤلاء السادة المعتادين على ممارسة حكم الاخضاع والافناء حداً رهيباً، بات من المتعذر فيه ان يكتموا احاسيس (الشعورالمشترك) في ادارة الادارة الصادئة لحكم اوقفوه عليهم وعلى الحواريين.. والنكرات من الاصهار والحاقدين على انفسهم وعلى الناس اجمعين!

مجالس بالتزكية، مصالح بالتزكية، تعمير الجيوب التي كانت امس وقبل، أخوى من فؤاد أم موسى.. بالتزكية. وزارات.. مديريات عامة.. مفاوضون بالتزكية، واخيراً حكومة.. وحكومات بالتزكية!

فكيف لايروعون ويهتاجون وتطن في رؤوسهم ذبابة الوخز الممض وهم يرون– او يتراءى لهم – بان مجد الايام والسنين وعصارة ماء الوجه .. تتعرض لخطر الوجه الجديد من السياسة الجمالية..

من حقهم ان يثوروا.. ويهيجوا. ويزبدون، ويرعدون، ومن حقهم ان يعقدوا جلسات الليل البهيج لتحقيق الاهداف الداكنة، دكنة السخام المتعلق بوجه الكثيرين.. من حقهم ان يتآمروا وينصبوا المصايد

ويرموا الشباك، ماداموا قد أعتادوا على هذا النوع من العمل في السياسة والحكم والصفقات والاستغلال وخدمة الاحباء (الجنتلهانين)

ولكن، هل أدراك هؤلاء الساسة المتمردون بان (المفتاح) لم يعد في جيب الجمالي ليستولوا عليه ويفكوا الاسار ويحتضنوا الحكم الحبيب من جديد؟!

نصيحة لوجه الله، ننصح الذين أرهقهم طول النوى عن الكرسي ومغانم الكرسي.. لعلهم يتوبوا الى رشدهم ويخلدوا الى البيوت العامرة بكل مالذّ وطاب.. والمزارع والاطيان المبهجة ، تلكم النصيحة ياسادة:

ان (المفتاح) بيدٍ من حديد وفولاذ.. بيدٍ اقوى من ان تفلها المؤامرات البهيمة.. والطبخات السخية.انها اقوى من الحياة.. حياتهم!

اقوى من المؤامرات.. مؤامراتهم!

ان الجمالي لم يعد بقادر على ان يفسح السبيل للعودة من جديد،كما أفسح سادة طيعون من قبل..

لقد أطبق (الصعلوك) على النافذة.. ولن يكون بعد اليوم تسلل لحكم الاقزام.. وسياسة الاقزام».

وكانت «حكمة اليوم» لجبران، تقول: «انك تستطيع ان تغطي الجيفة، ولكنك لاتستطيع القضاء على رائحتها»!

اما كاريكاتور العدد، فيّمثل مجلس النواب وقد رفع اعضاؤه ايديهم بالموافقة. وقد كتب فوق الصورة: «مجلس الجنرال» وتحتها: «باشر المجلس النيابي اعماله اعتبارا من صباح أمس – موافج..!!».

وتحت «هل صحيح ؟» وبعنوان: «دوقية كنعان ايضا» نشرت تقول: جاءنا من السيد رشيد الدرة مايلي:

كانت وزارة المالية قد تعاقدت مع المرحوم والدي محمد اليونس الدرة على ايجار القطعة المرقمة ٤ من مقاطعة ٦ الواقعة في ناحية كنعان من لواء ديالى بالعقد المباشر ولمدة ست سنوات اعتبارا من ١ – ٤ – ١٩٤٥ لغاية ٣١ – ٣ – ١٩٥١.

وبعد انتهاء العقد راجعت متصرفية اللواء لتجديده، الا انها أمتنعت عن تجديده بحجج مختلفة، منها اني كنت انذاك رئيساً في الجيش، ولايمكن تجديد العقد لمن هو موظف في دائرة حكومية، فاضطررت للتخلي عن رتبتي، حباً في استغلال المزرعة على احسن الطرق الحديثة، ولكن المتصرفية بعد ان اخبرتها بكتاب رسمي من مديرية الادارة في الجيش عادت فطلبت مني مضبطة تشير الى اني من اهل المدن، ولما بينّت للمتصرفية بأن معظم مستأجري القطع هم من المدنيين وليسوا من سكان الارياف امثال السيد علي جودت الايوبي وغيره فانها اصرّت على جلب المضبطة واعتبرت ذلك شرطاً اساسيا،فأمتثلت للأمر.

وذهبت الى شيخ مشايخ الدليم فنظمّ لي المضبطة المطلوبة، الا ان المتصرفية عادت تقول بأن هذه القطع المستأجرة والتي هي اميرية صرفة قد شملها قانون اعمار واستثمار الاراضي الاميرية، ولايمكن بأية حال من الاحوال تجديد أية قطعة بعد انتهاء عقد ايجارها السابق.

وبذلك خسرت الوظيفة والارض معا..!!

ومن المضحك المبكي ان العقود التي تمَّ ابرامها بين متصرفية اللواء واصحاب الفخامة عن هذه القطع اخذت تنتهي مددها تباعا، ولم نسمع لحد الان وبعد مرور زمن طويل بان المتصرفية امتنعت عن تجديد عقد ما (لأحدهم) بل بالعكس اخذوا يتجاوزون على بقية القطع التي سلخت من اصحابها المستأجرين امثالي دون ان تحرك ساكنا، بل اخذت تمهد الطريق لهم للاستيلاء على بقية القطع التي يتركها مستأجروها ممن ليس لهم شفيه»

وتحت الباب الجديد الذي استحدثته «الجريدة» بمناسبة افتتاح الدورة الجديدة لمجلس النواب، والذي وضعت له عنوان « لقطات برلمانية » التي كنتُ التقطها في جلسات (مجلس الأمة) – ويغلب عليها الطابع النقدي الهازل – اسرد – هنا – بعض ماجاء في هذه اللقطات التي ذيلتها بتوقيع (أ.ف):

. التأم المجلس في الساعة الحادية عشر الا ربعا.. وقد كان محدداً لانعقاده الساعة العاشرة صباحا.. وهكذا اضاع (نواب الأمة) من وقتنا الثمين – نحن الصحفيين – ثلاثة ارباع الساعة!!

. طالب السيد توفيق المختار في كلمته حول احتجاج العراق على مايقترفه الفرنسيون في المغرب العربي بقطع العلاقات الاقتصادية والسياسية مع فرنسا. وقال (اقلها سووا هذي..) فاجابه رئيس الوزراء، والوزراء.. بالضحك!!.. ولم يتفوهوا بأي شئ.. غير الضحك..!

. بعد ان تلي سؤال الدكتور عبدالحميد الهلالي حول تصدير النفط العراقي الى اسرائيل،، نهض السيد حسن عبد الرحمن ليجيب عليه وليقول انه لايدري عن هذا الامر شيئا، وانه اطلعّ عليه منشوراً في جريدة (الجريدة)، وان الوزارة الحاضرة ستجري تحقيقاً دقيقاً في هذا الموضوع الخطير..!!

. حصلت مشادة كلامية بين السيد صادق البصام وبين رئيس المجلس حول الاجابة على سؤال الدكتور الهلالي حول تصدير النفط الى اسرائيل وطالب بان يجيب عليه الوزير المختص وليس السيد حسن عبد الرحمن، لانه موضوع جد خطير..!!

. علقّ السيد صادق البصام على كلام السيد حسن عبد الرحمن وزير الشؤون الاجتماعية الذي قال بانه لايدري عن موضوع تصدير النفط العراقي الى اسرائيل شئ، قائلا: « كيف لايدري الوزير، وقد طيّرت الجامعة العربية برقية الى مجلس الوزراء حول صحة هذا الموضوع؟!»!!

. عندما تلى رئيس مجلس النواب الارادة الملكية بتشكيل الوزارة الجمالية انهالت (الطرقات) من المعارضين كلٌ يطلب الكلام حولها. وقد علقّ (زميل) على ذلك قائلا: مسكين الجمالي، راح ياكلها..!!

. كان بين من طلب الكلام حول تشكيل الوزارة السيد جياد الشعلان عضو (حزب الاكثرية). ولكنه ما كاد ينتهي من (الطرق) على المنضدة الا وكان سكرتير الحزب السيد خليل كنه فوق رأسه، وأمره بسحب الكلام.. فامتثل حالا..!!

. كان السيد خليل كنه يضحك (وهذه اول مرة أشاهد ابا مخزوم يضحك).. كان يضحك بملئ شرقيه – او قل اشداقه– وكان فرحاً مغتبطاً جداً على (الهجوم العنيف) الذي شنته (المعارضة) على الوزارة الحاضرة.

. عندما أخذ الدكتور الجومرد يعدد المرات التي استوزر فيها الجمالي وعدد اشهرها وايامها.. سأله احد النواب الشيوخ من حزب الاكثرية مقاطعا: بالله عليك.. وجم ساعة همّين؟!».

. صفقّ الدكتور الجمالي وتبعه وزراؤه عندما قال الدكتور الجومرد: واخيراً عُيّن الدكتور الجمالي معيداً في (المدرسة القديمة) ليخرج (تلاميذ جدد)!!

. اخذ الدكتور الجومرد يصف الوزراء واحداً اثر واحد دون ذكر اسمائهم، وعندما قال: «وهناك وزير لايشتري السياسة بفلس» التفت السيد حسن عبد الرحمن الى زميله السيد محمد شفيق العاني قائلا: «تره هاي عليك..مولانه»!!

. اعترض السيد خليل كنه على رفع لقب «معالي» فقال له الجومرد «لاتخاف عليها.. متنشال». وهنا اطلقها السيد خليل كنه ضحكة مدوية صادرة من صميم القلب في هذه «الجلسة التوبيخية»!!

. قال رئيس الوزراء في كلمته: «انا لا أعشق الفنون الجميلة». فعلقّ احدهم قائلا: «لعد، والموسيقى الكلاسيكية شنو..هم ماتعشقها؟!» فاجابه الجمالي: «لا.. هاذي.. اتلذذ بيها»!!

• كان السيد جواد الخطيب (من اعضاء حزب الاكثرية) يقاطع كلمة السيد حسن عبد الرحمن التي رد بها على هجوم المعارضة العنيف، ويضحك بين حين واخر بعد ان يطلق نكتة يريد اسماعها لسكرتير حزبه الذي شاركه هو الاخر بالتنكيت والضحك والفرفشة!!
• ركزت المعارضة هجومها على رئيس الوزراء، وعلى وزير دعايته، وعلى عضوي الجبهة الشعبية (سابقا) ووصفتهم باوصاف قاسية، وقد علّق (زميل صحفي) على ذلك قائلا: «ياجماعة.. تره هاي موجلسة مجلس نواب.. هاي حفلة تأبين الجبهة الشعبية»!!

• عندما هاجم السيد عبد الرزاق حمود الوزارة بقسوة اخذ صوته يخفت. وهنا صاح السيد جواد الخطيب: «من فضلك صوتك عليّه» فعلّق احدهم قائلا: «شنو تريد تتونس على هل التقاسيم؟!»!!
• عندما جاء دور سكرتير حزب الاتحاد الدستوري السيد خليل كنه ليعلن راي حزبه في الوزارة، أبتسم أبتسامة عريضة قبيل ان يتفضل بالقاء خطابه الموجز!
• وصف السيد شاكر ماهر الوزارة الحاضرة بانها «كورس اذاعة» ليس بينهم انسجام غير النشاز، وان كان رئيسهم ممن يتلذذون في الموسيقى»!!
• كانت كلمة السيد عبد الرزاق الشيخلي قصيرة.. ولكنها عنيفة، فقد اطلق لجرأته المعهودة العنان واصفاً الوزراء واحدا واحدا. وكان صوته يشق عنان المجلس..!!
• واخيراً حصلت مشادة كلامية بين وزير المالية السيد عبد الكريم الازري وبين السيد عبد الرزاق الشيخلي.. وانقلبت المشادة الى شبه معركة، ولولا لطف الباري عز وجل، وتدخل رئيس الوزراء، ورئيس المجلس لحصل مالا تحمد عقباه.. وانفضت الجلسة في هذا الجو المكهرب!!!

الثلاثاء ٨ كانون الاول ١٩٥٣ المصادف ١ ربيع الثاني ١٣٧٣

صدر صباح هذا اليوم العدد التاسع والخمسون.. وكانت افتتاحيته بقلم الاستاذ محمد صديق شنشل، بعنوان «المعارضة المصطنعة تخدم اغراض السعيد». جاء فيها: «لوحظ خلال الدورة السابقة للمجلس (غير النيابي) ان السيد نوري السعيد كان اكثر عصبية مما عرف عنه، واشد تهيجاً تجاه أية معارضة تبدر في تلك الدورة، ذلك لانه كان يرى (بحق) ان هؤلاء السادة انما ارتضوا ان يسيروا تحت رايته (ليصلوا) الى هذه المقاعد، فمن باب (نكران الجميل) اذن ان يظهروا بمظهر (المعارضة) متناسين الدور المخجل الذي قاموا بتمثيله في محنة الشعب واثر معركته الدامية في سبيل حرياته عامة وحرية الانتخابات خاصة!
لقد طالب هؤلاء السادة بضمانات واسعة لحرية الانتخابات، فأيد الشعب ذلك وضحى في سبيله، وكان السادة المعارضون قد اعلنوا انهم لايكتفون بالانتخابات المباشرةمطلبا، بل أصروا على ان يكون (الجو) – جو الانتخابات – حرا! وكان يرى السيد نوري السعيد في ذلك كله خطراً على خططه السياسية، فوقف بعناد ضد تعديل قانون الانتخاب، ولما اضطر الى التسليم – تحت ضغط الشعب الثائر الناقم – بضرورة قبول مبدأ الانتخاب المباشر اتخذ من الاحكام العرفية والجنرال المنهزم نوري الدين محمود ووزارته – ادوات للاتيان بمجلس يضم اكثرية سعيدية!
وقد بقي الشعب مصراً على الاستجابة لنداء الاحزاب الداعية الى مقاطعة الانتخابات. فكان الشعب بذلك منسجماً مع نفسه وكفاحه، باراً بابنائه، سواء من استشهد منهم في معركة الحرية، او تعرض اثرها لاذى السجن او الاعتقال.

وكيف يتناسى الشعب مطلبه؟ وكيف يتجاهل ذلك (الاجماع) على الدعوة الى (مقاطعة الانتخابات) وقد ختمت هذه الدعوة بدم الشهداء الابرار، وعززت بما لحق الاحزاب من بطش؟ وقد ألغيت امتيازات الصحف الوطنية؟ وقامت الرقابة على الصحافة تشعر الناس كل يوم بان عهداً من الارهاب قد فرض، وهو عهد لم يمر العراق قط بمثله، اللهم الا اثر الاحتلال البريطاني الثاني ايام الحرب الاخيرة!

وبينما أصرت السلطة على الاحتفاظ بعدد من رجال الاحزاب في المعتقلات لتخيف بذلك الشعب، اعلنت الانتخابات النيابية، وبدلا من ان يشارك (الابطال) – ابطال المعارضة المصطنعة – الشعب في مقاطعته لتلك الانتخابات اهتبلوها فرصة للاشتراك فيها متناسين دعوتهم الى المقاطعة واشتراطهم (جو) الحرية، متغافلين عن بقاء زملائهم رهن المعتقلات والسجون! مستهينين بدماء الشهداء الذين بذلوا ارواحهم الغالية في سبيل ضمان حقوق الشعب وحريته في الانتخابات!

وقد أوعز للجنرال المنهزم نوري الدين محمود ان يعالج الموقف الناجم عن المقاطعة الشاملة باكثار عدد المرشحين، فنشرت اسماء كثيرة، ومن بين هذه الاسماء، اشخاص لم يفكروا في التورط بأثم الترشيح لتلك الانتخابات، واذا بنا نفاجأ بخبر أوعز بنشره احد (شركاء) ابطال المعارضة المصطنعة مؤداه ان حزب الاستقلال قرر الاشتراك في الانتخابات!! فلما بعث رئيسنا الاستاذ محمد مهدي كبه الى الصحف بتكذيب لهذا الخبر الذي يعرف الموعز بنشره كذبه فيه، منعت الرقابة نشر التكذيب، فلما نشرته احدى الصحف حوكم السيد احمد فوزي عبد الجبار – الذي اصبح مديرا مسؤولا (للجريدة) فيما بعد – وحكم عليه لاعترافه بنشر ذلك الخبر، باداء الغرامة او السجن شهرا!

وهكذا كان لابطال المعارضة اليوم النصيب الاوفى في خدمة خطط السيد نوري السعيد وادواته الحاكمة، فلم يقتصر دورهم على الاشتراك في تلك الانتخابات بل اخذوا يروجون لاثمها، ويعرضون غيرهم للحرج في ذلك الجو الارهابي العنيف.

وقد رضي هؤلاء الابطال بان يبقوا في المجلس النيابي والحكم العرفي قائم، وشغلوا انفسهم بمعارك (جانبية) كانت ادعى لسخرية نوري السعيد، ولم نسمع ان احداً منهم تمسك صراحة بصفته الحزبية طيلة تلك الدورة، بينما اخذ نواب الاكثرية السعيدية يشيرون في كل مناسبة الى ان حزبهم هو صاحب الاكثرية في المجلس – وذلك بالرغم من حرص السعيد على اعتبار الاحزاب الاخرى منحلة، ولم يحرص نواب المعارضة المصطنعة على فضح الاغراض التي احتفظ لاجلها بالاحكام العرفية، فلما انتهت دورة المجلس النيابي وزال (عهد تحذيره) للراي العام، انطلق الناس يتحدثون في مجالسهم وانديتهم الخاصة عن الصفقات المريبة حديثاً لم نسمع له همساً من قبل في ذلك المجلس، فزاد الجو السياسي توتراً حتى عولج الامر برفع الرقابة ثم بانتهاء الادارة العرفية، فعادت الاحزاب والصحافة الوطنية الى دورها المشرّف في فضح الفساد وشجب الطغيان، وهو دور لم يقم هؤلاء الابطال باداء بعض واجبهم فيه حتى في نطاق حصاناتهم النيابية..

وختم الاستاذ شنشل مقاله هذا الطويل الذي هاجم بعنف المعارضة المصطنعة، قائلا: «وليس للشعب في هذا المجلس ثقة ولا نصيب، وانما يتفرج الناس على ما يجري فيه كأنهم يشاهدون (فلماً) من افلام السينما اعدّه مخرج بارع، ووزع فيه الادوار حسبما يروقه، ويلهي النظارة به ساعة او ساعات عما يشغلهم من جد الحياة ومساخرها بهذه التمثيلية البرلمانية الرائعة!!

ولو أنصف (الجمالي) لحمل من مقاعد المعارضة الى مقاعد الحكومة عدداً اكبر، وكفى المؤمنين القتال!

ولو أنصف هؤلاء انفسهم وزملاءهم الذين تركوهم في مقاعد المعارضة لبادروا الى الاستقالة من المجلس والعودة الى صفوف الشعب الذي يكون بمجموعه كتلة معارضة ضخمة قاطعت الانتخابات وأبت ان تعترف بهذا المجلس وما يضم من اكثرية ملفقة، ومعارضة مصطنعة!»

وكانت «حكمة اليوم» للاحنف تقول: «ان عجبت لشيئ، فعجبي لرجال تنمو اجسامهم وتصغر عقولهم».

اما كاريكاتور العدد، فيمثل فراشاً ينظف مكتبة مجلس الامة وينفض الغبار عن (الدستور). وقد كتب فوق الصورة: «في مكتبة مجلس الجنرال» وتحتها: «الدستور المهمل – ابن البلد: ماهذا الغبار المتراكم على الدستور..؟! فراش المكتبة: لانه لم يفتح مدة ثلاثين عاما...!!».

وعلى الصفحة الثالثة – نشرت مقالا مطولا بقلم الاستاذ علي رفيق (كركوك) بعنوان: «مع المستائين المتخوفين... من قانون (من اين لك هذا؟!)...» واصل فيه شرحه المسهب لهذا القانون، ومتحاملا على الجشعين والمحتكرين والمهربين والمتاجرين باقوات الشعب الفقير المعدم، قائلا: «يريد جميع هؤلاء (البشر) املاء خزاناتهم وجيوبهم وكروشهم، ولو اقتضى الامر احراق البلاد في هذا السبيل، وفي سبيل اشعال سيكاراتهم...»!

وعلى الصفحة السادسة، نشرت مقالا مطولا بقلم الاستاذ طه احمد الداود، بعنوان «ويسألونك عن.. الاذاعة»، هاجم فيه برامج الاذاعة وما تذيعه من اخبار وتعليقات، وقال: «تقول مطربة الشرق ام كلثوم في احد اغانيها: (وابدأ كلامي منين).. وانا كذلك لا اعرف من اين ابدأ كلامي عن اذاعتنا اللاسلكية التي لا ارى لمناهجها أي اساس» ويأتي على فقرات برنامج الاذاعة فيناقشها فقرة فقرة باسلوب تهكمي ساخر، ويختم مقاله قائلا: «هذا ونرجو من (اذاعتنا) ان تعيد النظر في برامجها بعد ان تلقي نظرة على ما يذاع من المحطات الاخرى كالقاهرة وبيروت ودمشق لتقدم بعد هذا (لمستمعيها الكرام) برامج تستحق الاستماع»!

وتحت «هل صحيح؟!» وبعنوان: «شركة اميركية تتقدم بطلب لمنحها أمتياز استخراج (الكبريت) في العراق» قالت فيه: «كانت هذه (الجريدة) قد نشرت بعنوان: (اول الغيث: وليمة غداء) عن قدوم المستر ريكيت والكولونيل جونسون الى العراق وتناولها طعام الغداء مع وزير الاعمار.

وقلنا ان المستر ريكيت سمسار عالمي معروف في مغامراته منذ قام بالوساطة للشركات الاميركية في نفط البحرين، وان الكولونيل جونسون مندوب شركة كبريت معروفة.

وقد علمنا اليوم ان شركة اميركية يعمل لحسابها هذا الشخصان قد تقدمت بطلب الى الحكومة العراقية لاستثمار معدن الكبريت في شمال العراق.. فهل هذا صحيح؟!.. واذا كان ذلك صحيحاً، لماذا لايعرض أمتياز استثمار الكبريت على اساس (الباب المفتوح) ويطلب الى الشركات العالمية تقديم عطاءاتهم وشروطهم لينظر في الاصلح منها؟!» .

وتحت «عمَّ يتساءلون» نشرت تقول: «يتساءلون عن برقية هبطت من شخصية عراقية في لندن قبل بضعة ايام الى مجلس الاعمار يقول فيها مرسلها: ان المستر ستوكس الوزير العمالي السابق ومدير شركة حديد معروفة (وهي شركة رانسوم اندرامبير) قد طلب منه ارسال قائمة باسماء الشركات العالمية التي تقدمت لمناقصة خزان دوكان! ويتساءلون لماذا لم يتقدم المستر ستوكس بوصفه مديرا للشركة بالطلب مباشرة؟!.. ولماذا (وسّط) هذه الشخصية الكبيرة العراقية؟!.. وهل انه يريد (استعمال) اسمها ونفوذها لحمل مجلس الاعمار على ارسال هذه القائمة؟!..

ويتساءلون كذلك عن موقف مجلس الاعمار، وهل ارسل القائمة أم لا؟

وتحت «وخزات» نشرت تقول: «ضمني مجلس من المجالس الرفيعة التي يلتقي بها عادة نخبة خيرة من الجيل الصاعد والاساتذة الجامعيين (وهم من لون يختلف عن الجامعيين الجماليين) وكان الحديث يدور حول حزب (جبهة خان الباشا الكبير)، وعن الورطة التي اقحم فيها احد اعضائها حزبه في جره الى مناقشات ليس من مصلحة حزبه اثارتها وبحثها، لانها من الامور التي يرى الحاضرون ان من مصلحة حزب الجبهة اسدال الستار

عليها، لعل ضعف الذاكرة - عند البعض من الناس - قد يسعفهم في نسيانها!

فأنبرى صديق عرف دخائل شريكه العضو وقال: (ان صاحبه لايهمه من امر الجبهة شيٌ، فقد حقق غرضه). ولما سألناه عن هذا الغرض الذي حققه، قال: (ان كل همه ان يعرف الناس ان الجبهة اوفدته وانه (انتدب) لدى الحزب الوطني الديمقراطي. فهو كما يقول شريكه، من عشاق الشهرة والدعاية والاعلان عن نفسه، ولو كان من نوع الاعلان عن الكوكاكولا!!

والكلمة الان لحزب جبهة خان الباشا الكبير!!».

وتحت باب «على الهامش» وبعناوين مستقلة بارزة نشرت مايلي:

الشبيبي ومحكمة الغدر

نشرت جريدة المصري الغراء اقتراحاً تقدم به احد المواطنين المصريين يطلب فيه من الوزارة المصرية سوق اعضاء المجمع العلمي اللغوي المصري الى محكمة الغدر بحجة ان هؤلاء يتقاضون رواتب ضخمة من الدولة من دون ان يقوموا باي عمل يتناسب مع هذا المرتب الضخم!

والمعروف ان الشيخ محمد رضا الشبيبي رئيس ماسمي في يوم من الايام بالجبهة الشعبية المتحدة (بالفخامة الأسماء) هو احد اعضاء المجمع العلمي اللغوي، ويتقاضى هذا المرتب، وهو يعتزم السفر الى القاهرة لحضور اجتماعاته!

ترى، هل ان (العلامة الشبيبي) في مجازفته الخطرة هذه، انما يسافر غير هيّاب ولا وجل، لانه يستند الى عراقيته التي تجعله فوق متناول القانون المصري، اذا قبل الاقتراح؟! أم أنه يريد ان يتحدى رجال العهد الحاضر في مصر؟!

الجمالي.. والسريالزم!

وجهت (انسة) بعض الانتقاد لهذه الجريدة لانها تطرقت الى رقصة (بوجي.. بوجي) وما قاله عنها المعلق الشهير (ونتر ونتشل) من انها: (نداء.. نداء الى المجهول)!

وذكرت في معرض انتقادها انه كان ينبغي للصفحة الفنية في هذه الجريدة ان لا تغفل فن (السريالزم) في الوقت الذي تفسح مجالها لهذه الرقصة. ولما قلت لها انني لا اتذوق (السريالزم) او ربما لا افهمه كما تفهمه (الانسة) انهالت عليّ بالنقد المرير لاني لا افهم هذا الفن الرفيع!

وحلاً لهذا الاشكال اقترحت عليها ان تكتب (للجريدة) فصلا عن السريالزم، علّى ان تشفعه بصورة من ريشتها تصور الدكتور الجمالي كما يوحيه اليها (فن السريالزم). ومالم تقم الانسة بتنفيذ هذا الطلب فليس من حقها النقد والتجريح!

«المعالي».. والجومرد!

عندما اجتمعت الجبهة الشعبية المتحدة (باعتبار ما كان) وجبهة خان الباشا الكبير (باعتبار ماهو كائن) تداول الاعضاء في موقف وزراء الجبهة. كان الدكتور عبد الجبار الجومرد يطالب بفصلهم، ولايقبل غير الفصل بديلا. وعندما اقترح بعض الاعضاء حلاً للاشكال بسحب الاعضاء من الوزارة وحملهم على الاستقالة منها، فكر الدكتور الجومرد طويلا، ثم عاد ليقول: «ماكو فائدة، لان الدكتور الجليلي قد اصبح صاحب معالي.. فما الفائدة من الاستقالة؟!». تذكرت هذه الواقعة عندما خص الدكتور الجومرد خطابه بجزء غير قليل الى لقب المعالي وتصريفه اللغوي والنحوي!

ابتسامة الجيوكندا

لقد كان الدكتور الجمالي دائم الابتسام في الجلسة التي عقدها مجلس الجنرال امس الاول، فمنهم من يقول ان ابتسامته هذه مبعثها (ارتياحه) من هذه المعارضة التي شنت عليه، لانه كان يتصور انه سيلقى معارضة

عاصفة ، فاذا بها زوبعة في فنجان.. ومنهم من يقول ان ابتسامته تقليدية ، لان تشكيلات فمه توحي للناظر انه يبتسم دوماً كالجيوكندا سواء بسواء!

وابتسامة (الجيوكندا) معروفة لعشاق الفنون الجميلة ، ومنهم الدكتور الجمالي ، وان كان الدكتور الجمالي قد اخذ يبرأ من الفنون الجميلة في الايام الاخيرة!

ومن روائع هذه الابتسامة انك تراها مشرقة ، تلاحقك حيثما كنت ، وأينما كنت!

واصدقاء الجمالي يتمنون من صميم قلوبهم ، ان تلازمه هذه الابتسامة ، حتى بعد عودة السيد نوري السعيد بعد طول غياب !!.

الاربعاء ٩ كانون الاول ١٩٥٣ المصادف ٢ ربيع الثاني ١٣٧٣

صدر صباح هذا اليوم العدد الستون.. وكانت افتتاحيته بقلم الاستاذ فائق السامرائي بعنوان: «الجمالي يكشف عن نفسه القناع» جاء فيها: «كان خطاب الدكتور محمد فاضل الجمالي في مجلس الوزراء امس صريحاً واضحا ، لا لبس فيه ولا ابهام ، فقد كشف القناع عن نفسه وظهر كما هو ، وكما يعرفه الناس عنه ، بعد ان ظل يوارب طيلة هذه الاسابيع التي مرت عليه في الحكم ، زاعماً لنفسه الحياد وصداقة جميع الكتل والهيئات. وهاهو اليوم يقف تحت قبة ذلك المجلس ليدافع عن وزارة السيد نوري الدين محمود ويضفي عليها النعوت.. وهي الوزارة التي وأدت الدستور ، واشاعت حكم الارهاب ، وكادت تطوح بالبلاد في كارثة كبرى عندما اقحمت الجيش وارادت ان تتخذه اداة – كالشرطة – لغرض الحكم العسوف!

ولولا لطف الله ، ولولا هذا الحب الدافق في نفوس الشعب تجاه جيشه واخلاص الجيش لبني جلدته لحلت بالبلاد اعظم كارثة عرفها تاريخ الرجات السياسية التي شهدها في الاعوام الثلاثين.

هذه الوزارة التي جاءت لتحطم الدستور ، وتعطل الاحزاب ، وتلغي امتيازات الصحف ، وتشيع الحكم العرفي في البلاد ، هي التي يدافع عنها الجمالي اليوم ، ويترك لزميله وزير الداخلية ان (يتحدى) جبهة المعارضة وحزب الاكثرية ويقول عنها انها (انقذت الوطن من كارثة تنتظره كادت تؤدي به للخراب والدمار). وقد كانت هذه الكارثة العظمى التي هددت البلاد في اعز ما تملك الا وهو دستورها وحريتها وحرية ابنائها! . ولا ندري كيف ينسجم هذا القول مع بيان الجبهة الشعبية الذي اصدرته قبل بضعة ايام ، والذي يزعم وزراء الجبهة انهم مازالوا متمسكين به وبمبادئ هذه الجبهة المزعومة ، وكيف جاز لهم البقاء في الحكم بعد هذه اللطمة الشديدة التي تلقوها من رئيسهم ومن وزير داخليته!

لقد كشف الجمالي عن حقيقته امس ، واعلن عن نفسه انه من صميم هذه الفئة الحاكمة ، يدافع عن اخطائها وسيئاتها ويبرر تصرفاتها ، ويقف الى جانبها ، وقد طرح القناع جانبا ، فبدى كما هو للناس ، فهل غشيت عيون زملائه من اعضاء الجبهة الشعبية عن رؤية الواقع الذي ظهر جليا امس؟! أم ان هذا الكرسي المسحور قد ران على عيونهم غشاوة لايستطيعون معها رؤية ذلك الحق الساطع الابلج؟. لقد كان خطاب السيد سعيد قزاز وزير الداخلية امس بمثابة مرثية لوزارة الجمالي ، كما كان يحلو للوزراء الجمهوريين ان يصوروها للناس ، وبدت وزارة الجمالي على حقيقتها ، وامامهم الان واحد من طريقين: اما ان يحسروا هم الاخرون قناعهم ويسيروا في الركاب ، أم ينجوا بجلدهم ويعودوا الى قواعدهم سالمين غير غانمين»؟

وكانت «حكمة اليوم» تقول:

لقد هزلت حتى بدا من هزالها   كلاها وحتى استامها كل مفلس

اما كاريكاتور العدد، فيمثل الدكتور الجمالي وقد بدا ضئيلا وهو يجلس على كرسي المسؤولية. وقد كتب فوق الصورة «في مجلس الجنرال امس». وتحتها: «الكرسي المسحور – هل ان الكرسي هو الذي كبر، أم الجمالي هو الذي صغر؟!».

وعلى صدر صفحتها الرابعة وتحت عناوين بارزة تقول: «اهم مادار في (مجلس الجنرال) امس» – «معارك جانبية وزوابع شخصية تثار ضد الوزارة الجمالية!!» نشرت تفاصيل مادار في هذه الجلسة، وقد أعيد نشر الكاريكاتور السابق الذي يمثل اعضاء المجلس وهم يرفعون ايديهم بـ (موافج) في اسفل الصفحة.

بينما احتلت «لقطات برلمانية» عمودين في الصفحة الخامسة، التي كنتُ قد سجلتها في جلسة امس... والتي جاء فيها:

• كان مقرراً في المنهاج المعلن والموزع على الصحف ان (مجلس النواب) سيعقد جلسته الثالثة في الساعة العاشرة صباحا.. ولكنها انعقدت في الحادية عشر. وهكذا يضرب (نواب الامة) درساً في المحافظة على (المواعيد)!!

• اول من ولج الجلسة من نواب (مجلس الجنرال) هو السيد خليل كنه بكبريائه المعهود... واول من دخلها من الوزراء هو رئيسهم الجمالي، الذي كانت ابتسامته التقليدية تسبقه بخطوات..!!

• لم يحضر السيد عبد الوهاب مرجان في ابتداء الجلسة، وناب عنه نائبه السيد عز الدين الملا، ولكنه حضر في (الوصلة الثانية) من الجلسة.. وترأسها..!!

• جلس السيد خليل كنه في اول الامر في مكان خلف المعارضة وجاء جلوسه بجانب شيخ من ضخام الاجسام.. فبان من شرفة الصحفيين كأنه (قزم) بجانب (عملاق)..!!

• دخل السيد احمد العامر الى القاعة حينما كان السيد صادق البصام يلقي كلمته، وبعدما جلس انهالت عليه (الله بالخير) من زملائه نواب حزب الاكثرية وبصوت عال..!!

• كان السيد علي حيدر سليمان وزير الاعمار كثير التنقل والخروج والدخول.. فقد شوهد اكثر من مرة يجلس الى جانب رئيسه.. وشوهد مرة اخرى يجلس في الصفوف الخلفية من صفوف (الحكوميين).. وكان في كل الحالات تبدو عليه (المسكنة)..!!

• قال السيد البصام في خطابه: (لقد هبط الجمالي علينا وعليكم وعلى الشعب بأجنحة مقصوصة).. وهنا انطلقت اصوات من الجميع تصيح: (بالبرشوت)..!!

• طالب السيد البصام في خطابه حل المجلس واجراء انتخابات جديدة. وكان السيد عبد العزيز الخياط يغط في نومه.. فعندما سمع ذلك هبّ مذعوراً، وصاح (اي.. هاي شلك بيها..)!!

• عندما تساءل السيد البصام قائلا: (على اي المبادئ سيمنح حزب الاكثرية ثقته في هذه الوزارة؟!) صاح (نواب المعارضة) ملتفتين نحو السيد خليل كنه وقائلين: (جاوب.. جاوب) ولكن السيد كنه بقي صامتا.. تتراقص على محياه ابتسامة عريضة.. ويده تمسّد شواربه القصيرة..!!

• عندما قال الدكتور عبد الجبار الجومرد: (بيد ان حزب الاكثرية انتدب صديقنا وصديق الجميع خليل كنه مقول الاكثرية وقائدها الى الجنة او الى النار.. لا ادري؟!) صاح (معارض) باعلى صوته: (الى النار..) وهنا انطلقت اصوات الشيوخ من حزب الاكثرية تقول: (لا.. الى الجنة)!!

• امتقع وجه الجمالي (الاحمر) واختفت الابتسامة التقليدية منه عندما طالب الدكتور الجومرد بطرح الثقة في الوزارة.. بل وبان الامتقاع والاصفرار على اغلب الوزراء... وكانت (السبح) بايديهم (تنقر) بعصبية ظاهرة..!!

• عندما تكلم الجمالي شارحاً باطناب النظام الديمقراطي وانواع المعارضة فيه، التفت (زميل) هامساً في اذني: (يمكن الجمالي نسه هو بالمجلس.. وتصور نفسه في نادي اخوان الحرية، وديلقي محاضرة)!!

• عندما قال السيد عبد الرزاق الحمود: (ان رئيس الوزراء جعل نفسه في موقف يستحق الشفقة والرثاء).. علقّ احد نواب الاكثرية قائلا: (خطية.. الجمالي.. الله يساعده..!!).

• شن السيد السمعاني هجوماً عنيفاً على الجبهة الشعبية ووصفها بالتذبذب والتقلب وانتهاز الفرص... وكان الشيخ رضا الشبيبي رئيس الجبهة (حاليا) جالساً بجانبه... فعلقّ احدهم قائلا: (والله الشبيبي.. اعصابه قوية جدا)!!

• كان السيد رفائيل بطي ثائراً وعصبي المزاج في هذه الجلسة نظراً للحملة العنيفة التي شنت عليه.. ولم يبخل هو الاخر بالهجوم على (المعارضة) فوصف في كلمته الدكتور الجومرد بانه: (شاعر وممثل ومفن ومفّس)، ووصف السيد السمعاني بانه: (كذاب.. وملفّق)!!

• وقف السيد سعيد قزاز وزير الداخلية ليقرأ ورقة – جاءت اليه محمولة بيد فراش من الخارج – ليتحدى فيها كل من يريد طعن وزارة الجنرال نوري الدين محمود، وليقول ان الجنرال كان منقذا... وكان... وكان... واطنب في الدفاع عنه... بينما لم يدافع (وزير داخلية الجمالي) عن وزارة الجمالي..!!

• حينما طلب السيد جميل الاورفه لي وزير العدلية الكلام ليرد على اقوال المعارضين، قال له رئيسه الجمالي: (من فضلك لا تتكلم.. دخيلك.. خليها تمر..)!

• واخيرا انفضت الجلسة بعد مشادة كلامية حصلت بين رئيسي المجلس وبين الدكتور الجومرد الذي وصف الوزراء بانهم ممثلون في دور قطاع طرق... ولولا لطف الله القادر العزيز لوقع مالا تحمد عقباه.. لاسيا وان الاعصاب كانت منهارة و(المعد) كانت خاوية!!

الخميس ١٠ كانون الاول ١٩٥٣ المصادف ٣ ربيع الثاني ١٣٧٣

صدر صباح هذا اليوم العدد الحادي والستون.. وكانت افتتاحيته بقلم الاستاذ فائق السامرائي بعنوان «طلاب كلية التجارة» تناول المشاكل التي جابهت طلبة كلية التجارة وموقف الحكومة الحاضرة منهم وطالب فيها النظر الى هذه الزمرة المثقفة نظرة عطف وان لا تطوّح بمستقبلها عن طريق الاساليب التعسفية الغاشمة.

وكانت «حكمة اليوم» لمارك توين، تقول: «الرجل المحتاج الى الخبز.. مستعد لعمل كل شيئ».

اما كاريكاتور العدد، فيمثل السيد سعيد قزاز وزير الداخلية يضع اكليلا من الزهور على نعش الوزارة. وقد كتب فوق الصورة: «مرثية القزاز» وتحتها: «وزير الداخلية يؤبن في مجلس الجنرال وزارة الجمالي في مثواها الاخير»!

وتحت «هل صحيح» نشرت تقول: «انه قد اعلنت مناقصة تعبيد طريق موصل – سحاجي وطوله ١٢ كيلو مترا بالضبط، وقد رست المناقصة على احد المتعهدين بمبلغ ٦٥٠ دينارا للكيلو متر الواحد، وان مهندس مجلس الاعمار المشرف انذاك على كافة الاعمال الاعمارية قد اوصى بعدم احالتها، وقرر ان السعر لايتجاوز (٥٠٠) دينار. ولكن اخيراً احيلت بمبلغ (١١٠٠) دينار للكيلومتر الواحد، على شرط ان يقوم المتعهد بتسوية الطريق (بالرولة) لا مديرية الاشغال.. وهل صحيح ان المتعهد الجديد بناء على التوسطات المبذولة قد حمل دائرة الاشغال على ان تقوم بتسوية الطريق (بالرولة) اكراماً لحضرة المتعهد المذكور؟!».

وتحت «عمّ يتساءلون» نشرت تقول: «يتساءلون عن احد نواب العمارة الذي استطاع ان يحصل على شهادتي تصرف واحدة له واخرى لولده، باعتبار كل منهما ملتزماً ثانوياً لاراضي تقع في العمارة.. ويتساءلون

كيف منحت لجنة العقود الشهادتين المذكورتين مع ان الوالد قد ترك العمارة منذ عشر سنوات والثاني مازال طالبا في المدرسة، ولم ير العمارة طيلة هذه المدة؟!».

وتحت «صدق او لاتُصدق» نشرت تقول: «استوردت وزارة المعارف خرائط عربية للقارات من شركة فيليب وولده في لندن، وقد وزعت على المدارس، وفي خارطة اسيا كتب على العراق جملة (تحت الانتداب البريطاني) وهذه الكتابة تبدأ من جنوب العراق الى شماله وبموازاة النهرين، وقد كتب بالخط العريض بحيث يصعب ازالتها!!».

وتحت عنوان بارز نشرت على صفحتها الرابعة يقول: «انتخابات (جمالية) نموذجية» جاء فيه: «جرت امس انتخابات مجلس امانة العاصمة، وقد جرى فيها من المداخلات والتزييف مالم يسبق له مثيل، حتى اصبحت مداخلات الحكومة في تزييف الانتخابات النيابية امراً تافهاً بالنسبة الى هذه الانتخابات، ولا ندري هل ان الدكتور الجمالي يريد ان يقدم هذه الانتخابات (عربونا) لاثبات كفاءته وقدرته ليحصل على (شهادة استحقاق) تؤهله لتولي الطبخات الانتخابية في المستقبل فيبّز في ذلك الانتخابات العمرية وانتخابات الجنرال!!

لقد كانت انتخابات مجلس الامانة مثلا صارخاً للتدخل السافر، واننا نطالب بالغائها واجراء انتخابات جديدة، ونهيب بالاحزاب والمنظمات السياسية ان تطالب بتلبية هذا المطلب وسنوافي القراء بتفاصيل ووقائع بالحقائق والارقام».

وتحت باب «اعلانات مبوبة» نشرت مايلي:

مطلوب

يعلن الدكتور الجمالي عن حاجة وزارته الى وجوه جديدة، بعد ان اصيبت الوجوه الجديدة التي اختارها بالعطب، ويشترط في الراغب ان يكون سريع التقلب، يستطيع ان يلبس لكل حالة لبوسها، فعلى الراغبين مراجعة وزير الدعاية والصحافة في ديوان مجلس الوزراء او في مكتب جريدة البلاد».

تصفية عمومية

بمناسبة الموسم السياسي الجديد تعلن الجبهة الشعبية المتحدة اجراء تصفية عامة في موجوداتها بمناسبة استبدالها باخرى جديدة تلائم الموسم الجديد، وهذه السلع الزائدة عن الاحتياج هي:

- تصريحات وخطب ومقالات زعماء الجبهة.
- بيان المقاطعة رقم ١
- بيان المقاطعة رقم ٢
- مذكرات عن (الجو) الملائم للانتخابات.

وهناك اشياء (خردة) متفرقة، ويستطيع الراغبون الاطلاع على هذه الموجودات في محاضر مجلس النواب او في اعداد جريدة الجبهة الشعبية، يدفع الثمن مقدماً (نيابات) و(وزارات) او على الاقل (وظائف) تتناسب مع مراكز الاعضاء كل حسب مكانته (الحال حال النجه) والمراجعة في خان الباشا الكبير.

مطلوب مترجم

المطلوب مترجم قدير يحسن ترجمة خطب السيد اركان العبادي وزير العشائر، ونقلها من لغة الادب الرمزي الرفيع الى اللغة العربية. المراجعة في ديوان مجلس الوزراء. والاجور تدفع عيناً (مشارة واحدة) لكل خطبة.

الجمعة ١١ كانون الاول ١٩٥٣ المصادف ٤ ربيع الثاني ١٣٧٣،

صدر صباح هذا اليوم العدد الثاني والستون.. وكانت افتتاحيته بقلم الاستاذ فائق السامرائي، بعنوان: «حلول ثلاثة» هاجم فيها الدكتور الجمالي في وضعه الحلول الفاشلة لمشكلة الحكم في العراق، وقال في ختام هذا المقال الطويل: «وها هو اليوم – الجمالي – كأي معلم ناشئ يجد ان (الحل) الذي اقترحه (للمعضلة) حلا مغلوطا، وانه اليوم يعود كما كان امام واحد من ثلاثة حلول:

الاول – ان يطلب الثقة من هذه الاكثرية عن اي طريق!

الثاني – ان يطالب بحل المجلس.

الثالث – ان يستقيل!

والحل الاخير فيما اذا اختاره الجمالي سيجعل المشاورات الجديدة تجابه نفس الموقف السابق ونفس الحلول السابقة، وكأن هذه الوزارة قد اسقط حسابها من عمر الزمن، وان هذه الفترة التي مضت كأنها لم تكن ولم تعد باي نفع او غناء لهذه البلاد، ان لم تكن قد اضافت الى سجل الاوضاع غير الدستورية اسواءاً اخرى جديدة، ولعل الوحيد الذي افاد منها هو السيد نوري السعيد وحده الذي اعطي (فرصة) ليسترد فيها قوته للدخول في مناورات جديدة قد تكون الظروف مهيأة لها اكثر مما كانت مهيأة له يوم بدأت تلك المشاورات!

وقد برهن الجمالي في ذلك على انه (راسب) في علم الحساب»!

وكانت «حكمة اليوم» بيت شعر لشوقي يقول فيه:

ومـــا نـيــل المطـالب بـالتمني ولكن تؤخذ الدنيا غلابا

اما كاريكاتور – العدد، فيمثل الاستاذ خليل كنّة يعزف على العود، وقد كتب فوق الصورة «غيري على السلوان قادر» وتحتها: «ذكرت الصحف ان نوري السعيد سيتأخر مدة اطول – اغنية اليوم:

لما انت ناوي تغيب على طول موش كنت اخر مرة تقول

وعلى صدر صفحتها الرابعة، نشرت المطاليب التي اضرب من اجلها عمال النفط، كما نشرت تفاصيل الاخبار التي وردت من البصرة عن (الشرطة تطلق النار على مظاهرة عمال النفط البصرة).

وتحت باب «شكاوى وظلامات» وبعنوان «يطالبون بالمساواة ونبذ (الكارتات)» نشرت مايلي:

«رفع المحامون السادة: عباس السعدي وناجي الراضي وحسين علي زكي وعلي السلبي وفوزي الاحمر ومهدي الشبوط وعبد الصاحب السماك ويوسف الطواش وتقي يوسف – العريضة التالية الى رئيس الوزراء:

لاحظنا ان السياسة المتبعة في كافة الوزارات في توظيف الحقوقيين وحملة الشهادات العالية لا تجري وفق الاحكام القانونية، بل يقدم ويفضل اصحاب البطاقات (الكارتات) والتوصيات على غيرهم، والتمييز بين المتقدمين للوظائف على هذا الاساس، مما جعل الوظائف مقتصرة على طبقة خاصة من اقارب ومحسوبي اصحاب النفوذ في هذا البلد وهذا ما يدعو الى التذمر، ويؤدي بالنتيجة الى تكوين طبقة اخرى من الاكثرية النافعة على الحكومة في سياستها رغم الادعاء بالمساواة بين الجميع، ورغم تعدد تصريحات المسؤولين بالقضاء على اسباب التذمر والشكوى ونشر العدالة والمساواة واصلاح الجهاز الحكومي وتطهير الدوائر الحكومية من العناصر الفاسدة.. وعليه اضطررنا الى التقدم اليكم بطلبنا هذا لملاحظة هذه النقطة الحيوية والمهمة بعين الاعتبار».

الاحد ١٣ كانون الاول ١٩٥٣ المصادف ٦ ربيع الثاني ١٣٧٣

صدر صباح هذا اليوم العدد الثالث والستون.. وكانت افتتاحيته بقلم الاستاذ فائق السامرائي بعنوان «مساخر!» جاء فيها: «تجابه الوزراة الحاضرة وضعاً لم يسبق ان جابته وزارة من الوزارات طراً، فتلك الوزارات التي شهدها العراق فيما شهد من مهازل الحكم في هذه السنين الطوال، انما تستند كانت (شكليا) على حزب يزعم لنفسه انه يمثل الاكثرية ان كانت من غير هذا الحزب او تنطوي على بعض العناصر المنتسبة له!

وكان هذا الحزب المزعوم يمنحها الثقة لهذا السبب، اما هذه الوزارة الحاضرة فقد جمع رئيسها زملائه من هنا وهناك، واختار اربعة اعضاء لوزارته من حزب الاكثرية، وكان منطق الحوادث يقضي ان تستند الوزارة الى تأييد هذا الحزب، ولكننا شهدناه يتملص من منحها الثقة الى حين عودة رئيسه من خارج العراق وتركها (تتأرجح) الى ذلك الموعد، و(الادب البرلماني) يقضي ان لاتبقى في دست الحكم لحظة واحدة، ولكنها بدأت تختلق (المعاذير) لنفسها، ويقف بعض وزرائها، منهم وزير الدعاية والصحافة، ليفسر كلمة سكرتير الحزب المذكور ويجد لها (المخارج) وكأنه قد اصبح (رجل الساعة) الذي يمّن على الجمالي وعلى صحبه بالثقة وحجبها عنهم، مع ان من بين وزراء الجمالي، وعلى رأسهم وزير الدعاية نفسه من قالوا بحق هذه الاكثرية الملفقة مالم يقله مالك في الخمرة!

وقد بلغت مهزلة الحكم في العراق حداً لم تبلغه مهازل (السركس) المتجول، واطاح (استجداء) الثقة بالوزراة الى الهاوية!

اما حزب الكثرية المزعومة، فمهزلته لاتقل عن مهزلة الوزارة نفسها، فهناك اربعة وزراء منه يساهمون في المسؤولية الوزارية الى جانب الجمالي ووزرائه، فاذا كان هؤلاء لا يمثلون وجهة نظر حزبهم، وانهم اشتركوا في الوزارة دون موافقته، فلماذا لايقرر فصلهم والتخلص من تبعة مساهمتهم في المسؤولية؟.. بل لماذا يعلن سكرتير الحزب انهم وزراء حزبيون وانهم سيلتزمون بمقررات حزبهم التي سوف يتخذها بعد عودة رئيسهم؟.. اما اذا كانوا قد دخلوا الوزارة بموافقة حزبهم فلماذا اذن يضن الحزب على الوزارة بالثقة في اول جلسة ، وكيف يوفق مسلكه هذا وتريثه مع مسلك اعضائه الذين لم يتريثوا ودخلوا الوزارة قبل ان يتحدد موقف حزبهم منها؟!

الحق ان مهزلة الحكم في العراق بلغت حداً مخجلا، ولا نعلم المقاصد الخفية من إيصالها الى هذا الدرك، حتى اصبح الحكم من المساخر التي تذكرنا بالمسارح المتجولة وما يجري فيها من ادوار يتعرض فيها المهرّج الى ان يقذف بالطماطم والبيض الفاسد بغية اضحاك النظارة والمتفرجين.. وانا الله وانا اليه راجعون».

وكانت «حكمة اليوم» لابي بكر الصديق تقول: «لكل امرئ عاقبة: حلوة او مرة».

اما كاريكاتور العدد، فيمثل الدكتور الجمالي في زورق صغير تتقاذفه الامواج وتعصف به الريح – وقد كتب فوق الصورة: «ربان الوزارة!». وتحتها: «ديوان اليوم : الملاح التائه! (مع الاعتذار للشاعر المرحوم علي محمود طه)

وعلى صدر صفحتها الرابعة واظبت هذا اليوم ايضا (الجريدة) على نشر تفاصيل سير اضراب عمال شركة نفط البصرة. فقالت في عناوينها: «سرية من الجيش والشرطة تحيط ببناية المتصرفية» «الشباب القومي في المعاهد العالية يطالب بتأميم النفط» – «موجة من برقيات الاحتجاج والاستنكار تنهال على الجريدة».

الاثنين ١٤ كانون الاول ١٩٥٣ المصادف ٧ ربيع الثاني ١٣٧٣

صدر صباح اليوم العدد الرابع والستون .. وكانت افتتاحيته بقلم الاستاذ محمد صديق شنشل، بعنوان: «حذار من اندفاعات وزير الداخلية» هاجم فيها السيد سعيد قزاز وزير الداخلية في معالجته موضوع اضراب عمال نفط البصرة، وقد استهل هذا المقال الطويل بقوله: «لوزير الداخلية السيد سعيد قزاز اسلوب ذو طابع (ابتدائي) في معالجة المشاكل! فهو يميل بطبعه الى الشدة والعنف، ويتوهم ان هيبة الحكم انما تتمثل في اذلال المواطنين واخضاعهم للارادة المطلقة! فاذا اقترنت مقتضيات هذه الهيبة بمصالح مركزة، ولاسيما بمصلحة شركة من شركات النفط، كان البطش في نظره العلاج الناجح لرد الأمور الى نصابها الذي يرضيه ويرضي هذه الشركات!

وحضرته مقتنع ان كل تعسف من جانب هذه الشركة واضرابها (مشروع) وكل مطالبة او اضراب من جانب العمال يعتبره السيد سعيد قزاز ضربا من (الفوضى الخطرة) التي يجب استئصال شأفتها بأقصى حدود القسوة!

اننا نود ان يفهم السيد سعيد قزاز ان عهد السلطة المطلقة قد انقضى ، وان حق المواطن اياً كان – في وطنه ، وحق العامل في العمل والعيش البشري ، وحق العمال مجتمعين في التنظيم النقابي، وحقهم في اللجوء الى الاحزاب كوسيلة من وسائل المطالبة بانصافهم، كل ذلك قد اصبح من الحقوق التي اقرتها المجتمعات الانسانية والحكومات والمنظمات الدولية في هذا العصر. فليس من حق رب العمل ولو كان (شركة النفط نفسها) غمط تلك الحقوق».

وبعد ان يشرح موقف الشركة وغمطها لحقوق العمال وموقف الحكومة من ذلك، يقول: «ومهما يكن من امر فأننا نعتقد جازمين بأن لأشغال منصب وزارة الداخلية من قبل السيد سعيد قزاز اثراً بليغاً في تجرؤ الشركة وامعانها في التسويف والمماطلة لقناعتها ان وزير الداخلية اسرع الى مقاومة مطالب العمال المشروعة منه الى افهام الشركة بضرورة انصاف العمال العراقيين، وبالنظر لهذه الحقيقة وبالنظر لخطورة الامر واتصاله بالاستقرار والراي العام الذي يعطف اشد العطف على العمال العراقيين، والذي لايمكن ان ينسى بان التاميم مطلبه الرئيسي. وان مايقع من جور على العمال ، انما هو دليل اخر على ضرورة تحقيق التأميم وتحرير النفط والعمال معاً من طغيان الشركات الاستعمارية ، بالنظر لذلك كله نرى انه لابد لعلاج الموقف المتحرج ، ان تلجأ الحكومة الى تأليف (لجنة وزارية) برئاسة رئيس الوزراء لحل هذا المشكل الذي زاده عناد الشركة ومجاراة الادارة لها تعقيدا . فلا يترك الامر لوزير الداخلية وحده ، وهو في نظرنا (طرف) مخاصم لمطالب العمال، وميال الى اعتبار موقف شركة النفط (مشروعاً) مهما لجت الشركة في العسف والمماطلة!

ويختم الاستاذ شنشل مقاله هذا قائلا: «لن يعذر الراي العام الوزارة ان هي لجأت الى ترك الحبل على الغارب، واطلقت يد وزير الداخلية في معالجة الموقف، اذ لن يستطيع الوزير بطبعه تجنب البطش ، حسب هذا الشعب ما نكب به حتى اليوم. فكأن ابناءه غنم أُعدّت للذبح في كل مناسبة وبدون أية مناسبة. واننا نرى من الحق علينا ان نعلن مخاوفنا من اندفاعات وزير الداخلية وميله الى البطش في معالجة المشاكل!»

وكانت «حكمة اليوم» بيت شعر يقول:

تحيرت والرحمن لاشك في أمري ... وحلتْ بي الاحزان من حيث لاادري

اما كاريكاتور العدد، فيمثل الدكتور الجمالي جالساً القرفصاء على رصيف الطريق ويديه على خديه. وقد كتب فوق الصورة: «حيرة!!» وتحتها: «اغنية اليوم: تحيرت والرحمن لاشك في امري – مع الاعتذار للمطرب سلامة حجازي». ﴿يجد القاري الكريم الكاريكاتور هذا منشورا على الصفحة (٢١٢)﴾

وما كاد هذا العدد يخرج الى الاسواق ويصبح بيد القراء.. ويطلع عليه (معالي وزير الداخلية) حتى أرعد وأزبد – هكذا قيل لنا مساء هذا اليوم – وهدد بعظائم الامور، واقسم – امام احد اصدقائه المقربين – انه سوف يلقّن (الجريدة) درساً سوف لاتنساه.. وانه سيرد الصاع صاعين..!!

وهكذا.. سنبقى على (موعد) مع تهديد الوزير.. وبانتظار النتائج، وما ستتمخض عنه الايام القادمة من (الويل والثبور وعظائم الامور)!!

وعلى صدر الصفحة الرابعة – المحليات – واصلت (الجريدة) نشر تفاصيل اضراب عمال نفط البصرة، فقد جاء في عناوينها: «اسواق الفيصلية بالبصرة تضرب تضامناً مع عمال النفط» – «هتافات المتظاهرين المضربين كانت اقوى من لعلة الرصاص» – «برقيات الاحتجاج والعرائض تنهال على (الجريدة) تطالب بالتأميم».

كما نشرت على نفس هذه الصفحة الرابعة نص اللائحة الاستئنافية التي تقدم بها وكلاء الدفاع يستانفون قرار حاكم جزاء بغداد في قضية (احدهم) ﴿يجدها القارئ الكريم في فصل المحاكمات من هذا الكتاب﴾.

وتحت «وخزات» نشرت تقول: « لست ممن يرتادون حلبة السباق لاني أمقت هذا النوع من المراهنات التي يكون ضحيتها الفقير المعدم، والتي ابتدعت ليمص الغني فيها دم الفقير، وكأنه لم تعد تكفيه هذه الاموال الطائلة فجاء يريد ان يسلب لقمة الجائع المسكين عن طريق استغلال ضعفه الانساني، وأمله في الحصول على الثروة من السير في هذا السبيل!

غير ان (صديقاً) من محترفي في هذه المراهنات قد اخبرني بحادث طريف في بابه حيث شاهد السيد توفيق السويدي يوم الجمعة الماضي يراهن على حصان ولده والمسمى (سلفر بيم)، وقد اخرج من حافظة نقوده مبلغاً كبيراً من المال. فذهب مع الريح، لانه راهن على (الجواد الخاسر) كما هو شأنه في السياسة دائماً!

وربما كانت هذه المرة الاولى التي كان فيها السويدي «يدفع ولايقبض!»

وتحت عنوان كبير يقول: «عراقي في السويد يعلق على ماجاء في (الجريدة) عن مجلس الاعمار» نشرت في المحليات الخبر التالي: «جاءنا من السيد الفرد رانكويست من السويد الرسالة التالية:

«قبل بضعة ايام استلمت (الجريدة) المؤرخة في ٤ تشرين الثاني من والدي في بغداد، وعندما كنت اقلب في صفحاتها اذ رأيت هناك خبراً اعجبني كثيرا، وكان منسقاً بهذا الشكل: «وزارة الاعمار تستقدم خبيراً للصرائف!». وعندما اخذت اقرأ هذا الموضوع الذي ادهشني كثيرا اذ يقول: «بان وزارة الاعمار تستقدم خبيراً من السويد لوضع تصاميم الصرائف التي تقرر تشييدها لسكان الصرائف..الخ» وبما انني طالب في جامعة استوكهولم، واجيد اللغة السويدية، اذ قرأت باحد الصحف الاسوجية عكس ماكتبت الصحيفة المسماة (اخبار اليوم) تقول: «ان العراق قد استقدم احد الخبراء الاسوجين والمتخصصين بالزراعة.. وليس الاعمار حسب ما جاء في (الجريدة).. هذا مأأريد ان اخبركم عنه... ودمتم».

الجريدة: نحيل هذه الرسالة الى مجلس الاعمار.. فقد ضاع الصدق في خضم الدعاية!!».

الثلاثاء ١٥ كانون الاول ١٩٥٣ المصادف ٨ ربيع الثاني ١٣٧٣

صدر صباح هذا اليوم العدد الخامس والستون.. وكانت افتتاحيته بقلم الاستاذ فائق السامرائي، بعنوان: «اسئلة حائرة – أذلَّ الحرصُ اعناقَ الرجالِ!» جاء فيها: «مهزلة الحكم بلغت حداً مزرياً اضاع هيبة الدولة، ان صح للدولة هيبة، قبل ان يُطوّح بهيبة الذين مارسوه وتحملوا اوزاره.

لسنا نعلم من هو المسؤول بالدرجة الاولى عما صارت اليه الامور، ومابلغته الاوضاع، فالذين (اشاروا) بمجيء الجمالي ووزارته الى الحكم، هل كانوا يجهلون انه لايملك سنداً يرتكز عليه؟! وان (المجلس) يعود الى غيره؟.. فاذا كان ذلك كذلك، فلماذا اذن أحجم المجلس منحه الثقة؟!

اذا لم يضمنوا له ذلك، فهل مكنّوه من حل المجلس ليتفادى الحرج؟ واذا كان كذلك، فلماذا اذن أحجم الجمالي عن حله؟!

ومسؤولية الجمالي لاتقل عن مسؤولية اولئك المستشارين (المختارين). فالمفروض ان الجمالي جاء الى الحكم وهو مقتنع بان المجلس يعود الى السيد نوري السعيد، بل انه - كما كان يردد السعيد دوماً - يعود الى الدولة، وان (الثقة) سيمنحها للجمالي باعتباره احد (ركائز) الدولة، فاذا كان ذلك كذلك، فلماذا اذن شل حكومته، وشل الجهاز الحكومي برمته، بانتظار عودة السيد نوري السعيد فاعطى بذلك برهانا جديدا، بالاضافة الى البراهين القاطعة السابقة، على ان السيد نوري السعيد هو الحاكم بأمره في هذه البلاد، وانه من حقه ان يردد كلمة لويس السادس عشر: «انا الدولة والدولة انا»؟!.. هذه اسئلة حائرة على الشفاه، لاتجد لها جواباً شافياً الا في تصرفات هذا النفر من الساسة الذي اعتاد ان يتهالك على الحكم باي ثمن كان، وان كان ذلك الثمن المدفوع انما هو على حسابه وسمعته، وقديما قال الشاعر العربي:

تعالى الله ياسلم بن عمرو أذلّ الحرصُ اعناقَ الرجالِ

وكانت «حكمة اليوم» لبرنارد شو، تقول: «طأطئ البرابرة رؤوسهم لأصنام من خشب وحجارة، ويحني المتحضرون هاماتهم لتماثيل من لحم ودم».

اما كاريكاتور العدد، فيمثل الدكتور الجمالي يعزف على عود بينما وقف نوري السعيد يستمع اليه. وقد كتب فوق الصورة: «ثقة السعيد» وكتب تحتها: «اغنية اليوم:

ان كان منزلتي في الحب عندكم ما قد رأيت، فقد ضيّعتُ ايامي»

ونشرت على صدر صفحتها الرابعة - المحليات - وبعناوين بارزة على اربعة اعمدة مايلي: «محاولات مفتوحة لاحباط اضراب عمال نفط البصرة - اضرابات عمالية جديدة لدعم موقف المضربين ولتاميم النفط - طلبة المعاهد وجماهير العاصمة يحتجون على اضطهاد العمال - مديرية الدعاية العامة تصدر بياناً رسمياً تدافع فيه عن شركة النفط!!».

وفي وسط تفاصيل اخبار اضراب عمال نفط البصرة نشرت داخل اطار وبعنوان «كلاب سائبة..!!» تقول: «استفسرت متصرفيه لواء البصرة من شركة النفط عن سبب حمل المستر موني بندقية صيد، وكيف اصاب العامل العراقي الاعزل بحمم رصاصه، غير ان الشركة لم تشأ تكليف المستر المصون وغير... مشقة الايضاح او الجواب، فانبرت تكيل السباب والشتائم على العراق والعراقيين ولكنه باسلوب تهكمي عظيم، فوضعت العمال العراقيين موضع الكلاب السائبة لا (الكلاب الانكليزية المدللة) لان كلاب الانكليز من ورائها حمى القانون وعواطف جمعيات الرفق بالحيوان!.. اما العمال العراقيين او الكلاب السائبة - كما يحلو لشركة النفط ان تسميهم - فليس لهم الا ان يختاروا الجوع والطوى والخنوع او الموت الزؤام يذوقونها كأساً مترعة من الاسياد.

فافتحوا صدوركم ايها العراقيون .. ايتها الكلاب السائبة..!!

التوقيع: عراقي.. او كلب سائب عقور (بنظر شركة النفط)!!.

وتحت «هل صحيح؟» نشرت تقول: «هل صحيح ان (جهة اجنبية) قد ضغطت مؤخراً على الحكومة لحملها على العدول عن قرار سابق صدر من مجلس الوزراء بتأميم شركة الكهرباء؟!.. وهل صحيح مايقال بأن الحكومة قد استجابت الى هذا الضغط، وان مشروع تأميم شركة الكهرباء يعتبر موؤدا؟!».

وتحت «صَدق او لاتُصدق» نشرت تقول: «أن موظفاً بريطانياً في الميناء يتقاضى راتباً قدره (٨٠) دينارا شهرياً، وان مديرية الميناء على عهد السيد سعيد قزاز لم تجد من بين العراقيين من يصلح ان يكون (مكوي) فاختارت هذا الاخصائي بهذا المرتب الشهري الضخم؟!».

وتحت «عَمّ يتسآءلون؟»» نشرت تقول: «يتساءلون عن (رئيس المهندسين) في أهم دائرة من دوائر الحكومة في الوقت الذي لايحمل فيها أية شهادة الا (شهادة الجنسية العراقية) وانه بدأ حياته لحاماً (تنكجي) ثم تدرج في الوظائف حتى اصبح بقدرة قادر (رئيسا للمهندسين الميكانيكيين)؟!!».

وتحت باب «اعلانات مبوبة» نشرت مايلي:

مفقود

تعلن (المجالس ولأوكار) أنها فقدت احد روادها المزمنين، وقد خرج في ليلة افتتاح مجلس النواب، وكان قلبه عامراً (بالثقة) مفعماً بالاماني والامال، ولم يعد الى (وكره) حتى الآن. اما اوصافه فانه: كهل قد تخطى الخمسين من عمره، اشيب الشعر، طويل القامة، يحمل محفظة كان يستعملها لمقالات جريدته. اما الان فهي تضم بعض اوراق الدعاية ومسودات مقالات للرد على مقالات جريدته.. فمن يعثر عليه، او عنده معلومات حوله، عليه ان يخبر الوكر بذلك وله مكافأة..

مطلوب عمال

بمناسبة احتمال اجراء انتخابات نيابية جديدة، فان شركة النفط تعلن عن حاجتها الى عمال اضافيين مهمتهم التصويت في الكرادة الشرقية وما جاورها لمرشحي الشركة الذين قد تضطرهم الظروف للتغيب عن العراق في مصر، في فترة الانتخابات، وسوف تدفع الاجور للعمال بعد الانتهاء من التصويت مباشرة.

فقدان محفظة

يعلن الدكتور الجمالي انه فقد محفظة في داخلها مشاريع ضخمة واصلاحات حاسمة، وتطهير شامل، مع بعض اوراق من عملة (الدولار) الصعبة، فمن يجد هذه المحفظة يرجى الاتصال تلفونياً بوزير الدعاية والصحافة، وله حق الاحتفاظ بالدولارات على سبيل المكافأة، بعد ان ظهر بالتجربة ان (الاسترليني) مازال هو العملة الرابحة والمتداولة في السوق المحلي!».

الاربعاء١٦ كانون الاول ١٩٥٣ المصادف ٩ ربيع الثاني ١٣٧٣

صدر صباح هذا اليوم العدد السادس والستون.. وكانت عناوينه الرئيسية (المانشيت) تقول: «اعلان الاحكام العرفية في البصرة الطافحة بالنار والدماء والدموع».

وخلا هذا العدد من الافتتاحية، ومن الكاريكاتور، لان عناوينه الكبيرة قد أحتلت اعمدة الصفحة الاولى السبع، بينما وضع (البيان الرسمي) الذي اصدره الاستاذ تحسين ابراهيم مدير الدعاية العام المنتدب في وسط الصفحة وداخل اطار..

قالت العناوين الرئيسية: «البصرة المسالمة تشهد – لاول مرة في تاريخها – يوماً اسود داميا» – «قوات الشرطة تصب نيرانها على عمال شركة النفط العزل في محلة الفيصلية قرب منطقة المكينة». «سوق العشار الكبير يغلق ابوابه والكآبة والاسى ممزوجين بالغضب يخيمان على البصرة واهلها» – «الجيش يؤمر بالنزول الى الشوارع بحجة المحافظة على الامن» «المسيو تيسو يهرب من المكينة بعد ارتدائه يشماغاً أحمر.. فينجو من غضبة العمال المطالبين بحقوقهم» – «الحكومة تصدر بياناً رسمياً عن الاحداث الدامية كما تراها هي.. بعد عودة وزير الداخلية..!!».

وجاء في التقرير (الريبورتاج) الذي نشرته (الجريدة) تحت هذه العناوين: «ياله يوماً دامياً هذا الذي طلع على البصرة مع صباح الثلاثاء، فلم تغرب شمسه الا على مجموعة من الضحايا ضرجت دماؤها جزءاً آخر عزيزاً من الوطن، وارتفعت ارواحها الى الباري تشكو الظلم الذي ينزله المواطن بالمواطن، حين تعمى الابصار غواشي الطمع، وحين ترين على العيون ستور الانانية!

وكان هذا اليوم من حصاد الزيارة الميمونة التي جاد بها السيد سعيد قزاز وزير الداخلية على البصرة الكريمة المضيافة..

منذ ان بزغت أشعة الشمس، واخذ الناس يسعون في الارض. غادر جمع من عمال شركة نفط البصرة الذين يعملون في حقول النفط مدينة الزبير متوجهين الى منطقة المكينة حيث يقوم مقر الشركة للاتصال بزملائهم المضربين.. وما كادوا يبلغون العشار حتى تصدت لهم قوات الشرطة ودفعت بهم الى مراكزها وحبوسها ليوضعوا فيما يسمى بالنظارة، دون وجه حق او دون اصدار مذكرات توقيف.

واتصل نبأ احتجاز هؤلاء العمال بزملائهم الذين تجمعوا مابين محلة الفيصلية و(المكينة) والذين ترامى اليهم ان (المسيو تيسو) مدير الشركة موجود في المكينة، وقد ارادوا لذلك ان يقابلوه.. وكان (مسيو تيسو) قد عاد من لندن بطريق الجو، بعد ان بلغه ان العمال قد قرروا الرجوع عن الاضراب.. وبالفعل فقد كان هناك نفر قليل من العمال قد اعلن رغبته في العودة الى العمل، الا ان اغلبية العمال كانت مصرّة على ضرورة استمرار الاضراب حتى تستجيب الشركة لمطاليبهم العادلة.. ولم يكن العمال الذين كانوا مسالمين في جميع مراحل الاضراب، يعلمون انهم سيجابهون بمثل ما جوبهوا به عندما تصدت لهم قوات الشرطة بالعصي الغليظة والحجارة الصلدة، ثم بالنار حيث صب الرصاص على العمال صباً ادى الى مقتل عدد لم يعرف بالضبط حتى الان، بينما سقط عدد اخر من الجرحى، وانتهى الالتحام بين القوة المدججة بالسلاح وبين العمال الذين كانوا عزلا لايحملون سلاحا، الى اعتقال العشرات منهم ممن لم يكن ذنبهم الا انهم رفعوا الاصوات مطالبين بحقوقهم التي هضمها المستعمر، وجاء من يحسب على العراق والعراقيين يعاضده في انتهابه لخيرات البلاد، ويسنده بقوة الحديد والنار».

وبعد ان يأتي التقرير هذا، على تفاصيل الاضراب ودوافعه، وهروب (مسيو تيسو) متنكراً بيشماغ احمر اللون ونجاته من غضبة العمال، يقول: «ذلك كان يوم البصرة الاسود الدامي.. اليوم الذي ديست فيه كرامة المواطن وأهدر دمه.. لانه طالب بحقه.. ولان غاصبي حقوقه لم يسلموا بما طالب به!».

وعلى صدر صفحة العدد الرابعة – المحليات – نشرت بعناوين بارزة وعلى اربعة اعمدة مايلي: «اضراب رمزي رائع يعلنه طلاب المعاهد العالية» – «توقف الدراسة في جميع المعاهد انتصاراً لاضراب العمال» «برقيات الاحتجاج والرسائل تنهال علينا مطالبة بتأميم النفط». وجاء تحت هذه العناوين: «يقف الطلبة العراقيون دائما وابداً في اسناد الحركات الوطنية والعمالية بكل قوة وحزم. وقد عبّرت الانتفاضات الشعبية المجيدة عن وعي واقدام رائعين، اعطى الطلبة بها انعكاساً مجيداً في تكاتف القوى الوطنية وتآزرها على اختلاف مراتبها الاجتماعية في دعم الحركة الوطنية وفي شد أزر مختلف العناصر والهيئات الشعبية لدفع عجلة تاريخنا المشرّف الى الأمام.. والى الأمام ابدا..

فقد كان اضراب الكليات والمعاهد العالية الرمزي الذي اعلنوه يوم امس تاييداً لموقف عمال شركة نفط البصرة المضربين، وطلباً لتحقيق مطاليبهم العادلة. كان اروع اضراب منظّم شامل شهدته الكليات والمدارس في بغداد. فبالرغم من وضوح الاهداف التي كان الاجماع منصباً عليها، فأن سلمية الاضراب وسمو غايته قد أسبغ على حركة الاضراب (صفة) باهرة قلما استطاع طلبتنا الاعزاء ان يجسّموها خلال وقفاتهم المجيدة لتأييد أي شكل من اشكال الوثوب والانتفاض الوطني والاجتماعي.

وقد انهالت من شتى المدارس والكليات وابناء العاصمة والالوية الاخرى، برقيات ورسائل وعرائض تتضمن تأييد عمال النفط، والطلب الى الجهات المسؤولة بضرورة الاسراع في تحقيق مطاليبهم وتأميم النفط».

وفي باب «يوميات» الذي يحتل العمود الاول من صفحة المحليات وتحت عنوان «تحذير!» قالت الجريدة: «انه من المؤسف حقاً ان نجد ذهنية الحاكمين في هذه البلاد تستهين الى ابعد حدود الاستهانة بارواح المواطنين، فلا تعرف من الحلول الا حلا واحداً هو اراقة الدماء باستخدام قوات الامن، كأن هيبة الحكم او هيبة الدولة لايمكن ان تقوم الا عن هذا الطريق، في الوقت الذي نسمع فيه انباء اضرابات هائلة تحدث في معظم البلاد، تعطل الحياة العامة تعطيلا كاملا، فلم نسمع ان السلطات المسؤولة استخدمت لاخمادها الرصاص.. لان تلك البلاد تقدر قيمة الانسان وكرامته، ولن تستطيع الصمود امام الراي العام لحظة واحدة في البقاء في الحكم، اذا ما استهانت بقيمته وكرامته».

وكانت «حكمة اليوم» لهذا العدد صارخة ايضا.. ومؤلمة:

اذا كان (الغراب) دليل قوم يـدليهم على دار الخراب

وماكاد هذا العدد الهام يصدر الى الاسواق حتى تلقفته الايادي، وخلال ساعات الصباح نفذ المطبوع منه، واضحى حديث المجالس، وتنبأ الكثيرون – وكنت احدهم – بان عدد غدٍ سوف لايرى النور.. وان عدد اليوم هو الاخر الاعداد..!

وفعلا.. وقبيل انتهاء الدوام الرسمي لهذا اليوم ابلغت (الجريدة) بان وزير الداخلية السيد سعيد قزاز سيعقد مؤتمراً صحفياً في الساعة السادسة من مساء اليوم في ديوان وزارة الداخلية..

وفي تمام الساعة المعينة عقد وزير الداخلية مؤتمره الصحفي والذي حضره ايضا السيد رفائيل بطي وزير الدولة لشؤون الصحافة والدعاية، وبعد ان تحدث وزير الداخلية عن اضراب عمال النفط في البصرة وتحامله عليهم، ووصفهم بشتى النعوت واقبح الاوصاف، اعلن نبأ تعطيل تسع صحف سياسية جملة واحدة، لمدة سنة كاملة..!!

كانت «الجريدة» في مقدمتها... طبعا..!!

الخميس ١٧ كانون الاول ١٩٥٣ المصادف ١٠ ربيع الثاني ١٣٧٣

لم تصدر جريدة «الجريدة» صباح هذا اليوم.. الجو متوتر، والشعب يغلي، والسلطة تستجمع كل ما لديها لتنقض على الحريات العامة..

اسئلة كانت تدور على الألسنة في كل مكان: أين هي النهاية؟

والى أين نحن سائرون؟!!

كان كل شئ يؤكد ان السلطة قد كشفت عن وجهها، ونزعت اخر الاقنعة..

في هذا اليوم، قدم على مذبح الحرية عدد من الصحف المكافحة التي انطلقت منها اصوات نقية مخلصة، تطالب بحق الشعب، من بينها هذه «الجريدة»..

اجراءات عاجلة تمت في ادارة تحرير جريدة «لواء الاستقلال» للتعويض عن الصوت الذي كبتته السلطة..

لقد كان آخر صوت انطلقت به «الجريدة» صوتاً قوياً مدوياً، عبّر عن أعمق مشاعر الشعب، وعن اهدافه..

وبالاضافة الى تلك التساؤلات، كان هناك شيئ يشبه الوجوم وقفنا جميعاً نحن الذين أسهمنا في تحرير هذه الجريدة وتحمل مسؤولياتها، نتساءل: هل يمكن التعويض عنها..؟!

كان الجواب عميقاً في ضمائرنا، وصميم وجداننا: بلى ، ان صوت الحرية لايكبت!

اذن.. فلنبدأ العمل من جديد.. ولتكن صفحة جديدة من النضال.. فلتكن صفحة جديدة من الصراع مع السلطة.

هذا.. وقد خرجت الزميلة الكبرى «لواء الاستقلال» صباح هذا اليوم وبعددها المرقم ١٧٥٤ تقول:

تعطيل جريدة (الجريدة)

لم يدهشنا انتهاز الحاكمين اول فرصة لتعطيل الزميلة العزيزة جريدة «الجريدة» وحرمان قرائها الكرام الكثيرين منها، بعد ان اخذت على عاتقها خدمة الراي العام، فانطلقت تنبه الشعب الى مواضع الداء في حياتنا العامة، ومهما حاول الحاكمون فلن يستطيعوا ان يمحوا من اذهان الواعين ماسجلته جريدة «الجريدة» خلال هذه الفترة التي استطاعت ان تؤدي خلالها رسالة الصحافة الوطنية الحرة الجريئة التي لاتهاب ولاتخضع لغير الصالح العام.

وبهذه المناسبة، نسجل أسفنا لانتهاز فرصة الاحكام العرفية، للاجهاز على حرية الصحافة، وتعطيل سائر الصحف التي جرى تعطيلها مع جريدة «الجريدة».

الجلسة الأولى لمحاكمة "الجريدة"

اروع محاكمة من محاكمات الموسم... مجلس الاعمار في قفص الاتهام

مجلس الاعمار يعترف بكتاب سري بصحة الوقائع التي ذكرتها الجريدة حول طريق دوكان: المبلغ كما يقول المجلس "٤١" الف دينار لا (٤٥) الف دينار

السيد شبيب: يطلب حضور هذا الذي يريد ان يختفي وراء الادعاء العام ليواجه المحكمة والرأي العام: السيد احمد فوزي: يطلب حضور الباجه جي الوزير السابق والسيد علي حيدر الوزير اللاحق ليدليا بشهادتيهما امام المحكمة: السيد السامرائي يقول: هل يريد الادعاء العام ان يقول بأن "الرشوة" و"الفساد" لاتصرف ولاتتجه الا الى مجلس الاعمار لانه وكر الفساد: السيد شبيب: يتساءل عما اذا كان للمدعي العام معلومات حول الطعن بهذه الاوصاف على احد اعضاء مجلس الاعمار: السيد حسين جميل: يسأل الادعاء العام.. من هو الشخص الذي سافر الى لبنان ونزل في الفندق.. وهل هو رئيس المجلس ام نائبه ام احد اعضائه الاجرائيين؟...



محاكمة الجريدة

كانت قضية «احدهم» التي اثارتها جريدة «الجريدة» من أبرز القضايا التي تناولت نزاهة الحكم في العراق الملكي (*).

وقد احدث نشرها ضجة مدوية في كافة الاوساط ، وعلى جميع الاصعدة. واعتبرت المحاكمات التي تلت ذلك من اهم محاكمات «الراي» في تاريخ العراق السياسي المعاصر.

فقد نشرت «الجريدة» في عددها المرقم ٩ الصادر يوم الثلاثاء ٦ تشرين الاول ١٩٥٣ خبراً بارزاً في صفحتها الرابعة تحت عنوان «هل صحيح؟» قالت فيه:

«هل صحيح ان مجلس الاعمار قد قرر احالة تبليط طريق دوكان الى شركة لبنانية بمبلغ يزيد ٤٥ الف دينار على العرض الذي قدمته شركة عراقية. وان «احدهم» تقاضى عمولة قدرها عشرة الاف دينار، وسافر الى بيروت ترويحاً للنفس واقام في دار الضيافة الخاص المعدّ من قبل هذه الشركة اللبنانية؟».

وبعد بضعة ايام من نشر هذا الخبر. وفي يوم السبت ١٠ تشرين اول ١٩٥٣ اقام مجلس الاعمار الدعوى على المدير المسؤول وسكرتير تحريرها.

ونشرت «الجريدة» في اليوم التالي وفي عددها المرقم (١٤) خبراً على صدر صفحتها الرابعة قالت عناوينه:

«دعوى مجلس الاعمار على الجريدة» . «حاكم تحقيق الرصافة يستجوب السيد احمد فوزي عبد الجبار سكرتير تحرير الجريدة ومديرها المسؤول بحضور نائب المدعي العام لشؤون الصحافة والمحقق في حاكمية الرصافة» . «سكرتير التحرير يرفض الادلاء بأية معلومات الا امام محكمة الجزاء».

ونشرت تحت هذه العناوين البارزة مايلي : «استدعى السيد نصرت الاورفهلي حكم تحقيق الرصافة الشمالي ضحى امس السيد احمد فوزي عبد الجبار سكرتير تحرير «الجريدة» ومديرها المسؤول للتحقيق معه في الدعوى التي اقامها الادعاء العام فيما نشرته (الجريدة) حول طريق دوكان في عددها التاسع الصادر بتاريخ ١٩٥٣/١٠/٦.

(*) كنت قد نشرتُ هذا الفصل «محاكمة الجريدة» في كتابي «أشهر المحاكمات الصحفية في العراق» الذي صدر عام ١٩٨٥. وقد آثرتُ نشره في هذا الكتاب مضيفًا اليه مالم ينشر في الكتاب السابق –

المؤلف

وقد قام بالتحقيق السيد باسم حسن جواد المحقق في حاكمية الرصافة والسيد خيري العمري نائب المدعي العام لشؤون الصحافة.

وقد افاد السيد احمد فوزي بانه سوف يدلي بافادته التفصيلية عن هذه القضية في محكمة الجزاء ، وانه ليس مستعداً بالادلاء بشئ الان.

وعندما سئل عن مدى صحة هذا الخبر؟.. اجاب قائلا:
– ان الخبر كان اشاعة رددتها مجالس واندية عديدة.. وان الجريدة نشرت هذه الشائعة تحت عنوان «هل صحيح؟!» متسائلة هي الاخرى عن صحته.. وقد ظهر فعلا انه صحيح عندما صّرح السيد نديم الباججي وزير الاعمار السابق لرئيس تحرير الجريدة الاستاذ فائق السامرائي . وعليه فقد نشرت الجريدة غداة تسآءلنا مادار بين السيد الباججي وبين رئيس التحرير تحت عنوان (صفقة دوكان).

وسئل السيد احمد فوزي عن الشخص الذي جلب هذه الشائعة الى الجريدة .. فقال : ان اشخاصاً عديدين نقلوا لنا هذا الخبر. وان اسماءهم لاتحضرني الان..

وطرح السيد خيري العمري نائب المدعي العام بضعة اسئلة اخرى. فاكتفى السيد احمد فوزي بالقول بانه سيذكر كل شئ امام حاكم الجزاء ، وكل التفصيلات.

وبعد ان اعطى السيد احمد فوزي تعهداً بالحضور امام حاكم التحقيق او حاكم الجزاء في الوقت الذي يستدعي به ، اخلي سبيله.

ونشرت «الجريدة» يوم الاثنين ١٢ تشرين الاول ١٩٥٣ . نبأ اقامة الدعوى تحت عنوان بارز «دعوى مجلس الاعمار على «الجريدة» ذكرت فيه ان مجلس الاعمار حرك المسؤولية ضد هذه الجريدة لنشرها خبراً عن «احدهم» الذي تقاضى عمولة عشرة الاف دينار في عطاء مجلس الاعمار» .
وما كاد نبأ اقامة الدعوى ينشر حتى انبرى عدد من المحامين للدفاع عن حرية الرأي .

في عددها المرقم ١٥ الصادر يوم الثلاثاء ١٣ تشرين اول ١٩٥٣ نشرت «الجريدة» تحت عناوين بارزة : «جمع من كرام المحامين ينبرون للدفاع عن حرية الرأي ويتطوعون للدفاع عن المدير المسؤول وسكرتير تحرير «الجريدة» السيد احمد فوزي عبد الجبار المحامي» . قالت فيه :
«لم تكد «الجريدة» تنشر في عددها أمس نبأ الدعوى التي اقامها مجلس الاعمار على السيد احمد فوزي عبد الجبار المحامي سكرتير التحرير والمدير المسؤول «للجريدة» حتى انبرى عدد من كرام الاساتذة المحامين للتطوع في الدفاع عن حرية الرأي . لانهم شاعرون بان هذه القضية لا تتعلق بهذه «الجريدة» بقدر تعلقها بحرية الرأي وبنزاهة الحكم في هذا البلد . وفيما يلي اسماء الذوات الذين تفضلوا بالتطوع عن المدير المسؤول ، وهم مع حفظ الالقاب :

١ – حسين جميل «نقيب المحامين»
٢ – سعد عمر
٣ – عبد الرزاق الشيخلي
٤ – عيسى طه
٥ – ذيبان الغبان
٦ – قاسم حسن
٧ – طالب جميل
٨ – ابراهيم الدركزلي
٩ – ناظم حميد
١٠ – نجيب الصائغ

١١ – خليل زكي مردان
١٢ – كاسب السعد
١٣ – نائل سمحيري
١٤ – كامل الشالجي
١٥ – عبد الرزاق الخطيب
١٦ – توفيق العاني
١٧ – بدري البياتي
١٨ – محمد صالح الكيلاني
١٩ – ابراهيم عبد القادر
٢٠ – عابد فرحان العاني
٢١ – خليل كوان الجبوري
٢٢ – فهد المولى
٢٣ – قدري محمود عزت
٢٤ – ضياء الشيخ طه
٢٥ – حسن الخالدي
٢٦ – حامد الشواف
٢٧ – جواد كاظم لطيف
٢٨ – عبد القادر القيسي
٢٩ – ضياء حلاوي
٣٠ – علي المتولي
٣١ – عبد المنعم القنديلجي
٣٢ – شريف يوسف
٣٣ – حيدر عبد المجيد
٣٤ – عبد الخالق طه
٣٥ – محمود جلال
٣٦ – داود الصائغ
٣٧ – خالد عيسى طه
٣٨ – حسان عبد الله مظفر
٣٩ – محمد منير ال ياسين
٤٠ – عبد الستار صالح شكر
٤١ – عبد الستار ناجي
٤٢ – يحيى السالم
٤٣ – جودت هندي
٤٤ – علي الحسين
٤٥ – انور زينل
٤٦ – هشام الدباغ
٤٧ – محمد صديق شنشل
٤٨– عبد الرزاق شبيب
٤٩– عبد المحسن الدوري
٥٠ – زكي جميل حافظ
٥١ – محمد العبطة
٥٢ – محمد امين عبد الحكيم
٥٣ – قاسم حمودي
٥٤ – فائق السامرائي

وما زالت النداءات التلفونية تتوارد من الاساتذة المحامين في البصرة والموصل والحلة والناصرية والنجف يعلنون تطوعهم للدفاع عن حرية الرأي في هذه الدعوى . وسننشر اسماء حضرات الاساتذة المحامين (من خارج بغداد في عدد قابل مع العدد الاخر من الاساتذة محامي بغداد الذين تعذّر نشر اسمائهم اليوم» .

وفي اليوم التالي . نشرت «الجريدة» في عددها المرقم ١٦ الصادر في ١٤ تشرين الاول ١٩٥٣ «القائمة الثانية للذوات الذين تفضلوا بالتطوع للدفاع عن المدير المسؤول . وهم مع حفظ الالقاب :

٥٥ – الدكتور عباس حلمي الحلي
٥٦ – عبد الصاحب الملائكة
٥٧ – ابراهيم مراد الطويل
٥٨ – داود خماس
٥٩ – كاظم جعفر
٦٠ – عبد الوهاب الحسك
٦١ – عبد الوهاب القيسي
٦٢ – طالب رجب الراوي
٦٣ – عبد الرحمن الصفار
٦٤ – ناظم الخضيري
٦٥ – عبد شداد الزبيدي
٦٦ – ابراهيم الحسن

٦٧ - صلاح الدين حامد
٦٨ - احمد محمد وصفي
٦٩ - قاسم القيسي
٧٠ - صالح عبد اللطيف
٧١ - احمد العمري
٧٢ - محمد علي محمد
٧٣ - توفيق بابان
٧٤ - اسماعيل هندي
٧٥ - يوسف الكيلاني
٧٦ - عدنان فرهاد
٧٧ - محمد نزيه مراد
٧٨ - حسن معروف
٧٩ - خليل الدروبي
٨٠ - عبد الرزاق حسن
٨١ - خالد الشواف
٨٢ - عباس حسن
٨٣ - صبيح طاهر السلمان
٨٤ - السيد محمد الباقر
٨٥ - هاشم العاني
٨٦ - حسن الغصيبة
٨٧ - عادل عبد العزيز الشيخلي
٨٨ - يحيى رشيد رشدي
٨٩ قاسم العلوي
٩٠ - نوري الحمداني

هذا وما زالت النداءات التلفونية تتوارد من الاساتذة المحامين في البصرة والموصل والحلة والناصرية . يعلنون تطوعهم للدفاع عن حرية الرأي في هذه الدعوى . وسننشر اسماء حضرات الاساتذة المحامين (من خارج بغداد في عدد قابل مع العدد الاخر من الاساتذة محامي بغداد ممن تعذر نشر اسمائهم اليوم» .

وفي اليوم التالي ، نشرت «الجريدة» في عددها المرقم ١٧ الصادر في ١٥ تشرين الاول ١٩٥٣ القائمة الثالثة ، تحت عنوان «سيل لا ينقطع من كرام المحامين للتطوع في الدفاع عن سكرتير الجريدة ومديرها المسؤول» ، وهم مع حفظ الالقاب :

٩١ - عدنان الراوي
٩٢ - خالد الصانع
٩٣ - عبد الجبار القاضي
٩٤ - عدنان يحيى نزهت
٩٥ - جاسم الديمي
٩٦ - خلف الطائي
٩٧ - فارس الحسن
٩٨- نعمان شلال الاعظمي
٩٩ - صلاح الدين محمود
١٠٠ - فوزي الاحمر (الكوت)
١٠١ - محمد امين الرحماني (البصرة)
١٠٢ - حمد موسى الفارس (البصرة)
١٠٣ - محمد احمد السواحا (البصرة)
١٠٤ - غربي الحاج احمد (الموصل)
١٠٥ - قاسم المفتي (الموصل)
١٠٦ - عبد الستار علي الحسين (الرمادي)

ونشرت «الجريدة» على صفحتها الرابعة من نفس هذا العدد مقالاً حول الدعوى على «الجريدة» تحت عنوان «المستخدمون الذين يتعاطون المحاماة» قالت فيه :

«في دوائر الدولة عدد من المستخدمين الذين يزاولون المحاماة لان استخدامهم لايمنعهم من مزاولة هذه المهنة مازالوا لا يتقاضون راتباً تقاعدياً . ومعظمهم مستخدمون في المصارف وفي بعض المؤسسات شبه

الحكومية الاخرى . وقد ظلوا على هذا المنوال مدة طويلة . فلا دوائرهم تعترض على ذلك ، ولا نقابة المحامين تمتنع عن تجديد اجازاتهم . حتى اذا تطوع بعضهم في الدفاع عن سكرتير التحرير والمدير المسؤول للجريدة السيد احمد فوزي عبد الجبار المحامي فوجئوا بأمر اداري جديد يمنعهم من مزاولة مهنة المحاماة والاستخدام معاً . وعليهم اختيار احد الامرين . وكان المصرف الزراعي اسبق هذه المصارف والمؤسسات حيث اصدر امراً ادارياً هذا نصه :

لوحظ ان بعض الموظفين في هذا المصرف ممن اكملوا كلية الحقوق قد انتسبوا الى نقابة المحامين بعد ان ابدوا انهم ليسوا موظفين . ولما كان حصولهم على اجازة المحاماة يعرضهم الى التبعات القانونية ولا ينسجم مع امور المصرف نلفت انظار موظفي المصرف الى وجوب الاختيار بين الوظيفة ومهنة المحاماة خلال ٣ ايام . وعلى من يختار الوظيفة ان يقدم تأييداً خطياً من نقابة المحامين بعدم الانتساب . واما في حالة اختياره مهنة المحاماة فيقدم استقالته فوراً .

ونحذر طلاب كلية الحقوق في هذا المؤسسة الى عدم الانتساب الى النقابة في المستقبل عند تخرجهم» .

هذا هو نص الامر الاداري . ونود ان نتساءل :

لماذا لم يبادر المصرف الى اتخاذ هذا القرار قبل اليوم ؟ فاذا كان لايعرف بان مستخدميه يزاولون المحاماة قبل اليوم . فان ذلك ضعف في الادارة صارخ ، وعدم المام بما يجري ضمن مؤسسته التي يشرف عليها . واذا كان يعلم ذلك . فلماذا لم يعترض قبل اليوم . وقبل ان يتطوع نفر من كرام هؤلاء للدفاع عن «الجريدة» وحرية الرأي ؟ ! !» .

وفي ركن اخر من هذه الصفحة الرابعة من العدد ١٧ نشرت «الجريدة» تحت عنوان بارز «اعلان الاحكام العرفية في مجلس الاعمار ! !» قالت فيه :

«علم مندوبنا المتجول ان اوامر ادارية صارمة صدرت الى كافة موظفي مجلس الاعمار بعدم السماح لأي شخص بالاطلاع على اية معاملة . . ولو كانت تافهة . . ! !

ويضيف مندوبنا ان «المراجع» او «الزائر» لمجلس الاعمار يجب ان يمر بروتين طويل ممل يجري فيه التحقيق عن هويته . . والى أي موظف يقصد . . وماذا يريد . . الخ . . ! !

واذا شك احد موظفي المجلس الذين ارصدهم للمراقبة في احد الاشخاص . . فمن حقه ان يجري عليه التفتيش والتنقيب في جيوبه ، وذلك تنفيذاً للاوامر الادارية الصارمة . . ! !

وهكذا اعلن مجلس الاعمار الاحكام العرفية في الوقت الذي الغت حكومة الدكتور الجمالي الادارة العرفية . . ! !» .

وفي عددها المرقم ١٨ الصادر في ١٦ تشرين الاول ١٩٥٣ نشرت «الجريدة» القائمة الرابعة للمحامين الذين تطوعوا للدفاع عنها . قائلة :

«مازالت النداءات التلفونية والبرقيات تترى من كرام المحامين الذين يعلنون عن رغبتهم في التطوع في الدفاع عن سكرتير تحرير الجريدة ومديرها المسؤول السيد احمد فوزي عبد الجبار المحامي وعن حرية الرأي في هذا البلد المبتلى ! !

وفيما يلي القائمة الرابعة لحضرات السادة الكرام ، مع حفظ الالقاب :

١٠٧ – احمد عبد الجليل
١٠٨ – عاصم الوتري
١٠٩ – منير الوتري
١١٠ – حسين علي الصالح
١١١ – احمد الاعرجي
١١٢ – هادي عبد المشخب
١١٣ – هاشم جواد
١١٤ – صبيح عبد الغني
١١٥ – عبد الهادي شكرجي
١١٦ – حمودي جواد
١١٧ – سلمان علي العزاوي
١١٨ – عبد الهادي صالح
١١٩ – محمد وصفي رضا
١٢٠ – مرتضى الحجاج (البصرة)
١٢١ – عبد اللطيف العمر
١٢٢ – حازم المفتي (الموصل)
١٢٣ – سليم قلندر (الموصل)
١٢٤ – زغلول الخياط (الموصل)
١٢٥ – نافع الصائغ (الموصل)
١٢٦ – عبد المجيد الونداوي

وفي عددها المرقم ١٩ الصادر في ١٧ تشرين الاول ٩٥٣ نشرت «الجريدة» القائمة الخامسة لمحامي البصرة الذين تطوعوا للدفاع عن حرية الرأي وهم مع حفظ الالقاب :
١٢٧ – عبد الرحمن العمر
١٢٨ – عبد الرحمن الشيخلي
١٢٩ – عبد الحميد العيسى
١٣٠ – عبد الامير الاعرابي
١٣١ – سامي فياض
١٣٢ – صالح فاضل
١٣٣ – ذهني سعيد
١٣٤ – عبد الوهاب الراجح
١٣٥ – سامي فرجو
١٣٦ – عبد الرحمن العطية
١٣٧ – نصيف الحجاج
١٣٨ – احمد العبد الرسول
١٣٩ – محمد الرشيد
وتطوع بعد ذلك من محامي بغداد الاساتذة :
١٤٠ – اسماعيل الغانم
١٤١ – مهدي قاسم كبة
١٤٢ – عبد الوهاب محمود

* * *

وفي عددها المرقم ٢٥ الصادر في ٢٥ تشرين الاول ١٩٥٣ نشرت «الجريدة» تحت عناوين ضخمة «محاكمات الموسم . . الجريدة ومجلس الاعمار امام حاكم الجزاء - ١٤٢ محامياً يتطوعون للدفاع عن السيد احمد فوزي عبد الجبار المحامي سكرتير تحرير الجريدة ومديرها المسؤول ، قالت فيه :

«انتهى السيد نصرت الاورفةلي حاكم تحقيق الرصافة الشمالي من التحقيق في الدعوى التي اقامها الادعاء العام بطلب من مجلس الاعمار على سكرتير تحرير «الجريدة» ومديرها المسؤول السيد احمد فوزي عبد الجبار بسبب ما كتبته عن مناقصة دوكان ، وعن نزاهة الحكم في هذا البلد . .
وقد احيلت اوراق الدعوى يوم الخميس الماضي برقم ١٨٢ الى محكمة جزاء بغداد للنظر فيها وفق المادة ٢٦ من قانون المطبوعات . هذا ولم يحدد حاكم جزاء بغداد يوم المرافعة في هذه القضية بعد .
ومن الجدير بالذكر ان عدد المحامين الكرام الذين تفضلوا للتطوع في الدفاع عن حرية الرأي وعن «الجريدة» بلغ ١٤٢ محامياً من شتى انحاء القطر . ومن المنتظر ان تشهد ساحة القضاء في الايام القريبة القادمة اروع محاكمة في تاريخها ، وفي تاريخ مجلس الاعمار . .
واننا لذلك اليوم لمنتظرون . . .

* * *

وتحت عنوان كبير «مانشيت الصفحة الاولى» . نشرت «الجريدة» في عددها المرقم ٣٣ الصادر صباح الثلاثاء ٣ تشرين الثاني ١٩٥٣ «اليوم موعدنا مع مجلس الاعمار في محكمة الجزاء الاولى» . ونشرت تحت هذا العنوان الضخم - على يسار الصفحة الاولى - كاريكاتوراً يصور المدير المسؤول السيد احمد فوزي في قفص الاتهام وهو يشير باصبعه نحو وزير الاعمار ، وكتب فوق الصورة «اني اتهم !» وتحتها : «مجلس الاعمار . . في قفص الاتهام» .

وكانت هذه الصورة الكاريكاتورية المعبّرة كل التعبير بريشة الفنان القدير غازي عبد الله قد أثارت ضجة كبيرة في الاوساط الحاكمة ، واستحساناً لدى جماهير القراء .

ونشرت «الجريدة» في نفس عددها هذا وعلى الصفحة الرابعة خبراً قالت فيه :
«ينظر ضحى اليوم الاستاذ كامل شاهين حاكم جزاء بغداد الاول في الدعوى المقامة من قبل الادعاء العام وبطلب من مجلس الاعمار على السيد احمد فوزي عبد الجبار المحامي سكرتير تحرير الجريدة ومديرها المسؤول حول مانشرته الجريدة عن طريق دوكان . .
وسيترافع في الدفاع عن «الجريدة» وعن حرية الرأي ١٤٢ محامياً قدموا من شتى انحاء العراق .
وسيمثل الادعاء العام السيد خيري العمري نائب المدعي العام لشؤون الصحافة .

وفي صبيحة يوم الاربعاء ٤ تشرين الثاني ١٩٥٣ صدر عدد «الجريدة» المرقم ٣٤ يحمل عناوين بارزة باللون الاحمر في صدر صفحته الاولى : «محاكمة الجريدة . . مجلس الاعمار في قفص الاتهام» ، كما تصدر الركن العلوي الأيسر كاريكاتوراً يمثل يداً تحمل كيساً فيه (١٠٠٠٠) عشرة الاف دينار يتسلمه شخص تبدو

عليه اثار الوجاهة والبدانة ، ووضع على وجهه علامة استفهام . وكتب فوق الكاريكاتور (من هو . . ؟ !). وتحته : (احدهم) . . !

وطبع من هذا العدد الآف النسخ ، كما بيعت النسخة منه ، بعد ذلك ، بربع دينار (في ذاك الزمان) !

وافردت الجريدة ، الصفحتين الرابعة والخامسة منها ، لنشر وقائع المحاكمة . وكانت العناوين التي احتلت صدر الصفحة الرابعة تقول :

«اروع محاكمة من محاكمات الموسم . . مجلس الاعمار في قفص الاتهام» .

كما نشرت في وسط الصفحة صورة لسكرتير تحرير الجريدة ومديرها المسؤول . يحف به عدد كبير من المحامين الذين تطوعوا للدفاع عنه ، قبيل بدء المحاكمة . كما نشرت في الصفحة الخامسة كاريكاتوراً يمثل سكرتير التحرير يشير باصبعه الى وزير الاعمار وهو يقف في قفص الاتهام ، وفي الجهة اليسرى منها كاريكاتوراً يمثل وزير الاعمار يتمشىٰ بين اربعين «بستوكة» . وكتب تحتها (علي) بابا . . والاربعين حرامي ! (وزير الاعمار هو السيد علي حيد سليمان) . . ويلاحظ القاريُ الكريم ان اسم (علي) قد وضع بين قوسين . . وهذا ما فيه الكفاية ! !

وفيما يلي نص مانشرته الجريدة عن سير المحاكمة :

«كان يوم أمس موعد محاكمة «الجريدة» عن الدعوى التي اقامها مجلس الاعمار .

وقد بكر جمع حاشد من الناس لحضور هذه المرافعة الفريدة في بابها ، والتي هي اروع محاكمة من محاكمات الموسم . وتقاطر الشباب الى ساحة المحكمة في انتظار موعد افتتاح الجلسة .

وفي منتصف الساعة العاشرة اجتمع في غرفة النقابة عدد من وكلاء الدفاع ، وهم السادة : محمد صديق شنشل وعبد الرزاق شبيب وعبد المحسن الدوري وفائق السامرائي . وقد انضم اليهم السيد حسين جميل نقيب المحامين ، وحضر كذلك السيد احمد فوزي عبد الجبار ، وتداولوا في موضوع الدعوى .

وفي تمام الساعة الحادية عشرة صباحاً تشكلت محكمة الجزاء من حاكمها السيد كامل عبد الفتاح الشاهين . ونودي على المدير المسؤول لهذه «الجريدة» السيد احمد فوزي عبد الجبار المحامي ، وتدافع الناس كل يريد ان يحظي بمقعد او مكان ليشهد هذه المحاكمة الفذة التي تتعلق بنزاهة الحكم في العراق . وحضر المصورون لالتقاط الصور ، غير ان المحكمة منعتهم من ذلك . واخذ وكلاء الدفاع مقاعدهم ، وهم السادة : حسين جميل ، صديق شنشل . عبد الرزاق شبيب ، عبد المحسن الدوري ، زكي جميل حافظ ، عدنان فرهاد ، فائق السامرائي ، وعدد اخر من الذين اتسعت لهم القاعة ، وبقي عدد غفير منهم بين المستمعين وفي خارج القاعة لتعذر استيعاب قاعة المحكمة لهم ، لانهم يبلغون اكثر من ١٤٢ محامياً . وكان يمثل الادعاء العام السيد خيري العمري . .

وعند اخذ هوية المتهم حسب الاصول ، امر الحاكم كاتب المحكمة بأن يقرأ قرار الاتهام عن صفقة دوكان ، وهذا نصه :

الادعاء العام

حاكم تحقيق الرصافة الشمالي

نشرت جريدة (الجريدة) بعددها المرقم ٩ الصادر بتاريخ ١٩٥٣/١٠/٦ خبراً تحت عنوان «هل صحيح ؟» تضمن ان مجلس الاعمار قد قرر احالة تعهد تبليط طريق دوكان الى شركة لبنانية بمبلغ يزيد ٤٥ ألف دينار على العرض الذي قدمته شركة عراقية ، وان احدهم استوفى عمولة قدرها عشرة الآف دينار وسافر الى بيروت ترويحاً للنفس . . الخ .

وحيث ان في هذا الخبر ما يكوّن الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٦ من قانون المطبوعات رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٣ وتعديله رقم ٣٣ لسنة ١٩٣٤ ، واستناداً لاحكام المادتين ٣٠ و ٣١ من القانون المذكور نطلب اتخاذ الاجراءات القانونية بحق المدير المسؤول للجريدة المذكورة المحامي السيد احمد فوزي عبد الجبار وفق المادة السادسة والعشرين من القانوني المذكور واعلامنا النتيجة .

شاكر العاني

المدعي العام

وبعد تلاوة قرار الاتهام ، باشرت المحكمة باستجواب السيد احمد فوزي

الحاكم : هل انت المدير المسؤول لجريدة الجريدة ؟

المتهم : نعم

الحاكم : نشرت الجريدة بعددها المرقم ٩ المؤرخ ١٩٥٣/١٠/٦ في الصفحة الرابعة خبراً تحت عنوان (هل صحيح ؟) ان مجلس الاعمار قرر احالة تعهد تبليط طريق دوكان الى شركة لبنانية بمبلغ يزيد بـ ٤٥ ألف دينار على العرض الذي قدمته شركة عراقية ، وان احدهم استوفى عمولة قدرها عشرة الاف دينار من قبل هذه الشركة اللبنانية . وقد تبين من كتاب المدعي العام المرقم ٥٣/٢١٠ المؤرخ ١٩٥٣/١٠/١٠ ان هذا الخبر غير صحيح . . فماذا تقول ؟

المتهم : ان الخبر المذكور في الجريدة يتضمن شقين : الشق الاول ، وهو هل ان مجلس الاعمار قد اعطى تعهداً لاحدى الشركات بمبلغ يزيد بـ ٤٥ الف دينار على شركة اخرى . والشق الثاني ، هل ان احدهم تقاضى عمولة عشرة الاف دينار . . الخ .

وبما ان الشق الاول يدل دلالة صريحة على مجلس الاعمار ، لذا وقبل ان اجيب على هذا السؤال ، ارجو من المحكمة المحترمة ان تتأكد من مجلس الاعمار نفسه عن صحته ، وهل ينفي هذه الواقعة أم لا ؟ ! ، وارجو كذلك ان تستدعي السيد نديم الباجه‌جي وزير الاعمار السابق والسيد علي حيدر سليمان وزير الاعمار الحالي للادلاء بشهادتيهما عن هذه القضية ، وارجو كذلك ان تجلب اضبارة دوكان ايضاً (يجد القاريء نص كتاب مجلس الاعمار في مكان اخر من الجريدة وفيه يعترف بصحة الواقعة ، ولكنه يذكر ان المبلغ ٢٢ ألف دينار وليس ٤٥ ألف دينار كما ذكرت الجريدة) .

اما الشق الثاني من السؤال ، فأننا قلنا ان احدهم قد تقاضى عمولة . . وان لفظة «احدهم» مطلقة ، وكل من يرى نفسه انه هو المقصود من هذه الكلمة عليه ان يقيم دعوى شخصية .

وقبل ان يتم تنفيذ الرجاءين اللذين طلبتهما ، لايمكنني الادلاء بأي شئ عن الموضوع .

فائق السامرائي (احد وكلاء الدفاع) : ان مجلس الاعمار ، كما يتضح من كتابه المحفوظ في اضبارة الدعوى ، يعترف بصحة الواقعة . ولكنه يذكر ان فرق السعرين ليس (٤٥) ألف دينار بل (٢٢) ألف دينار ، وهذا تأييد لصحة ما نشرته الجريدة ، فعليه لا دعوى في هذا الخصوص .

اما الشق الثاني المتعلق بالشخص الذي استوفى عمولة فعلى من يرى نفسه انه هو المقصود ، ان يقيم الدعوى ، وهناك قرارات صادرة من محكمة الجزاء ومصدقة من محكمة تمييز العراق في دعاوى مماثلة ، تؤيد هذه الجهة من الناحية القانونية ، وان الادعاء العام لايملك حق تحريك الدعوى عامة في موضوع شخصي ، بل ان الشخص المعني له ان يحرك الدعوى اذا شاء ، لا الادعاء العام .

(وهنا ، حصل جدال بين السيد السامرائي والحاكم حول ضرورة استيضاح هذه الجهة من وزيري الاعمار السابق واللاحق . . واستمر السامرائي بقوله ·

— ان السيد نديم الباجه‌جي وزير الاعمار السابق قد أيد لي شخصياً باعتباري رئيس تحرير الجريدة الواقعة المعينة في الشق الاول من الخبر ، وقد نشرت الجريدة على لسانه ذلك ، فلم يكذبه ، لذلك أويد طلب السيد احمد فوزي عبد الجبار في استدعاء وزيري الاعمار السابق والحالي للادلاء بشهادتيهما في هذا الخصوص ؟ .

الحاكم : على أي شئ نستقدمهما ؟ !

السامرائي : الوزير اعترف بوجود هذا الفرق بين السعرين ، وللتأكد من ذلك اطلب استدعاؤه واستدعاء خلفه وجلب الاضبارة .

الحاكم : مجلس الاعمار بهيئته الرسمية هو المقصود على مايظهر . وقد سألتم أحد اعضائه ، وان موضوع الدعوى هو الشق الثاني المبلغ الذي استوفاه احدهم كعمولة ، فهل لديكم دفعاً يؤيده ؟

صديق شنشل (احد وكلاء الدفاع) : ان اسناد العمولة التي اخذها احدهم جاءت مطلقة ، فمن أين جاء التخصيص ؟ !

الحاكم : اننا نعتبر ان المقصود من اخذ العمولة ، هيئة المجلس .

المتهم : ان لفظة «احدهم» مطلقة . تنصرف الى الوسيط الذي نوهت عنه الجريدة ، والذي قبض العمولة ، فاذا كان هذا الشخص يدعى بأنه قد مس بهذا الخبر ، فله وحده ان يقيم الدعوى .

الحاكم : هل يصلح الشهود الذين طلبتهم لاثبات هذا الاسناد ؟

المتهم : نعم فيما يتعلق بالشق الاول الذي هو موضوع الدعوى .

السامرائي (يمسك بالجريدة ويقرأ ما نشرته على لسان السيد نديم الباجه‌جي الذي يؤيد الشق الاول من الاتهام)

الحاكم : هل لديك شهود دفاع تطلب الاستماع اليهم ؟

المتهم : اذا تفضلت المحكمة وجلبت الشاهدين المذكورين فعندهما الخبر اليقين فيما يتعلق بصحة الواقعة .

السامرائي : اننا نحتفظ بدفاعنا عن الشق الثاني الى حينه . اما اثبات الشق الاول فلا يتم الا بجلب الوزيرين المذكورين .

الحاكم : لنستمع الى مطالعة الادعاء العام .

وهنا نهض نائب المدعي العام السيد خيري العمري قائلاً :

– ان المحكمة المحترمة قد تلت كتاب الادعاء العام الموجه الى حاكم تحقيق الرصافة الشمالي ، وهو من الوضوح بحيث لايحتاج الى اي بيان او ايضاح . ان الاتهام ذو شقين ، وبالنسبة لنا ، فان الاتهام الثاني هو موضوع الدعوى بدليل ان الاهانة الموجهة ليست موجهة الى الشخص الموجود به الاهانة بالذات وانما يتصل بالوظيفة . نعم لو كانت الاهانة الموجهة الى حياته الخاصة ، او الى امور لا تتجاوز هذه الدائرة ، لكان للاخوان وجه للدفع الذي ورد على السنتهم بانها دعوى شخصية ، لا حق للادعاء العام باقامتها ، ولكن الخبر في الكلمة المنشورة بالشكل الموجود بالجريدة يتضمن اهانة واضحة في أمر أخذ رشوة عبر عنها بتعبير اخر مؤدب «عمولة» في أمر يتعلق باحالة قطعها مجلس الاعمار على احدى الشركات . ولذلك فلا مجال للقول بان الدعوى شخصية ، لان تعبير «احدهم» لايفسر تفسيراً مستقلاً ، بحيث يقطع في سياق الكلام ، ويفسر تفسيراً يوافق اغراضه ، لان موضوع الكلمة وكونها مسندة الى ضمير لايمكن ان ينصرف القارئ عند قراءة الخبر في ذهنه ، الا ان كلمة الضمير ترجع الى احد المصادر عند السياق ، وهو مجلس الاعمار .

(وهنا ، دخل احد المصورين لالتقاط الصور ، فقال له

الحاكم : امنعك من اخذ الصور . . هل استأذنت المحكمة ؟ !

المصور : (ساكتاً لا يحير جواباً) ! !

الحاكم : اذا تريد ان تستمع ، لا بأس ، على ان لا تأخذ صور .

المصور (يخفي الكاميرا) ! !

الادعاء العام (مستمراً في مطالعته) : ان المتهم قد وجه بمثل هذا السؤال بحضرة حاكم التحقيق ، وقد ذكر امامه بانه يعرف الشخص المقصود ، وانه سيدلي بأسمه امام المحكمة المحترمة .

لذلك فلا وجه للقول بان هذه الدعوى ، دعوى شخصية ، واننا قد فوجئنا بهذه ، وان كانت الجريدة بالذات في مقالاتها واخبارها لم تكن لتوحي بأن تنتهي الى هذه النتيجة .

هنا نقطة نشير اليها هو ان الكلمة المنشورة لايمكن اعتبارها من قبيل النقد المباح لكل مواطن ، الذي هو حق طبيعي له ليستطيع ان يمارسه في ظل النظام الدستوري والحكم الديمقراطي ، ويستطيع ان يقول بموجب هذا الحق ويناقش المسؤولين والموظفين في سياستهم وافعالهم بروح ديمقراطية متسامحة بعيدة عن كل كل طعن بالكرامة او تشهير .

ان المادة ٢٦ من قانون المطبوعات تشترط اركانها ان يكون هناك نشر ، وهذا متوفر في الخبر المنشور ، وان تتضمن الاهانة احدى الهيئات الرسمية او احد اعضائها ، والقول بان «احدهم» تقاضى مبلغاً في مناقصته لهيئة رسمية ، وانه ذهب الى بيروت وهناك نزل في فندق الشركة المذكورة ، حيث تسلم العمولة المشار اليها هناك . . .

السامرائي – يقاطع الادعاء العام – قائلاً : يبين تعرفه . . كولنياه حتى لاتعب المحكمة . . .

(ضحك من المستمعين والحاكم والمدعي العام نفسه) ! ! !

الادعاء العام (مستمراً) : فكل ذلك مما يشكل اهانة واضحة بمفهومها العام ، وكلها من شأنه ان يخدش الاعتبار ويسيئ السمعة . والركن الثالث هو دون ان يذكر اسمه . واذا كان حقاً مانشر بقصد الصالح العام فان الصالح العام يقضي ايضاً بان تسمى الاسماء بمسمياتها ، وان يحدد الشخص المعني بهذا الامر ، فيسمى بأسمه ، كما وعد المتهم ، وكنا نحن عند حسن الظن .

اما الركن الاخير ، ان تنصب الاهانة على امور تتعلق بواجبات الوظيفة وطبيعي ان من اولى واجبات مجلس الاعمار هي تنظيم احالات المناقصة وارسائها على الشركات التي تتقدم للعروض ، لذلك فان التمسك بان الدعوى شخصية غير ذات موضوع لانها تتعلق بمناقصة دوكان ، ونحن نكتفي بهذا القدر مع احتفاظنا بحق التعقيب على ماسيذكره الاخوان .

عبد الرزاق شبيب (احد وكلاء الدفاع) : الدعوى التي اقامها المدعي العام بداعي ان هذا الخبر اهانة على احد اعضاء المجلس في حين ان الكلام يعرف الى ما جاء في الكلمة ، وليس استنتاجاً كما بين المدعي العام . وان قصد المتهم واضح ومفسر ، لان هناك شخص توسط في هذه العملية وأخذ عمولة ، فاذا كان المدعي العام يثبت ان الوزير او احد الموظفين هو الذي يعنيه الخبر فليقل ، واذا كان لايخص احد اعضاء المجلس فانها كلمة عامة تشمل جميع الناس ، وللمدعي العام الحق في اثبات ذلك بالنسبة للمجلس .

حسين جميل (احد وكلاء الدفاع) : الجدل يدل على «احدهم» وهذه معروفة . اذ ان الكلمة موضوعة الاتهام قد دلت بان هذا «الاحدهم» سافر الى لبنان ونزل في فندق الشركة ، فهل يوجد من احد اعضاء المجلس من سافر الى لبنان ونزل في الفندق المذكور ، ومن هو هذا الاحدهم ، ولذا فانها لا تنصرف لغة الى المجلس ، واذا ثبت بان احد اعضاء المجلس قد سافر الى بيروت ونزل في فندق الشركة فهذا بحث اخر .

الحاكم : المدعي العام قد كذب الخبر .

حسين جميل : اللغة لا تنصرف الى المجلس ، فاذا كان لاتمسه من قليل او كثير ، فالمناقشة اذاً تدور حول «احدهم» والى من يمكن ان تنصرف لانها جاءت بالخبر بصورة مطلقة يوضحها الخبر ، كون هذا الواحد استوف عمولة ، وكونه سافر الى بيروت واقام في دار الضيافة الخاص المعد من قبل الشركة اللبنانية ، فهل لدى الادعاء العام الذي اقام الدعوى ويطلب المعاقبة من المعلومات مايدل على انطباق هذه الامور الواردة في الخبر على احد اعضاء مجلس الاعمار او رئيسه او نائب رئيسه بحيث اخرج الادعاء العام الخبر «احدهم» من التعميم الى التخصيص من ناحية الوقائع .

ذكرت ان «احدهم» معرفة بالحوادث التي ذكرتها ، ومن ناحية اللغة فان «احدهم» مطلقة لا تنصرف على وجه التخصيص الى شخص معين ، فاذا كان الخبر لاينطبق عليه ما ورد في المادة ٢٦ من قانون المطبوعات امتنع عن المدعي العام ان يقيم الدعوى العامة ، وانطبقت الفقرة الاخيرة من المادة ٣١ القائلة عن الاهانة والقذف والسب الموجه الى شخص اخر ، فعند ذاك يقيم الدعوى عنها المدعي الشخصي .

المدعي العام : نحن في بدء الكلام تحدثنا عن هذه النقطة ، لكن الظاهر لا أزال اشعر بانها غامضة لدى الاخوان المحترمين وفي ساحة المحكمة على الاقل .

ان كلمة «احدهم» لم تكن مطلقة ، كما ذهب الاستاذ بدليل انها مضافة الى ضمير . ومن الاشياء المعروفة في ابجدية اللغة ، واذا اردنا التخصيص نضيفه الى ضمير او اسم لتحديده ، وازالة الاطلاق عنه ورفع صفة الابهام .

ان كلمة «احدهم» اذا نظر اليها في سياق الحديث الذي يدور حول مناقصة يقوم بها مجلس الاعمار فطبيعة الحال ان الضمير المضاف اليه بهذا لايمكن ان ينصرف بأي حال من الاحوال الى غير مجلس الاعمار . .

عبد الرزاق شبيب – مقاطعاً – : ليش مجلس الاعمار اخذ على نفسه . .

(ضحك من المستمعين) . . !

الحاكم : ان كل من يخالف النظام سيعاقب اشد العقاب . . احنا في سينما ؟ !

الادعاء العام – مستمراً : هذا ما يقول به العقل والمنطق وتفرضه قواعد اللغة ، فكلمة «احدهم» ليست مطلقة ، وانما مخصصة باضافتها الى الضمير الذي يرجع الى مجلس الاعمار ، اما فيما يتعلق عن السؤال الاخير فان من الغريب ان تروي «الجريدة» تفاصيل الحادثة ، وبانه سافر الى بلد حددته هي . والى فندق حددته هي ايضاً ، وانه تقاضى في ذلك الفندق حسب روايتها مبلغاً اطلقت عليه عبارة مؤدبة «عمولة» ، ومع ذلك تطلب من عندنا ان ندلي بأسم هذا الشخص ، مع العلم انها تعرف التفاصيل اكثر مما يعرفه سواها .

السامرائي (مقاطعاً) رافعاً يده يطلب الكلام . .

الحاكم : هل هو دفاع . . أم ماذا ؟ !

السامرائي : لا . . بل طلب قانوني . . (مستمرا) : لا اريد ان اجيب على النقاط القانونية التي اوردها الادعاء العام ، بل اترك ذلك الى الدفاع ، انما اود ان اتقدم الى المحكمة المحترمة بطلب اعتبره اساسياً لتوضيح الواقعة ، فقد جاء في كتاب الادعاء العام بتحديد الدعوى الى شقين ، الاول قضية منحها التعهد الى شركة بمبلغ يزيد عن عرض الشركة الثانية ، والشق الثاني هو «العمولة» الممنوحة ، وقد طلب حاكم التحقيق من مجلس الاعمار بيان الايضاحات المتعلقة بالشق الاول طالباً اسم الشركة التي رست عليها المناقصة واسم الشركة التي حرمت منها ومقدار العرضين المقدمين من قبلها وشروط المناقصة والاعلان الذي تم ، فمن ذلك يتضح ان سير التحقيق والشكوى كان ينصب على الشق الاول ، وحيث ان حضور الوزيرين اللذين طلب المتهم حضورهما وموافقة المحكمة المحترمة على ذلك ، فانني باسم وكلاء الدفاع ارجو استدعاء الوزيرين المشار اليهما للسؤال عن هذه الجهة وعما اذا كان احدهما او كلاهما يعلم ان مجلس الاعمار قد روجع من قبل الوسطاء والمتنفذين ، وان هذا المجلس اصبح يرتاده مثل هؤلاء الاشخاص أم لا ؟ ؟ وعما اذا اعتاد هؤلاء الوسطاء ان يغتصبوا عمولة عن وساطاتهم ام لا ؟

(واثبت الاستاذ السامرائي اقامة الدعوى على الشق الثاني مدللاً بان لديه القرار الصادر عن هذه المحكمة ومصادقة محكمة التمييز الذي يؤيد ماذهب اليه الدفاع ، وضرب مثلا بالدعوى التي اقيمت على جريدة التقدم

لصاحبها الدكتور سليم النعيمي . وقد كان الحاكم السيد شفيق العاني . وقد تأيد حكمه تمييزاً باعتبار الاسناد لشخص لم يذكر اسمه وهو موظف وبسبب يتصل بوظيفته يجب ان يقوم هو بتحريك الدعوى لا المدعي العام) . .

المصور (يتململ) . .

الحاكم : هل تريد ان تأخذ الصورة بالقوة ؟ . . انك ستكون عرضة للعقاب .
المصور : اني قد اغلقت الكاميرا . ورفعت المصباح . . لا اريد ان أخذ صورة . .

الحاكم : قلت لك ممنوع . . هل تتصور اذا نشرت هذه الصورة لا اطلب معاقبتك .

(المصور يؤكد عدم رغبته في التصوير) !

صديق شنشل (احد وكلاء الدفاع) : لقد اوضح موكلنا بان كلمة «احدهم» جاءت مطلقة ، بينما يحاول الادعاء العام تأويلها على انها تخص شخصاً معيناً لم يذكره . ولم يقم هذا الشخص الدعوى لنحاسبه ويحاسبنا ، بل تستر وراء الادعاء العام ، وقد تتضح الحقيقة التي ننشدها بعد سماع الشاهدين اللذين طلبنا استماع شهادتهما «وزير الاعمار السابق والحالي» وربما تقتنع المحكمة عندئذٍ ان الشخص المعني بما نشر يجب عليه ان يقيم الدعوى شخصياً ويؤدي الحساب علناً ، بدلاً من ان يختفي وراء الادعاء العام .

السامرائي (احد وكلاء الدفاع) : ان قصة المدعي العام تشبه ذلك المحامي الذي وقف امام المحكمة في دعوى قذف وقال ان كل هذه الاوصاف السيئة لا تنطبق بحق اي شخص الا بحق موكلي ، فهل يريد الادعاء العام ان يقول على أية مؤسسة ماعدا مجلس الاعمار ، لانه قد اصبح وكر الفساد . .

(وبعد ان فرغ الاستاذ فائق السامرائي من كلمته جلس على المصطبة ، فانكسرت تحت ثقل جسمه البدين ، فضحك المستمعون ، وقال الحاكم : «هذا يجوز فيه الضحك» . وشارك المستمعين في ضحكهم ، وشارك الجميع الاستاذ السامرائي) . . !

وبعد ان رفعت الجلسة الى يوم الاحد الموافق ١٩٥٣/١١/٨ استبقت المحكمة وكلاء الدفاع بعض الوقت .

* * *

وفي يوم الاحد ٨ تشرين الثاني ١٩٥٣ نشرت «الجريدة» في صدر صفحتها الاولى «مانشيتاً» كبيراً تحت عنوان «اليوم موعدنا ثانية مع مجلس الاعمار في محكمة الجزاء» اما على صدر صفحتها الرابعة فقد نشرت الخبر التالي ، تحت عناوين : «المحكمة تستأنف جلستها ضحى اليوم . . هل سيدلي السيدان الباجه‌جي وسلمان بشهادتيهما في جلسة اليوم ؟» :
«تستأنف محكمة جزاء بغداد المؤلفة من حاكمها السيد كامل شاهين جلستها الثانية ضحى اليوم لمواصلة

محاكمة السيد احمد فوزي عبد الجبار سكرتير تحرير «الجريدة» ومديرها المسؤول عن الدعوى المقامة عليه بشأن ما نشرته عن مجلس الاعمار ومناقصة انشاء طريق دوكان وعن «احدهم» الذي تقاضى «١٠ الآف» دينار كعمولة . . !

وكانت المحكمة قد استمعت في جلسة سابقة الى افادة السيد احمد فوزي وجرت مناقشة بين ممثلي وكلاء الدفاع والادعاء العام والمحكمة حول القضية .

ومن المنتظر ان تستدعي المحكمة السيد نديم الباجه‌جي وزير الاعمار السابق ، والسيد علي حيدر سليمان وزير الاعمار الحالي للاستماع الى شهادتيهما بناء على الطلب الذي تقدم به السيد احمد فوزي كشهود في هذه القضية الهامة التي اشغلت الرأي العام» .

هذا . . وقد نشرت «الجريدة» في نفس هذه الصفحة من هذا العدد تحت عنوان «وخزات» خبراً . احاطته باطار ، قالت فيه :

«في ركن قصي من اركان مفوضية اتحاد الجمهوريات السوفياتية وقف الدكتور نديم الباجه‌جي مع السيد علي حيدر سليمان مساء أمس يتباحثون عن «الشهادة» المطلوب منهما اداؤها امام المحكمة حول قضية دوكان ! فقال أحدهم : اننا اعطينا كل مالدينا من معلومات ووثائق الى المحكمة ، فما الذي يريده وكلاء الدفاع منا ، وماهو وجه مناقشتنا في الموضوع ؟ !

واجاب آخر : ماذا يريدون منا . . وهل يريدون ان نفضحهم ؟ ! !

ولا ندري لماذا لا يتقدم هذا الوزير الهام لفضح «الجريدة» واصحابها .

بعد ان امتلأت البلاد بطولها وعرضها بفضائح «المجلس» الذي يتشرف بان يكون همزة الوصل فيه ؟ !

لماذا لا يتقدم ويدلي بما عنده من فضائح ، بدلاً من ان يتهرب من ساحة القضاء ، حيث يخشى ان يقف امام ميزان العدالة ، الذي لا يفرق بين وزير او غير وزير !

لماذا يتهرب من المناقشة في قضية يعيرها الرأي العام اهتمامه ليعلم الناس من وراء هذه المناقشة ، اي الشركات تألفت في الاسابيع الاخيرة ، وأية عقود سجلها كاتب العدل في الايام الاخيرة . . وعندئذٍ تبيض وجوه وتسوّد وجوه ! !» .

* * *

وطلعت «الجريدة» صباح يوم الاثنين ٩ تشرين الثاني ١٩٥٣ ، وفي عددها المرقم ٣٨ تحمل «مانشيتاً» في صدر صفحتها الاولى : «الجلسة الثانية لمحاكمة «الجريدة» . . مجلس الاعمار في قفص الاتهام» .

وعلى صدر الصفحة الرابعة — من هذا العدد — كانت العناوين البارزة المثيرة قد غطته . . فقد جاء في هذه العناوين مايلي :

- «اروع محاكمة من محاكمات الموسم . . مجلس الاعمار في قفص الاتهام»
  السيد السامرائي يقول : الفساد ومجلس الاعمار مضاف ومضاف اليه»
- «المدعي العام يقول : ان «العمولة» تشكل اهانة فيرد عليه السامرائي قائلاً : ان من يعنيهم الامر لا يرونها كذلك بل يعتبرونها «خمس جدهم» !

• وزير الاعمار يحاول ان يدافع عن مسلكه في اعطاء التعهد الى الشركة اللبنانية بسعر اعلى وذلك بكتاب موجه الى حاكم التحقيق مشحون بالوقائع الكاذبة التي يشرح زيفها وكلاء الدفاع تفصيلاً»
• اذا كانت الشركة العراقية لا تملك القدرة على هذا العمل ، أو أنها تضم عناصر مشكوك في ولائها للدولة ، فلماذا اعطيت تعهد شارع غازي الذي مواصفاته الفنية أهم وأدق من طريق دوكان ؟ !»
• «المحكمة تقرر استدعاء «خبراء» في اللغة العربية من دون ان يطلب وكلاء الدفاع . . وتؤجل الجلسة ليوم الخميس المقبل»

وكتب تحت هذه العناوين الآتي :

«غصت أمس ساحة المحكمة بجماهير غفيرة من الشباب انتظاراً لموعد افتتاح الجلسة الثانية لمحاكمة جريدة «الجريدة» .

وفي تمام الساعة الحادية عشرة والنصف تشكلت محكمة الجزاء الاولى من حاكمها السيد كامل فتاح الشاهين . ونودي على المتهم السيد احمد فوزي عبد الجبار المحامي المدير المسؤول لجريدة «الجريدة» وسكرتير تحريرها . وقد حضر عنه وكلاء الدفاع السادة فائق السامرائي ومحمد صديق شنشل وعبد الرزاق شبيب وحسين جميل وزكي جميل حافظ وعدنان فرهاد ، كما حضر عن الادعاء العام السيد خيري العمري .
وبعد ان فتحت الجلسة أمر الحاكم بان يتلى قرار المحكمة حول طلب الدفاع استدعاء السيدين نديم الباجه‌جي وزير الاعمار السابق وعلي حيدر سليمان الوزير الحالي لاداء شهادتيهما . وهذا نص القرار :

«دققت المحكمة طلب المتهم وهيئة الدفاع فيما يخص جلب الشاهدين السيدين نديم الباجه‌جي وعلي حيدر سليمان ، وتبين إن ليس هناك ضرورة تقضي باحضارهما . لان طلب احضارهما لم يكن له مساس بالدعوى طالما ان المتهم قد انكر ان العمولة المأخوذة ، وهي مدار الشكوى ، لا تعلق لها باحد اعضاء مجلس الاعمار كما اوضحه المتهم بدفعه ، فقرر رفض الطلب بهذا الصدد» . .

الحاكم : هل ترغبون في تحكيم اللغة حول الجهة التي تصرف اليها لفظة «احدهم» وجلب خبير في اللغة العربية .

السامرائي : سبق ان اوضحنا ان الدفاع سوف لايجيب عن الشق الثاني من الخبر الوارد في الجريدة ، اذ ان كل من يرى ان هذا الخبر يمسه وانه هو المقصود بكلمة «احدهم» عليه ان يقيم الدعوى الشخصية ، والمدعي العام لايملك حق تحريك الدعوى العامة في هذا الخصوص . ان التهمة التي سيق من اجلها موكلنا تتعلق بالشق الاول الذي يخص مجلس الاعمار ، وقد جرى التحقيق الابتدائي على اساس هذه التهمة ، غير ان الادعاء العام ومجلس الاعمار عندما وجدا ان ماجاء في «الجريدة» حقيقة واقعة ولا تشكل جرماً لإنها ثابتة بالوقائع والاضبارات ، لجأ المجلس والادعاء العام الى اغفال الشق الاول والتمسك بالشق الثاني من الخبر في حين ان سير التحقيق الابتدائي كله بموضوع المناقصة ، واطلب من المحكمة ان تأمر بتلاوة كتاب حاكم التحقيق الموجه الى مجلس الاعمار ووزارة الاعمار .

الحاكم : اعتقد ان قراءته لا تفيد .

السامرائي : ارجو ان يتلى الكتاب بنصه .

كاتب الضبط يتلو الكتاب ، وهذا نصه :

الرقم ١١٦٨
التاريخ ١٩٥٣/١٠/١٢
الى وزارة الاعمار

بالاشارة لكتاب المدعي العام المرقم ٢١١ والمؤرخ ١٩٥٣/١٠/١ ، والذي يطلب فيه اتخاذ الاجراءات القانونية ضد المدير المسؤول لجريدة «الجريدة» وللتعميق في التحقيق يرجى تزويدنا بالمعلومات التالية :

١- من هي الشركة التي رست عليها معاملة تبليط (طريق دوكان) وما قيمة التعهد ؟

٢ - ومن هي الشركة العراقية التي دفعت سعراً يقل عن سعر الشركة التي رسا عليها التعهد بمبلغ خمسة واربعين الف دينار ؟

٣ - صورة من اعلان المناقصة والشروط المطلوبة بالمناقص والتاريخ الذي تمتّ فيه المعاملة على ان يردنا الجواب بالسرعة المستطاعة رجاءً .

حاكم تحقيق الرصافي الشمالية
نصرت الاورفه‌لي

السامرائي : هل تسمح لي ان اسجل شيئاً في الضبط حول الشهود ؟

الحاكم : حول القرار ؟

السامرائي : كلا . . ان القرار الصادر من المحكمة لا يصح ان يكون موضع نقاش لانه قرار ، بل حول الاسباب التي دعتنا لطلب الشهود ، وتوضيح بعض النقاط .

الحاكم : تفضل . .

السامرائي : عندما اطلعنا على كتاب مجلس الاعمار ووزارة الاعمار وجدنا ان البيانات الواردة فيه تخالف مخالفة صريحة الحقائق والواقع ، كما تخالف ما ابداه وزير الاعمار السابق السيد نديم الباجه‌جي الى رئيس تحرير «الجريدة» حول الموضوع ، فقد جاء في كتاب مجلس الاعمار ان الاسباب التي دعت الى احالة هذا التعهد بعهدة الشركة اللبنانية ، ان هذه الشركة العراقية ذات السعر الاقل لا تملك مكائن وادوات ولم يسبق لها اضطلاعها في اعباء تعهد جسيم كهذا في حين ان الوزير السابق قال بأن سبب اعطاء الشركة العراقية هذا التعهد لانها تضم عناصر مشكوك في ولائها للدولة ، وسواء كان الوزير السابق صادقاً ، ام الوزير اللاحق ، وسواء كان ما جاء في كتاب مجلس الاعمار ووزارة الاعمار صحيحاً ، فلماذا اذن اعطي لهذه الشركة بالذات تعهد مماثل لتبليط شارع غازي بعد الحادث المذكور مباشرة ؟ فاذا كانت لا تملك الوسائل الفنية ، كما يقول الكتاب مجلس الاعمار ، فمن باب اولى انها لا تستطيع القيام بتبليط شارع الملك غازي حيث يتطلب خبرة وادوات ومكائن ، باعتبار ان الطريق احكم ، ووسائل النقل التّي تسير عليه اثقل ، ومواصفاته الفنية ادق .

أما اذا كان السبب كما قال الوزير السابق ، وجود عناصر مشكوك في ولائها – فلماذا اذن اعطيت هذه المناقصة لنفس هذه الشركة التي تنطوي على عناصر مشكوك بولائها للدولة العراقية ، هذه الجهات اردنا ان نستقصيها ونسائل عنها ونناقشها من الوزيرين ، وحيث ان المحكمة المحترمة قد ارتأت عدم استدعائها ، فنضع امامها رجاءنا باستيضاح هذه الجهات ممن يعنيهم الامر في مجلس الاعمار . اما فيما يتعلق بالشق الثاني فكما قلت بأسم زملائي وكلاء الدفاع في الجلسة الماضية ان سير التحقيق الابتدائي جرى على اساس الشق الاول من الخبر الوارد في «الجريدة» والذي هو موضوع الدعوى ، كما يتضح ذلك بجلاء من كتاب حاكمية التحقيق الذي امرت المحكمة المحترمة بتلاوته ، لذلك فان محاولة الادعاء العام لتحويل الموضوع من الشق الاول الذي ظهر صدقه في اعتراف مجلس الاعمار حيث ذكر في كتابه المحفوظ في اضبارة الدعوى ، بأن الفرق يزيد على ٢٢ ألف دينار وهذا الذي توصلت اليه الهيئة التدقيقية في مجلس الاعمار جاء بعد تنقيح وتنزيل وارد تفصيله في نفس الاضبارة الموجودة في محكمتكم الموقرة .

فلما ان شعر مجلس الاعمار والادعاء العام بان الشق الاول من الخبر لا يشكل جريمة ، بل انه جاء مطابقاً لما ذكرته الجريدة – اتجه الى الشق الثاني الذي لم يكن موضع بحث منذ بداية التحقيق حتى بيانات الادعاء العام في الجلسة الاولى ، لذلك فأننا سنتناول في الدفاع التكييف القانوني وعدم امكان الادعاء العام تحريك الدعوى العامة في هذا الخصوص في دفاعنا ، ونترك امر استدعاء الخبراء الى غير ذلك الى رأي المحكمة ، اذ ليس للدفاع طلب من هذا القبيل ، فاذا ما ارادت المحكمة التأكد فذلك امر يعود اليها .

شنشل : النقطة الثانية مفهومة لان «صاحبنه» يعرف نفسه . .

(ضحك من الجميع) .

الحاكم : اننا نريد ان نفهم كلمة «احدهم» لمن تنصرف ؟
شنشل : هو يعرف نفسه !
الحاكم : يعني من غير اعضاء المجلس ؟
شنشل : منو الذي مسّه الكلام ؟
الحاكم : احدهم . . ؟ ! !
شنشل : «احدهم» عبارة مطلقة ، وليست مما يمكن حصرها ، واذا وجد شخص ان العبارة تمسه فهذا له وحده ، خاصة وان مجلس الاعمار اعترف بصحة الشق الاول ، بقي الشخص الذي سافر ، رأى نفسه انها تخصه بالذات ، فعليه ان يقيم هو الدعوى . فكلمة «احدهم» اذاً عامة ، وان الخبر بقوله ، اتخذ مجلس الاعمار كهيئة ، ولم يتناول احداً معيناً . .

الادعاء العام : اعتقد ان البيانات التي تفضل بها الاخوان تعتبر من قبيل الحديث المعاد ، ذكروه في الجلسة المقبلة (! ! !)

(وكلاء الدفاع يصححون كلام الادعاء العام بقولهم «الماضية وليست المقبلة» –
(ضحك من الجميع)

الادعاء العام (مستمراً) : مع شكرنا للتصحيح ، فان الحديث الذي اعادوه في الجلسة الحالية لم يطلع علينا بجديد . كلمة «احدهم» لا يمكن ان تطلق على مجلس الاعمار في الشكل الوارد بالكلمة المنشورة

السامرائي (مقاطعاً) : من حيث اللغة أو من حيث الاسنادات ؟

الادعاء العام : سأوضح ذلك . . (مستطرداً) : وذلك للأسباب اللغوية التالية ، ونحن نحرص على ان نورد الأسباب بطريقة الترقيم لكي نسهل على الدفاع مهمة الرد على نقطه . النقطة الاولى ، ان الكلمة لو دققتها المحكمة لوجدتها تتألف من جملتين خبريتين : تبدأ الجملة الاولى من عبارة «ان مجلس الاعمار . .» وتنتهي الى «شركة عراقية» ، والثانية تبدأ من عبارة «ان احدهم» وتنتهي الى «الشركة اللبنانية» ، وبين الجملتين «واو للعطف» عطف الجملة الثانية على الاولى ، الامر الذي يرجح ان المعنى هو مجلس الاعمار أو أحد اعضائه . .

النقطة الثانية ، ان كلمة «احدهم» عندما تفسّر لا يجوز ان تقطع «طبعاً» من العبارة ، بحيث تفصل عما يسبقها من كلام وما يلحقها من الفاظ ، انما يجب ان تفسّر على ضوء الحديث الذي يدور حول مناقصة المجلس عن طريق دوكان .

النقطة الثالثة ، ان الجريدة عندما ختمت الخبر وضعت علامة تعجب . .

السامرائي : هسه عرفته . . لو ما عرفته . . دكوله . . !

الادعاء العام (مستطرداً) : ولو صح زعمهم ان الامر ، أمر وساطة ، وانه ليس بالموضوع رشوة ، لكان عادياً ولما احتاج الى علامة تعجب أو استفهام التي ادرجت بالكلمة وبمغزى خاص .

النقطة الاخيرة ، وهي نقطة ذكرناها ، وهي ان كلمة «احدهم» مخصصة وليست مطلقة ، لأنها مسندة الى ضمير مضاف الى مجلس الاعمار . .

السامرائي (مقاطعاً) : الفساد مضاف ومجلس الاعمار مضاف اليه . .

(ضحك من الجميع) .

الادعاء العام (مستمراً) : والظاهر ان الاخوان المحترمين يشعرون بكل هذه الحجج ، ولذلك عندما واجهتهم المحكمة بطلب الخبراء احجموا عنْ قبول هذه الدعوة . ان الاهانة في هذه العبارة منصرفة الى مجلس الاعمار ، ولو ان الاخوان حددوا الاسم المقصود .

السامرائي (مقاطعاً) : تره انت رايح بعيد ، همه نفسهم ما يعتبروها اهانة ، يعتبروها خمس جدهم . .

(ضحك من الجميع) !

الادعاء العام (مستطرداً) : لكان لهم بعض العذر عندما يسمونه بالقول انه دعوى شخصية ، ولقد كان بوسعهم ان يتلافوا الامر فينازلوا الخصم والطريق واضح ومعروف وتنتهي الحكاية .

عبد الرزاق شبيب : لو هو يجي ، لو تكولون بأسمه . .

الادعاء العام (مستطرداً) : ولا يوجد ما أزيد به ، لان طلبنا هو نفس الطلب الوارد في كتاب المدعي العام

الحاكم (موجهاً حديثه الى وكلاء الدفاع) : هل تفضلون استدعاء خبير باللغة ؟

الدفاع : اذا ارادت المحكمة ذلك .

وهنا اكتفت المحكمة بما قدم اليها في هذه الجلسة ، ورفعت الجلسة الى يوم الخميس المصادف ١٢ من الشهر الحالي .

* * *

ونشرت «الجريدة» تفاصيل الجلسة الثالثة للمحاكمة في عددها المرقم ٤٢ الصادر صباح الجمعة ١٣ تشرين الثاني ١٩٥٣ تحت عناوين بارزة في صدر صفحتها الرابعة جاء فيها :

«المحكمة تنتخب السيد محمد سرور سعيد أستاذ اللغة العربية في الاعدادية المركزية (خبيراً) . . !»
«(الخبير) المنتخب من قبل المحكمة يطلب تأليف لجنة ثلاثية !»
«المحكمة تطلب الى الصحفيين الاقتصار على نشر محاضر الجلسة كما هي في سجل الضبط ! !»

وكتبت تحت تلك العناوين ما يلي :

«انعقدت في الساعة العاشرة والنصف من صباح أمس محكمة جزاء بغداد المؤلفة من حاكمها الاستاذ كامل شاهين لمواصلة النظر في الدعوى المقامة على السيد احمد فوزي عبد الجبار المحامي سكرتير تحرير «الجريدة» ومديرها المسؤول لنشر الجريدة خبراً عن صفقة طريق دوكان وعن «احدهم» الذي تقاضى عشرة الاف دينار كعمولة . وقد غصت القاعة بجمهور كبير من الشباب .

واستهل الحاكم الجلسة بكلمة . وجهها الى الصحفيين كافة ، جاء فيها :

«ان الصحافة انما تنشر محاضر سير المحاكمة بناء على اذن المحكمة ، اذ لاحظت هذه المحكمة ان بعض الصحف المحلية قد نشرت في محضر سير محاكمة الجلسة ١٩٥٣/١١/٨ اموراً لا يتعلق بمحضر سير المحاكمة الرسمي ، والا فسأقرر منع نشر سير المحاكمة في هذه الدعوى في المستقبل واتخاذ ما يقضي من الاجراءات القانونية بصدد ذلك» .

ثم شبه الحاكم ومثل ذلك بكلمة عابرة وردت في مطالعة الادعاء العام غيرت المعنى المراد من كلامه . . فرد على ذلك الاستاذ عبد الرزاق شبيب المحامي ان هذا الامر لا يعدو ان يكون خطأ مطبعياً لا غير ، ويمكن الانتباه له من سير البحث ومن سياق الكلام .

وبعد ذلك اعلن الحاكم ان المحكمة قد جلبت خبيراً في اللغة هو السيد محمد سرور سعيد استاذ اللغة العربية في الاعدادية المركزية ، وهو مصري الجنسية .

ثم استدعي الشاهد ، وبعد ان اقسم اليمين القانونية وجهت المحكمة اليه السؤال التالي :

س : في جريدة «الجريدة» الصادرة بتاريخ ١٩٥٣/١٠/٦ في عددها المرقم ٩ خبر تحت عنوان «هل صحيح ؟» جاء فيه ان مجلس الاعمار قد قرر احالة تعهد تبليط طريق دوكان الى شركة لبنانية بمبلغ يزيد (٤٥) ألف دينار على العرض الذي قدمته شركة عراقية ، وان «احدهم» استوفى عمولة قدرها عشرة الاف ديناراً وسافر الى بيروت ترويحاً للنفس واقام في دار الضيافة الخاص المعد من قِبل هذه الشركة اللبنانية ؟ ! فالمطلوب منكم الاجابة عن الضمير الوارد في كلمة «احدهم» لمن يصرف في هذا الخبر؟

الخبير : اتجاه المحكمة الى الاستيناس برأي مدرسّ اللغة العربية حول هذا الموضوع لاشك انه يقابل بالارتياح والتقدير ، سواء كان من جانب الادعاء العام ام من جانب الدفاع . وهذا ان دل على شيء انما يدل على ان المحكمة تسعى جاهدة الى معرفة الحقيقة . ويسرني جداً ان اقدم الى المحكمة كل معاونة ومساعدة ، غير اني اعتقد ان الرأي الذي لا غبار عليه والذي لا سبيل الى الشك فيه ، انما يتأتى عن طريق لجنة ثلاثية تتفضل المحكمة باختيار اعضائها .

(وهنا طلب الادعاء السماح له بالكلام ، فرفضت المحكمة) . .

وجه الحاكم كلامه الى الخبير قائلاً : ان المحكمة قررت انتخابكم شخصياً .

الخبير : المحكمة تتطلب العدالة . وانا اريد ان اساعد المحكمة ، وباعتباري مسؤولاً . اعتقد ان هذا الامر لا يتوفر الا عن هذا الطريق .

وبعد ذلك اختلت المحكمة للمذاكرة . . وانعقدت بعدها فاعلن الحاكم بانه تقرر تأجيل الجلسة الى يوم الاحد الخامس عشر من الشهر الحالي لاختيار لجنة ثلاثية من الخبراء لتقوم بتفسير كلمة «احدهم» .

وهنا طلب المحامي عبد الرزاق شبيب تأجيل الدعوى الى اليوم التالي .

وانبرى نائب المدعي العام السيد خيري العمري قائلاً : عندكم (١٤٢) محامياً ، ونحن نريد ان ننهي القضية !

فاجاب الاستاذ شبيب : انت مستعجل لو «احدهم» ؟ ! !

وانتهت الجلسة الثالثة على ان تعقد في الساعة العاشرة من صباح يوم الاحد القادم .

* * *

وفي عددها المرقم ٤٤ الصادر صباح الاثنين ١٦ تشرين الثاني ١٩٥٣ نشرت «الجريدة» على صدر صفحتها الرابعة تحت عنوان : «تأجيل محاكمة الجريدة لعدم حضور الخبراء اللغويين» قالت فيه :

«كان من المقرر ان تواصل أمس محكمة جزاء بغداد الاولى المشكّلة من حاكمها الاستاذ كامل شاهين النظر في الدعوى المقامة على السيد احمد فوزي عبد الجبار المحامي سكرتير تحرير «الجريدة» ومديرها المسؤول من قبل الادعاء العام وبطلب من مجلس الاعمار حول ما نشرته الجريدة عن صفقة دوكان الشهيرة . . وعن «احدهم» الذي تقاضى عشرة الاف دينار كعمولة . . ! ! !

غير ان المرافعة اجلت الى صباح يوم الاربعاء القادم الموافق الثامن عشر من الشهر الجاري لعدم حضور الخبراء الثلاثة في اللغة العربية لتفسير عائدية الضمير المستتر في كلمة «احدهم» موضوعة الدعوى . . ! !

* * *

ونشرت «الجريدة» في صدر صفحتها الرابعة من عددها المرقّم ٤٧ الصادر صباح الخميس ١٩٥٣/١١/١٩ العناوين التالية :

«الخبراء اللغويون يقولون : ان الضمير في «احدهم» ينصرف الى الشركتين العراقية واللبنانية ، وان اخر ما يمكن ان ينصرف اليه هو مجلس الاعمار ، لانه ابعد الثلاثة عن الضمير (لغوياً) ! !»
«ويقولون ان لا مانع لغوياً من انصرافه الى احد الناس» .

ونشرت تحت تلك العناوين ما يلي :

«في الساعة العاشرة والدقيقة الخامسة والاربعين من صباح أمس تشكلت محكمة جزاء بغداد الاولى المؤلفة من حاكمها السيد كامل عبد الفتاح الشاهين لاستئناف النظر في الدعوى المقامة على المحامي السيد احمد فوزي عبد الجبار سكرتير تحرير «الجريدة» ومديرها المسؤول من قبل الادعاء العام ويطلب من مجلس الاعمار حول ما نشرته الجريدة عن صفقة دوكان وعن «احدهم» الذي تقاضى عشرة الاف دينار كعمولة !

وقد غصت قاعة المحكمة بالحاضرين من الشباب .

ونودي على المتهم وادخل في قفص الاتهام .

ثم نودي على محامي الدفاع البالغ عددهم ١٤٢ محامياً ، فحضر منهم السادة : حسين جميل «نقيب المحامين» وعبد الرزاق شبيب وزكي جميل حافظ وعدنان فرهاد وفائق السامرائي .

الحاكم : انتخبت المحكمة الذوات التالية اسماؤهم كخبراء ، وهم الدكتور جميل سعيد الاستاذ في كلية الاداب ، والاستاذ كمال ابراهيم والدكتور احمد عبد الستار الجواري الاستاذان في دار المعلمين العالية .

ثم نودي على الخبراء ، وعند حضورهم اقسموا اليمين القانونية .

الحاكم (موجهاً كلامه للخبراء) : في عدد الجريدة الصادر بتاريخ ١٩٥٣/١٠/٦ المرقم (٩) خبر تحت عنوان «هل صحيح ؟» جاء فيه ان مجلس الاعمار قد قرر احالة تعهد تبليط طريق دوكان الى شركة لبنانية بمبلغ يزيد ٤٥ ألف دينار على العرض الذي قدمته شركة عراقية ، وان «احدهم» استوفى عمولة قدرها عشرة الاف دينار وسافر الى بيروت ترويحاً للنفس واقام في دار الضيافة الخاص المعد من قبل هذه الشركة اللبنانية ؟ . . فالمطلوب منكم الاجابة على الضمير الوارد في كلمة «احدهم» على من ينصرف ؟

كمال ابراهيم (احد الخبراء) : احب ان نجتمع ونتداول في الامر ، ونقدم رأينا تحريرياً .

وعند اعطائهم الحاكم الورقة المكتوب عليه الخبر ، اعترض السيد فائق السامرائي – احد وكلاء الدفاع – وطلب اعطائهم الجريدة المنشور فيها الخبر نفسه – فوافق الحاكم على ذلك .

وهنا طلب الحاكم من الحاضرين الخروج من القاعة ريثما ينتهي الخبراء اللغويون من المداولة في الموضوع .

واختلى الخبراء زهاء نصف ساعة في غرفة مجاورة ثم قدموا بعدها رأيهم تحريرياً ، وطلب اليهم الحاكم الانصراف . غير ان محامي الدفاع والمدعي العام طلبوا بقاء الخبراء لمناقشتهم ، الا ان الحاكم اجاب بان هذا رأيهم ، وهذا الرأي هو رأي علمي لا داعي لمناقشتهم فيه . . وانصرف الخبراء !

وهذا هو نص رأي الاساتذة الخبراء في «احدهم» :

«بعد التأمل في نص ما نشر في جريدة الجريدة بعنوان «هل صحيح ؟» والنظر في من يعود عليه الضمير في «احدهم» نرى استناداً الى القاعدة النحوية ، ان الضمير يعود الى اقرب ظاهره بالدرجة الاولى والى ما يسبقه بالتوالي درجة بعد اخرى ، ولما كانت العبارة وهي «هل صحيح ان مجلس الاعمار قد قرر . . الى شركة لبنانية بمبلغ يزيد ٤٥ ألف دينار على العرض الذي قدمته شركة عراقية ، وان احدهم استوفى . . الخ» خالية من لفظ جمع يصح ان يعود الضمير في احدهم اليه كان لا بد من ان ينصرف الضمير الى الالفاظ الدالة على معنى الجمع وهي هنا ثلاثة بحسب قربها من الضمير :

١ – الشركة العراقية .

٢ – الشركة اللبنانية .

٣ – مجلس الاعمار .

فبناء على ما تقدم ذكره نرى ان الضمير في كلمة احدهم يمكن ان ينصرف الى كل من الشركتين ، وان اخر ما يمكن ان ينصرف اليه هو مجلس الاعمار لانه أبعد الثلاثة عن الضمير ، كما انه لا مانع لغوياً ان ينصرف «احدهم» الى أي واحد من الناس ، وهو اسلوب متبع ، وله امثلة كثيرة ، فقولك «احدهم» يوازي قولك «احد الناس» ، ولكن السياق والقرائن ترجح الأخذ بالرأي الاول» .

وبعدها قررت المحكمة تأجيل المرافعة الى صباح يوم السبت القادم .

* * *

واحتل عنوان كبير قمة الصفحة الاولى من عدد «الجريدة» المرقم ٥١ الصادر صباح الاحد ٢٩ تشرين الثاني ١٩٥٣ ، الذي جاء فيه :

«الجريدة تسرد قصة (اللصوص الكبار) في (دولة الفرهود) . .»

كما نشرت كاريكاتور – بقلم الفنان المبدع غازي عبدالله – على صدر صفحتها الاولى . يصّور رجلاً متهدم القوام ، مطاطئ الرأس . كتب على بدلته «مجلس الاعمار» وقد أمسك به شرطيان وهو خارج من «دائرة الحاكم» وخلفه رجل يمثل وزير الاعمار يلطم رأسه . وقد كتب فوق هذا الكاريكاتور : «مجلسُ الاعمار في قفص الاتهام» . وتحته : «المشتكي الذي خرج متهماً» .

اما وقائع الجلسة الختامية لمحاكمة الجريدة فقد استغرقت الصفحتين الرابعة والخامسة من الجريدة بكاملها .

وكانت العناوين البارزة المثيرة قد احتلت الصفحة الرابعة وبسعة سبعة اعمدة ، وجاء في تلك العناوين :

«الاساتذة حسين جميل نقيب المحامين ومحمد صديق شنشل وفائق السامرائي يلقون الدفاع عن الجريدة بالنيابة عن وكلاء الدفاع مستعرضين (نزاهة الحكم في العراق» .

«الجريدة اخذت على عاتقها الكشف عن (اللصوص الكبار) في (دولة الفرهود)

«وزير الاعمار الذي اظهر من الضعف والاستسلام ما جعل المجلس يأمن كل محاسبة ، ونائب رئيس مجلس الاعمار الذي يقضي معظم اوقاته في مطالعة الصحف وشرب القهوة وليس له اثر يوازي اثر أي مميز أو ملاحظ في المجلس» .

«مجلس الاعمار اصبح مباءة السراق والمفصولين والمذيلين واشباه الامين» .

ثم نشرت تحت هذه العناوين الخبر التالي :

«في الساعة العاشرة والنصف من ضحى أمس بدأت محاكمة «الجريدة» امام حاكم جزاء بغداد الاول الاستاذ كامل فتاح شاهين . . وقد حضر عدد كبير من الشباب والمحامين والمثقفين وجماهير من المستمعين والصحفيين كان بينهم الزميل اللبناني الاستاذ زهير عسيران رئيس تحرير جريدة «الهدف» البيروتية . . وقد ضاقت ساحة المحكمة على رحبها بهم . . وما ان افتتحت الجلسة حتى نهض الاستاذ محمد صديق شنشل فتلى جزءاً من القسم الاول من الدفاع واعقبه الاستاذ فائق السامرائي فالقى ما تبقى من هذا القسم ، ثم نهض الاستاذ حسين جميل نقيب المحامي فالقى القسم الثاني من الدفاع ويتعلق بالتكييف القانوني لموضوع الدعوى . . وفيما يلي نص الدفاع كاملاً :

سعادة حاكم جزاء بغداد الاول المحترم

ليست هذه القضية المعروضة امام محكمتكم هي قضية تتعلق بطريق دوكان ، بل هي في الوقع قضية نزاهة الحكم في العراق ، تلك المشكلة المعقدة التي ضج الناس منها وباتوا ينتظرون تقويمها بالقضاء على الفساد والمفسدين وليست هذه القضية المعروضة امام محكمتكم المحترمة بقضية موكلنا السيد احمد فوزي عبد الجبار المحامي والمدير المسؤول لجريدة «الجريدة» فحسب ، بل هي قضية حرية الرأي بوجه عام ، تلك الحرية التي كفلها القانون الاساسي ورعتها القوانين والنظم الديمقراطية .

ولم نتشرف انا وزملائي المحترمين امام محكمتكم المحترمة الا لاننا نريد ان نحتكم اليوم في هذه الساحة من سوح القضاء العادل في هاتين القضيتين الخطيرتين لاننا موقنون بان القضاء هو اخر حصن يلوذ به الشعب كلما ادلهم الخطب وتعاظمت سحب اليأس وأحس الناس بكابوس خانق يقبض على حرياتهم بيد من حديد ، ويتهددهم في كرامتهم الانسانية وحقوقهم الطبيعية .

وسيتناول وكلاء الدفاع مهمتهم في قسمين : القسم الاول ما نشرته الجريدة في حدود النقد المباح . والقسم الثاني ، التكييف القانوني لموضوع الاتهام .

القسم الاول – حدود النقد المباح :

نصت المادة الثانية عشرة من القانون الاساسي على ان «للعراقيين حق ابداء الرأي والنشر والاجتماع وتأليف الجمعيات والانضمام اليها ضمن حدود القانون» ، وقد جاءت القوانين العقابية وقوانين الصحافة والنشر «قانون المطبوعات» عندنا تقيد هذا الحق تقييداً استهدف المشرّع منه حماية حقوق الافراد من افتئات الاخرين وتجاوزهم عن قصد سيئ وفرضت العقوبات على القذف والسب والشتم والاهانة والتحقير ولكنها في ذلك كله قد ميزت بين النقد المباح لخدمة المجموع والصالح العام وبين الطعن المنبعث عن الغرض والهوى ، فجعلت الطعن في الخصوم السياسيين والذين يتصدون للأعمال العامة نقداً مباحاً اذا كان يتصل بأعمالهم .

فقد قال الدكتور محمد مصطفى القللي عميد كلية الحقوق المصرية في كتابه «المسؤولية الجنائية ص ١٣٦» ما يلي «مهما كانت العبارات جارحة فأنه لا عقاب عليها متى كان المجنى عليه من الخصوم السياسيين ، ونشرت هذه العبار ات في معرض التطاحن السياسي أو الحزبي ، اذ يفترض في المتهم في هذه الاحوال حسن النية ، فلا يعاقب الا اذا ثبتت سوء نيته . . أي ثبتت لديه نية الاضرار» ، ثم أورد في هامش هذه الصحيفة نفسها حكماً لمحكمة النقض والابرام المصرية جاء فيه : «وحيث ان هذه المحكمة ترى ان كثيراً من العبارات الواردة في المقالات المشار اليها قد تعتبر من قبيل الاهانة وانها لوكانت موجهة الى شخص معين فأنها تقع تحت طائلة القانون ، ولكن بما ان المتفق عليه في جميع البلاد الدستورية ان الطعن في الخصوم السياسيين بنوع عام يجوز قبوله بشكل اوسع وأعم من الطعن في موظف معين بالذات ، وحيث انه متى تقرر ذلك فان المناقشات العمومية مهما بلغت من الشدة في نقد اعمال واراء الأحزاب السياسية يكون في مصلحة الامة التي يتسنى لها في هذه الطريقة ان تكون لها رأياً صحيحاً في الحزب الذي تثق به وتؤيده» .

هذه هي الاحكام العامة التي تتعلق في حدود النقد المباح عموماً اما في حالات النشر عن طريق الصحافة فأنها نوقشت في ضوء حرية الصحافة في اداء رسالتها . فقد اورد محمد عبدالله محمد المحامي العام لدى محكمة النقض في مؤلفه «جرائم النشر» نص قرار أصدرته المحكمة الاتحادية العليا في سويسرا (ص ١٣٦) . هذا نصه :

«يجب ان يتبين في كل حالة يدعى فيها بالاخلال بحرية الصحافة هل كان الصحفي المدعى عليه يستهدف القيام بواجب من الواجبات الخاصة المفروضة على الصحافة كتعريف القراء بالاشياء التي تهم المصلحة العامة أو توجههم في نواحي الحياة المختلفة سياسية أو اقتصادية أو عملية أو فنية وحملهم على تبادل الرأي فيما يهم

المصلحة العامة من الشؤون أو التأثير في كيفية معالجة مسألة عملية تهم الجمهور على نحو معين أو المطالبة بمعلومات عن كيفية ادارة الدولة وعلى الاخص كيفية استعمال الاموال العامة والكشف عما يحتمل ان يوجد في الجماعة من المساوئ والمفاسد الى غير ذلك . اذا لم يكن الصحفي يستهدف هذه الاهداف السامية ويعمل لهذه المعاني ، بل يطلب غاية أو موضوعاً لا يهم الجمهور ، أو اذا كان يتوسل بالصحافة لقضاء مآرب انانية ذاتية ، فلا يحق له ان يستفيد من حرية الصحافة» .

هذا ما قالته المحكمة الاتحادية السويسرية بالحرف الواحد في قرارها ، وهناك من المحاكم من ذهبت الى ابعد مما ذهبت اليه المحكمة المشار اليها في تقديس الصحافة ، فقد اجازت بعض المحاكم حتى نشر الاخبار التي تؤثر على البورصة التجارية فتسبب بنشرها الاضرار المالية للبيوتات المالية ، فقد قضت محكمة بوردو الفرنسية (ص ١٣٣ من المصدر نفسه) بتبرئة صحفي كان قد نشر في جريدة (الجازيت دي فرانس) خبراً فحواه ان اثنين من البيوتات التجارية في بوردو يشرف عليها اثنان من اعضاء مجلس النواب اشار الى الحرف الاول من اسم كل منهما ، وانهما في مركز مالي سيئ ، وانه لم يكن في الامكان تفادي اشهار افلاسهما الا بمعونة قدمت لها من بيتين تجاريين يديرهما اثنان من اعضاء مجلس النواب ، وذكرت المحكمة في اسباب البراءة ما يلي :

«انه على الرغم من ان الخبر قد اصاب المجنى عليهما بضرر بليغ في اعتبارهما التجاري الا ان المتهم لم يثبت انه كان لديه نية الاضرار بسمعة المجنى عليهما ، وقد نشر الخبر المذكور في وقت ازمة اقتصادية اصابت بوردو . . الخ» .

هذا ما جاء في قرار محكمة بوردو الذي يفترض في الصحفي حسن النية في اداء رسالته .

وقد ذهب العلامة شاسان : «الى ان كل ما تنشره الصحف من انباء واخبار وحوادث وتعليقات لا يحقق سوء القصد لدى الصحفي ولا يوجب مسؤوليته الا اذا ثبت انه كان ينوي الاضرار والتشهير ، لا مجرد اداء واجب من واجبات صناعته» .

أي ان على جهة الادعاء ان تثبت هي سوء النية ونية الاضرار ، لا ان يثبت الصحفي حسن نيته .

الجريدة والنقد المباح :

وفي ضوء هذه المبادئ المقررة ، يجب ان ننظر الى ما نشرته «الجريدة» من اخبار وتعليقات وعن الباعث لها على نشر هذه التعليقات وعما اذا كانت تهدف الى الاصلاح وتقويم المعوج ، أم ان هناك حوافز وبواعث شخصية لما نشرته وتنشره ؟

من المعلوم ان نزاهة الحكم في العراق بلغت حداً من التردي اصبح مثار قلق الرأي العام واشفاقه من الهاوية التي ينحدر اليها ، وان الصحافة التي تقصر عن اداء واجبها في هذا المضمار ، ليست بمثابة «الشيطان الاخرس الساكت عن الحق» فحسب ، بل أنها فوق ذلك تعتبر انها ارتكبت الجريمة المنصوص عليها في المادة (١٦٠) من قانون العقوبات البغدادي ولو بصورة ادبية ، لاحجامها عن تبليغ ما اطلعت عليه من امور تستوجب العقاب .

والى جانب ذلك فان سكوت الساسة عن الفساد الذي يرونه ويلمسونه فمن شأنه ان يجعل الفساد يستشري ويعم ، مما يتناقض والرسالة التي يحملونها ويخالف الاهداف التي يعملون لها في سبيل اقامة مجتمع صالح تسود فيه النزاهة والحكم الصالح . وقد رأينا مؤخراً ان الرأي العام المصري اخذ يسائل الساسة المصريين الذين سكتوا على فساد العهد السابق مما ساعد على استقراره وتوطيده .

ان الرشوة وتفشيها قد اصبحت في مقدمة العلل الاجتماعية التي يجب ان تتعاون الصحافة والرأي العام على مكافحتها مكافحة لا هوادة فيها . ولسنا الان في صدد التدليل على تفشي الرشوة في الجهاز الحكومي لان ذلك

قد اصبح حديث الحاكمين قبل المحكومين ، وحسبنا ان نشير اشارة خاطفة الى الخطاب الذي القاه السيد نوري السعيد في المجلس النيابي في كانون الاول ١٩٥١ الذي اشار فيه الى الرشوة المتفشية ، ووعد المجلس النيابي بصفته رئيساً للوزراء بتقديم لائحة قانون «من اين لك هذا ؟» كما انه جاء في ميثاق الدستوريين الذي قدمه لمختلف الهيئات السياسية للتوقيع عليه واتخاذه ميثاقاً يعمل الجميع على تحقيقه .

جاء في الفقرة الثالثة منه : «مكافحة الرشوة في جميع دوائر الدولة ومؤسساتها ، مكافحة فعالة تستهدف القضاء عليها نهائياً» .

كما ان خطب العرش ، كلها تتضمن الدعوة لتطهير جهاز الدولة . . وكذلك المناهج الوزارية المختلفة ، والاسباب الموجبة للأئحة قانون «الاثراء غير المشروع» المقدمة الى مجلس الأمة . والحكومة اليوم تقول انها شكلت لجاناً لتطهير الجهاز الحكومي من المرتشين وذلك يدل على الاقل بأنها تشعر بتفشي الرشوة والفساد في هذا الجهاز .

فعندما صدرت «الجريدة» وجدت من اولى واجباتها الالتفات الى هذا «الوباء» الاجتماعي وتكريس جهودها للدعوة الى استئصاله . وقد يتبادر الى الاذهان سؤال وجيه :

– لماذا حصرت «الجريدة» معظم اهتمامها بمجلس الاعمار بالذات ، دون بقية الاجهزة الاخرى ، وهل ان ذلك مبعثه الغرض أو الهوى ، أم ان هناك بواعث تفرضها المصلحة العامة ؟ !

ان الجواب عن هذا السؤال يقتضينا معرفة كيفية تأسيس مجلس الاعمار ، وما هي طبيعة عمله ، وما هي مهمته ؟ !

كيف تألف مجلس الاعمار ؟

عندما كان العراق يعاني عسراً مالياً شديداً ، وكانت رواتب الموظفين تستدان ، اتجه العراق الى البيوتات المالية الاجنبية والدولية ، وفي مقدمتها بنك الاعمار الدولي للاستقراض ، فسدت جميع هذه البيوتات ابوابها بوجهه ، وحجتها جميعاً واحدة ، تلك ان هذه البيوتات لا تثق بأن هذه المبالغ المستقرضة ستصرف في وجوهها الصحيحة لانعاش البلاد ، بل ستذهب الى جيوب المرتشين والفاسدين ، وان جهاز الحكم في العراق لا يبعث على الاطمئنان .

هذه هي حجة البيوتات المالية في رفض القروض . وقد كشف عن هذه الحقيقة السيد عبدالكريم الازري وزير المالية في جلسة مجلس النواب المنعقدة في ١٩٥٠/٢/٢١ حيث قال :

«ستتقدم الحكومة الى مجلسكم العالي بلائحة قانونية تستهدف تأسيس مجلس أصفه بصفتين : تصميمي وتنفيذي : يقوم بمهمة التصميم ويطلب من الخبراء سواء أكان عن طريق المصرف الدولي او من اية جهة اخرى القيام بكشف كامل لامكانيات البلاد يضع على اثره تصميماً عمرانياً ، ويقوم بتنفيذه ، ويموّل بواردات الحكومة من النفط التي مع عظيم الأسف لحد الآن كانت ولا تزال تصرف على وسائل لا تمت الى الاعمار الحقيقي بصلة ، وكذلك يموّل بالقروض الاخرى من الخارج ، وجميع الجهات التي روجعت حول القرض لأجل الاهداف العمرانية ، كانت دوماً تقول لا يوجد لديكم جهاز يمكن ان يؤمن منه ان المبالغ التي تقرض لكم سوف تصرف لاغراض عمرانية بحتة ؟ ، وكل من اطلع على المراجعات التي روجع بها المصرف الدولي يجد انه كان يردد هذه النغمة : «لا توجد لديكم مؤسسة تقوم بمهمة الاعمار» . وكذلك كان الهدف الاول للحكومة هو تأسيس هذا المجلس الذي نأمل ان يضم اعظم الكفاءات المتيسرة لدينا ، والذي سيعطى اوسع الصلاحيات التي تمكنه من القيام بمهمته» .

هذا ما قاله وزير المالية الذي تقدم بلائحة قانون مجلس الاعمار وعندما تألف المجلس كان المفروض فيه ان يكون فوق مستوى الشبهات كي يكسب سمعة في الخارج تعوّض عن السمعة السيئة التي كسبها العراق بسبب ما علق بنزاهة الحكم فيه من اوضار وأوشاب .

ولكن : كيف تألف مجلس الاعمار ؟ !
وأين هم الذين وصفهم الوزير المذكور بأنهم «اعظم الكفاءات المتيسرة لدينا» ؟ !

تألف مجلس الاعمار وضم الى موظفيه الآخرين بعض السراق والمفصولين والمذيلين واشباه الاميين . فأصبح بذلك مستودعاً لمن لفظته دوائر الحكومة او اصبح عاطلاً عن العمل . وبدأت المحسوبيات والقرابات تعمل عملها ، فاستحدثت وظائف ما انزل الله بها من سلطان . فضج الناس بالشكوى وتعالت اصواتهم على صفحات الصحف وفي ندوة المجلس النيابي والاحزاب ، حتى ان «اصلاح مجلس الاعمار» اصبح من المطاليب الأساسية في الاصلاح العام الذي طالبت به الاحزاب الوطنية في مذكراتها الى سمو ولي العهد عندما كان قائماً بوصاية العرش ، ولم يجد السيد نوري السعيد بداً من ان يتقدم في مؤتمر حزبه في العام الماضي بوعود من جملتها الوعد الذي قطعه على نفسه بأصلاح مجلس الاعمار .

غير ان ما اعقب تلك الفترة من احداث وما اسفرت عنه من فقدان الرقابة الحزبية والتشريعية وسيادة الحكم العرفي على البلاد ادى ذلك كله الى ايجاد جو من الحرية للعابثين والفاسدين الذين بدأوا صفقاتهم المريبة على مقياس واسع اثار الهلع في النفوس والقلق على هذه الثروة الوطنية التي تتبدد على هذا الشكل المريع .

وكانت صفقة الجسرين بمثابة اللغم الذي نسف ما تبقى من ثقة بهذا المجلس عند الشركات العالمية ، فأخذ الناس يتحدثون عن هذه الصفقة بشتى الاقاويل همساً ، وفي الاندية والمجالس حتى طلعت صحيفة الحوادث في عددها الصادر بتاريخ ٨ تموز ١٩٥٣ تحمل الى قرائها شكوك الناس من هذه الصفقة المريبة ومما قالته :

«لقد اعتاد مجلس الاعمار بالنسبة للمناقصات الكبرى التي اجراها قبل الآن ان ينشر اسماء الشركات المشتركة مع بيان المبالغ التي احتوت عليها العروض المقدمة من قبلها . والحكمة في هذا التصرف واضحة جلية . ذلك ان المناقصين فضلاً عن الرأي العام يرغبون في الوقوف على سير المناقصات بغية الاطمئنان على عدالة القرارات الصادرة . وبعد المجلس المحترم عن التحيز لصالح فريق دون آخر . غير انه لوحظ انحراف عن هذه الطريقة بالنسبة لمناقصة الجسرين الجديدين والمناقصات الاخرى التي بت فيها المجلس واعلنت من راديو بغداد ليلة أمس . وعلى قدر ما يتعلق الامر بموضوع مناقصة الجسرين . فالمعروف ان المناقصتين مستقلتان وليستا موحدتين . ولا يوجد صلة لواحدة بالاخرى . فكان ينبغي والحالة هذه ان ينشر على الرأي العام اسماء الشركات وعروضها بالنسبة لكل من جسري الباب الشرقي والاعظمية حتى يستطيع ذوو العلاقة ان يدركوا الفروق التي ادت الى حرمانهم من هذا التعهد واسباب رسوه على غيرهم» .

واستمرت الجريدة قائلة : «ونحن اذ نطالب مجلس الاعمار ان يسارع باعلان هذه الحقيقة نود ان يسود الأعتقاد عند الجميع على ان مجلس الاعمار هيئة حيادية مستقلة لا سلطان لاحد على تصرفاتها ، وانه ينظر الى مصلحة العراق قبل اي اعتبار آخر ، في ذلك دعم لسمعته وسمعة البلاد على حد سواء . لاسيما وان العراق مقبل على اعمال انشائية على نطاق واسع فحرام ان يتكون لدى الشركات العالمية سوء فهم قد يؤدي (لا سمح الله) الى زعزعة الثقة في المؤسسات التي تتولى شؤون اعماره . وعلى اي حال فأننا نمسك الآن عن نشر ما تسرب لنا من معلومات بصدد هذا الموضوع الى ان نقف على بيانات مجلس الاعمار التفصيلية» .

فأصدرت الحكومة في اليوم التالي بياناً غامضاً متلعثماً . وعندما عادت جريدة الحوادث للتعليق على ذلك البيان منع الرقيب نشر ذلك التعليق فانطلقت السنة الناس بالحديث عن مجلس الاعمار ، واصبح الهمس الخفي حديثاً داوياً في كافة الاندية والمجالس . وقد اصيب من جراء ذلك سمعة مجلس الاعمار بالصميم ، فاتجهت الشركات العالمية وجهة اخرى في مراجعتها واخذت تتوسل للحصول على المناقصات عن طريق لا يمت الى الفن والاسعار الواطئة وما الى ذلك ، بل اعتمدت كل شركة وكيلاً لها يمت بصلة القربى لرئيس وزراء سابق او حالي . او وزير قائم او ماضي او يمت بصلة لاحد من ذوي النفوذ . ولم يتساءل من في مجلس الاعمار ولا رجال الحكومة واولي الحل والعقد لماذا اختارت شركة عالمية كبرى ولداً لم يتخط العشرين من عمره وكيلاً لها ؟ وماهي مؤهلاته وكفاءاته الممتازة حتى اختارته من بين هذا العدد العديد من رجال الاعمال ووكلاء الشركات الكبرى واعضاء غرف التجارة ؟ ولماذا اصبح «المحامي المتقاعد» وكيلاً لشركة كبرى لمجرد صلة النسب التي تربطه بأحد اعضاء مجلس الاعمار ؟

فسادت الفوضى وعم الارتباك وتسرب الشك ودبت الريبة في اعمال المجلس ، فوجد بعض اليهود الذين انسحبوا من الاسواق التجارية على اثر «قانون التسقيط» وجدوا ان الفرصة سانحة والمكاسب كبيرة لا تتطلب جهداً ولا مالاً بل يكفي ان تجري الصفقات في الليالي الحمراء وتوزع العمولات بينهم وبين سائر الوسطاء ، فنزل هؤلاء اليهود الى الميدان كرة اخرى ، وتألفت الشركات الصورية حتى اصبح هذا المجلس بما احاطه وكأنه رمز للفساد ، فساد العراق الذي تجمع طيلة ثلاثين عاماً .

في هذا الظرف الذي بلغت فيه سمعة مجلس الاعمار هذا الدرك صدرت «الجريدة» وتألفت الوزارة الحاضرة . وكان المفروض ان يكون باكورة اعمال الوزارة اصلاح هذا الوضع الاليم ، خاصة وان هناك عدد من اعضائها كان لهم رأي معروف في فساد جهاز الدولة . فقد وصف وزير الاقتصاد الدولة بأنها «دولة فرهود» في جلسة مجلس النواب المنعقدة في ١٩٥٠/٢/١٦ . وتحدث وزير الدعاية والصحافة في الجلسة نفسها عن ما اسماهم «باللصوص الكبار» ، ولكن الوزارة لم تقدم خطوة واحدة في هذا السبيل .

لذلك وجدت «الجريدة» ان من واجبها الوطني اولاً ، وواجبها الصحفي ثانياً ، الكشف عن «اللصوص الكبار» في «دولة الفرهود» هذه ، وفضح اعمالهم وصفقاتهم المريبة . وقد نشرت كثيراً من الوقائع لم يجرأ مجلس الاعمار ولا الحكومة على تكذيبها ، بل ان من الوقائع ما قامت الحكومة بتنفيذه تمشياً مع الخطة التقليدية المعروفة في الاستجابة الى بعض المطاليب ، اذا كانت تمس صغار الموظفين ، والوقوف موقف الحماية اذا ما كانوا من كبار المفسدين .

وقد نشرت هذه «الجريدة» في اول عدد صدر منها بتاريخ ٢٧ أيلول ١٩٥٣ وبعنوان «عم يتساؤلون ؟» ما يلي :

«يتساءلون عن صفقة الجسرين ، وكيف تمت ؟ ، وهل ان السيد علي جودت الايوبي نائب رئيس الوزراء في الوزارة المدفعية السابقة قد حضر جلسة مجلس الاعمار التي تمت فيها هذه الصفقة دون ان يكون من حقه حضورها . لانه لم يكن عضواً في المجلس . وان رئيس الوزراء نفسه قد حضرها ، ولا مجال لحضور نائبه والحالة هذه ؟ وهل ان نائب رئيس الوزراء شوهد في مكتب شركة كتانة قبيل انعقاد الجلسة ؟ وهل ان شكري الطويل المدير المفوض لفرع بغداد للشركة المذكورة قد اتصل تلفونياً من نادي دجلة بمركز الشركة الرئيسي في بيروت وابلغه قدومه هو ونائب رئيس الوزراء غداً ؟ وبالفعل سافرا معاً في طائرة واحدة ، وعادا بعد بضعة ايام سوية في طائرة واحدة ايضاً . . ! ، وهل ان سعر القطع النادر قد ارتفع في بيروت في هذه السفرة الخاطفة ؟» .

هذا ما نشرناه بوقته ، فاذا ببعض الصحف تطلع في اليوم التالي تحمل نبأ اقامة الدعوى ضدنا . فانتظرنا طويلاً . فاذا بنا نسلم ايضاحاً من المومى اليه يبرر فيه حضوره الى جلسات المجلس بحجة بقائه متصلا باعمال المجلس حتى اذا ما انقطع رئيس الوزراء عن حضور الجلسات كان هو ملماً بسير العمل فيه ، ولم يتطرق الى النواحي الاخرى التي تضمنها الخبر المذكور .

ثم نشرت هذه «الجريدة» خبراً تحت عنوان «هل صحيح ؟» جاء فيه ما يلي :

«هل صحيح ما يقال من ان هناك عضواً اجرائياً في مجلس الاعمار يملك اراض شاسعة تسق سيحاً ؟ ، وهل ان هذا العضو الاجرائي قد استخدم معظم المكائن العائدة لدوائر الري في شق نهر عظيم يخترق اراضيه لاروائها ؟ . وهل صحيح انه لم يدفع حتى اجرة العامل ، بله اجرة المكائن وغير ذلك ؟ . وهل صحيح انه استخدم بعض المساحين لهذا الغرض مجاناً حسبة لله تعالى ؟» .

نشر هذا الخبر ولم يصدر من المجلس تكذيب مهما كان نوعه لهذا الخبر . ولا من الشخص المعني بالذات .

كما نشرت «الجريدة» في عددها الصادر في ١٦ تشرين الاول الماضي خبراً بعنوان «عم يتساءلون ؟» جاء فيه :

«يتساءلون عن موظف فصل خمس سنوات ، ولكنه عين في مجلس الاعمار ، ويتقاضى اليوم راتب مائة وخمسون ديناراً ومخصصات اخرى ، ويقال ان هذا المرتب الضخم اعطي له تعويضاً عن الاضرار التي لحقته من جراء الفصل . أو هو بحكم الترفيع ، تلطيفاً له على ذلك الفصل ! !» .

كما نشرت في نفس العدد من «الجريدة» تحت عنوان «هل صحيح ؟» ما يلي :

«هل صحيح ان ميجراً متقاعداً من الجيش البريطاني يتقاضى من مجلس الاعمار راتباً سنوياً قدره ثلاثة الاف دينار عدا المخصصات ويسيطر على صرف (٥٠) مليون دينار في العام ، وان كل مؤهلاته انه صديق لواحد من ذوي النفوذ والحظوة في مجلس الاعمار ، وان كل فرد لا يستطيع ان يتحرك ، وكل معاملة لا تمر الا اذا شاء هذا الميجر المتقاعد ؟» .

كما نشر في العدد نفسه تحت عنوان «صدق أو لا تصدق» ما يلي :

ان فراشاً من فراشي نفسه مجلس الاعمار يتقاضى راتباً قدره (٣٨) دينار لا غيرها نقداً وعداً ، مع العلم ان حامل شهادة ب . ع «بكالوريوس علوم» لا يجوز منحه اكثر من ٢١ ديناراً ؟ ! !»

هذه الاخبار الثلاثة المنشورة في عدد واحد لم يحر تجاهها مجلس الاعمار جواباً ولا تكذيباً ولا ايضاحاً . . ! !

ونشرت «الجريدة» في ١٩ من الشهر الماضي تحت عنوان «هل صحيح ؟» خبراً جاء فيه :

«هل صحيح ان هناك موظفاً في مجلس الاعمار كان يشغل وظيفة مأمور مخزن في مديرية الاشغال العامة واتهم بكسر المخزن المذكور والاستيلاء على ما فيه من تايرات وحديد في زمن الحرب ، حيث كان ثمن التاير الواحد (٢٠٠) دينار ، وقد سيق الى المحكمة ، وحكم عليه بالحبس لمدة سنتين وفصل من الخدمة لمدة خمس سنوات . وقد اعيد استخدامه في مجلس الاعمار ؟» .

ولدى نشر هذا الخبر كلف هذا الشخص بالاستقالة ، فاستقال لانه كما يظهر هو الشخص الوحيد الذي استطاع وزير الاعمار اظهار بطولته بحقه . . ! !

ثم نشرت هذه «الجريدة» في عددها الصادر يوم ٢١ تشرين الاول الماضي تحت عنوان «هل صحيح ؟» ما يلي :

«هل صحيح ان مجلس الاعمار استقدم مدير فندق من سويسرا بأجرة الف دينار ، وقد قام هذا المدير في

جولة الى الشمال يرافقه فيها مفتش مجلس الاعمار العام ومفتش المصايف العام الى صلاح الدين وسوارتوكه والحاج عمران ، وامضى اسبوعاً واحداً ثم عاد الى سويسرا ، وقرر ان سواراتوكه احسن من الحاج عمران ، وبعث بتقريره من زوريخ . والتقرير مؤلفاً من (١٥٠) كلمة بالضبط ، صرف عليها العراق (١٥٠٠) ديناراً ؟ ! !» .

نشر هذا الخبر ولم يصدر أي ايضاح أو تكذيب بشأنه . . ! !

ونشر في نفس العدد تحت عنوان «عم يتساءلون ؟ !» ما يلي :

«يتساءلون عن سبب وقوف السيارات الحكومية التابعة ، لمجلس الاعمار امام دور السينما ليلاً ؟ ! . . وهل تحمل موظفي المجلس لاداء واجباتهم الرسمية في التفتيش على دور السينما ، ام لنقل عوائل الموظفين الكبار الذين يستخدمون هذه السيارات الحكومية لاغراضهم . . الخ» ! !

هذا قليل من كثير مما نشرته «الجريدة» ، ولا يتسع المجال لايراد كل ما نشرته . . كان المفروض في وزير الاعمار ان يؤلف لجاناً للتحقيق حول المقصرين والعابثين والفاسدين ولاصلاح جهاز مجلس الاعمار اذا اراد حقاً تقويم المعوج واصلاح الفساد في مؤسسة بلغ فيها الفساد ذروته ، حتى تشيع الثقة في نفوس الناس ، ويعتقدون بأنه انما جاء لاصلاح ما افسده اسلافه ، لا ان يسير على نهجهم ، ولكنه لم يفعل شيئاً من ذلك البتة ، بل ترك الحبل على الغارب .

وبقي الفساد على حاله ، وهيمنت على المجلس شخصيتان : شخصية الوزير الذي اظهر من الضعف والاستسلام ما جعل يأمن من أية محاسبة . وشخصية نائب رئيس مجلس الاعمار الذي يقضي معظم اوقاته في مطالعة الصحف وشرب القهوة ، وليس له أي أثر مهما كان ضئيلاً ، بل ان لبعض المميزين والملاحظين تأثيرهم الملموس ، في حين ان نائب رئيس المجلس ليس في مقدوره ان ينقض او يبرم امراً ، مما حمل الناس على الاعتقاد ان الاتيان به كان لغرض التستر على هذه الاعمال لا اصلاحها . . !

هذا هو حال مجلس الاعمار ، وهو الذي دفع «الجريدة» الى ان تواصل حملاتها الصحفية عليه ، خدمة للمصلحة العامة واصلاحاً للفساد ، وهي قد ركزت جّل اهتمامها للمجلس دون اجهزة الحكم الاخرى ، لسببين اثنين :

الاول – ان في حوزة مجلس الاعمار ملايين من الدنانير هي معظم ثروة العراق ، فالتفريط فيها وتبديدها على هذا النحو قضاء على الثروة القومية ، وان من واجب كل مخلص الحيلولة دون هذا التبذير والاسراف والتلاعب .

الثاني – ان سوء سمعة المجلس في الخارج ولدى الشركات الاجنبية يزعزع ثقتها في الدولة العراقية ، نفسها . وفي ذلك ما فيه من اساءة بالغة .

والقصد الذي نرمي اليه ، هو الاصلاح اولاً ، وتنوير الرأي العام ثانياً ، وذلك هو من طبيعة وعمل موكلنا وواجبه الوطني والصحفي .

القسم الثاني – التكييف القانوني :

وجهت المحكمة تهمة الى موكلنا وفق المادة ٢٨ من قانون المطبوعات . وهذه المادة تعاقب «من نشر في مطبوع اهانة لهيئة الوزراء أو لمجلس الامة أو احد اعضائه أو للجيش أو احدى الهيئات الرسمية أو لاحد موظفي الدولة أو لقسم منهم بسبب قيامهم بالواجبات المودعة لديهم دون ان يذكر اسماً أو ان يخصصها دة معينة بكيفية تدعو الى المساس بشرفهم أو شرف احدهم» .

ومن البداهة القول ان هذه المادة تتطلب قصداً جرمياً لدى الناشر لتصح مسألته وعقابه . والادعاء العام

قد عجز عن التدليل بتوفر القصد الجرمي ، بل انه بدل ان يحاول اثبات ذلك حدثنا عن «حرية الصحافة . وانتيجة المنطقية لمرافعته بعد ان تحدث عن حرية الصحافة ان يطلب الافراج (ولم تكن التهمة قد وجهت بعد الى موكلنا) ، غير انه عكس النتيجة المنطقية لمرافعته بان طلب الادانة ليس ذلك فقط قيل . ان القسم الاول من هذا الدفاع قد دلل واثبت على ان الدافع كل الدافع لهذا التستر هو توخي الصالح العام بتطهير «مجلس الاعمار» وهو اكبر هيئة في البلاد للصرف على تعمير البلاد ، فان هذا المجلس يصرف ملايين الدنانير سنوياً من اموال هذا الشعب الفقير ، ويصرف هذه الملايين من واردات النفط الذي هو اكبر ثروة طبيعية لهذا الشعب ، لا يتعلق بالجيل الحاضر فقط ، بل بحياة الاجيال القادمة ايضاً ، فهل حكم على هذا الشعب ان تنهب الشركات الاجنبية جانباً كبيراً من ثروته الطبيعية ، ويبذر قسم كبير من الجانب الاخر مجلس الاعمار يضطلع بهذه الاعباء الجسام ويريد ان يكون في نجوة من كل مسؤولية وحساب ؟ ! !

لقد اثبتنا في القسم الاول من هذا الدفاع ان ما نشر في «الجريدة» (موضوع التهمة والمحكمة) نشر في حدود النقد المباح الذي هو حق لنا ولكل مواطن ، كما تدل على ذلك تسميته «بحق النقد المباح» ، وكما يدل ذلك الحق الدستوري المنصوص عليه في المادة ١٢ من القانون الاساسي ، وما اتفق عليه الفقه والقضاء ، وما هو اصلاً من اصول الحكم الدستوري ، فأنه لا يحرم المواطنين ممارسة هذا الحق الا نظام دكتاتوري ، يقوم على تقديس اعمال الزعيم المطلقة ، وعدم المساس به من قريب أو بعيد ، ولا يخال ان احداً من المسؤولين يجرأ على ان يظهر بمظهر من يريد ان ينزل بنا الى هذا الدرك .

ان دليل توخي المصلحة العامة فيما نشرته «الجريدة» هو أنها نشرت في اليوم التالي تعليقاً لوزير الاعمار الذي تمت في عهده صفقة طريق دوكان على الخبر موضوع المحاكمة . وكان ما نشر كالآتي :

«التقى رئيس تحرير هذه الجريدة بالسيد نديم الباجه‌جي وزير الاعمار في الوزارة السابقة عن طريق الصدفة ، وقد أيد الوزير ما نشرته الجريدة عن اعطاء تعهد طريق دوكان الى شركة لبنانية بمبلغ يزيد (٤٥) ألف دينار عن التعهد الذي تقدمت به الشركة العراقية ، الا انه ذكر بأن السبب هو ان هذه الشركة العراقية تضم عناصر صهيونية مما دعى الى استبعادها وان العراق الذي يساهم فيها لا تزيد حصته عن ١٢ بالمائة من اصل رأس المال ، فأقتضى التنويه» ! !

والوزير يتعرض في تعليقه الى الموضوع المنشور حول اخذ عمولة عشرة الاف دينار ، ومجلس الاعمار اذا كان يرى ان احد اعضائه هو المعني بأستيفاء هذه العمولة بدليل امره باقامة هذه الدعوى ، كان يجب عليه اذا كان يعينه ان يطهرّ صفوفه من المرتشين والمستغلين ان يجري تحقيقاً في الموضوع ، يتحرى فيه وجه الصواب فيما نشر ، وهل ان احد الذين يتكون منهم المجلس سافر الى بيروت واقام في دار الضيافة الخاص المعّد من قبل هذه الشركة اللبنانية ؟ !

كان على مجلس الاعمار ان يقوم بهذا الواجب ، بدل ان يحاول حماية الفساد والتستر مع الارتشاء ، باقامة الدعوى على من يستهدف التطوير والاصلاح ، وما كانت هذه الدعوى وامثالها بمستطيعة اسكات مصلحين ، ولا بقادرة على حماية الفساد والمرتشين .

ان مناقشة الامور الهامة والخطيرة فيما يتعلق منها بثروة البلاد وحياتها الحاضرة والمستقبلة كالأمر موضوع المحاكمة ، يجب ان يباح بأوسع مقياس ، في ذلك وحده الرقابة على حسن سير الامور ، ذلك أمر لا نحتاج في التدليل عليه الى الاستشهاد بأحكام القضاء أو اراء الشراح ، فأنه أمر منطقي يمكن ان نستقرأه من واقع حياتنا . الا اننا مادمنا في صدد بحث «التكييف القانوني» للموضوع ، فلعل من الاصلح ان نعرض لما قال به

فقهاء القانون وما استقر عليه القضاء . في حكم لمحكمة جنايات مصر مؤرخ في ٢٨ يناير سنة ١٩٤٨ (جرائم الصحافة ص ٢٠٨) قال فيه :

«يجب مناقشة أمر من الامور الهامة الحيوية للبلاد والتي يتوقف عليها مستقبل البلاد وأمنه وحياته واستقلاله كأن يدلي كل صاحب رأي برأيه حتى يبين الغث من الثمين ، وتبين الحقيقة سافرة واضحة ، فاذا اشتد الجدل ، وجنح اللفظ في مثل هذه الحالة من اللين الى النقد المر العنيف ، والى القول اللاذع غير الكريه ، مما قد يثيره الجدل والاندفاع في القول ، وجب ان يغتفر ذلك لصاحب الرأي ما دام وجهته المصلحة العامة وحدها» .

وفي قرار لمحكمة النقض ، مؤرخ في ٦ يونيه ١٩٢٤ (المسؤولية الجنائية للأستاذ مصطفى القللي ص ٣٠٠) جاء فيه :

«ان الذي يتصدى لعمل عام يتعرض لأن يرى كل اعماله هدفاً للطعن والانتقاد ، ولكن له جميع الوسائل للدفاع عن نفسه والرد على الطعون الموجهة اليه ، وتبرير اعماله ، وان المناقشات العمومية مهما بلغت من السترة تكون في مصلحة الامة التي يتسنى لها بهذه الطريقة ان يكون لها رأياً صحيحاً» .

وفي قرار لمحكمة جنايات مصر مؤرخ في ٢٤ مايو ١٩٤٨ (كتاب جرائم الصحافة ص ٢١٣) جاء فيه :

«ان القضاء قد جرى على قاعدة سليمة فيما يختص بحدود النقد المباح ، اذ قرر بأن للصحافة الحرية في نقد التصرفات الحكومية واظهار قرائها على ما يقع من الخطأ في سير المضطلعين بإعباء الامر وابداء رأيها في كل ما يلامس الاحوال العامة» .

وفي قرار محكمة النقض ، المؤرخ ١٠ أبريل ١٩٣٠ (جرائم الصحافة ص ٢٣٣) ، جاء فيه :

(من المقرر ان النقد المباح لا عقاب عليه ، مهما غلى الناقد في قوله ، وان الذين يتصدون للخدمة العامة وسياسة البلاد والذين يشتركون في الشؤون العامة والذين يزاولونها يمكن التكلم عنهم في اعمالهم وارائهم وجدارتهم وميولهم ، وانه يجب تقدير النقد الموجه الى اعمالهم بقسط وافر من التسامح تجيزه المصلحة العامة» .

ويطول بنا الحديث اذا اردنا ان نستشهد بالاحكام الاخرى التي تؤيد هذا الرأي في اباحة حق النقد ، الا اننا نجتري القول بأن ذلك اصبح قاعدة عامة من قواعد القانون الجنائي ، فالبحث فيه كالبحث في البديهيات .

رأي الخبراء فيما ينصرف اليه الضمير من «احدهم» :

ان هذه المحكمة قررت انتخاب خبراء ثلاث من المختصين في اللغة العربية ومن اساتذتها في الكليات وعرضت عليهم الخبر موضوع المحاكمة ، وسألتهم الاجابة عن الضمير الوارد في كلمة «احدهم» على من ينصرف . .

وبعد اختلائهم وبحثهم في الموضوع ، قدموا رأيهم تحريراً ، وهو يتضمن :

«نرى استناداً الى القاعدة النحوية ، ان الضمير يعود الى اقرب ظاهره بالدرجة الاولى ، والى من يسبقه بالتوالي درجة بعد اخرى . ولما كانت العبارة وهي (هل صحيح ان مجلس الاعمار قد قرر . . . . الى شركة لبنانية بمبلغ يزيد ٤٥ ألف دينار عن العرض الذي قدمته شركة عراقية ، وان «احدهم» استوفى . . . . الخ) خالية من لفظ جمع يصح ان يعود الضمير في «احدهم» اليه ، كان لا بد ان ينصرف الضمير الالفاظ الدالة على معنى الجمع ، وهي ثلاث بحسب قربها من الضمير :

١ – الشركة العراقية .
٢ – الشركة اللبنانية .
٣ – مجلس الاعمار .

فبناء على ما تقدم ذكره ، نرى ان الضمير في كلمة «احدهم» يمكن ان ينصرف الى كل من الشركتين ، وان اخر من ينصرف اليه هو مجلس الاعمار ، لانه أبعد الثلاثة عن الضمير ، كما أنه لا مانع لغوياً ان ينصرف اليه «احدهم» الى واحد من الناس ، وهو اسلوب متبع ، وله امثلة كثيرة ، فقولك «احدهم» يوازي قولك «احد الناس» ، ولكن السياق «والقرائن ترجح الأخذ بالرأي الاول» .

فالنتيجة المنطقية لرأي الخبراء الذين انتخبتهم المحكمة هي نفسها دون طلب من الدفاع أو تدخل في انتخابهم ان تقرر المحكمة الافراج عن المتهم ، ولكنها بدل ان تفعل ذلك ، وجهت تهمة الى موكلنا ، معتبرة ان الضمير في «احدهم» يعود الى «اخر من يمكن ان ينصرف اليه» لا الى اقرب من ينصرف اليه ، وهو الشركة العراقية ولا الى من يليها في امكان انصراف الضمير اليه ، وهو الشركة اللبنانية . وقد فعلت المحكمة ذلك من تلقاء نفسها دون ان تستند في رأيها الى خبراء جدد اكثر عدداً يستطيعون ان ينقضوا رأي الخبراء الاولين مدللين على رأيهم المخالف بحجج مقبولة . فعلت المحكمة ذلك من تلقاء نفسها بعد ان قررت التعويل على رأي الخبراء والاحتكام اليهم ، كان عليها ان تأخذ برأيهم . فما هو سند فيما ذهبت اليه في توجيه التهمة اعتبار ان احد من يشكل منهم مجلس الاعمار قد أهين في الخبر . واذا افترضنا ان للمحكمة ان تذهب الى ما يخالف رأي الخبراء ، فليس هناك رأي يصح الركون اليه في الحكم ، وقد وجهت المحكمة التهمة من دون ان تستدعي رئيس مجلس الاعمار للسؤال منه عن مفهوم الخبر ، وهل ان لديه ما يدل به على ان المقصود بالخبر هو احد من يشكل منهم مجلس الاعمار للسؤال ؟ وما هي الدلائل على ذلك ؟ ! ! بل ان المحكمة رفضت ان تستدعي وزير الاعمار السابق الذي أيد الخبر فيما يخص الاحالة للشركة اللبنانية التي يزيد عطاؤها بـ ٤٥ ألف دينار على عطاء الشركة العراقية . كما رفضت المحكمة استدعاء وزير الاعمار الحالي للسؤال منه عن حملة أو حمل مجلس الاعمار الذي يتبعه على طلب اقامة الدعوى ودلائله على انصراف الخبر الى مجلس الاعمار حصراً دون سواه .

وجهت المحكمة التهمة الى موكلنا من دون ان تحقق عما اذا كان رئيسه أو احد اعضائه قد سافر فعلاً الى لبنان ونزل في دار الضيافة الخاص المعدّ من قبل هذه الشركة اللبنانية ؟

وجهت المحكمة التهمة الى موكلنا من غير سند ، وقد رأينا انه يتوسع في هذا الحق الى اقصى حدود التوسع مادامت المصلحة العامة ، والمصلحة العامة وحدها هي رائد «الجريدة» فيما نشرت ، مما ينفي وجود القصد الجرمي الذي هو من اركان الجريمة منتفيه اصلاً ، لان «احدهم» تنصرف الى مجلس الاعمار حصراً . .

فلـلأسباب المتقدمة نطلب الغاء التهمة وبراءة موكلنا» .

* * *

وتحت عنوان «مانشيت» بارز في صدر صفحتها الاولى نشرت «الجريدة» في عددها المرقم ٥٢ الصادر صباح الاثنين ٣٠ تشرين الثاني ١٩٥٣ ما يلي :

«اليوم تصدر محكمة الجزاء قرارها في قضية «احدهم» !

وفي الصفحة الرابعة من نفس هذا العدد نشرت الخبر التالي :

«من المنتظر ان تعقد محكمة جزاء بغداد الاولى المؤلفة من حاكمها الاستاذ كامل شاهين جلسة ضحى اليوم لاصدار قرارها في القضية التي حركها الادعاء العام بطلب من مجلس الاعمار على السيد احمد فوزي عبد الجبار المحامي سكرتير تحرير «الجريدة» ومديرها المسؤول حول ما نشرته «الجريدة» عن صفقة طريق دوكان ، وعن «احدهم» الذي تقاضى عشرة الاف دينار كعمولة . . ! !

وكان عدد «الجريدة» الذي يحمل رقم ٥٣ الصادر صباح الثلاثاء ١ كانون الاول ١٩٥٣ . والذي كان عنوانه الرئيسي «المانشيت» : «محكمة جزاء بغداد تصدر قرارها في قضية «احدهم» . عدداً متميزاً نشرت الجريدة فيه جميع الصور الكاريكاتورية التي تخص مجلس الاعمار ووزيره . .

وكانت الصورة الكاريكاتورية الرئيسية التي تصدرت الصفحة الأولى تصور بناية مجلس الاعمار وقد وضعت على لوحة خشبية مثبتة امامه صور اعضاء المجلس . تحت لافتة كتب عليها «صور حضرات المشبوهين» . وقد وقف شرطي الى جانبها . بيما وقف « ابن الشعب» منبهراً ويشير بأستغراب الى هذه الصور . وكتب فوق هذه الصورة الكاريكاتورية «بلا تعليق . . !» وكتب تحتها : «آحادهم . .» ! !

اما قرار الحكم فقد استغرق الصفحة الرابعة والخامسة من هذا العدد ونشر تحت عناوين بارزة : «محكمة جزاء بغداد تصدر قرارها في قضية «احدهم» «الحكم على مدير «الجريدة» المسؤول بغرامة قدرها (٥٠) ديناراً وعند عدم الدفع حبسه ٤٥ يوماً» :

«في الساعة الواحدة الا ربعا من ظهر أمس عقدت محكمة جزاء بغداد الاولى المؤلفة من حاكمها السيد كامل فتاح شاهين جلسة لاصدار قرارها في القضية التي حركها الادعاء العام بطلب من مجلس الأعمار على «الجريدة» حول ما نشرته عن صفقة طريق دوكان وعن «احدهم» الذي تقاضى عشرة الاف دينار كعمولة .

وقد غصت القاعة بعدد عديد من الجماهير والشباب والمحامين والصحفيين ، واصدرت المحكمة قرارها التالي :

«تشكلت محكمة جزاء بغداد بتاريخ ٥٣/١١/٣٠ من حاكمها السيد كامل فتاح شاهين الحاكم من الدرجة الاولى المأذون بالقضاء بأسم صاحب الجلالة ملك العراق واصدرت قرارها الآتي :

سيق المتهم المحامي احمد فوزي عبد الجبار المطلق سراحه بكفالة من قبل حاكم تحقيق الرصافة الشمالي لاجراء محاكمته وفق المادة ٢٦ من قانون المطبوعات رقم ٥٧ لسنة ٥٣ بدلالة المادة ٣٠ من القانون المذكور . ولدى اجراء المرافعة بحق المتهم المذكور واستجوابه عنها واستماع بيانات الادعاء العام ، ورفع هيئة الدفاع عن المتهم المذكرة ، فقد وجهت التهمة الى المتهم وفق المادة المشار اليها بدلالة المادة ٣٠ من القانون المذكور ، واستجوب عنها ، فانكرها ، واستمعت المحكمة الى دفع هيئة وكلائه ، فقد تبين من كتاب المدعي العام المرقم ٢١١ – ٥٣ والمؤرخ في ١٩٥٣/١٠/١٠ والموجه الى حاكم تحقيق الرصافة الشمالي بأن جريدة الجريدة كانت قد نشرت بعددها المرقم ٩ والمؤرخ في ١٩٥٣/١٠/٦ خبراً بعنوان «هل صحيح ؟» . . ان مجلس الاعمار قد قرر احالة تعهد تبليط طريق دوكان الى شركة لبنانية يزيد بـ ٤٥ ألف دينار على العرض الذي قدمته شركة عراقية ، وان احدهم استوفى عمولة قدرها ١٠٠٠٠ دينار وسافر الى بيروت ترويحاً للنفس واقام في دار الضيافة الخاص المعد من قبل هذه الشركة اللبنانية ، وحيث ان في هذا الخبر ما يكوّن الجرمين المنصوص عليها في المادة ٢٦ من قانون المطبوعات رقم ٥٧ لسنة ٣٣ وتعديله المذكور ، طلب المدعي العام اتخاذ الاجراءات القانونية بحق المدير المسؤول للجريدة المذكورة وفق المادة ٢٦ من القانون المذكور . وارفق طي المذكرة بنسخة من الجريدة المذكورة .

وعند تدقيق العدد المذكور من الجريدة المشار اليها ، وجد انها نشرت الخبر المذكور في الصحيفة الرابعة منها . وقد أيد المتهم من كونه المدير المسؤول لجريدة الجريدة ، وافاد ان الخبر المذكور يتضمن شقين : الشق الاول ، هو هل ان مجلس الاعمار اعطى تعهداً الى احدى الشركات بمبلغ يزيد على ٤٥ ألف دينار الى شركة اخرى . والشق الثاني ، هو ان احدهم تقاضى عمولة ١٠٠٠٠ دينار الخ ، وطلب من المحكمة ان تتأكد من صحة الشق الاول من مجلس الاعمار نفسه وجلب اضبارة طريق دوكان من المجلس المذكور والاستماع الى شهادة الشاهدين صاحبي المعالي السيد نديم الباجه جي وزير الاعمار السابق والسيد علي حيدر سليمان وزير الاعمار الحالي ، للأدلاء بشهاديتهما عن هذه القضية .

أما بصدد الشق الثاني ، فان لفظة احدهم مطلقة وتنصرف الى الوسيط الذي نوهت عنه الجريدة والذي قبض عمولة ، فاذا كان هذا الشخص يدعي بأنه مس بهذا الخبر ، فله وحده ان يقيم الدعوى ، اما بصدد جلب اضبارة طريق دوكان ، فقد تبين ان بين اوراق الدعوى مخابرات رسمية سبق لمجلس الاعمار ان زود بها حاكمية التحقيق بخصوص اعطاء تعهد طريق دوكان . وتبين من كتاب مجلس الاعمار المرقم ٦٥ والمؤرخ ٥٣/١٠/١٩ :

اولاً : ان اسم الشركة التي رست عليها مناقصة طريق طاسلوجة – دوكان هي شركة الانشاءات العراقية المحدودة في بغداد وقيمة التعهد هي ٩٣١٫٢٨٩ دينار .

ثانياً : ان الشركة العراقية التي عرضت سعراً يقل عن عطاء الشركة المشار اليها ، هي شركة التعهدات المتحدة ببغداد ومبلغ عطائها ٩٠٩٫٢٠٦ دينار ، أي بفرق ٢٢٠٢٩ دينار اقل من عطاء شركة الانشاءات العراقية المحدودة ، وان اهم الشروط الواجب توافرها في المناقصين هي :

أ – لا تقبل العطاءات الا من الاشخاص والمؤسسات التي لديها خبرة في اعمال سابقة مماثلة لطبيعة الاعمال من حيث النوع والجسامة .

ب – ان يعزز عطاء المناقص بالمعلومات الكافية حول مقدرته المالية والفنية وتفاصيل عن ملخص عقد الشركة ، وان يرفق العطاء بمنهاج للأعمال والمكائن المتوفرة لدى المناقص التي يستعملها في العمل ، وكل عطاء لا يتضمن هذه المعلومات يكون نصيبه الاهمال ،

ج – وان مجلس الاعمار لا يربط نفسه بقبول اقل العطاءات أو أي عطاء . وقد تبين ان مجلس الاعمار كان قد وافق على نتائج هذه المناقصة بتاريخ ١٩٥٣/٩/٣ بموجب قراره المرقم ٤٩ المتخذ بجلسته الثالثة والسبعين ، وذكر في قراره المذكور بأنه (اطلع المجلس على تقرير اللجنة الفنية الثانية حول نتائج هذه المناقصة وقرار اللجنة التوجيهية المتخذ بتاريخ ١٩٥٣/٨/٣٠ الذي بينت فيه : (بالنظر لكون شركة المقاولات المتحدة المحدودة وهي الشركة الاقل سعراً لم يسبق لها القيام بعمل مماثل من حيث النوع والجسامة ، وان تأمن المكائن المقدمة مع عطائها غير صالحة من حيث النوع من العمل ، وان شراء هذه المكائن من الخارج يستغرق وقتاً طويلاً مما يؤدي الى تأخير العمل ، هذا بالاضافة الى أنها لم تقدم المعلومات المطلوبة بشروط المناقصة ، الامر الذي ادى الى قناعة اللجنة بعدم استطاعة الشركة المذكورة القيام بالعمل على الوجه المطلوب ، لذلك فقد أوصت باحالة المناقصة بعهدة المناقص الذي يلي الشركة المذكورة سعراً : وهي شركة الانشاءات العراقية المحدودة ، نظراً لسبق قيامها باعمال مماثلة لهذا النوع من العمل ، وتوفر المكائن اللازمة لذلك لديها ، مما يؤهلها المباشرة بالعمل حال توقيع المقاولة . وبعد المداولة قرر المجلس الموافقة على احالة المناقصة على الشركة الثانية وهي شركة الانشاءات العراقية المحدودة بسعر عطائها البالغ بعد التنقيح ٩٣١٢٨٩٫٠ دينار» .

أما بصدد طلب احظار الشاهدين المذكورين ، فلم تر المحكمة ضرورة احضارهما ، لان طلب احضارهما لم

يكن له مساس بالدعوى طالما ان المتهم قد انكر ان العمولة المأخوذة والتي هي مدار الشكوى لا تعلق لها بأحد اعضاء مجلس الاعمار . وان شهادتها لا تصلح ان تكون دليلاً لثبوت صحة الاسناد . فبالاضافة الى ان الشق الاول من الخبر المذكور لم يكن له تعلق بالجريمة المسندة الى المتهم والذي طلب المتهم التعميق في التحقيق عنه . فقد تأيد مما نوه عنه اعلاه ان تعهد طريق دوكان كان قد احيل الى شركة الانشاءات العراقية المحدودة في بغداد بطريق اصولي وقانوني وبموجب الصلاحيات المزود بها مجلس الاعمار .

اما بصدد الشق الثاني من الخبر ، موضوع هذه الشكوى بموجب طلب الادعاء العام بكتابه المشار اليه اعلاه المتضمن ان المقصود في كلمة (وان احدهم قد استوفى عمولة مقدارها عشرة الاف دينار بسبب اعطاء هذا التعهد هو احد اعضاء مجلس الاعمار الذي قرر اعطاء هذا التعهد المذكور) . فحيث ان المتهم قد انكر انصراف هذه الجهة الى أحد اعضاء مجلس الاعمار الذي اعطى تعهد طريق دوكان ، فقد رأت هذه المحكمة ضرورة اخذ رأي خبراء اللغة العربية في هذا الصدد لبيان ما اذا كان (ان احدهم استوفى عمولة قدرها عشرة الاف دينار الخ) الواردة في الخبر موضوع الشكوى تصرف الى أحد اعضاء مجلس الاعمار أو الى أمر اخر — فقررت انتخاب ثلاثة خبراء لهذا الغرض ، وانتخبت الدكتور السيد جميل سعيد الاستاذ في كلية الاداب ببغداد والدكتور السيد احمد عبد الستار الجواري الاستاذ بدار المعلمين العالية ببغداد والسيد كمال ابراهيم الاستاذ بدار المعلمين العالية ببغداد ، وعند حضورهم فقد اعطوا الرأي الاتي :

«بعد التأمل في نص ما نشر في جريدة الجريدة بعنوان هل صحيح ؟ ، وبالنظر فيمن يعود الضمير في احدهم ، نرى استناداً الى القاعدة النحوية ان الضمير يعود الى اقرب ظاهر بالدرجة الاولى ، والى ما يتبعه بالتوالي درجة بعد اخرى ، ولما كانت العبارة وهي «هل صحيح ان مجلس الاعمار قد قرر . . الخ ، الى شركة لبنانية بمبلغ يزيد ٤٥ ألف دينار على العرض الذي قدمته الشركة العراقية . وان احدهم استوفى عمولة الخ ، خالية من بعض جمع يصح ان يعود عليه الضمير في احدهم ، كان لابد من ان ينصرف الضمير الى الالفاظ الدالة على معنى الجمع ، وهي هنا ثلاثة بحسب قربها من الضمير : اولاً : الشركة العراقية . ثانياً : الشركة اللبنانية . ثالثاً : مجلس الاعمار . فبناء على ما تقدم ذكره ، نرى ان الضمير في «احدهم» يمكن ان ينصرف الى كل من الشركتين ، وان اخر ما يمكن ان ينصرف اليه هو مجلس الاعمار ، لانه أبعد الثلاثة عن الضمير ، كما أنه لا مانع لغوياً من ان ينصرف «احدهم» الى أي واحد من الناس ، وهو اسلوب متبع ، ولدينا امثلة كثيرة ، فقولك : «احدهم» يوازي قولك «احد الناس» . ولكن السياق والقرائن هنا ترجح الاخذ بالرأي الاول» .

وبالنظر الى تقرير الخبراء المذكورين اصبح الرأي الاول المعطي من قبلهم في تقريرهم المذكور هو الواجب المناقشة والتدقيق ، وهو ان الضمير ينصرف الى الالفاظ الدالة على معنى الجمع ، وهي ثلاثة : ١ — الشركة العراقية . ٢ — الشركة اللبنانية . ٣ — مجلس الاعمار . واذا كان ما طبقنا قاعدة «اعمال الكلام اولى من اهماله» و «الامور بمقاصدها» في الموضوع . نرى ان انصراف الضمير الى الشركة اللبنانية لا يرد مطلقاً لكونها قد خسرت اخذ التعهد . فلا يتصور انها قد اعطت أو اخذت عمولة ، مما نوه عنه في الخبر . اما انصراف الضمير الى الشركة العراقية ، وهي التي اخذت التعهد ، فلا يرد اليها ايضاً ، اذ انها هي التي اخذت التعهد المذكور ، ولقاء اخذها هذا التعهد فالمفروض ان تكون هي التي اعطت العمولة المنوه عنها في الخبر ، ولا يتصور انها اخذت عمولة من نفسها فيما اذا اعتبرنا انصراف الضمير اليها . . فلما تقدم من الاسباب ترى هذه المحكمة ان انصراف الضمير الى الشركتين المذكورتين لا يرد ومبتعداً عنها . وبالنظر الى استبعاد الضمير الى الشركتين المذكورتين للأسباب المبينة اعلاه اصبح انصرافه الى مجلس الاعمار وارداً حصراً مؤيداً ذلك بالاسباب التالية :

١ – سئل المتهم من قبل الحاكم التحقيق : «هل ترى في نشر هذا الخبر على الوجه المذكور اهانة لمجلس الاعمار ؟» فأجاب : «لم نقصد اهانة المجلس ، بل اظهار الحقائق» ، وبذلك لم ينف بهذه الاهانة عن المجلس .

٢ – وعندما سئل من قبل الحاكم المذكور عن «احدهم» الذي اخذ العمولة ، اجاب بأنه سيذكر اسمه وصفته وكذلك الاوتيل الذي نزل فيه في بيروت امام حاكم الجزاء . فذكره كلمة «صفته» في هذا الجواب لو لم يكن احد اعضاء هذا المجلس لكان بأمكانه التعبير عنه بتعبير اخر غير مقيد بهذه الصفة التي تصرف الى الصفة الرسمية .

٣ – عدم ذكر المتهم اسم الشخص المقصود امام هذه المحكمة بالرغم من وعده بالادلاء بأسمه على الوجه المنوه عنه اعلاه .

٤ – في اعداد جريدة «الجريدة» التي صدرت بعد بدأ محاكمة مديرها المسؤول كانت تدرج عند نقل سير المحاكمة تعليقاً تحت عنوان «مجلس الاعمار» في قفص الاتهام» وبعددها المرقم ٨ والمؤرخ في ١٩٥٣/١١/٩ نشرت صورة لشخص واقف امام منضدة وعليها محافظ «اضابير» وكتب فوق الصورة «غوبلز مجلس الاعمار» وتحتها : «فلسفة الاعمار : الاعمار لغة التعمير واصطلاحاً تعمير الجيوب» . وبعددها المرقم ٤١ والمؤرخ ١٩٥٣/١١/١٢ في الصفحة الرابعة مقالاً تحت عنوان «احدهم» وبعددها المرقم ٣٣ في الصحيفة الاولى منها صورة لشخص ذكر فوقه «اني اتهم» وتحتها «مجلس الاعمار في قفص الاتهام» . وبعددها المرقم ٥١ والمؤرخ ١٩٥٣/١١/٢٩ نشرت في الصحيفة الاولى لشخص مقبوض عليه من قبل الشرْطة ، كتب تحت سترته «مجلس الاعمار» وفوق الصورة كتب «دائرة المحاكم» وكتب تحت الصورة «المشتكي الذي خرج متهماً» .

فهذه الاعداد او غيرها من التي قبلها او بعدها تشير صراحة أو ضمناً الى ان المقصود في الخبر الجاري عند المحاكمة هو مجلس الاعمار .

لقد اعترض المتهم وهيئة دفاعه على صلاحية المدعي العام في اقامة هذه الدعوى ، وان لاحق له في اقامتها ، وان كان هناك من يدعي مساس الخبر به ، فله حق اقامة الشكوى الشخصية . فهنا لابد من ذكر نص المادة السادسة والعشرين من قانون المطبوعات رقم ٥٧ لسنة ٣٣ الذي جاء فيه : «يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تزيد على خمسين ديناراً كل من نشر في مطبوع اهانة بالكتابة أو التصوير لهيئة الوزراء أو مجلس الامة أو أحد اعضائه أو للجيش أو لاحد الهيئات الرسمية أو لاحد موظفي الدولة أو لقسم منهم بسبب قيامهم بالواجبات المودعة اليهم دون ان يذكر اسماً أو ان يخصص مادة معينة بكيفية تدعو الى المساس بشرفهم أو شرف احدهم» . وحيث ان مجلس الاعمار هو من الهيئات الرسمية وان العضو فيه هو موظف في الحكومة العراقية ، فأصبح حق اقامة الدعوى على الاهانة الموجهة لاحد اعضائه الناجمة عن قيامه بواجبات وظيفة رسمية وبكيفية تدعو الى المساس بشرفه من حق المدعي العام ، واستناداً الى المادة المشار اليها ، وذلك لان الخبر موضوع هذه الشكوى لم يذكر اسم العضو في الخبر المذكور المسند اليه اخذ العمولة واسناد اخذ العمولة لأحد موظفي الحكومة هو اسناد لو صح لاوجب معاقبته وفق القسم الاول من الباب الرابع عشر من قانون العقوبات البغدادي ، اذ ليس للموظف أو أي مندوب عن الحكومة طلب أو قبول لنفسه أو لغيره هدية أو عطية أو وعداً أو فائدة ليس له حق فيها ، لحمله أو مكافئته حين اداء عمل من اعمال وظيفته والامتناع عن اداء أو مخالفة واجبات وظيفته . وبديهي ان اخذ العمولة المشار اليها في الخبر يدخل ضمن التعابير المنوه عنها اعلاه ، وهي بحد ذاتها موجبة للعقاب القانوني فضلاً عن كونها مخلة بشرف من تثبت عليه ، واحتقاره من اهل وطنه .

وقد قضت المادة (٢٥٢) من قانون العقوبات البغدادي على انه يُعد قاذفاً كل من اسند لغيره بواسطة احدى الطرق المبينة في المادة ٧٨ ق . ع . ب اموراً لو كانت صادرة لاوجبت عقاب من اسندت اليه العقوبات المقررة لذلك قانوناً ، أو أوجب احتقاره عند اهل وطنه» ، ومع ذلك فالطعن باعمال احد الموظفين العموميين لا يدخل تحت حكم هذه المادة اذا حصل بسلامة نية ، وكان لا يتعدى اعمال وظيفتهم بشرط اقامة الدليل لاثبات ما قذف به الا في الحالة المبينة في الفقرة السابقة .

فأستناداً الى احكام المادة (٢٥٢) ق . ع . ب . كان في امكان المتهم (اذا كان حسن النية في نشر الخبر المذكور) ان يتصدى لاثبات حقه ليكون في منجاة من العقاب القانوني اولاً ، وليظهر الحقائق التي اشار الى قصد اظهارها ، كما جاء في افادته امام حاكم التحقيق ، وليكون اول علم في هذا المضمار ، وفي هذا الوقت الذي اظهرت الحكومة بمناسبات متعددة رغبتها بأنها جادة في القضاء على العناصر الفاسدة من الموظفين .

اما ما ورد في دفاع هيئة وكلاء المتهم ، فقد وجد انه ينقسم الى قسمين : الاول منه فيه من الصراحة والدلالة على ان المقصود في الخبر هو مجلس الاعمار .

أما الاسباب الواردة في القسم الثاني منه ، فهي غير كافية لدحض التهمة المسندة الى المتهم للأسباب التي اشرنا اليها اعلاه .

وحيث ان المتهم قد عجز من اثبات هذا الاسناد ، فتكون بذلك اركان المادة ٢٦ من قانون المطبوعات رقم ٥٧ لسنة ٣٣ متوفرة الاركان في الفعل المسند اليه ، فقرر تجريمه بموجب المادة المذكورة ، بدلالة المادة (٣٠) وتحديد عقابه بمقتضاها ، وافهم علناً .» .

وبعد ان انهى كاتب الجلسة من قراءة قرار الحكم . . بدأ بقراءة قرار التجريم ، وهذا نصه :

«تشكلت محكمة جزاء بغداد بتاريخ ١٩٥٣/١١/٣٠ من حاكمها السيد كامل فتاح شاهين الحاكم من الدرجة الاولى المأذون بالقضاء بأسم صاحب الجلالة ملك العراق ، واصدرت حكمها الآتي :

حكمت المحكمة على المجرم المحامي احمد فوزي عبد الجبار بغرامة قدرها (٥٠) ديناراً ، وعند عدم الدفع حبسه شديداً لمدة ٤٥ يوماً وفق المادة ٢٦ من قانون المطبوعات رقم ٥٧ لسنة ٣٣ وافهم علناً» .

وبعد ان انتهي من قراءة قرار التجريم ، دفعت الغرامة حالاً ، واطلق سراح السيد احمد فوزي عبد الجبار المحامي سكرتير تحرير «الجريدة» ومديرها المسؤول .

* * *

وتحت عناوين بارزة نشرت «الجريدة» في عددها المرقم ٦٤ الصادر صباح الاثنين ١٤ كانون الاول ١٩٥٣ . على صدر صفحتها الرابعة ما يلي :

«قضية «احدهم» – وكلاء الدفاع عن «الجريدة» يستأنفون قرار حاكم جزاء بغداد» . . .

ونشرت تحت هذا العنوان ، الآتي :

«قدم امس الاول وكلاء الدفاع في قضية «احدهم» الاستئناف التالي :

سعادة رئيس المحكمة الكبرى لمنطقة بغداد بصفتها الاستئنافية المحترم .

المستأنف : السيد احمد فوزي عبد الجبار المحامي والمدير المسؤول لجريدة «الجريدة» . ووكلاؤه المحامون : فائق السامرائي وحسين جميل ومحمد صديق شنشل وعبد الرزاق شبيب ورفقائهم .

قرر حاكم جزاء بغداد بتاريخ ١٩٥٣/١١/٢٨ تجريم موكلنا المحامي السيد احمد فوزي عبد الجبار المدير المسؤول لجريدة «الجريدة» وفق المادة ٢٦ من قانون المطبوعات بدلالة المادة ٣٠ منه . وحكم عليه بغرامة قدرها خمسون ديناراً . وعند عدم الدفع حبسه ٤٥ يوماً .

ان قراري المجرمية والحكم مخالفاً للقانون ، كما يبدو من الاسباب التالية لذا نقدم الى محكمتكم هذا الاستئناف :

١ – ان خلاصة دفع موكلنا هو ان مجلس الاعمار اصبح محلاً للمتاجرة بالنفوذ ، ومستغلاً للوساطة والدلالة ، ومباءة للمفصولين والمذيلين والسراق وان الرأي العام اصبح ينظر اليه بسبب ذلك بريبة ، وان كل ذلك من شأنه ان ينتزع ثقة الاوساط والمؤسسات العالمية منه ، مما يهدم كيانه ، وحدث ان احال المجلس المشار اليه تعهد انشاء طريق دوكان على شركة لبنانية يزيد عطاؤها على عطاء شركة عراقية ، وان «احدهم» قبض عمولة على ذلك عشرة الاف دينار . فنشرت «الجريدة» هذا الخبر بعنوان «عم يتساءلون ؟» وقد أيد وزير الاعمار الذي تمت الصفقة في عهده احالة التعهد الى الشركة اللبنانية الذي يزيد عطاؤها على الشركة العراقية ، لان ٨٨ بالمائة من اسهم الشركة العراقية تعود الى عناصر صهيونية ، والعراقي فيها يملك الباقي من اسهمها . وقد نشرت «الجريدة» هذا التعقيب في اليوم التالي لنشر الخبر الاول ، ثم اقام الادعاء العام الدعوى على الجريدة بسبب انصراف استلام العمولة وقدرها عشرة الاف دينار الى مجلس الاعمار ، مما يشكل اهانة للمجلس المذكور ، لعدم تعيين من في مجلس الاعمار استلم العمولة المذكورة ، وكأن جواب موكلنا : ان «احدهم» الذي قبض العمولة لا تنصرف حصراً الى مجلس الاعمار .

٢ – ان محكمة الجزاء قررت انتخاب ثلاثة خبراء من المختصين بدراسة اللغة العربية ، وسألتهم الاجابة عمن ينصرف اليه الضمير في «احدهم» فكانت خلاصة اجابتهم : «ان الضمير في كلمة احدهم يمكن ان ينصرف الى كل من الشركتين ، وان اخر من ينصرف إليه هو مجلس الاعمار ، لانه أبعد احدهم عن الضمير كما أنه لا مانع لغوياً ان ينصرف الضمير في احدهم الى واحد من الناس . وهو اسلوب متبع وله امثلة كثيرة . فقولك «احدهم» يوازي قولك «احد الناس» . ولكن السياق والقرائن ترجح بالرأي الاول» .

غير ان المحكمة استبعدت الرأي القائل بانصراف الضمير في احدهم الى احد الناس للأسباب المبينة في قرارها ، واستبعدت انصرافه الى أي من الشركتين وحصرته في مجلس الاعمار . اما تعليل المحكمة في عدم امكان انصراف الضمير في احدهم الى الشركة العراقية بسبب انها «هي التي اخذت التعهد المذكور ، فالمفروض انها هي التي اعطت العمولة المنوه عنها في الخبر ، ولا يتصوره انها اخذت عمولة من نفسها لنفسها ، فما اذا اعتبرنا انصراف الضمير اليها» .

ان هذا التعليل من المحكمة لتعليل خاطئ ، لان الشركة التي اخذت التعهد شخصية معنوية لها مدير أو مدراء ووكيل أو وكلاء ووسيط لأخذ التعهد أو وسطاء والشركة تعطي لمن عمل في سبيل منحها التعهد اجراً لقاء وكالته أو وساطته أو دلالته ، فلا يقال اذن انه «لا يمكن ان تعطي الشركة لنفسها أو تأخذ عمولة من نفسها لنفسها ، لاختلاف شخصية الشركة عن شخصية موظف فيها اختلافها عن شخصية وسيطها أو وكيلها» .

٣ – واخطات المحكمة كذلك فيما استنتجته من ان « الصفة» في قول المتهم في التحقيق بأنه «سيذكر اسم احدهم وصفته في المحكمة» لا تنصرف الا الى «الصفة الرسمية» ، ولا نعلم ما هو سندها في هذا الاستدلال من اللغة أو القانون ، في حين انها مطلقة ، ولكل شخص صفته ، سواء كانت تلك الصفة رسمية أو مهنية .

٤ – ومثل ذلك بعيد عن الواقع قول المحكمة ان عدم ذكر المتهم اسم «احدهم» بالرغم من طلب المحكمة ذلك يدل على انه من مجلس الاعمار ، فهل تتصور المحكمة ان المتهم بعدم ذكره «احدهم» يريد ان يدفع عن نفسه العقاب .

ان موكلنا هو الذي يختار الوقت الذي يذكر فيه اسم «احدهم» . وبعكس استنتاج المحكمة لو ان موكلنا كان يقصد دفع المسؤولية عنه لذكر اسم «احدهم» ليجعل له وحده حق اقامة الدعوى .

٥ – واخطأت المحكمة مرة اخرى فيما استندت اليه في تقرير الجرمية على ما نشرته «الجريدة» بعد اقامة الدعوى ، لان المحكمة انما تجري محاكمة موكلنا عن «خبر معين» ما يدل عليه وما ينصرف له ، وهل انه كوّن جريمة ما ، أو أنه لم يكوّنها . اما ان تستند في تقرير الجرمية من امور خارج الخبر المذكور ومما نشر بعد ذلك فأمر لا سند له من قانون ، ولا يؤيده الفقه ، ولا سوابق له في القضاء .

٦ – ان المحكمة وافقت في قرارها على قرار احالة تعهد طريق دوكان وقالت عن ذلك : «ان تعهد دوكان كان قد احيل الى شركة الانشاءات العراقية المحدودة في بغداد بطريق اصولي وقانوني وبموجب الصلاحيات المزود بها مجلس الاعمار» في الوقت الذي ثبت فيه في اضبارة القضية ان هذه الاحالة تمت لشركة بعطاء يزيد بـ ٢٢ ألف دينار وتزيد على عطاء الشركة الاخرى . وعلى كل فنخال ان الدفاع عن هذه الصفقة ليس من عمل محكمة الجزاء .

٧ – قالت المحكمة في اخر قرارها «حيث ان المتهم قد عجز عن اثبات هذا الاسناد فتكون بذلك اركان المادة ٢٦ من قانون المطبوعات رقم ٥٧ لسنة ٣٣ متوفرة الاركان في الفعل المسند اليه ، في حين ان موكلنا لم يتصد لاثبات الاسناد لينسب له العجز عن اثباته ويؤخذ ذلك في التجريم .

٨ – ان دفاع هيئة الدفاع في محكمة الجزاء تضمن على وجه التفصيل ان ما نشرته الجريدة كان في حدود «النقد المباح» وتوسع في تبيان ما استقر عليه الفقه والقضاء معاً في النظر الى النقد المباح كحق للمواطنين لتحقيق مصلحة عامة في التعبير والرقابة والتنبيه الى الاخطاء وتوجيه الحكم سبيله الصحيح ، وابانت هيئة الدفاع عدم وجود جريمة فيما نشرته «الجريدة» ولا نريد في ذلك البحث الطويل في قسميه «النقد المباح» و «التكييف القانوني» انما نستند الى ما اوردناه في ذلك الدفاع كجزء من لائحتنا الاستئنافية هذه ونرجو الرجوع اليه ففي ذلك غنى عن تكراره .

فلـلأسباب المبينة اعلاه ، نطلب بعد اجراء المحاكمة الاستئنافية اعطاء القرار بنقض قراري الجرمية والحكم ، وبراءة موكلنا» .

وفي الساعة العاشرة والربع من صباح يوم الاحد ١٩٥٣/١٢/٢٧ عقدت المحكمة الكبرى ببغداد المؤلفة من رئيسها السيد فريد علي غالب وعضوية السيدين خالد محمد صالح وعبد الباقي المتولي بصفتها الاستئنافية جلسة للنظر في القرار الذي اصدرته محكمة جزاء بغداد ضد المحامي احمد فوزي عبد الجبار المدير المسؤول لجريدة «الجريدة» المعطلة . القاضي بتغريمه (٥٠) ديناراً أو الحبس لمدة (٤٥) يوماً .

وقد استمعت المحكمة الى افادة السيد احمد فوزي الذي أيد ما ورد في اللائحة الاستئنافية وطلب جلب السيد جميل المدفعي رئيس الوزراء السابق الذي وقعت الحادثة في عهده كشاهد للأستفسار منه عن الحقائق والمعلومات التي يجب ان يكون ملماً بها بوصفه رئيساً لمجلس الاعمار .

ثم استمعت الى المدعي العام الذي طلب بتصديق القرار الصادر بحق «الجريدة» ! . وبعدها استمعت الى دفاع السيدين : حسين جميل ومحمد صديق شنشل . ثم رفعت الجلسة ، وانعقدت بعد نصف ساعة . واعلن رئيسها نقض قرار الحكم الذي اصدرته محكمة جزاء بغداد الاولى ، لان «الشك يفسر لصالح المتهم» .

وفيما يلي نص قرار المحكمة الكبرى بصفتها الاستئنافية :

ان المحكمة الكبرى لمنطقة بغداد المجتمعة بتاريخ ١٩٥٣/١٢/٢٧ المؤلفة برئاسة السيد فريد علي غالب والعضوين السيدين خالد محمد صالح وعبد الباقي المتولي المأذونين بالقضاء بأسم صاحب الجلالة ملك العراق اصدرت الحكم الاتي :

المستأنف : احمد فوزي عبد الجبار
المستأنف عليه : الحق العام .

قرر حاكم جزاء بغداد بتاريخ ١٩٥٣/١١/٣٠ تجريم المستأنف وفق المادة ٥٦ من قانون المطبوعات رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٣ والحكم عليه بغرامة خمسون ديناراً وعند عدم الدفع حبسه شديداً لمدة خمسة واربعين يوماً .

طلب وكلاء المستأنف تدقيق القرار المذكور استئنافاً ونقضه ببراءة ساحة موكلهم من التهمة المسندة اليه ، وفي اليوم المعين حضر المستأنف ووكيله المحاميان حسين جميل ومحمد صديق شنشل وحضر نائب المدعي العام ، فطلب وكلاء الاستئناف بعد ان كررا ما جاء بلائحتها الاستئنافية نقض الحكم الصادر بحق موكلها وبراءته للاسباب المدونة في تلك اللائحة ، ثم طلب المستأنف تبليغ السيد جميل المدفعي لانه كان رئيساً لمجلس الاعمار عند وقع الحادثة المشار اليها في الجريدة للاستيضاح منه عما جاء في ذلك الخبر من الوقائع ،

فأجاب نائب المدعي العام : اننا قد اوضحنا طلباتنا أمام محكمة الجزاء ، وارى ان الحكم الصادر موافق للقانون واطلب تصديقه ورد اللائحة الاستئنافية .

ولدى التدقيق والمداولة . فقد تبين ان محكمة الجزاء قد احضرت ثلاثة خبراء في اللغة العربية للاستئناس برأيهم لتوضيح الخبر المنشور في جريدة «الجريدة» والذي هو موضوع هذه الشكوى فقرروا ان الضمير في كلمة «احدهم» يمكن ان ينصرف الى كل من الشركتين . وان آخر ما يمكن ان ينصرف اليه هو مجلس الاعمار لأنه أبعد الثلاثة عن الضمير . كما انه لا مانع لغوياً من ان ينصرف «احدهم» الى اي واحد من الناس . . الخ . الا ان محكمة الجزاء لم تأخذ برأيي الخبراء المذكورين للاسباب المبينة في القرار المستأنف ، وحيث ان ما جاء في تقرير الخبراء قد اوضح بجلاء ان المقصود في كلمة «احدهم» لا يمكن ان ينصرف مبدئياً الى مجلس الاعمار ، ولما كانت القواعد الجزائية تقضي بأن يفسر الشك لصالح المتهم . فيكون الاستنتاج بخلاف ذلك غير صحيح ، وعليه ولما اوضح اعلاه فقد قررت هذه المحكمة نقض قراري المجرمية والحكم الصادرين بحق المستأنف وبراءته عما اسند اليه . واعادة الغرامة المدفوعة من قبله لقاء وصل ، وصدر القرار بالاتفاق وفقاً لاحكام المادة ٢٨٨ من الاصول وافهم علناً في ١٩٥٣/١٢/٢٧ .

* * *

وميّز المدعي العام قرار البراءة الذي اصدرته محكمة الاستئناف بحق المحامي احمد فوزي عبدالجبار . وقد نظرت محكمة تمييز العراق في هذه القضية واصدرت قرارها الآتي :

عدد الاضبارة : ٢١ — تمييزية — ١٩٥٤

تشكلت محكمة تمييز العراق في ١٩٥٤/١/١٣ من الرئيس معالي السيد حسن سامي التاتا والاعضاء السادة حمدي صدرالدين ومعالي عبدالهادي الظاهر وشهاب‌الدين الكيلاني وعبدالعزيز ماجد المأذونين بالقضاء بأسم صاحب الجلالة ملك العراق واصدرت قرارها الآتي :

المميز — نائب المدعي العام
المميز عليه (المتهم) — المفرج عنه المحامي احمد فوزي عبدالجبار المدير المسؤول لجريدة الجريدة .

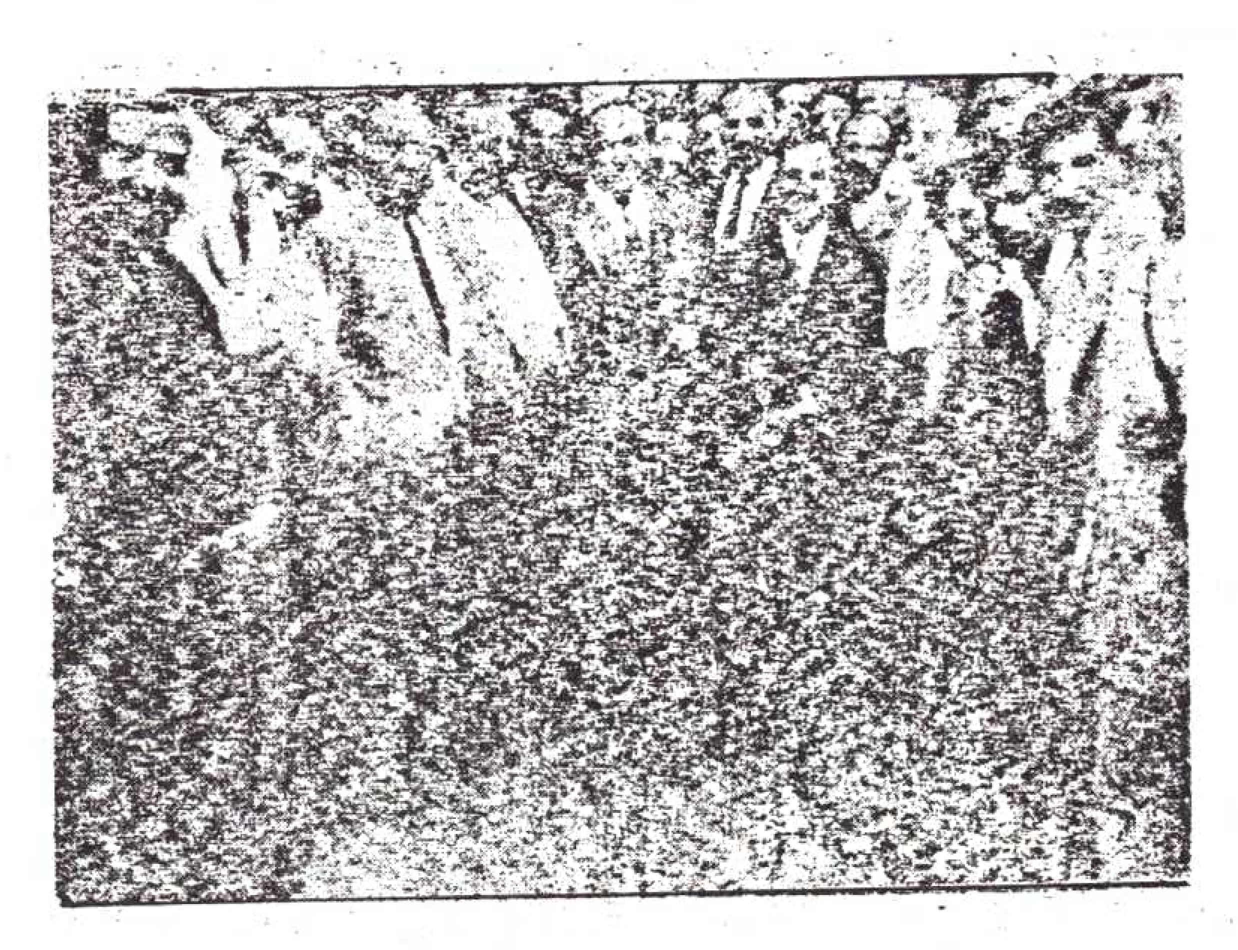
قرر حاكم جزاء بغداد في ١٩٥٣/١١/٣٠ تجريم المحامي احمد فوزي عبدالجبار المدير المسؤول لجريدة الجريدة وفق المادة ٥٦ من قانون المطبوعات رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٣ وحكم عليه بغرامة قدرها خمسون ديناراً وعند عدم الدفع حبسه شديداً لمدة ٤٥ يوماً لنشره في جريدة الجريدة في عددها المرقم ٩ والمؤرخ ١٩٥٣/١٠/٦ خبراً تحت عنوان «هل صحيح : ان مجلس الاعمار قرر احالة تعهد تبليط طريق دوكان الى شركة لبنانية بمبلغ يزيد ٤٥ ألف دينار على العرض الذي قدمته شركة عراقية ، وان احدهم استوفى عمولة قدرها عشرة آلاف دينار وسافر الى بيروت ترويحاً للنفس واقام في دار الضيافة الخاصة المعد من قبل هذه الشركة اللبنانية؟» . وقد تبين ان هذا الخبر غير صحيح ، وقد تضمن اسناد اخذ العمولة من قبل احد اعضاء مجلس الاعمار الذي هو من الهيئات الرسمية وان العضو فيه هو موظف في الحكومة العراقية ، وان اخذ العمولة المذكورة كان اثناء قيامه بواجبات وظيفته . وان هذا الاسناد يدعو الى المس بشرفه .

فأستأنف المحكوم المحامي احمد فوزي عبدالجبار الحكم المذكور لدى المحكمة الكبرى لمنطقة بغداد ، ولدى نظرها فيه قررت في ١٩٥٣/١٢/٢٧ وبرقم الاضبارة ٢٢٨/س/١٩٥٣ نقض قراري المجرمية والحكم الصادرين بحق المتهم وبراءته عما اسند اليه واعادة الغرامة المدفوعة من قبله اليه لان ما جاء في تقرير الخبراء قد اوضح بجلاء ان المقصود في كلمة «احدهم» لا يمكن ان ينصرف مبدئياً الى مجلس الاعمار .

وبناء على طلب نائب المدعي العام المؤيد بطلب المدعي العام جلبت محكمة التمييز في ١٩٥٤/١/١١ اوراق الدعوى وتفرعاتها كافة لاجراء التدقيقات التمييزية .

ولدى التدقيق والمداولة وجد ان القرار المميز بالنظر لما استند اليه من اسباب كان موافقاً للقانون قرر تصديقه وصدر بالاتفاق في ١٩٥٤/١/١٣ .





(المتهم) والمحامون وجمهرة من الناس .. في ساحة المحكمة

الكاريكاتور .. يصارع السلطة

الكاريكاتور فن صحفي ناقد لاذع ، أشبه بالسوط ! .

فعند تأسيس اي كادر لصحيفة سياسية انتقادية ، يوضع رسام الكاريكاتور على رأس القائمة .. ومن هنا تكون اهمية الرسام وقوته الفنية سلاحاً من أمضى الاسلحة الصحفية في الكشف ، او تعرية الانظمة الفاسدة .

ويتضح – من هذا – ان للكاريكاتور الناجح دوراً فعالاً وهاماً في أبراز اتجاه الصحيفة ورأيها في طرح الكثير من القضايا ذات المغزى السياسي والاجتماعي .

والاستاذ غازي عبد الله يعتبر – بحق – الرسام الكاريكاتوري الاول في العراق .. فعلى مدى ٣٥ سنة ، والقلم والريشة لم يبرحا يده في تصوير الاحداث الهامة والساخنة التي تعاقبت على عراقنا الحبيب .

ولد الاستاذ غازي عبد الله في محلة الباروديه ببغداد عام ١٩٢٥ وعشق الرسم منذ نعومة اظفاره ، وبزّ اقرانه في صباه .. ومارس العمل في الصحافة كرسام انتقادي في مجلة «قرندل» منذ عام ١٩٤٧ وظل مزاولاً العمل فيها ، وفي غيرها من الصحف السياسية والاجتماعية .

وتتميز رسوم الاستاذ غازي بقوة الخطوط ، وبالتفاصيل الدقيقة .. وعلى هذا فقد أعتبر منذ بدايته علامة فارقة مميزة في هذا المجال .

وواكب الاستاذ غازي جريدة «الجريدة» منذ ولادتها ، حتى يوم (خنقتها) السلطة الغاشمة .. بل أستمر على رسومه في جريدة «لواء الاستقلال».

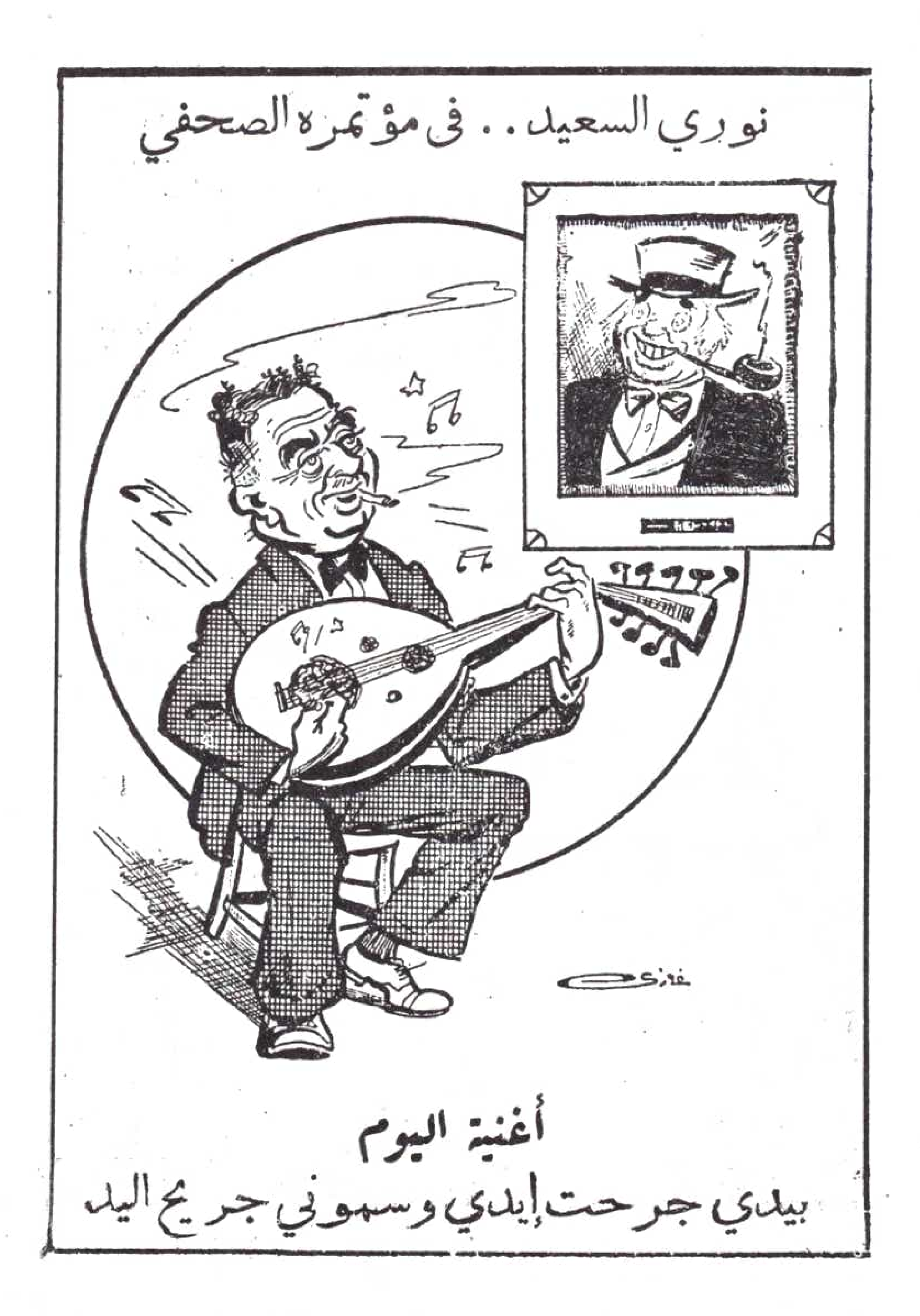
وكان دور الاستاذ غازي – كما يقول – في اعداد الرسوم هو أنجاز ما يطلب منه ، ولكن الشروحات كانت توضع من قبل اصحابها ، مما أوقعه البعض في مشاكل كان هو في غنى عنها .

وكم من مرة طلب الينا الدكتور محمد فاضل الجمالي رئيس الوزراء – انذاك – ان يحضر الاستاذ غازي اجتماعات مجلس الوزراء لكي يرسم (الوزراء) على سجيتهم .. وذلك لكي يثبت من انه (واسع الصدر ، لايهمه النقد .. ولاحتى الكاريكاتور اللاذع) .

وفي الصفحات التالية بعض مارسمته ريشة الاستاذ غازي على صفحات «الجريدة» من كاريكاتور ناقد لاذع لرموز السلطة الحاكمة انذاك .

وهكذا .. كان الكاريكاتور يصارع السلطة.


على الطريقة الاستقرائية
العلمونون
رقابة الصحف
الأحكام العرفية
إعادة الحياة الحزبية
الدرس الأول
ر = رفش
ا = ارنب
ب = بطة
مجلس الوزراء «الجامعيين»
يعقـد أولى جلساته ..


نوري السعيد .. في مؤتمره الصحفي
فوزي
أغنية اليوم
بيدي جرحت إيدي وسموني جريح اليد



الغول (دراكولا) .... مصاص الدماء


الصلح سيد الاحكام
فوزي
« مازالت المساعي مبذولة لاحلال »
« الوئام والصفاء بين السيد نوري »
« السعيد والسيد صالح جبر »
اغنية اليوم
عـلى شط بحر الهوى رسيت مراكبنا
(جونبول) جمعناسوا احنا وحبايبنـا

مظاهرة « حزب الاكثرية »



- ماذا تريدون ؟ !

- نريد سقوط وزارة الجمالي تا . . تسقط

نظرة فابتسامـــة فســلام

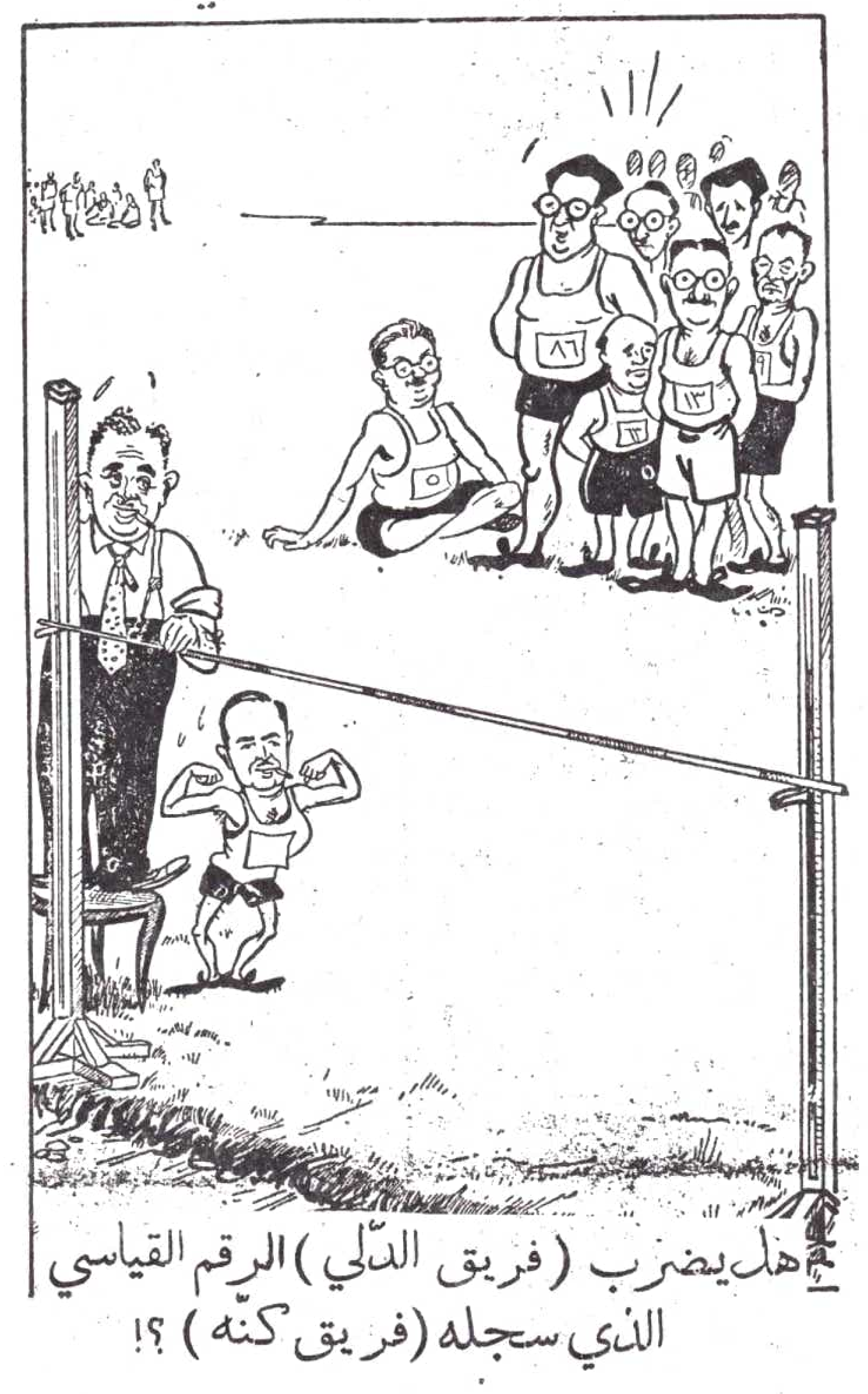
فـكلام فموعــد فلقــاء



اغنية اليوم : يا عواذل فلفلو ... قللي وقلتلو .

جاني ورحتلو ... يا ... ياعواذل .. فلفلو .!.

مباراة في القفز العالي



هل يضرب (فريق الدّلي) الرقم القياسي الذي سجله (فريق كنّه) ؟!

الدعاية لجلائل الاعمال



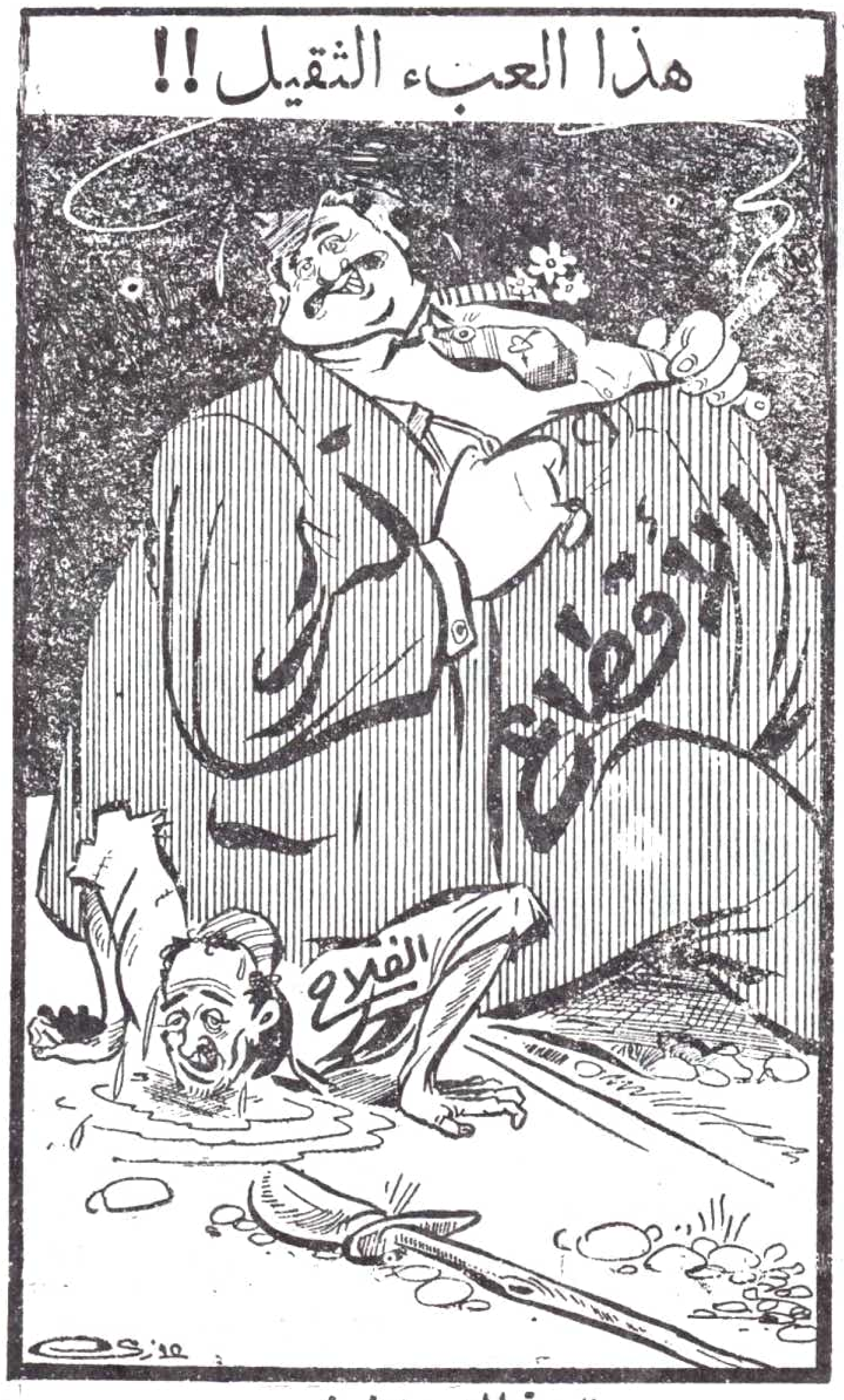
فلم اليوم
علي بابا . . . . والاربعين حرامي

بلا تعليق !



يسافر الدكتور الجمالي اليوم الى عمان لحضور اجتماعات اللجنة السياسية التابعة لجامعة (الحكومات) العربية !

الرجل المقيد !



الاقطاع البغيض

اما آن لهذا « القاعد » ان يترجل !!؟


غيبة السعيد
من أنباء لندن أن سيغادرها السيد نوري السعيد في رحلة الى الهند تستغرق الشهر القادم كله .
اغنية اليوم : البعد طال والله علي !!

التطهير ..!



من هنا ... نبدأ

عدوى سارية !



نشرت الزميلة الزمان الغراء أمس أن سبعة وزراء سيتحدثون خلال هذا الشهر من الاذاعة اللاسلكية عن مشاريعهم

الدكتور علاوى وزير الصحة يشخص الداء

الوزارة . . . تشكو التخمة " . . . تخمة " الخطب والتصريحات !

اني اتهم !



مجلس الاعمار .. فى قفص الاتهام

من هو ..؟!



(احدهم)..!



« بدأت منذ ليلة امس الحملة الوزارية الخطابية من دار الاذاعة اللاسلكية العراقية » ..

« تخت » الاذاعة الجديد !

(غوبلز) مجلس الاعمار

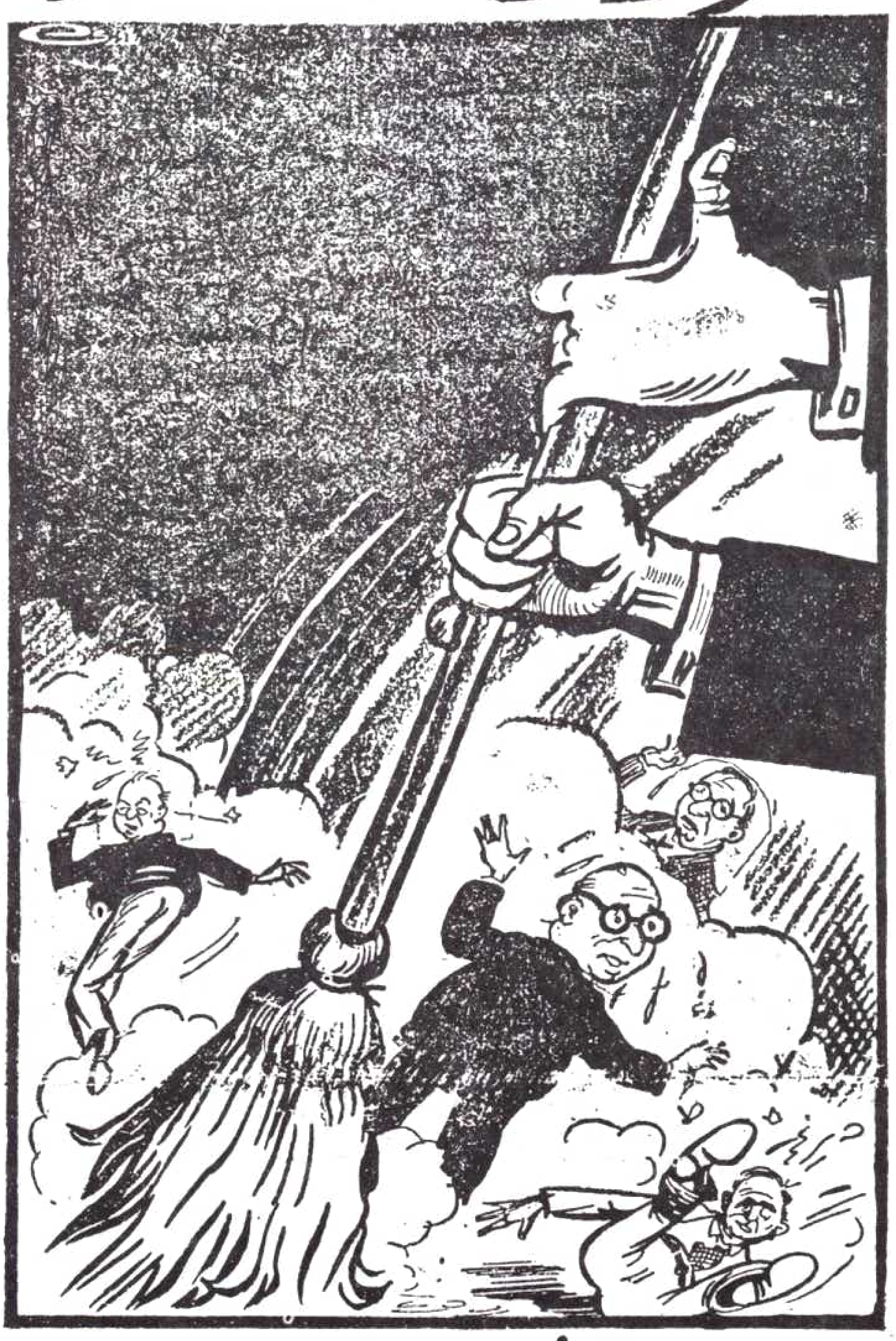


فلسفة الاعمار

الاعمار لغةً : التعمير . .

واصطلاحاً : تعمير الجيوب !

الرؤوس الكبار



التطهير الذي ينشده الشعب

سفينة الحكم



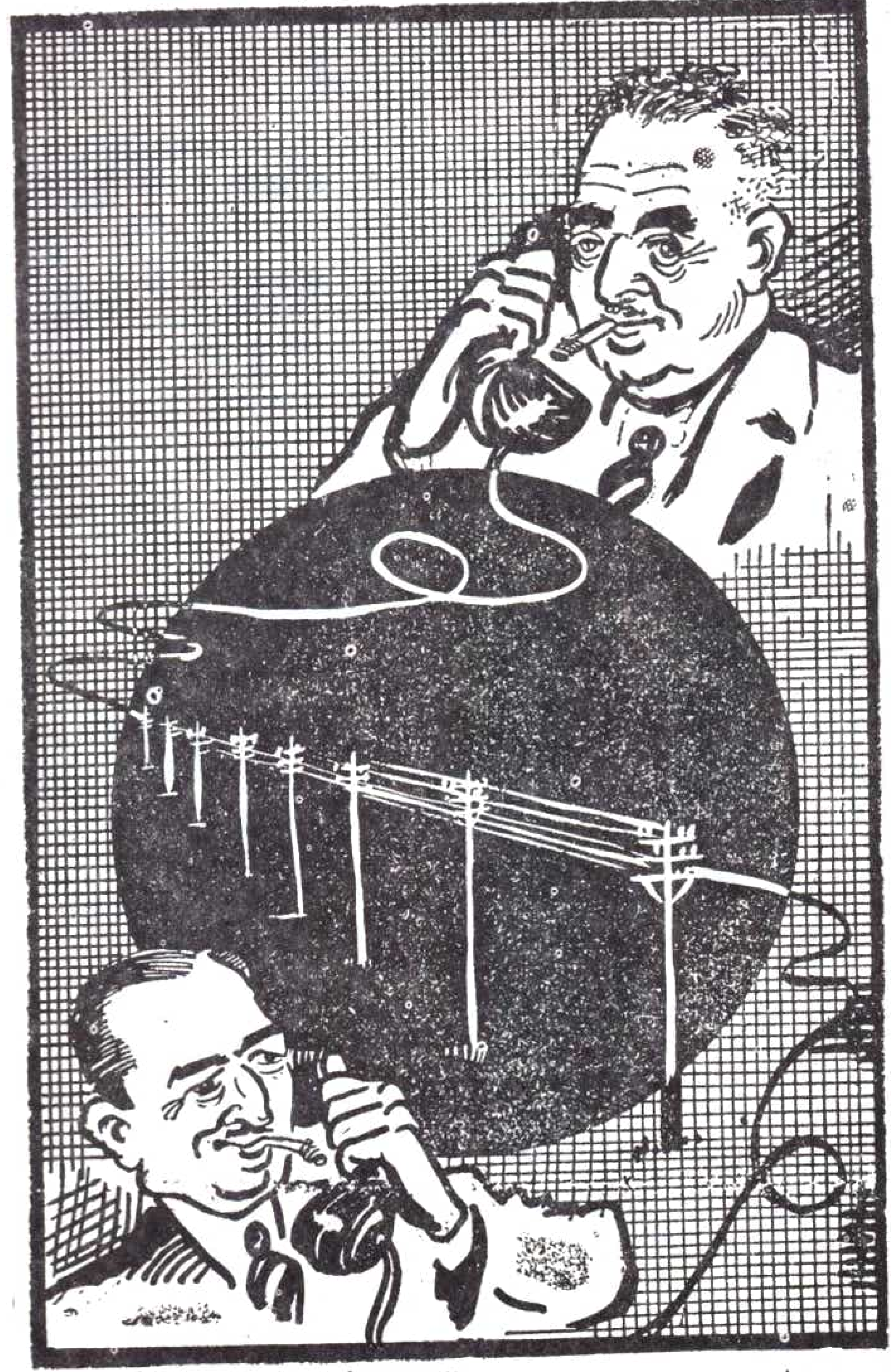
أما آن لهذه السفينة التائهة ..
أن ترسوا الى شاطئها الامين؟!

فلم اليوم



حرامي بغداد !

محاورة تلفونية



يا « زعيمي » تعال الحقني وشوف
اللي جرى لي .... من بُعدك !!!

التصاريح الجوفاء !



ابن الشعب للجندي العراقي ـ :
لقد آن لك ان تتكلم انت .. فأن كلامك
أجدى من تصريحات «الساسه المترهلين» !

مجلس الاعمار في قفص الاتهام



المشتكي الذي خرج متهماً

بلا تعليق ..!



« آحادهم » !

حيرة !!



اغنية اليوم

تحيّرتُ والرحمن لاشك في أمري

مع الاعتذار للمطرب سلامة حجازي



المؤلف في سطور :

احمد فوزي عبد الجبار

- ولد ببغداد عام ١٩٢٧ .
- تخرج في كلية الحقوق عام ١٩٥٢ .
- اصدر مع فائق السامرائي جريدة «الجريدة» عام ١٩٥٣ .
- انتخب مديراً مسؤولاً لجريدة «لواء الاستقلال» الناطقة بلسان حزب الاستقلال عام ١٩٥٤ .
- مثل الصحافة العراقية في العيد الاول للثورة العربية في مصر عام ١٩٥٣
- أحيل الى القضاء بقضايا صحفية ، وحكم عليه بالسجن والغرامة مرات عديدة .
- عهد اليه في الأيام الاولى لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ بمسؤولية ومرافقة الوفود الصحفية العربية والعالمية .
- عين مديراً عاماً مفوضاً لشركة الصحافة والطباعة المحدودة في مطلع عام ١٩٥٩ .
- عين مديراً عاماً لوكالة الانباء العراقية عام ١٩٦٥ .
- انتخب رئيساً لجمعية الحقوقيين العراقيين عام ١٩٦٥ ، وكان اول رئيس لها ولمدة خمس سنوات وترأس تحرير مجلة «الحقوقي» .
- عين مديراً عاماً للاعلام في وزارة الثقافة والاعلام عام ١٩٦٧ .
- ترأس تحرير جريدة «الجمهورية» منذ صدورها بعد عملية تأميم الصحافة في ١٩٦٧/١٢/٤ .
- نسب بعد ثورة ١٧ تموز ١٩٦٨ ملحقاً صحفياً في ديوان وزارة الاعلام . فمديراً للصحافة ، ثم مدير لمركز حفظ الوثائق .
- نقل الى وزارة العدل وعين مفتشاً عدلياً ومديراً لمجلة «العدالة» .
- احال نفسه على التقاعد في نهاية عام ١٩٧٩ وعاد لممارسة المحاماة .
- عين محامياً في امانة العاصمة ونسب «مشرفاً عاماً» على جريدة «بغداد» عام ١٩٨٠ .
- ساهم في تحرير بعض صحف القاهرة ايام لجوئه السياسي في مطلع الستينات .
- القى احاديث صحفية وقومية من دار الاذاعة العراقية وصوت العرب والقاهرة ، وشارك في ندوات تلفزيونية في بغداد والقاهرة والجزائر والسودان والكويت .
- قام بزيارات صحفية واستطلاعية لمعظم الدول العربية وبعض الدول الافريقية والآسيوية ، ومعظم الدول الاوربية الغربية والشرقية والاسكندنافية ، و ٢٥ ولاية امريكية و ٥ ولايات كندية .
- عضو اتحاد المؤرخين العرب

● صدرت له الكتب التالية :

١ – غرب ام غروب «قصة عبدالكريم قاسم» .
٢ – المهداوي .
٣ – بترول ودخان «قاسم والكويت» .
٤ – لهو في لهب «قاسم والنفط» .
٥ – خناجر وجبال «قاسم والاكراد» .
٦ – قصة عبدالكريم قاسم كاملة .
٧ – ثورة ١٤ رمضان .
٨ – لقاء على طريق الوحدة .
٩ – القدس عربية .
١٠ – لقاء عند بوابة مندلبوم .
١١ – حكايات سياسية وصحفية عن ١٢ رئيس وزراء .
١٢ – أشهر المحاكمات الصحفية في العراق
١٣ – سيرة وحكايات ٦ رجال فكر وقانون .

تحت الطبع .. يصدر قريباً

اشهر الاغتيالات السياسية في العراق

الفهرست

الصفحة

رقم الايداع في المكتبة الوطنية ببغداد (٤٠٢) ١٩٨٦

هذا الكتاب

يسرد قصة جريدة «الجريدة» التي صدرت عام ١٩٥٣.

كيف بدأت؟.. كيف أنتهت؟.. وكيف أستطاعت هذه الصحيفة – بجهد القليل من الشباب القومي المؤمن بوطنه وأمته – ان تُسهمَ في عملية التوعية ، وان تؤثّر في الراي العام العراقي؟..

كتاب يعتمد على الوثائق والنصوص ، لصفحةٍ مجيدةٍ من تاريخ صحافتنا العراقية، فَعلَ فيها القلمُ فَعلهُ.. وكان شريفَ المداد، نقيَّ الحرف. وكان طليعةً من طلائع النضال ، في وجه قوى التسلط والغصب ، التي حاولت ان تجفف مداد هذا القلم، او أن تلوث الحروف التي يُسطّرها..

كتاب يروي قصة صراع الصحافة الحرة مع السلطة الغاشمة ، في العهد الملكي ، الذي مضى واندثر.

مطبعة الديواني – بغداد

السعر ٥٠٠ر٢